



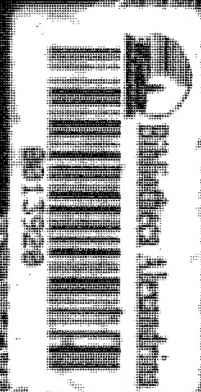
تأليف

الشيخ محمد الفتي النجدي، الدمشقي، المكي، الحنفي  
أسد علماء القرن الثالث عشر

على المصنف الشكر والسنة الممتدة الذي منحه الإمام أبو الحسين  
أحمد بن محمد القادر رحمه الله تعالى في عام ١٢١٢  
والتوفيق في عام ١٢١٨ من الهجرة

المجلد الثاني

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان



# الكتاب

## في شرح الكتاب

تأليف

الشيخ عبد الغنى الغنيمى ، الدمشقى ، الميدانى ، الحنفى  
أحد علماء القرن الثالث عشر

على المختصر المشتهر باسم « الكتاب » الذى صنفه الإمام أبو الحسين  
أحمد بن محمد ، القدورى ، البغدادى ، الحنفى ، المولود فى عام ٣٣٢  
والوفى فى عام ٤٢٨ من الهجرة



من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ  
أصحابنا ، ومن فهمه فهو أنهم أصحابنا .  
أبو على الشافعى

الجزء الثالث

المكتبة العلمية  
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب النكاح

النِّكَاحُ يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، بِالْفُظَّيْنِ يُعَبَّرُ بِهِمَا عَنِ الْمَاضِي، أَوْ يُعَبَّرُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْمَاضِي وَبِالْآخَرِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ زَوْجَتِي فَيَقُولَ زَوْجَتُكَ . وَلَا يَنْعَقِدُ نِكَاحُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ حُرَّيْنِ بَالِغَيْنِ عَاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، عَدُولًا كَانُوا أَوْ غَيْرَ عَدُولٍ ، أَوْ تَحْدَرْدَيْنِ فِي قَذْفٍ ،

## كتاب النكاح

مناسبة النكاح للساقاة أن المطلوب في كل منهما الثمرة .

(النكاح) لغة : الضم والجمع كما اختاره صاحب المحيط وتبعه صاحب السكافي وسائر المحققين كما في الدرر ، وشرعا : عقد يفيد ملك المنة قصداً . وهو ( ينعقد بالإيجاب ) من أحد المتعاقدين ( والقبول ) من الآخر ( بالفظين ) يعبر بهما عن الماضي ( مثل أن يقول : زوجتك ، فيقول الآخر : تزوجت ؛ لأن الصيغة وإن كانت للاخبار وضماً فقد جملت للانشاء شرعا ، دفعا للحاجة ( أو ) بالفظين ( يعبر بأحدهما عن الماضي و ) يعبر ( بالآخر عن المستقبل ) وذلك ( مثل أن يقول ( الزوج للمخاطب : ( زَوْجَتِي ) ابنتك ، مثلا ( فيقول : زوجتك ) ، لأن هذا توكيل بالنكاح ، والواحد يتولى طرفي النكاح على ما نبينه ، هداية .

(ولا ينعقد نكاح المسلمين) بصيغة المثني (إلا بحضور شاهدين حرين بالغين عاقلين مسلمين) سامعين مما قولها فاهمين كلامها على المذهب كافي البحر (أو رجل وامرأتين ، عدولا كانوا) أي الشهود (أو غير عدول أو محدردين في قذف) أو أعيان أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما ، لأن كلا منهم أمل للولاية يكون أهلا لها .

فَإِنْ تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ ذِمِّيَّةً بِشَهَادَةِ ذِمِّيِّينَ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ،  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يَجُوزُ .

وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُمِّهِ ، وَلَا بِجَدَّاتِهِ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ  
وَالنِّسَاءِ ، وَلَا بِبَنْتِهِ ، وَلَا بِبَنَاتِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَقَلَتْ ، وَلَا بِأُخْتِهِ ، وَلَا  
بِبَنَاتِ أُخْتِهِ ، وَلَا بِبَنَاتِ أَخِيهِ ، وَلَا بِعَمَّتِهِ ، وَلَا بِخَالَاتِهِ ، وَلَا بِأُمِّ  
امْرَأَتِهِ دَخَلَ بِابْنَتَيْهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ ، وَلَا بِبَنَاتِ امْرَأَتِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا سِوَاهَا  
كَانَتْ فِي حَبْرِهِ أَوْ فِي حَبْرِ غَيْرِهِ ،

تحملاً ، وإنما الفأث ثمرة الأداء ؛ فلا يبالي بفواته (فإن تزوج مسلم ذمية بشهادة  
ذميين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف) ولـسكن لا يثبت عند جـُـحـودـه ( وقال  
محمد : لا يجوز ) أصلاً ، قال الإسيـجـابـي : الصحيح قولهما ، ومشى عليه المحبوبي  
والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ، كذا في التصحيح .

( ولا يحل للرجل أن يتزوج بأمه ، ولا بجَدَّاتِهِ ) مطلقاً ( من قبل الرجال  
والنساء ) وإن عَاوَنَ ( ولا بينته ، ولا بنت ولده ) مطلقاً ( وإن سفلت ، ولا بأختها )  
مطلقاً ( ولا ببَنَاتِ أُخْتِهِ ) مطلقاً ( وإن سَقَلْنَ ) ( ولا ببَنَاتِ أَخِيهِ ) مطلقاً ( ولا بعـمـتـه  
ولا بخَالَاتِهِ ) مطلقاً ( وإن سَقَلْنَ ) ( ولا بأُمِ امْرَأَتِهِ ) وجَدَّتُهَا مطلقاً ( وإن علت ( دخل  
بينتها أو لم يدخل ) لما تقرر أن وطء الأمهات يحرم البنات ، ونسكاح البنات يحرم  
الأمهات ( ولا بينت امْرَأَتَهُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا ) ( وإن سفلت ( سواء كانت في حـبـره )  
أى عائلته ( أو في حـبـر غـيره ) ، لأن ذكر الحـبـر خرج مخرج المادة <sup>(١)</sup> لا مخرج

(١) الدليل على حرمة بنت الزوجة المدخول بها قوله تعالى في ذكر المجرمات : ( وبناتكم  
اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ) والربائب : جم ربيبة ، وهى بنت الزوجة ،  
والحجور : جمع حجر ، والمراد به هنا البيت . وظاهر هذه الآية الكريمة أنه سبحانه قد قيد  
تحریم الربيبة على زوج أمها بقيدتين : أحدهما أن تكون الربيبة فى حجر زوج الأم : أى  
فى بيته وتربيته ، وثانيهما أن يكون الرجل قد دخل بالأُم ، وبؤخذ من مفهوم هذين القيدتين  
أن الربيبة لو كانت تعيش فى غير بيت زوج أمها لم يحرم عليه تزويجها ، وأن الرجل إذا لم يكن



وَلَا بِامْرَأَةِ أَبِيهِ وَأَجْدَادِهِ ، وَلَا بِامْرَأَةِ ابْنِهِ وَبَنِي أَوْلَادِهِ ، وَلَا بِأُمِّهِ مِنْ  
الرَّضَاعَةِ ، وَلَا بِأُخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ بِنِكَاحٍ وَلَا بِمَلَكَ  
يَمِينٍ وَطْنًا ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبَيْنَ عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا وَلَا ابْنَتَهُ أُخِيهَا  
وَلَا ابْنَتَهُ أُخْتِهَا ،

الشرط (ولا بامرأة أبيه) سواء دخل بها أولا (وأجداده) مطلقاً وإن علون (ولا  
بامرأة ابنه وبني أولاده) مطلقاً وإن نزلن (ولا بأمه من الرضاعة) وكذا جميع من  
ذكر نسباً ومصاهرة، إلا ما استثنى، كما يأتي في بابيه، وإنما خص الأم والأخت اقتداءً  
بقوله تعالى: «وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم، وأخوانكم من الرضاعة» (ولا يجمع  
بين أختين) مطلقاً، سواء كانتا حرتين أو أمتين أو مختلفتين (بنكاح ولا بملك يمين  
وطناً) قيد به لأنه لا يحرم الجمع منسكاً، فإن تزوج أخت أمته الموطوءة صح النكاح، ولم  
يطأ واحدة منهما حتى يحرم الموطوءة على نفسه (ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا خالتها  
ولا ابنة أخيها ولا ابنة أختها)، لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تسكح المرأة على  
عمتها ولا على خالتها، ولا على ابنة أخيها، ولا على ابنة أختها» وهذا مشهور تجوز الزيادة

== فد دخل بالمرأة لم تحرم عليه بنتها. واسكن هذا الظاهر غير مراد يشقيه جميعاً عند جبهة علماء  
هذه الأمة، قالوا: إن قيد دخول الرجل بالمرأة معتبر، وهو شرط في التحريم، فلو لم يدخل  
بها لم تحرم عليه بنتها، وأما كون البنت في حجر زوج أمها فليس معتبراً، ولا هو شرط  
في التحريم، بل متى دخل الرجل بالمرأة حرمت عليه بنتها سواء أكانت تعيش معه في عائلته  
وترتيبه أم كانت تعيش خارج عائلته، وذكر الحجور في الآية الكريمة خرج مخرج العادة؛ لأن  
العادة جارية بأن تكون البنات مع أمهاتهن في بيت أزواج الأمهات. وأظهر ما يدل على صحة  
هذا النظر أنه سبحانه حين أراد أن يبين متى تجعل بنت الزوجة قال بعد ما تلونا: (فإن لم  
تسكنوا خلتهم بهن فلا جناح عليكم) ولم يذكر مفهوم القيد الأول، فدل على أنه لم يخرج مخرج  
الشرط؛ إذ لو خرج مخرج الشرط وكان التحريم مقيداً به لقال: فإن لم يكن في حجوركم أو لم  
تسكنوا قد دخلتم بأمهاتهن فلا جناح عليكم، وقد ذهب على بن أبي طالب رضي الله عنه إلى  
أن السكون في حجر زوج الأم شرط في تحريم بنت الزوجة، وكان ابن مسعود بهذا المذهب  
ثم رجع عنه، إلى مذهب جمهور الصحابة. وما ذهب إليه على رضي الله عنه من حدودها طرأنا.

وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ لَوْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا رَجُلًا تَمْ يَجُزُّ لَهُ أَنْ  
يَتَزَوَّجَ بِالْأُخْرَى ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَابْنَتِ زَوْجِ كَانَ لَهَا  
مِنْ قَبْلُ .

وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَابْنَتُهَا .  
وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا لَمْ يَجُزَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَخِيهَا حَتَّى  
تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا ،

على الكتاب بمثله . هداية (ولا يجمع بين امرأتين لو كانت) أى لو فرضت (كل  
واحدة منها رجلا لم يجز له أن يتزوج بالأخرى) ، لأن الجمع بينهما يُفْضَى إلى  
القطعية ، ثم فرع على مفهوم الأصل المذكور بقوله : (ولا بأس أن يجمع) الرجل (بين  
امرأة وابنة زوج كان لها من قبل) لأن امرأة الأب لو صورت ذكراً جاز له  
النزوح بهذه البنت .

(ومن زنى بامرأة) أو مسها أو مسته أو نظر إلى فرجها أو نظرت إلى  
فرجه بشهوة (حرمت عليه أمها وابنتها) <sup>(١)</sup> وإن بُدِّدَتَا ، وحرمت على أبيه  
وابنه وإن بعدا ، وحد الشهوة في لشباب انتشار الآلة أو زيادته ، وفي الشيخ  
والعنين ميل القلب أو زيادته ، على ما حكى عن أصحابنا كما في المحيط ، ثم  
الشهوة من أحدهما كافية إذا كان الآخر محل الشهوة كما في المضدرات .  
فهستاقى .

( : إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً لم يجز له أن يتزوج بأختها ) ونحوها  
عما لا يحوز الجمع بينهما (حتى تنقضي عدتها) ؛ لبقاء أثر الكساح المانع من  
العقد ، قيد بالبائن لأنه محل الخلاف ، بخلاف الرجعى فإنه لا يرفع الكساح اتفاقاً .

(١) وذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه إلى أن زنا الرجل بامرأة لا يحرم عليه أمها ولا بنتها  
ووجه ما ذهب إليه أن المصاهرة نعمة ، لسكونها تلحق الأجنبية بالحارم ، وكل ما هو نعمة  
لا ينال بسبب مخطوئ شرعا ، والزنا من أكبر المخطوئات ، فلا تنال به هذه النعمة العظيمة ،  
وعيننا تحرم أم الزنى بها وبنتها على الزانى ، وتحرم الزنى بها على آباء الزانى وأبنائه .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَوْلَى أُمَّتُهُ وَلَا الْمَرْأَةُ عَبْدَهَا .

وَيَجُوزُ تَزْوُجُ الْكِتَابِيَّاتِ ، وَلَا يَجُوزُ تَزْوُجُ الْمُجُوسِيَّاتِ  
وَلَا الْوَثْنِيَّاتِ ، وَيَجُوزُ تَزْوُجُ الصَّابِنِيَّاتِ إِذَا كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِنَبِيِّ  
وَيُقِرُّونَ بِكِتَابٍ ، وَإِنْ كَانُوا يَتَعَبَّدُونَ الْكُفَاكِيبَ وَلَا كِتَابَ لَهُمْ لَمْ  
تَجْزُ مُنَا كَحَتُّهُمْ .

وَيَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ أَنْ يَتَزَوَّجَا فِي حَالِ الْإِحْرَامِ .

(ولا يجوز أن يتزوج المولى أُمته ولا المرأة عبدا) ؛ للاجماع على  
بطلانهما ، نعم لو فعله المولى احتياطاً كان حسناً .

( ويجوز تزوج الكتابيات ) مطلقاً ، إسرائيلية أولاً ، حرة أو أمة  
( ولا يجوز تزوج المجوسيات ) عبادة النار ( ولا الوثنيات ) عبادة الأصنام ؛ لأنه  
لا كتاب لهم ، وقال صلى الله عليه وسلم في مجوس هَجَرَ : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ  
الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ » ( ويجوز تزوج الصابنات  
إذا كانوا يؤمنون بنبي ويقرون بكتاب ) ؛ لأنهم من أهل الكتاب ( وإن  
كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز مناحتهم ) ؛ لأنهم مشركون ،  
قال في النهاية : وهذا الذي ذكره هو الصحيح من المذهب ، أما رواية الخلاف  
بين الإمام وصاحبيه فذاك بناء على اشتباه حال الصابنة ؛ فوقع عند الإمام أنهم  
من أهل الكتاب يقرأون الزبور ولا يعبدون الكواكب ، ولكنهم يعطونها  
تعظيمنا للقبلة في الاستقبال إليها ، ووقع عندهما أنهم يعبدون الكواكب  
ولا كتاب لهم فصاروا كعبدة الأوثان ، ولا خلاف في الحقيقة بينهم ؛ لأنهم  
إن كانوا كما قال الإمام يجوز مناحتهم اتفاقاً ، وإن كانوا كما قالوا فلا يجوز  
اتفاقاً ، وحكم ذبائهم على ذلك . ٥١ :

( ويجوز للمحرّم والمحرّمة بالحيض أو العدة أو بهما ) ( أن يتزوجا في حال الإحرام <sup>(١)</sup> )

ما روى أنه صلى الله عليه وسلم « تزوج ميمونة وهو محرم » وما روى من قوله  
صلى الله عليه وسلم « لا ينكح الحرم ولا ينكح » محمول على الوطء كما في الهداية .

(١) المراد بالتزويج هنا العقد .

وَيَنْعَقِدُ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِرِضَاهَا وَإِنْ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَيْهَا وَلِيُّهَا مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، بِكَرَاهٍ أَوْ تَيْبًا . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِوَلِيِّ .  
وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِجْبَارُ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ عَلَى النِّكَاحِ ، وَإِذَا اسْتَأْذَنَهَا فَسَكَتَتْ أَوْ ضَحِكَتْ فَذَلِكَ إِذْنٌ مِنْهَا ،

(وينعقد نكاح) المرأة (الحرّة البالغة العاقلة برضاها) فقط ، سواء باشرته بنفسها أو وكلت غيرها (وإن لم يعقد عليها ولي) ولم يأذن به (عند أبي حنيفة : بكرًا كانت أو تيبًا) ، لتصرفها في خالص حقها وهي من أهلها ، ولهذا كان لها التصرف في المال (وقالا : لا ينعقد) نكاح المرأة (إلا بولي) قال الإسيبحاني : وعن أبي يوسف أنه رجع إلى قول أبي حنيفة وهو الصحيح ، وصرح في الهداية بأنه ظاهر الرواية ، ثم قال : ويروى رجوع محمد إلى قولها ، واختاره المحبوبى وألنسى ، ١٠٠ تصحيح . وقال في الهداية : ثم في ظاهر الرواية لافرق بين الكفء وغيره ، لكن للولي الاعتراض في غير الكفء ، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يجوز في غير كفء ، لأن كم من واقع لا يدفع . ١٠١ ، وقال في المبسوط : روى الحسن عن أبي حنيفة إن كان الزوج كفتًا لها جاز النكاح ، وإن لم يكن كفتًا لها لا يجوز النكاح . ١٠١ ، وهذا القول مختار صاحب خلاصة الفتاوى ، وقال : هكذا كان يفتى شمس الأئمة السرخسى ، كذا في غاية البيان ، وهو المختار للفتوى كما في الدر .

(ولا يجوز للولي) مطلقا (إجبار البكر البالغة على النكاح) ؛ لانقطاع الولاية بالبلوغ (وإذا استأذنها) الولي الأقرب وهي تعلم الزوج (فسكتت أو ضحكت) غير مستهزئة (فذلك إذن منها) دلالة ، لأنها تستحي من إظهار الرغبة ، لا من إظهار الرد ، والضحك أدل على الرضا من السكوت ، لأنه يدل على الفرح والسرور . قيدنا الضحك بغير المستهزئة لأنها إذا ضحكت مستهزئة بما سمعت لا يكون رضا ، قال في الغاية : وذلك معروف بين الناس ، فلا يقدح في ضحك الفرح . ١٠١ ، وقيدنا الاستئذان بالولي وبالأقرب لأنه لو استأذنها

وإن أبت لم يزوجها ، وإذا استأذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول ،  
 وإذا زالت بكارتها بوثبة أو حيضة أو جراحة فهي في حكم الأبكار  
 وإن زالت بزنا فهي كذلك عند أبي حنيفة ، وإذا قال الزوج : بلفك  
 النكاح فسكت ، وقالت : بل رددت ، فالقول قولها ولا يمين عليها ، ولا  
 يستحلف في النكاح عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : يستحلف فيه

أجنبي أو ولي غيره أولى منه لم يكن رضا حتى تتكلم كافي الهداية . وقيدنا  
 بكونها تعلم الزوج لأنها لو لم تعلم الزوج لا يكون سكوتها رضا كما في الدرر ،  
 ولوزوجها قبلها الخبر فهو على ما ذكرنا ، لأن وجه دلالة في السكوت  
 لا يختلف ، ثم الخبر إن كان فضوليا يشترط فيه العدد أو المدلة عند أبي حنيفة ،  
 خلافا لهما ، ولو كان رسولا لا يشترط بالإجماع . هداية ( وإن أبت لم يزوجها ) :  
 أى لم يجز له أن يزوجها ؛ لعدم رضاها ( وإذا استأذن ) الولي ولو الأقرب  
 ( الثيب فلا بد من رضاها بالقول ) ؛ لأنها جربت الأمور ومارست الرجال ؛  
 فلا مانع من النطق في حقها ( وإذا زالت بكارتها بوثبة ) أى نطة ( أو حيضة )  
 قوية ( أو ) حصول ( جراحة ) أو تعنيس ( فهي في حكم الأبكار ) في أن  
 سكوتها رضا ، ، لأنها بكر حقيقة ( وإن زالت ) بكارتها ( بزنا فهي كذلك )  
 أى في حكم الأبكار ( عند أبي حنيفة ) فيكتفى بسكوتها ، لأن الناس يعرفونها  
 بكرا فيعييونها بالنطق فتمتنع عنه كيلا تنمطل عليها مصالحها ، وقالوا : لا يكتفى  
 بسكوتها ؛ لأنها ثيب حقيقة ، قال الإسدي جاني : والصحيح قول الإمام ، واعتمده  
 الذبي والحبوبى ، قال في الحقائق : والخلاف فيما إذا لم يصر الفجور عادة لها ،  
 ولم يُقَمَّ عليها الحد ، حتى إذا اعتادت ذلك أو أقيم عليها الحد يشترط نطقها  
 بالانفاق ، وهو الصحيح . ١٠٥ ، تصحيح ( وإذا قال الزوج ) للمرأة البكر  
 ( بلفك النكاح فسكت ، وقالت ) المرأة ( بل رددت ، فالقول قولها ) ؛ لإنكارها  
 لزوم العقد ، خلافاً لأثر ( ولا يمين عليها ، ولا يستحلف في النكاح عند أبي  
 حنيفة ، وقالوا : يستحلف فيه ) قال في الحقائق : والفتوى على قولهما ، لمعوم البلوى

وَيَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ وَالتَّمْلِكِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ،  
وَلَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ الْإِبَاحَةِ .

وَيَجُوزُ نِكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ إِذَا زَوَّجَهُمَا الْوَلِيُّ ، بِكَرَاهٍ كَانَتْ  
الصَّغِيرَةُ أَوْ ثِيْبًا ، وَالْوَلِيُّ هُوَ الْعَصَبَةُ ، فَإِنْ زَوَّجَهُمَا الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ فَلَا خِيَارَ  
لَهُمَا بَعْدَ بُلُوغِهِمَا ، وَإِنْ زَوَّجَهُمَا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ : إِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى النِّكَاحِ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّ

كَافِي التَّمَتَةِ وَفَتَاوَى قَاضِيخَانَ . ٥١ .

( وَيَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ ) مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَلَا دَلَالَةٍ حَالٍ ،  
لأنهما صريحان فيه ، وما عداها كناية ، وهو : كل لفظ وضع لتمليك العين في  
الحال ( و ) ذلك كلفظ ( التملك ، والهبة ، والصدقة ) والبيع ، والشراء ، فيشترط  
النية أو قرينة ، وقال في التتارخانية : إن كل لفظ موضوع لتمليك العين ينمقد به  
النكاح إن ذكر المهر ، وإلا فبالنية . ٥١ .

( وَلَا يَنْعَقِدُ ) النِّكَاحُ ( بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ ، و ) لَا بِلَفْظِ ( الْإِبَاحَةِ )  
وَالْإِجَارَةُ ؛ لأنها ليست لتمليك العين ، وَلَا بِلَفْظِ الْوَصِيَّةِ ؛ لأنها توجب الملك  
مضافاً إلى ما بعد الموت ، هداية .

( وَيَجُوزُ نِكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ ) جَبْرًا ( إِذَا زَوَّجَهُمَا الْوَلِيُّ ) الْآتِي  
ذَكَرَهُ ( بِكَرَاهٍ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ أَوْ ثِيْبًا ) ؛ لوجود شرط الولاية ، وهو العجز بالصغرة  
( وَالْوَلِيُّ ) فِي النِّكَاحِ ( هُوَ الْعَصَبَةُ ) بِنَفْسِهِ عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ وَالْحَجَبِ ؛  
فَيَقْدُمُ ابْنُ الْمَجْنُونَةِ عَلَى أُمِّهَا ؛ لِأَنَّهُ يَحْجِبُهَا حَجَبُ نَقْصَانِ ( فَإِنْ زَوَّجَهُمَا ) أَيْ  
الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ ( الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ فَلَا خِيَارَ لَهُمَا بَعْدَ بُلُوغِهِمَا ) وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ  
فَاحِشٌ أَوْ مِنْ غَيْرِ كَفَاءٍ ، إِنْ لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُمَا سِوَهُ الْاِخْتِيَارِ ؛ لِأَنَّهُمَا كَامِلَا  
الرَّأْيِ وَافِرَا الشَّفَقَةِ فَيَلْزِمُ بِمِشَارَتِهِمَا ، كَمَا إِذَا بَاثَرَهَا بِرِضَاهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ ( وَإِنْ  
زَوَّجَهُمَا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ ) مِنْ كَفَاءٍ وَبِمِثْلِ الْمَثَلِ ( فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ  
بَلْغِ ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ : ( إِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى النِّكَاحِ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّ ) لِأَنَّ



وَلَا وَلَايَةَ لِعَبِيدٍ ، وَلَا صَغِيرٍ ، وَلَا مَجْنُونٍ ، وَلَا كَافِرٍ عَلَى مُسْلِمَةٍ .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ لغيرِ الْعَصَبَاتِ مِنَ الْأَقَارِبِ التَّزْوِيجُ .  
وَمَنْ لَا وَلِيَ لَهَا إِذَا زَوَّجَهَا مَوْلَاهَا الَّذِي أَعْتَقَهَا جَازَ ،

ولاية غيرها قاصرة لقصور شفقته ، فربما يتطرق خلل ؛ فيتدارك بخيار الإدراك ،  
قال في الهداية : وإطلاق الجواب في غير الأب والجد يتناول الأم والقاضي ،  
وهو الصحيح من الرواية ؛ لقصور الرأي في أحدهما ونقصان الشفقة في الآخر .  
انتهى . قيدنا بالكفء ومهر المثل لأنه لو كان في غير كفء أو بنين فاحش  
لا يصبح أصلاً كما في القنوير وغيره .

( ولا ولاية لعبد ، ولا صغير ، ولا مجنون ) ؛ لعدم ولايتهم على أنفسهم ،  
فبالأولى أن تثبت على غيرهم ( ولا كافر على مسلمة ) ولا مسلم على كافرة ، إلا  
أن يكون سيده أو سلطاناً ، والكانر ولاية على مثله اتفاقاً ( وقال أبو حنيفة :  
يجوز لغير العصبات من الأقارب ) كالأم والجددة والأخت والعمة واخل والخاله  
وغيرهم من ذوى الأرحام ( التزويج ) قال في الهداية : معناه عند عدم العصبات ،  
وهذا استحسان ، وقال محمد : لا يثبت ، وهو القياس ، وهو رواية عن أبي حنيفة  
وقول أبي يوسف في ذلك مضطرب ، والأشهر أنه مع محمد ، قلت : قال في  
السكافي : الجمهور على أن أبا يوسف مع أبي حنيفة ، وقال في التبيين : وأبو يوسف  
مع أبي حنيفة في أكثر الروايات ، وعلى الاستحسان مشى الحنوبى والنسفى  
وصدر الشريعة ، اهـ تصحيح .

\* \* \*

( ومن لاولى لها ) عصبية من جهة النسب ( إذا زوجها مولاها الذى أعتقها  
جاز ) ، لأنه عصبية من جهة السبب ، وهو آخر العصبات ، وإذا عدم الأولياء  
فالولاية للإمام ؛ لأنه ولي من لاولى له .

وَإِذَا غَابَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً جَازَ لِمَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ أَنْ يُزَوِّجَ ،  
وَالْغَيْبَةُ الْمُنْقَطِعَةُ : أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْقَوَافِلُ فِي السَّنَةِ إِلَّا  
مَرَّةً وَاحِدَةً .

وَالْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ ، فَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ غَيْرَ كُفْءٍ  
فَلِلْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا .

( وَإِذَا غَابَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً جَازَ لِمَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ أَنْ يُزَوِّجَ ) ؛  
لأن هذه ولاية نظرية ، وليس من النظر التفويض إلى من لا ينفع برأيه ففوضنا إلى الأبعد  
وهو مقدم على السلطان ، كما إذا مات الأقرب ، ولو زوجها حيث هو نفذ ، فأيهما عقداً ولا  
نفذ ، لأنهما بمنزلة وليين ، تساويين ( والغيبَةُ الْمُنْقَطِعَةُ : أَنْ يَكُونَ ) الْوَلِيُّ ( فِي بَلَدٍ لَا تَصِلُ  
إِلَيْهِ الْقَوَافِلُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ) قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : ذَكَرَهُ فِي الْيُنَائِيْعِ عَنْ  
أَبِي شَجَاعٍ وَصَحَّحَهُ ، وَقَالَ الْإِسْبِجَانِيُّ : وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَهُ بِمُدَّةِ سَفَرٍ ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْفَتْوَى  
وَفِي الصَّغَرَى ذَكَرَ الْفَضْلُ أَنَّهُ يَفْتَى بِالشُّهُورِ ، وَالتَّصْحِيحُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَفِي الْهَدَايَةِ : وَهُوَ  
اخْتِيَارُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَفِي التَّبْيِينِ : أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ النَّسْفِيُّ ،  
وَسَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ الْمُرُوزِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلٍ الرَّازِيُّ ، وَأَبُو عَلِيٍّ السَّعْدِيُّ ، وَأَبُو الْيَسْرِ الْبَزْدَوِيُّ ،  
وَالصَّدْرُ الشَّهِيدُ ، وَتَبِعَهُمُ النَّسْفِيُّ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ بِحَالٍ يَفُوتُ الْكَفَّ ، لِمَا طَلَبَ بِاسْتِطْلَاعِ  
رَأْيِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الْفَقْهِ ، وَنَسَبَ هَذَا فِي الْيُنَائِيْعِ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ ، قَالَ : قِيلَ :  
هُوَ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ ، وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ فِي الْمَبْسُوطِ : وَهُوَ الْأَصَحُّ ، قَالَ الْإِمَامُ الْحَبِيبِيُّ : وَعَايَاهُ  
الْأَكْثَرُ ، وَصَدَّرَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ ، قُلْتُ : وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ تَصْحِيحِ الْيُنَائِيْعِ . ٨١ .  
( وَالْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ ) مِنْ جَانِبِ الرَّجُلِ ، لِأَنَّ الشَّرِيفَةَ تَأْتِي أَنْ تَكُونَ  
مُسْتَفْرِشَةً لِلْخَدِيسِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهَا ، بِخِلَافِ جَانِبِ الْمَرْأَةِ ، لِأَنَّ الزَّوْجَ مُسْتَفْرِشٌ  
فَلَا يَنْقِضُهُ دَنَاةُ الْفَرَّاشِ ( فَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ غَيْرَ كُفْءٍ ) لَهَا ( فَلِلْأَوْلِيَاءِ ) رَحْمَ هَذَا  
الْمَصِيبَةِ كَمَا فِي التَّصْحِيحِ عَنْ الْخِلَاصَةِ ( أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا ) دَفْعًا لِطَرَرِ الْعَارِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ ،  
قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : وَهَذَا مَا مَثَلَدُ ، وَهَذَا عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَعَلَى مَا اخْتَارَهُ السَّرْحَسِيُّ

وَالْكَفَاءَةُ تُعْتَبَرُ فِي النَّسَبِ وَالذِّينِ وَالْمَالِ ، وَهُوَ : أَنْ يَكُونَنَّ مَالُكَامَا  
لِلْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ ، وَتُعْتَبَرُ فِي الصَّنَائِعِ ،

لا يصح العقد أصلاً ، قال الإسماعيلي : وإذا زوجها أحد الأولياء من غير كفاءة لم يكن  
للإثنين حق الاعتراض عند أبي حنيفة ، وقالوا : لم ذلك ، والصحيح قول أبي حنيفة اه  
(والكفاءة تعبر في النسب) ، لوقوع التفاخر به ، فقرش بعضهم أكفاء لبعض ،  
وبقية العرب بعضهم أكفاء لبعض ، وليسوا بأكفاء لقريش ، والعجم ليسوا بأكفاء  
للعرب ، وهم أكفاء لبعضهم ، والمعتبر فيهم الحرية والإسلام : فسلم بنفسه أو مئتمنى ليس  
بكفاء لمن أبوها مسلم أو حر ، ومن أبوه مسلم أو حر غير كفاءة لذات أبوين ، وأبوان  
فيهما كالأباء لتمام النسب بالجد (و) تعتبر أيضاً في (الدين) فليس الفاسق بكفاء للصالحة  
أو بنت الصالح ، قال في الهداية : وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وهو الصحيح ، لأنه  
من أعلى التفاخر ، والمرأة تعبر بفسق الزوج فوق ما تعبر بضمة نسبه . اه تصحيح (و)  
تعتبر أيضاً في (المال ، وهو : أن يكون ماله كاللهم والنفقة) قال في الهداية : وهذا  
هو المعتبر في ظاهر الرواية ، والمراد من المهر قدر ما تمار فواتحجيله ، وعن أبي حنيفة أنه اعتبر  
القدرة على النفقة دون المهر ، وأما الكفاءة في الغنى فمقترة في قول أبي حنيفة ومحمد ،  
قلت : وهذا خلاف ظاهر الرواية ، قال الإمام الحنبلي : والقادر عليهما كفاء  
لذات أموال عظيمة وهو الصحيح ، اه تصحيح (وتعتبر) الكفاءة أيضاً (في  
الصنائع) قال في الهداية : وهذا عند أبي يوسف ومحمد ، وعن أبي حنيفة روايتان ،  
وهن أبي يوسف : لا يعتبر إلا أن يفحش كالحجامة والحائك ، وقال الزاهدي :  
وعن أبي يوسف وأظهر الروايتين عن أبي حنيفة لا يعتبر إلا أن يفحش ؛ وذكر  
في شرح الطحاوي أن أرباب الصناعات المتقاربة أكفاء ؛ بخلاف المهادنة ؛  
وهذا مختار الحنبلي ، قال : وحرقة حائك أو سبجاء أو كئاس أو دباغ ليست  
بكفاء لمطار أو بزاز أو صراف ، وبه يفتي ، اه تصحيح .

وإذا تزوجت المرأة ونقصت من مهرها فللاولياء الاعتراض عليها عند أبي حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها أو يفارقها .  
 وإذا زوج الأب ابنته الصغيرة ونقص من مهرها أو ابنته الصغيرة وزاد في مهر امرأته جاز ذلك عليهما ، ولا يجوز ذلك لغير الأب والجد .  
 ويصح النكاح إذا سمي فيه مهرأ ، ويصح وإن لم يسم فيه مهرأ .  
 وأقل المهر عشرة دراهم ، فإن سمي أقل من عشرة فلها للعشرة ،

( وإذا تزوجت المرأة ) من كفاء ( ونقصت من مهرها ) أي مهر مثلها ( فللاولياء )  
 الاعتراض عليها عند أبي حنيفة حتى يتم ( الزوج ) لها مهر مثلها أو يفارقها )  
 وقال : ليس لم ذلك ، ورجح دليله ، واعتمد الأئمة المحبوبي والنسفي والموصلي  
 وصدر الشريعة ، تصحيح .

( وإذا زوج الأب ) أو الجد عند فقد الأب ( ابنته الصغيرة ونقص من مهرها ) أو ابنته  
 الصغيرة وزاد في مهر امرأته ( أي من مهر أمثالها ) جاز ذلك عليهما ) ، لأن الأب كامل  
 الرأي والشفقة ، فالظاهر أنه لم يحط من مهر ولم يزد إلا لمنفعة تربو على ذلك ، وكذلك  
 الجد ، قال الإسيبجاني : وهذا قول أبي حنيفة ، وقال : لا يجوز ، والصحيح قول  
 الأمام ، واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم ، اه تصحيح ( ولا يجوز  
 ذلك ) العقد ( لغير الأب والجد ) أب الأب لنقصان الشفقة في غيرها ، فولايتهن  
 مقيدة بشرط النظر ، فعند قوّاته يبطل العقد .

( ويصح النكاح إذا سمي فيه مهرأ ) ويلزم المسمى إذا كان عشرة فأكثر ،  
 ( ويصح ) النكاح أيضاً ( وإن لم يسم فيه مهرأ ) ، لأنه واجب شرعاً لإظهار أكشرف  
 الحل ، فلا يحتاج إلى ذكره في صحة النكاح ؛ وكذا بشرط أن لا مهرأ ؛ لما ينهاه داية  
 ( وأقل المهر عشرة دراهم ) وزن سبعة مثاقيل ؛ سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة ،  
 أو ما قيمته عشرة دراهم يوم العقد ( فإن سمي أقل من عشرة فلها العشرة ) بالوطء .

وَمَنْ سَمِيَ مَهْرًا عَشْرَةً فَمَا زَادَ فَمَلَيْهِ الْمُسَمَّى إِنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا ،  
وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوعِ فَلَهَا نِصْفُ الْمُسَمَّى ، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا وَلَمْ  
يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ  
مَاتَ عَنْهَا ، وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْمُتَعَةُ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ مِنْ كُسُوتِ مِثْلِهَا ،

أو الموت ، وخمسة بالطلاق قبل الدخول (ومن سمي مهرًا عشرة فما زاد) أي فأكثر  
( فمليه المسمى إن دخل ) أو خلا (بها) خلوة صحيحة ( أو مات عنها ) أو ماتت عنه  
لأنه بالدخول يتحقق تسليم المبدل ، وبه يتأكد كد البذل ، وبالموت ينتهي النكاح والشئ  
بانتهاه يتأكد ويتقرر بجميع مَوَاجِبِهِ ( وإن طلقها قبل الدخول والخلوة فلها نصف  
المسمى ) إن كان المسمى عشرة فما أكثر ، وإلا كان لها خمسة كما مر ( فإن تزوجها  
ولم يسَم لها مهرًا ) أي سكت عن ذكر المهر ( أو تزوجها على أن لا مهر لها ) أي بشرط  
أن لا مهر لها وهي مسألة المفوضة ( فلها مهر مثلها إن دخل ) أو خلا (بها) أو مات عنها  
أو ماتت عنه كما مر ، لأن المهر ابتداءً حق الشرع ، فلا يملك نفقه ، وإنما يصير حقها حالة  
البقاء ، فتملك الإبراء عنه ( وإن طلقها قبل الدخول ) والخلوة (بها) فالمتعة وهي ثلاثة  
أثواب ( دِرْعٌ وَخَارٌ وَمَلْحَفَةٌ ) من كسوة مثلاً ( لكن لا تزيد على نصف مهر مثلها  
ولا تنقص عن خمسة دراهم ، قال في الزنابيع : وهي على اعتبار حال المرأة في اليسار  
والإعسار ، هذا هو الأصح ، وقال في الهداية : قوله « من كسوة مثله » أشار إلى أنه  
يعتبر حالها ، وهو قول السكرخي في المتعة الواجبة ، لقيامها مقام مهر المثل ، والصحيح أنه  
يعتبر حاله ، عملاً بالنص ، وهو قوله تعالى : « على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » ومثله  
في التحفة والمجتبى ، قلت : تصحيح الزنابيع أولى ، لإشارة الكتاب ، ولا تفاقم على أن  
المتعة لا تزاد على نصف مهر المثل ، لأنها خلفه ، ولا تنقص عن خمسة دراهم ، ولو  
اعتبر حاله لناقض هذا ، والنص الذي ذكره في المتعة قليل : إنه في المستحبة ،  
أظواهر النصوص ، وتامه في التصحيح .

وَأَنْ تَزُوجَ الْمُسْلِمَ عَلَى خَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ فَإِلْسَاحُ جَائِزٍ وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا .  
 وَأَنْ تَزُوجَهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا ثُمَّ تَرَاضِيَا عَلَى تَسْمِيَةِ مَهْرٍ فَهُوَ لَهَا إِنْ  
 دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا ، وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْمُتَقَدُّةُ .  
 وَإِنْ زَادَهَا فِي الْمَهْرِ بَعْدَ الْعَقْدِ لَزِمَتْهُ الزَّيَادَةُ ، وَتَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ،  
 وَإِنْ حَطَّتْ عَنْهُ مِنْ مَهْرٍ هَا صَحَّ الْحَطُّ ،  
 وَإِذَا خَلَا الزَّوْجُ بِأَمْرَاتِهِ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنَ الْوُطْءِ ثُمَّ طَلَّقَهَا فَلَهَا  
 كَمَالُ الْمَهْرِ ، وَإِنْ كَانَ

( وَإِنْ تَزُوجَ الْمُسْلِمَ عَلَى خَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ فَإِلْسَاحُ جَائِزٍ ) لما مر أنه يصح من  
 غير تسمية ، فمع فسادها أولى ( ولها مهر مثلها ) ؛ لأنه لما سمي مالم يسر بماله صار  
 كأنه سكت عن التسمية .

( وَإِنْ تَزُوجَهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا ثُمَّ تَرَاضِيَا عَلَى تَسْمِيَةِ مَهْرٍ ) بعد العقد ، أو فرضها  
 القاضى ( فهو لها إن دخل بها أو مات عنها ) ؛ لصحة التسمية باتفاقهما على تعيين ماوجب  
 بالعقد ؛ فتستقر بهذه الأشياء ( وإن طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة ) ؛ لأن ما تراضيا  
 عليه تعيين للواجب بالعقد ، وهو مهر المثل ، ومهر المثل لا ينصف ؛ فكذا ما نزل منزلته  
 ( وَإِنْ زَادَهَا فِي الْمَهْرِ بَعْدَ الْعَقْدِ ) وقبلت المرأة ( لزمت الزيادة ) لتراضيهما  
 ( وتسقط ) الزيادة ( بالطلاق قبل الدخول ) ؛ لأنها لم تكن مُسَمَّاةً في أصل العقد  
 والتفصيل مختص بالفروض في العقد ، وقال أبو يوسف : تنصف مع الأصل ؛  
 لأنها تلحق بأصل العقد .

( وَإِنْ حَطَّتْ ) المرأة ( عنه ) أى الزوج ( من مهرها ) المسى فى العقد ولو كله  
 ( صح الخط ) ؛ لأنه حقها بقاء كما مر ، سواء قبل الزوج أولا ، ويرتد بالرد كافي البحر .  
 ( وَإِذَا خَلَا الزَّوْجُ بِأَمْرَاتِهِ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنَ الْوُطْءِ ) حصى أو شرعى ( ثم  
 طلقها فلها كمال المهر ) ؛ لأنها سلمت المبدل حيث رفعت الموانع ، وذلك وُسْئُهَا ؛  
 فيما كد حقها فى البدل ، اعتباراً بالبيع ، هداية ( وإن كان ) مانع حصى : بأن



أَحَدُهُمَا مَرِيضًا أَوْ صَائِمًا فِي رَمَضَانَ أَوْ مُحْرِمًا بِفَرْضٍ أَوْ قَوْلٍ بِحُجٍّ أَوْ عَمَرَةٍ  
أَوْ كَانَتْ حَائِضًا فَلَيْسَتْ بِخُلُوعٍ صَحِيحَةٍ ، وَإِذَا خَلَا الْمَجْبُوبُ بِأَمْرَاتِهِ ثُمَّ  
طَلَقَهَا فَلَهَا كَالْمَهْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَتُسْتَحَبُّ الْمُتَعَةُ لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ إِلَّا لِلْمُطَلَّقةِ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ : الَّتِي طَلَقَهَا  
قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَمْ يُسَمَّ أَبًا مَهْرًا ،

كان ( أحدهما مريضاً ) مرضاً يمنع الوطء ، أو صديقاً لا يمكن معه الجماع ، أو كان  
بينهما ثالث ولو نائماً أو أعشى ، إلا أن يكون صديقاً لا يعقل الجماع ، أو كانت  
رَتْقًا ، أو قرْناءً أو ذات عضلة ( أو ) كان مانع شرعي : بأن كان أحدهما ( صائماً  
في رمضان ) خرج صوم غيره ، وهذا هو الأصح ، نص عليه في زاد الفقهاء والبيان  
والهداية . تصحيح ( أو محرمًا بفرض أو نفل بحج أو عمرة ) : لما لزمه من لدم وفساد  
النسك والقضاء ( أو كانت حائضًا فليست بخُلُوعٍ صحيح ) ؛ لوجود أحد الموانع المذكورة  
( وإذا خلا المجبوب ) وهو الذي استؤصل ذكره وخصيته ( بأمراته ثم طلقها )  
من غير مانع ( فلها كال مهر عند أبي حنيفة ) ؛ لأنها أتت بأقصى ما في وسعها ،  
وليس في هذا المقد تسليم برحى أكل من هذا ؛ فكان هو المستحق ، وقالوا :  
لها نصف المهر ؛ لأن عذره فوق عذر المريض ، قال في التصحيح : والتصحيح قوله ،  
ومشى عليه المجبوبي والنسبي وغيرهما . اهـ قيد بالمجبوب لأن خُلُوعَ الخصى والعندين  
توجب كل المهر اتفاقاً .

( وتُسْتَحَبُّ الْمُتَعَةُ لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ ) دفعاً لوحشة الفراق عنها ( إلا للمطلقة واحدة ،  
وهي : الَّتِي طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا ) وهي المفوضة ؛ فإن مقمتها واجبة ؛  
لأنها بدل عن نصف مهر المثل كما مر ، وفي بعض النسخ « وقد سمي لها مهرًا » قال  
في التصحيح : هكذا وجد في كثير من النسخ ، ويتكلف في الجواب عنه ، وقال  
نجم الأئمة : المكتوب في النسخ « ولم يسم لها مهرًا » قال في الدراية : ضبطه  
كذلك غير واحد ، وقد صححه ركن الأئمة للصباغ في شرحه لهذا الكتاب ،  
وكتب فوقه وتحته وقدامه « صح » ثلاث مرات ، وأشار إلى أن هذا من النسخ  
( ٢ - الباب ٣ )

وإذا تزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل أخته أو ابنته ليكون  
أحد العقدين عوضاً عن الآخر فالعقدان جائزان ، ولكل واحد منهما  
مهرٌ مثلها .

وإن تزوج حر امرأة على خدمته سنة أو على تعليم القرآن فلها مهرٌ  
مثلها ، وإن تزوج عبدٌ حرّةً بإذن مولاه على خدمتها سنة جاز ،

وقال في الإنابيع : المذكور في الكتاب غلط من الناسخ ، وقد زعم صحة هذه النسخة شيخ  
الإسلام ركن الأئمة الدامغانى ونجم الأئمة الحفصى ؛ فكتب إليهما أبو الرجاء « إن  
هذه خلاف المذكورة في التفسير والأصول والشروح ؛ فإنه ذكر في الكشف  
وتفسير الحاكم وغيرها أن المنة مستحبة للتي طلقها قبل الدخول ، وقد سمي لها  
مهرًا ، وذكر في الأصل والإسبيجاني في موضعين وزاد الفقهاء وغيرها أنها يستحب  
لها المنة ، فلا يصح استنأؤها من الاستحباب ، بخلاف المفوضة فإنها مستثناة من  
الاستحباب بالوجوب » فاستصوبوا بذلك ، واتفقوا على أن المستثناة هي التي طلقها  
قبل الدخول ولم يسم لها مهرًا . اهـ .

( وإذا تزوج الرجل ابنته ) أو أخته ( على أن يزوجه الرجل ) الآخر ( أخته ،  
أو ابنته ؛ ليكون ) أى على أن يكون ( أحد العقدين عوضاً عن ) العقد الآخر  
فالعقدان جائزان ) ؛ لأن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ، ( ولكل واحد  
منهما مهر مثلها ) ؛ لفساد التسمية بما لا يصلح صداقاً ، كما إذا سمي الحر والخنزير  
ويسمى هذا نكاح الشفار ، تلوه عن المهر .

( وإذا تزوج حر امرأة ) حرة أو أمة ( على خدمته ) لها ( سنة ) مثلاً ( أو على  
تعليم القرآن فلها مهر مثلها ) ؛ لعدم صحة التسمية بما ليس بمال ، ولأن خدمة الزوج  
الحر لا يجوز استحقاقها بمقد النكاح ؛ لما فيه من قلب الموضوع ( وإن تزوج  
عبد حرة بإذن مولاه على خدمتها سنة ) مثلاً ( جاز ) ؛ لأن خدمة العبد مال ،  
لتضمنه تسليم رقبته ، بخلاف الحر .

وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الْمَجْنُونَةِ أَبُوهَا وَابْنُهَا قَالُوا فِي نِكَاحِهَا ابْنُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : أَبُوهَا .

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُمَا ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ فَالْمَهْرُ دَيْنٌ فِي رَقَبَتِهِ يُبَاعُ فِيهِ ، وَإِذَا زَوَّجَ الْمَوْلَى أُمَّتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَوِّئَهَا بَيْتَ الزَّوْجِ ، وَلَسِكُنْهَا تَعْدُمُ الْعَوْلَى ، وَيُقَالُ لِلزَّوْجِ : مَتَى ظَفَرْتَ بِهَا وَطَقْتَهَا .

وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَلْفٍ هَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنَ الْبَلَدِ ، أَوْ هَلَى أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ، فَإِنْ وَفَّى بِالشَّرْطِ فَلَهَا الْمُسَمَّى ، وَإِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا

( وإذا اجتمع في المجنونة أبوها وابنها قالوا في نكاحها ابنها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ) لأنه هو المقدم في العصوبة ، وهذه الولاية مبنية عليها ( وقال محمد : أبوها ) ؛ لأنه أوفر شفقة من الابن ، قال في التصحيح : واعتمد قولهما المحبوب والنسفي والموصلي وصدر الشريعة . اهـ .

( ولا يجوز نكاح العبد والأمة إلا بإذن مولاها ) لأن في تنفيذ نكاحهما تعييبهما ؛ إذا النكاح عيب فيهما ، فلا يملك كونه بدون إذن المولى ( وإذا تزوج العبد بإذن موله فالمرء دين في رقبته يباع فيه ) : أى المهر ، مرة واحدة ، فإن لم يَفْ به لم يبيع ثانياً ، وإنما يطالب به بعد العتق ( وإذا زوج المولى أُمَّتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَوِّئَهَا بَيْتَ الزَّوْجِ ) أى يَخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فِي بَيْتِهِ ، وَإِنْ شَرَطَ فِي الْعَقْدِ ( وَلَسِكُنْهَا ) تَعْدُمُ الْمَوْلَى ، وَيُقَالُ لِلزَّوْجِ : مَتَى ظَفَرْتَ بِهَا وَطَقْتَهَا ( وَلَسِكُنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا إِلَّا بِهَا ، فَإِنْ بَوَّأَهَا ثُمَّ رَجَعَ صَحَّ وَسَقَطَتِ النِّفَقَةُ .

( وإذا تزوج امرأة على ألف درهم هلى ) : أى بشرط ( أن لا يخرجها من البلد ، أو على أن لا يتزوج عليها ) أو على ألف إن أقام بها أو على ألفين إن أخرجها ( فإن وُفِيَ بالشرط فلها المسمى ) وهو الألف ؛ لرضاها به ( وإن ) لم يَفْ بالشرط : بأن ( تزوج عليها )

أَوْ أَخْرَجَهَا مِنْ الْبَلَدِ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا .  
وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى حَيَوَانَ غَيْرِ مَوْصُوفٍ صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ ، وَلَهَا  
الْوَسْطُ مِنْهُ ، وَالزَّوْجُ يُخَيَّرُ : إِنْ شَاءَ أُعْطَاهَا ذَلِكَ ، وَإِنْ شَاءَ أُعْطَاهَا  
قِيَمَتَهُ .

وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا .  
وَنِكَاحُ الْمُتَمَّةِ وَالنِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ بَاطِلٌ ،

أُخْرَى ( أَوْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْبَلَدِ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا ) ؛ لِأَنَّهُ سَمِيَ مَا لَهَا فِيهِ نَفْعٌ ، فَمَنْدُ  
فَوَاتِهِ يَعْدَمُ رِضَاهَا بِالْأَلْفِ ، لَكِنْ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْأَلْفِ ، وَلَا يَزَادُ عَلَى أَلْفَيْنِ  
فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي زِدْنَاهَا عَلَى الْمَتْنِ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ  
تَنَصَّفَ الْمُسَمَى فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ، لِسُقُوطِ الشَّرْطِ ، كَمَا فِي الدَّر .

( وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى حَيَوَانَ غَيْرِ مَوْصُوفٍ ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : مَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
أَنْ يُسَمَّى جَنْسُ الْحَيَوَانِ ، دُونَ الْوَصْفِ : بِأَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى فَرَسٍ ، أَوْ حِمَارٍ ،  
أَمَّا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْجَنْسُ : بِأَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى دَابَّةٍ - لَا تَجُوزُ التَّسْمِيَةُ ، وَيَجِبُ مَهْرُ  
الْمِثْلِ . ١٠٠ ( صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ ، وَلَهَا الْوَسْطُ مِنْهُ ) أَيْ مِنَ الْجَنْسِ الْمُسَمَّى ( وَالزَّوْجُ  
يُخَيَّرُ : إِنْ شَاءَ أُعْطَاهَا ذَلِكَ ) الْوَسْطُ ( وَإِنْ شَاءَ أُعْطَاهَا قِيَمَتَهُ ) ؛ لِأَنَّ الْوَسْطَ  
لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ ، فَصَارَتِ الْقِيَمَةُ أَصْلًا فِي حَقِّ الْإِبْقَاءِ ، وَالْوَسْطُ أَصْلُ تَسْمِيَةٍ ؛  
فَيُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا ، هِدَايَةٌ .

( وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ :  
مَعْنَاهُ ذِكْرُ الثَّوْبِ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ هَذِهِ جِهَالَةُ الْجَنْسِ ؛ إِذَا الثِّيَابُ  
أَجْنَاسٌ ، وَلَوْ سَمِيَ جَنْسًا بِأَنْ قَالَ « هَرَوِي » نَصَحَ التَّسْمِيَةُ ، وَيُخَيَّرُ الزَّوْجُ ؛  
لَمَّا يَدَا ، وَكَذَا إِذَا سَمِيَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا وَسَمِيَ جَنْسَهُ دُونَ صِفَتِهِ ، وَإِنْ سَمِيَ  
جَنْسَهُ وَصَفَتَهُ لَا يُخَيَّرُ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ مِنْهَا ثَبَتَ فِي الذِّمَّةِ ثَبُوتًا صَحِيحًا ، ١٠١ .  
( وَنِكَاحُ الْمُتَمَّةِ ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِمَرْأَةٍ : أَتَمْتَعُ بِكَ كَذَا مَدَّةً بِكَذَا مِنْ الْمَالِ  
( وَالنِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ ) وَهُوَ : أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِثْلًا ( بَاطِلٌ ) أَمَّا الْأَوَّلُ

وَتَزْوِيْجُ الْعَقْدِ وَالْأَمَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُمَا مَوْقُوفٌ : فَإِنْ أُجَازَهُ  
الْمَوْلَى جَازَ ، وَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ زَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً بِغَيْرِ  
رِضَاهَا أَوْ رَجُلًا بِغَيْرِ رِضَاهُ .  
وَيَجُوزُ لِابْنِ الْعَمِّ أَنْ يُزَوِّجَ بِنْتَ عَمِّهِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَإِذَا أَذِنَتِ الْمَرْأَةُ  
لِرَجُلٍ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ فَقَدْ بَحْثُورَةٌ شَاهِدِينَ جَازَ .

فبالإجماع ، وأما الثاني فقال زفر : هو صحيح لازم ؛ لأن النكاح لا يبطل بالشروط  
الفاصلة ، ولنا أنه أتى بمعنى المتعة ، والمبرة في العقود المعاني ، ولا فرق بين ما إذا  
طلت مدة التوقيت أو قصرت ؛ لأن التوقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد ، هداية  
( وتزويج العبد والأمة ) أى تزويج الفضولى لهما ( بغير إذن مولاها موقوف )  
على إجازته ( فإن أجازهُ المولى جاز ) العقد ( وإن رده بطل ) وليس هذا بتكرار  
لقوله « ولا يجوز نكاح العبد والأمة إلا بإذن مولاها » المار ؛ لأن ذاك فيما إذا  
باشراً العقد بأنفسهما ، وهنا بمباشرة الفضولى ؛ كما يدل لذلك قوله ( وكذلك ) :  
أى يكون التزويج موقوفاً على رضا الأصيل ( لوزوج رجل ) فضولى ( امرأة بغير  
رضاها ) أى إذنها ( أو ) زوج ( رجلاً بغير رضاها ) ؛ لأنه تصرف فى حق الغير ،  
فلا ينفذ إلا برضاها ، وقد مر فى البيوع توقف عقوده كلها إن كان لها مجيز وقت  
العقد وإلا تبطل .

( ويجوز لابن العم أن يزوج بنت عمه ) الصغيرة ( من نفسه ) إذا كانت  
الولاية له ، فيكون أصيلاً من جانب وليا من آخر ، وكذا لو كانت كبيرة  
وأذنت له أن يزوجه من نفسه ( وإذا أذنت للمرأة لرجل أن يزوجه من نفسه )  
أو ممن يتولى تزويجه أو ممن وكله أن يزوجه منها ( فقد ) الرجل عقدها حسبما  
أذنت له ( بحضرة شاهدين جاز ) العقد ، ويكون وكيلاً من جانب وأصيلاً أو ولياً  
أو وكيلاً من آخر ، وقد يكون ولياً من الجانبين : كأن يزوج بنته من ابن أخيه ،  
قال فى الهداية : « وإذا تولى طريقه فقوله « زوجت » يتضمن الشطرين ، ولا يحتاج  
إلى القبول : اهـ .

وَإِذَا ضَمِنَ الْوَلِيُّ الْمَهْرَ صَحَّ ضَمَانُهُ ، وَلِلْمَرْأَةِ الْخِيَارُ فِي مُطَاقَبَةِ زَوْجَتِهَا أَوْ وَلِيِّيَّهَا .

وَإِذَا فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا ، وَكَذَلِكَ بَعْدَ الْخُلُوعِ ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا لَا يُزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، وَيَتَبَيَّنُ نَسَبُ وَلَدِهَا . وَمَهْرُ مِثْلِهَا يُقْتَبَرُ بِأَخَوَاتِهَا وَعَمَّاتِهَا وَبَنَاتِ عَمِّهَا ،

(وَإِذَا ضَمِنَ الْوَلِيُّ) : أى ولى الزوجة، وكذا وكيلها (المهر) لها (صح ضمانه) لأنه من أهل الالتزام، والولى والوكيل فى النكاح سفير ومعبّر، ولذا ترجع حقوقه إلى الأصيل (وللمرأة الخيار فى مطالبة زوجها أو وليها) اعتباراً بسائر الكفالات، ويرجع الولى إذا أدى على الزوج إن كان بأمره كما هو الرسم فى الكفالة، هداية . (وَإِذَا فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ) وهو: الذى فقد شرطاً من شروط الصحة كعدم الشهود ، وكان التفريق (قبل الدخول) بها فلا مهر لها) ؛ لأن النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول (وكذلك بعد الخلوة) ؛ لفسادها بفساد النكاح ؛ لأن الخلوة فيه لا يثبت بها التمسك فلا تقام مقام الوطء (وإن دخل بها فلها مهر مثلها) ؛ لأن الوطء فى دار الإسلام ؛ فلا يخلو عن عَقْرِ - بالفتح - أى حد زاجر ، أو عَقْر - بالضم - أى مهر جابر ، وقد سقط الحد بشبهة العقد ، فيجب مهر المثل ، ولكن (لا يزاد على المسمى) لرضاها به (وعليها العدة) إلحاقاً للشبهة بالحقيقة فى موضع الاحتياط ، وتحرزنا عن اشتباه النسب ، ويستبرأ ابتداءً من وقت التفريق لامن آخر الوطأت ، وهو الصحيح ؛ لأنها تجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفريق . هداية (ويثبت نسب ولدها منه) ؛ لأن النسب يُجْتَنَّبُ فى إثباته صيانة الولد عن الضياع ، قال فى الهداية : وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد ، وعليه الفتوى ، اهـ ومثله فى قاضيهجان .

(ومهر مثلها يعتبر بأخواتها وعمّاتها وبَنَاتِ عَمِّهَا) ، لأنهم قوم أبيها، والإنسان



وَلَا يُعْتَبَرُ بِأُمِّهَا وَخَالَتِهَا إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ قَبِيلَتَيْهَا ، وَيُعْتَبَرُ فِي مَهْرِ الْمَثَلِ :  
أَنْ تَتَسَاوَى الْمَرْأَتَانِ فِي السِّنِّ ، وَالْجَمَالِ ، وَالْعِفَّةِ ، وَالْمَالِ ، وَالْعَقْلِ ، وَالْدِّينِ ،  
وَالْبَلَدِ ، وَالْمَعْمَرِ .

وَيَجُوزُ تَزْوِيجُ الْأُمَةِ مُسْلِمَةٍ كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ  
يَتَزَوَّجَ أُمَةً عَلَى حُرَّةٍ ، وَيَجُوزُ تَزْوِيجُ الْحُرَّةِ عَلَىهَا .

وَالْأَحْرُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا مِنَ الْخَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ  
أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ الْعَبْدُ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، فَإِنْ طَلَّقَ الْحُرُّ  
إِحْدَى الْأَرْبَعِ طَلَاقًا بَاطِلًا لَمْ يَحْزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ رَابِعَةً حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا

من جنس قوم أبيه ( ولا يعتبر بأُمها وخالتها إذا لم يكونا من قبيلتها ) ، لأن المهر  
يختلف بشرف النسب ، والنسب يعتبر من جانب الأب ، فإن كانت الأم من  
قوم الأب بأن كانت بنت عمه اعتبر بمهرها ، لأنها من قوم أبيها ( ويعتبر في مهر  
المثل : أن تتساوى المرأتان في السن والجمال والعفة والمال والعقل والدين والبلد  
والعصر ) وبكارة ونسوبة ، وعلماً ، وأدباً ، وحسن خلق ؛ لأن مهر المثل يختلف  
 باختلاف هذه الأوصاف ، وهذا في الحرة ، وأما الأمة فبقدر الرغبة فيها كما في الفتح  
( ويجوز ) للحر ( تزويج الأمة ) الرقيقة ( مسلمة كانت أو كتابية ) ولو مع  
طَوْلِ الحرة ( ولا يجوز أن يتزوج أُمّة على حرة ) ولو برضاها ، لقوله صلى الله  
عليه وسلم : « لا تنكح الأمة على الحرة » هداية ، وكذا في عدتها ، ولو من بائن  
( ويجوز تزويج الحرة عليها ) : أي الأمة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « وتندكح  
الحرة على الأمة » ، ولأنها من المحلات في جميع الحالات ، هداية .

( والحر أن يتزوج أربعمائة من الخرائر والإماء ، وليس له أن يتزوج أكثر  
من ذلك ) وله التسرى بما شاء من الإماء ( ولا يتزوج العبد أكثر من اثنتين )  
مطلقاً ، لأن الرق منصف ، ويمتنع عليه التسرى ، لأنه لا يملك ( فإن طلق الحر إحدى  
الأربع ) ولو ( طلاقاً بائناً لم يحز له أن يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها ) ؛ لأن

وَإِذَا زَوْجَ الْأُمَةِ مَوْلَاهَا ثُمَّ أُعْتِقَتْ فَلَهَا الْخِيَارُ ، حُرّاً كَانَ زَوْجُهَا  
أَوْ عَبْدًا ، وَكَذَلِكَ الْمُسْكَاةُ .  
وَإِنْ تَزَوَّجَتْ أُمَةٌ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا ثُمَّ أُعْتِقَتْ صَحَّ النِّكَاحُ وَلَا خِيَارَ لَهَا  
وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ إِحْدَاهُمَا لَا يَتَعَاهَدُ لَهُ نِكَاحُهَا صَحَّ  
نِكَاحُ الْأُخْرَى يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا وَيَبْطُلُ نِكَاحُ الْأُخْرَى .  
وَإِنْ كَانَ بِالزَّوْجَةِ عَيْبٌ فَلَا خِيَارَ

نِكَاحُهَا بَاقٍ مِنْ وَجْهِ بَيْقَاءِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَتْ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ  
لَهُ ، لَانْقِطَاعِ النِّكَاحِ بِالْكَلِمَةِ .

( وَإِذَا زَوْجَ الْأُمَةِ مَوْلَاهَا ) أَوْ تَزَوَّجَتْ بِإِذْنِهِ ( ثُمَّ أُعْتِقَتْ فَلَهَا الْخِيَارُ ) بَيْنَ  
الْقَرَارِ وَالْقَرَارِ ( حُرّاً كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا ) دَفْعًا لَزِيَادَةِ الْمَالِكِ عَلَيْهَا بِطَلْقَةِ ثَلَاثَةِ  
( وَكَذَلِكَ ) حَكْمِ ( الْمُسْكَاةِ ) ، لَوْجُودِ الْعِلَّةِ فِيهَا ، وَهِيَ زِيَادَةُ الْمَالِكِ عَلَيْهَا ، وَيَقْتَصِرُ  
خِيَارُهَا عَلَى مَجْلَسِ عِلْمِهَا بِالْعَقْدِ إِذَا كَانَتْ تَعْلَمُ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ ، فَإِنْ عِلِمَتْ بِالْعَقْدِ : لَمْ  
تَعْلَمْ بِالْخِيَارِ ثُمَّ عِلِمَتْ بِهِ فِي مَجْلَسٍ آخَرَ فَلَهَا الْخِيَارُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلَسِ .

( وَإِنْ تَزَوَّجَتْ أُمَةٌ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا ثُمَّ أُعْتِقَتْ صَحَّ النِّكَاحُ ) ؛ لِأَنَّهَا مِنْ  
أَهْلِ الْعِبَارَةِ ، وَامْتِنَاعِ النِّفَاقِ لِحَقِّ الْمَوْلَى وَقَدْ رَسَّ ( وَلَا خِيَارَ لَهَا ) ، لِأَنَّ النِّفَاقَ  
يَعْدُ عَقْدًا ، فَلَا يَتَحَقَّقُ زِيَادَةُ الْمَالِكِ عَلَيْهَا .

( وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ ) وَكَانَتْ ( إِحْدَاهُمَا لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا )  
بِأَنَّ كَانَتْ تَحْرِمًا لَهُ ، أَوْ ذَاتَ زَوْجٍ ، أَوْ وَثْنِيَّةً ( صَحَّ نِكَاحُ الْأُخْرَى ) يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا  
وَيَبْطُلُ نِكَاحُ الْأُخْرَى ، لِأَنَّ الْمُبْطُلَ فِي إِحْدَاهُمَا ، فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا  
جَمَعَ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي الْبَيْعِ ، لِأَنَّهُ يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ لِلْفَاسِدَةِ ، بِخِلَافِ النِّكَاحِ ،  
ثُمَّ جَمِيعُ الْمُسْمَى لِلَّتِي تَحِلُّ لَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا يَقْسَمُ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهِمَا ، هَذَا .  
( وَإِنْ كَانَ بِالزَّوْجَةِ عَيْبٌ ) كَجُنُونٍ أَوْ جُنْدَامٍ أَوْ بَرَصٍ أَوْ رَتْقٍ أَوْ قَرْنٍ ( فَلَا خِيَارَ )

لِزَوْجِهَا ، وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ فَلَا خِيَارَ لِلْمَرْأَةِ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَهَا الْخِيَارُ ، فَإِنْ كَانَ عَيْنِيًّا أَجَلُهُ  
الْحَاكِمُ حَوْلًا ، فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا وَإِلَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِنْ طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ .  
وَالْفَرَقَةُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ ، وَلَهَا كَمَالُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ قَدْ خَلَا بِهَا ، وَإِنْ كَانَ  
مُحِبُّوياً فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا فِي الْحَالِ وَلَمْ يُؤْجَلْهُ ،

لزوجها ) ؛ لما فيه من الضرر بها بإبطال حقها ، ودفع ضرر الزوج ممكن بالطلاق  
أو بنكاح أخرى (و) كذا ( إذا كان الزوج ) عيب (جنون أو جذام أو برص فلا خيار  
للرأة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ) ؛ لأن المستحق على الزوج تصحيح مهرها  
بوطئه إياها ، وهذا موجود ( وقال محمد : لها الخيار ) دفعاً للضرر عنها كافي الجب  
والعنة ، قال في التصحيح : والتصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، ومشى عليه  
الإمام الحنوبى والنسفى والوصلى وصدر الشريعة . اهـ ( وإن كان ) الزوج ( عيباً )  
وهو : مَنْ لَا يَصِلُ إِلَى النِّسَاءِ ، أَوْ يَصِلُ إِلَى النَّيْبِ دُونَ الْأُبْكَارِ ، أَوْ يَصِلُ إِلَى  
بَعْضِ النِّسَاءِ دُونَ بَعْضٍ ، فَهُوَ عَنِينٌ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا ، فَإِذَا رَفَعَتْهُ إِلَى الْحَاكِمِ  
( أَجَلُهُ الْحَاكِمُ ) الْمُؤَلَّى ( حَوْلًا ) تَامًا ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ ( فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا )  
مَرَّةً فِي ذَلِكَ الْحَوْلِ فَبِهَا ( وَإِلَّا فَرَّقَ ) الْقَاضِي ( بَيْنَهُمَا إِنْ طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ )  
وَأَبَى الزَّوْجُ الطَّلَاقَ ، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : فَلَوْ مَرَضَ أَحَدُهُمَا مَرَضًا لَا يَسْتَطَاعُ مِمَّهِ  
الْجَمَاعُ عَنْ عَمْدٍ لَا يَحْسَبُ الشَّهْرَ وَمَا دُونَهُ يَحْسَبُ ، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوِيلِ . وَلَوْ تَزَوَّجَ  
امْرَأَةً تَعْلَمُ حَالَهُ مَعَ الَّتِي قَبْلَهَا ، الصَّحِيحُ أَنْ لَهَا حَقُّ الْخُصُومَةِ اهـ ( و ) هذه ( الفرقة  
تطليقة ) ؛ لِأَنَّهَا بِسَبَبٍ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ ( بَائِنَةٌ ) ؛ لِأَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهَا تَمْلِكُ نَفْسَهَا ، وَتَمْلِكُ  
نَفْسَهَا بِالرَّجْعَةِ ( وَلَهَا كَمَالُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ قَدْ خَلَا بِهَا ) خُلُوةٌ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ خُلُوةَ الْعَنِينِ  
صَحِيحَةٌ تَحِبُّ بِهَا الْعِدَّةُ ، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ تَزَوَّجَتْهُ وَهِيَ تَعْلَمُ أَنَّهُ عَنِينٌ فَلَا خِيَارَ لَهَا  
وَإِنْ كَانَ عَيْنِيًّا وَهِيَ رَتْقَاءٌ لَمْ يَكُنْ لَهَا خِيَارٌ كَافِيَ الْجَوْهَرَةِ ( وَإِنْ كَانَ ) الزَّوْجُ ( مُحِبُّوياً )  
أَوْ مَقْطُوعٌ الذِّكْرِ فَقَطَّ وَطَلَبَتِ الْمَرْأَةُ الْفَرَقَةَ ( فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا فِي الْحَالِ وَلَمْ يُؤْجَلْهُ )

وَالْخَصِيُّ يُؤَجَّلُ كَمَا يُؤَجَّلُ الْعَيْنُ ،

وَإِذَا أَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقَاضِيُ الْإِسْلَامَ ، فَإِنْ  
أَسْلَمَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ ، وَإِنْ أَبَى عَنِ الْإِسْلَامِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا  
بِائْتِنَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : هِيَ فَرْقَةٌ بِغَيْرِ طَلَاقٍ .  
فَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَتَحَتَّهُ مَجْهُوسِيَّةٌ عَرَضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ ، فَإِنْ أَسْلَمَتِ  
فَهِيَ امْرَأَتُهُ ، وَإِنْ أَبَتْ فَرَّقَ الْقَاضِيُ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْفَرْقَةُ طَلَاقًا ،  
فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَالَهَا الْمَهْرُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا ،

لعدم الفائدة فيه (والخصي) والذي سُلِّتْ خَصِيَّتَاهُ وَبَقِيَتْ آلَتُهُ ، إِذَا كَانَتْ  
لَا تَنْفُشُ آلَتَهُ (يُؤَجَّلُ كَمَا يُؤَجَّلُ الْعَيْنُ) ؛ لِاحْتِمَالِ الْإِنْتِشَارِ وَالْوَصُولِ .

(وَإِذَا أَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ) وَهُوَ يَعْقِلُ الْإِسْلَامَ (عَرَضَ عَلَيْهِ الْقَاضِيُ  
الْإِسْلَامَ ؛ فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ) ؛ لَعَدَمِ الْمَذَاقِ (وَإِنْ أَبَى عَنِ الْإِسْلَامِ فَرَّقَ)  
الْقَاضِيُ (بَيْنَهُمَا) ؛ لَعَدَمِ جَوَازِ بَقَاءِ الْمُسْلِمَةِ تَحْتَ الْكَافِرِ (وَكَانَ ذَلِكَ) التَّفْرِيقُ  
(طَلَاقًا) بَائِتِنَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : هِيَ فَرْقَةٌ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ  
وَالصَّحِيحُ قَوْلُهُمَا ، وَمَشَى عَلَيْهِ الْحَبُوبُ وَالنَّسْفُ وَالْوَصْلَى وَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ . اهـ  
تَصْحِيحٌ . قَيَّدْنَا بِالَّذِي يَعْقِلُ الْإِسْلَامَ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْقِلْ لَصَفَرَهُ أَوْ جَنُونَهُ عَرَضَ  
الْإِسْلَامَ عَلَى أَبِيهِ فَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا وَإِلَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

(وَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَتَحَتَّهُ مَجْهُوسِيَّةٌ عَرَضَ الْقَاضِيُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ ، فَإِنْ أَسْلَمَتِ  
فَهِيَ امْرَأَتُهُ ، وَإِنْ أَبَتْ) عَنِ الْإِسْلَامِ (فَرَّقَ الْقَاضِيُ بَيْنَهُمَا) ، لِأَنَّ نِكَاحَ  
الْمَجْهُوسِيَّةِ حَرَامٌ ابْتِدَاءً وَبَقَاءً (وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْفَرْقَةُ طَلَاقًا) لِأَنَّ الْفَرْقَةَ بِسَبَبِ  
مِنْ قَبْلِهَا وَالْمَرْأَةُ لَيْسَتْ بِأَهْلٍ لِلطَّلَاقِ (فَإِنْ كَانَ) الزَّوْجُ (قَدْ دَخَلَ بِهَا فَالَهَا الْمَهْرُ)  
الْمَسْمُوعُ ، لِأَنَّهُ كَدَهُ بِالْإِدْخُولِ ، فَلَا يَسْقُطُ بَعْدُ بِالْفَرْقَةِ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَا  
مَهْرَ لَهَا) لِأَنَّ الْفَرْقَةَ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا .

وَإِذَا أَسَلَتِ الْمَرْأَةُ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ تَقْعِ الْفُرْقَةُ عَلَيْهَا حَتَّى تَحِيضَ  
ثَلَاثَ حِيضٍ ، فَإِذَا حَاضَتْ بَانَ مِنْ زَوْجِهَا .  
وَإِذَا أَسَلَمَ زَوْجُ الْكِتَابِيَّةِ فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا .

وَإِذَا خَرَجَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إِلَيْنَا مِنْ دَارِ الْحَرْبِ مُسْلِمًا وَقَعَتِ الْبَيْتُونَةُ  
بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ سَبَى أَحَدَهُمَا وَقَعَتِ الْبَيْتُونَةُ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ سَبِيَا مَعًا لَمْ تَقْعِ  
الْبَيْتُونَةُ ، وَإِذَا خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ إِلَيْنَا مُهَاجِرَةً جَازَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ ، وَلَا عِدَّةَ  
عَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،

( وإذا أسلت المرأة في دار الحرب لم تقع الفرقة عليها ) بمجرد الإسلام ،  
بل ( حتى ) تنقضي عدتها : بأن ( تحيض ثلاث حيض ) إن كانت من ذوات  
الحيض ، أو تمتضي ثلاثة أشهر إن كانت من ذوات الأشهر ، أو تضع حملها  
إن كانت حاملا ، وذلك عدتها ؛ لأن إسلامه مَرَجُوءٌ ، والعرض عليه مقعذر ، فنزل  
منزلة الطلاق الرجعي ( فإذا ) انقضت عدتها بأن ( حاضت ) ثلاث حيض ، أو مضت  
أشهرها ، أو وضعت حملها ( بان ) من زوجها ) ولا فرق في ذلك بين المدخولة وغيرها ،  
ثم إن كانت الفرقة قبل الدخول فلا عِدَّةَ عليها اتفاقاً ، وإن كانت بعده فكذلك  
عند أبي حنيفة ، و عندها لا بد لها من عدة أخرى ، وتعممه في معراج الدراية .

( وإذا أسلم زوج الكتابية فهما على نكاحهما ) ، لأنه يصح النكاح  
بينهما ابتداء ، فبقاء أولى .

( وإذا خرج أحد الزوجين إلينا ) أي إلى دار الإسلام ( من دار الحرب مسلماً  
وقعت البيتونة بينهما ) لتباين الدار ( و ) كذلك ( إن سبى أحدهما وقعت البيتونة  
بينهما ) لما قلنا ( وإن سبيا معاً لم تقع البيتونة ) بينهما ؛ لعدم تباين الدار ، وإِن  
حدث الرق ، وهو غير مُتَنَافٍ لِلنِّكَاحِ ( وإذا خرجت المرأة اليافهة هاجرة ) من دار الكفر  
( مجاز لها أن تتزوج ) حالاً ( ولا عدة عليها عند أبي حنيفة ) لقوله تعالى : « وَلَا تُنكِحُوا

فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَمْ تَنْزَوِجْ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا ،  
وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ  
طَلَاقٍ ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُرْتَدُّ وَقَدْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا كَمَالُ الْمَهْرِ ، وَإِنْ  
كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ هِيَ الْمُرْتَدَّةُ قَبْلَ  
الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الرَّدَّةُ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْمَهْرُ ، وَإِنْ  
ارْتَدَّا مَعًا وَأَسْلَمَا فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا ،

بِمَقْصِدِ الْكُوفَةِ « وَفِي لَزُومِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا تَمَسُّكَ بِصِمَّتِهِ ، وَقَالَا : عَلَيْهَا الْعِدَّةُ لِأَنَّ  
الْفَرْقَةَ وَقَعَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ ، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُهُ ،  
وَاعْتَمَدَهُ الْحَبُوبِيُّ وَالنَّسْفِيُّ وَالْمَوْصِلِيُّ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ . اهـ (وَإِنْ كَانَتْ) الْمُهَاجِرَةُ (حَامِلًا)  
لَمْ تَنْزَوِجْ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا ، لِأَنَّ الْحَمْلَ ثَابِتُ النِّسْبِ فَيَمْنَعُ مَحْصَةَ النِّكَاحِ ، قَالَ فِي الْمَهْدَايَةِ :  
وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَصِحُّ النِّكَاحُ ، وَلَا يَقْرِبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَضَعَ كَمَا فِي الْحَبْلِيِّ  
مِنَ الزَّنَا ، قَالَ الْإِسْبِجَابِيُّ : وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ .

( وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَنِ الْإِسْلَامِ ) وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى ( وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ  
بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ ) قَالَ فِي الْمَهْدَايَةِ : وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَقَالَ  
مُحَمَّدٌ : إِنْ كَانَتْ الرَّدَّةُ مِنَ الزَّوْجِ فَهِيَ فَرْقَةُ طَلَاقٍ ، وَاعْتَمَدَ قَوْلُهَا الْحَبُوبِيُّ وَالنَّسْفِيُّ  
وَالْمَوْصِلِيُّ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ ، اهـ ( فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُرْتَدُّ ) كَانَ ( قَدْ دَخَلَ بِهَا ) فَلَهَا  
كَمَالُ الْمَهْرِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَقَرَّ بِالدُّخُولِ ( وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ) بَعْدُ ( فَلَهَا ) نِصْفُ  
الْمَهْرِ ؛ لِأَنَّهَا فَرْقَةُ حَصَلَتْ مِنَ الزَّوْجِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَهِيَ مُنْقَضَّةٌ ( وَإِنْ كَانَتْ  
الْمَرْأَةُ هِيَ الْمُرْتَدَّةُ ) وَكَانَتْ الرَّدَّةُ ( قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا ) ؛ لِأَنَّهَا مَنَعَتْ الْمَهْرَ  
عَلَيْهِ بِالْإِرْتِدَادِ ، فَصَارَتْ كَالْبَائِعِ إِذَا أَتْلَفَ الْمُبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ ( وَإِنْ كَانَتْ الرَّدَّةُ  
بَعْدَ الدُّخُولِ ) بِهَا ( فَلَهَا الْمَهْرُ ) كَامِلًا ؛ لِأَنَّهَا دَخَلَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَا بِمَحْلٍ  
عَنْ عَقْرِ أَوْ عَقَرٍ ( وَإِنْ ارْتَدَّا مَعًا ) أَوْ لَمْ يَعْلَمْ السَّبْقُ ( وَأَسْلَمَا مَعًا ) كَذَلِكَ ( فَهُمَا  
عَلَى نِكَاحِهِمَا ) اسْتَحْسَانًا ؛ لِعَلِّمَ اخْتِلَافَ دَيْنِهِمَا .



وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُرْتَدُّ مُسْلِمَةً وَلَا كَافِرَةً وَلَا مُرْتَدَّةً، وَكَذَلِكَ  
 الْمُرْتَدَّةُ لَا يَتَزَوَّجُهَا مُسْلِمٌ وَلَا كَافِرٌ وَلَا مُرْتَدٌّ ،  
 وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مُسْلِمًا فَأُلُوْلَهُ عَلَى دِينِهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَسْلَمَ  
 أَحَدُهُمَا وَلَهُ وَلَدٌ صَغِيرٌ صَارَ وَلَدُهُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ  
 كِتَابِيًّا وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا فَأُلُوْلَهُ كِتَابِيٌّ .  
 وَإِذَا تَزَوَّجَ الْكَافِرُ بِغَيْرِ شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةِ الْكَافِرِ وَذَلِكَ فِي  
 دِينِهِمْ جَائِزٌ ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ قَرَأَا عَلَيْهِ ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الْمَجُوسِيُّ أُمَةً أَوْ ابْنَتَهُ ثُمَّ  
 أَسْلَمَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا ،

(ولا يجوز أن يتزوج الرجل المرتد امرأة مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة)  
 لأنه مستحق للقتل، والإمهال إنما هو ضرورة التأمل ( وكذلك المرتدة لا يتزوجها)  
 أي لا يجوز أن يتزوجها (مسلم ولا كافر ولا مرتد) لأنها محبوسة للتأمل .  
 (وإن كان أحد الزوجين مسلماً فالولد على دينه) ؛ لأن في ذلك نظراً للولد،  
 والإسلام يعلم ولا يُغَيَّرُ عليه ( وكذلك إن أسلم أحدهما وله ولد صغير ) أو مجنون  
 ( صار ولده مسلماً بإسلامه ) لما قلنا ( وإن كان أحد الأبوين كتابياً و ) كان  
 ( الآخر مجوسياً ) أو وثنياً ونحوه ( فالولد كتابي ) ؛ لأن فيه نوع نظر ؛ لأنه أقرب  
 إلى الإسلام في الأحكام ، كل مناهجته وذبيحته .

(وإن تزوج الكافر بغير شهود أو في عدة كافر، وذلك في دينهم جائز، ثم  
 أسلما أقرأ عليه) قال في زاد للفتاوى : أما قوله « في عدة كافر » فهو قول أبي حنيفة،  
 وقال أبو يوسف ومحمد وزفر : لا يُقَرَّانِ عليه ، والصحيح قول الإمام ، واعتمده  
 الطهطاوي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة . اهـ تصحيح . قيد بعدة الكافر لأنه  
 لو كانت من مسلم فرق بينهما ؛ لأن المسلم يعتقد العدة بخلاف الكافر ( وإذا تزوج  
 المجوسي أمه أو ابنته ) أو غيرها ممن لا يحل نكاحها ( ثم أسلما ) أو أحدهما أو رافعا  
 إليها وهما على الكفر ( فرق بينهما ) ؛ لعدم الأهلية ؛ للمحرمة ، وما يرجع إلى الحل

وَإِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ امْرَأَتَانِ حُرَّتَانِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْدِلَ بَيْنَهُمَا فِي الْقِسْمِ ،  
بِكْرَيْنِ كَانَتَا أَوْ ثَيِّبَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا بِكْرًا وَالْأُخْرَى ثَيِّبًا ، وَإِنْ  
كَانَتْ إِحْدَاهُمَا حُرَّةً وَالْأُخْرَى أَمَةً فَلِلْحُرَّةِ أَلْفُ مِائَةٍ لِمُتْلِكِنِ مِنَ الْقِسْمِ . وَلِلْأَمَةِ  
الْثُلُثُ ، وَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْقِسْمِ حَالَةَ السَّفَرِ ، وَيُسَافِرُ الزَّوْجُ بِمَنْ شَاءَ  
مِنْهُنَّ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُفْرِعَ بَيْنَهُنَّ فَيُسَافِرَ بِمَنْ خَرَجَتْ قَرَعَتُهَا ، وَإِنْ  
رَضِيَتْ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ بِتَرْكِ قِسْمِهَا .

يستوى فيه الابتداء والبقاء ، بخلاف ما مر . درر .

(وإذا كان لرجل امرأتان حرتان) أو أمتان (فعلية أن يعدل بينهما في القسم)  
في البيوتنة والملبوس ولما كول والصحبة (بكريين كانتا أو ثيبتين أو) كانت (إحداها  
بكراً والأخرى ثيباً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «من كانت له امرأتان ومال  
إلى إحداها في القسم جاء يوم القيامة وشقة مائل» ولا فصل فيما رويناه ، والقديعة  
والجديدة سواء ؛ لإطلاق ما رويناه ، ولأن القسم من حقوق النكاح ، ولا تفاوت  
بينهن في ذلك ، والاختيار في مقدار الدور إلى الزوج ؛ لأن المستحق هو التسوية  
دون طريقها ، والتسوية المستحقة في البيوتنة ، لافي الجماعة ؛ لأنها تبنى على النشاط  
هداية (وإن كانت إحداها حرة و) كانت (الأخرى أمة فللحرة) : أي كان عليه  
للحرة (الثلثان من القسم ، و) كان (للأمة الثلث) بذلك ورد الأمر ، ولأن حق  
الأمة أنقص من حق الحرة ، فلا بد من إظهار النقصان في الحقوق . والمكاتب والمكاتب والمكاتب  
وأم الولد بمنزلة الأمة ، لأن الرق فيه قائم (ولاحق لمن) أي الزوجات (في القسم حالة  
السفر) دفعا للخرج (فيسافر الزوج بمن شاء منهن) ، لأن له أن يستصحب واحدة  
منهن ، فكان له أن يسافر بواحدة منهن (و) لكن (الأولى أن يفرع بينهما) تطييباً  
نظارهن (فيسافر بمن خرجت قرعتها) ولا يحسب عليها ليالي سفرها ، ولأن  
يستقبل العدل بينهما (وإذا رضيت إحدى الزوجات بتترك قسمها) بالسكسر - فوبتها

لِصَاحِبَتِهَا بَجَازَ ، وَلَمَّا أَنْ تَرَجَعَ فِي ذَلِكَ .

### كتاب الرضاع

قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ ، إِذَا حَصَلَ فِي مُدَّةِ الرِّضَاعِ تَمَلَّقَ بِهِ  
التَّحْرِيمُ ، وَمُدَّةُ الرِّضَاعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ، وَقَالَ أَبُو بُوْسَافٍ  
وَمُحَمَّدٌ : سَنَتَانِ ،

( لِصَاحِبَتِهَا جَازَ ) ، لِأَنَّهُ حَقُّهَا ( وَلَمَّا أَنْ تَرَجَعَ فِي ذَلِكَ ) ؛ لِأَنَّهُ اسْقَطَتْ حَقًّا  
لَمْ يَجِبْ بَعْدَ ، فَلَا يَسْقُطُ ، هِدَايَةٌ .

### كتاب الرضاع

مُنَاسِبَتُهُ لِلزَّكَاحِ ظَاهِرَةٌ .

وَهُوَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ لَفَةٌ : الْمَصْرُوعُ ، وَشَرَعًا : مَصْرُوعٌ لِبَنٍ آدَمِيَّةٍ فِي وَقْتٍ مُخْصَوْصٍ  
و ( قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ ) فِي الْحَكْمِ ( سَوَاءٌ ، إِذَا حَصَلَ ) ذَلِكَ ( فِي مُدَّةِ  
الرِّضَاعِ تَمَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأُمَهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ - آيَةٌ » ،  
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » ، مِنْ غَيْرِ فِصْلٍ  
هِدَايَةٌ ( وَمُدَّةُ الرِّضَاعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ شَيْئَيْنِ <sup>(١)</sup>  
وَضَرَبَ لَهَا مُدَّةً ، فَكَانَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِكُلِّهَا كَالْأَجْلِ الْمَضْرُوبِ لِلدَّيْنَيْنِ ،  
إِلَّا أَنَّهُ قَامَ الْمَقْصُودُ فِي أَحَدِهِمَا ، فَبَقِيَ الثَّانِي عَلَى ظَاهِرِهِ . هِدَايَةٌ ، وَمَشَى عَلَى قَوْلِهِ  
الْجَبُونِيُّ وَالذَّهَبِيُّ كَمَا فِي التَّصْحِيحِ ، وَفِي الْجَوْهَرَةِ : وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ( وَقَالَا : سَنَتَانِ )  
لِأَنَّ أَدْنَى مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، فَبَقِيَ لِلْفَصَالِ حَوْلَانِ ، قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَهُوَ الْأَصَحُّ ،  
وَفِي التَّصْحِيحِ عَنِ الْعَمِيونِ : وَبِقَوْلِهَا نَأْخُذُ بِالْفَتْوَى ، وَهَذَا أَوْلَى ، لِأَنَّهُ أَجِيبٌ فِي  
شَرْحِ الْمُدَايَةِ عَمَّا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ عَلَى سَنَتَيْنِ ، وَيَبْدُو الْجَوَابُ قَالَ : فَسَكَانُ  
الْأَصَحِّ قَوْلُهَا ، وَهُوَ مُخْتَارُ الطَّحَاوِيِّ . اهـ . ثُمَّ الْخِلَافُ فِي التَّحْرِيمِ ، أَمَا لَزُومُ

(١) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَحَلَّهُ وَفَصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ) .

فإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلّق بالرضاع تحريم .  
 ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، إلا أم أخته من الرضاع ؛  
 فإنه يجوز أن يتزوجها . ولا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب ،  
 وأخت ابنه من الرضاع يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج أخت  
 ابنه من النسب ، وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز أن يتزوجها ، كما  
 لا يجوز أن يتزوج امرأة ابنه من النسب ، وامرأة أبيه من الرضاع  
 لا يجوز أن يتزوجها ، كما لا يجوز أن يتزوج امرأة أبيه من النسب  
 وابن الفحل يتعلّق به التحريم ، وهو : أن ترضع المرأة صبيّة  
 فتحرم هذه الصبيّة على زوجها

أجرة الرضاع للطفة فقدر بالحولين بالإجماع كما في الدر (فإذا مضت مدة الرضاع)  
 على الخلاف (لم يتعلّق بالرضاع تحريم) ولو لم يقطع ، كما أنه ثبت في المدة ولو بعد  
 النظام والاستغناء بالطعام على المذهب كما في البحر ، وفي الهداية : ولا يعتبر الفطام  
 قبل المدة إلا في رواية عن الإمام إذا استغنى عنه ، اهـ .

(ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) للحديث المار (إلا أم أخته) أو أخيه  
 (من الرضاع ، فإنه يجوز أن يتزوجها ، ولا يجوز) له (أن يتزوج أم أخته) أو أخيه  
 (من النسب) ، لأنها تكون أمه ، أو موطوءة أبيه ، بخلاف الرضاع ( ) إلا (أخت  
 ابنه من الرضاع) ، فإنه (يجوز) له (أن يتزوجها ، ولا يجوز) له (أن يتزوج أخت  
 ابنه من النسب) ؛ لأنها تكون بنته أو ريبتها ، بخلاف الرضاع ( وامرأة ابنه من  
 الرضاع لا يجوز) له (أن يتزوجها كما لا يجوز) له (أن يتزوج امرأة ابنه من  
 النسب) وذكر الأصحاب في النص <sup>(١)</sup> لإسقاط اعتبار التبتّي .

(ولبن الفحل) أي الرجل من زوجته المرضعة إذا كان لبنها منه (يتعلّق به  
 التحريم ، وهو : أن ترضع المرأة صبيّة فتحرم هذه الصبيّة على زوجها) أي زوج

(١) هو قوله تعالى : ( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ) .

وَعَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ ، وَيَصِيرُ الزَّوْجُ الَّذِي نَزَلَ مِنْهُ اللَّبَنُ أَبَا لِلْمُرْضِعَةِ .  
وَيَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ بِأُخْتِ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ  
يَتَزَوَّجَ بِأُخْتِ أَخِيهِ مِنَ النَّسَبِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ إِذَا كَانَ لَهُ  
أُخْتُ مِنْ أُمِّهِ جَازَ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا .  
وَكَلُّ صَبِيٍّ اجْتَمَعَ عَلَى ثَدْيٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجْزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَزَوَّجَ  
بِالْآخَرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَزَوَّجَ الْمُرْضِعَةُ أَحَدًا مِنَ وَلَدَاتِهَا أَرْضَعَتْهَا  
وَلَا وَلَدَ وَلَدِهَا ، وَلَا يَتَزَوَّجُ الصَّبِيُّ الْمُرْضِعَ أُخْتِ زَوْجِ الْمُرْضِعَةِ لِأَنَّهَا عَمَّتُهُ  
مِنَ الرِّضَاعِ .

المرضة ( وعلى آبائه وأبنائه ، ويصير الزوج الذي نزل منه اللبن ) وذلك بالولادة منه  
(أبا للرضعة) بالفتح - أي الصبية ، كما أن المرضة - بالكسر - أم لها قيد بالذي  
نزل منه اللبن لأنه إذا لم يكن اللبن منه بأن تزوجت ذات ابن رجلا فأرضعت صبيا  
فإنه لا يكون ولداً له من الرضاع ، بل يكون ربيباً له من الرضاع ، وأبنا لصاحب اللبن .  
( ويجوز أن يتزوج الرجل بأخت أخيه من الرضاع ، كما يجوز أن يتزوج  
بأخت أخيه من النسب ، وذلك مثل الأخ من الأب إذا كان له أخت من أمه  
جاز لأخيه من أبيه أن يتزوجها ) لأنه لا قرابة بينهما .

( وكل صبيين اجتمعا على ثدي واحد ) بأن رضعا منه وإن اختلف الزمن والأب  
( لم يجز لأحدهما أن يتزوج بالآخر ) ، لأنها أخوان ( ولا يجوز أن يتزوج  
المرضة ) بفتح الضاد والرفع على الفاعلية - أي الصبية ( أحداً ) بالنصب على المفعولية  
وفي بعض النسخ « يتزوج المرضة أحد » بالرفع ( من ولد التي أرضعتها ) ، لأنهم  
أخواتها ( ولا ولد ولدها ) ، لأنهم أولاد إخوانها ، وقد اختلف في إعراب قوله « ولد  
ولدها » فبعضهم رفعه ، وبعضهم نصبه ، وكان شيخ الإسلام الحارثي يقول : يجوز  
فيه الحركات الثلاث : أما الرفع فعطفاً على « أحد » وأما النصب فعطفاً على « المرضة »  
وأما الجر فعطفاً على « ولد » والرفع أظهر ، كذا في التصحيح ( ولا يتزوج الصبي المرضع  
أخت الزوج ) أي زوج المرضة ( لأنها ) أي أخت الزوج ( عمته من الرضاع ) لأن  
( ٣ - الباب ٢ )

وَإِذَا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ بِالمَاءِ وَاللَّبَنُ هُوَ الغَالِبُ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَإِنْ غَلَبَ المَاءُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَإِذَا اخْتَلَطَ بِالطَّعَامِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَإِنْ كَانَ اللَّبَنُ غَالِبًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِذَا اخْتَلَطَ بِالدَّوَاءِ وَهُوَ الغَالِبُ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ .

وَإِذَا حَلَبَ اللَّبَنُ مِنَ الْمَرْأَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَوْجَرَ بِهِ الصَّبِيُّ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَإِذَا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ بِلَبَنِ شَاةٍ وَاللَّبَنُ هُوَ الغَالِبُ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَإِنْ غَلَبَ لَبَنُ الشَّاةِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ ،

الزَّوْجُ أَبُوهُ مِنَ الرِّضَاعِ كَمَا مَرَّ .

( وَإِذَا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ بِالمَاءِ وَاللَّبَنُ هُوَ الغَالِبُ ) عَلَى المَاءِ ( تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ) وَإِنْ غَلَبَ المَاءُ ( عَلَى اللَّبَنِ ) لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ ؛ لِأَنَّ المَغْلُوبَ غَيْرُ مَوْجُودٍ حَسْبًا ( وَإِذَا اخْتَلَطَ ) اللَّبَنُ ( بِالطَّعَامِ ) لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَإِنْ كَانَ اللَّبَنُ غَالِبًا ( عَلَى الطَّعَامِ ) ( عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) قَالَ فِي الْهُدَايَةِ : وَقَالَا : إِذَا كَانَ اللَّبَنُ غَالِبًا تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَقَوْلُهُمَا فِيمَا إِذَا لَمْ تَصْبِهِ النَّارُ ، حَتَّى لَوْ طَبَخَ بِهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، وَلَا يَمْتَرُ بِتَقَاطُرِ اللَّبَنِ مِنَ الطَّعَامِ عِنْدَهُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقَالَ قَاضِيخَانُ : إِنَّهُ الْأَصَحُّ ، وَهَذَا احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْمَشَايخِ : إِنْ عَدِمَ اثْبَاتُ الْحَرَمَةِ عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْطُورًا عِنْدَ رَفْعِ الْقِمَّةِ ، أَمَامَهُ فَيَحْرُمُ انْفِاقًا ، وَقَدْ رَجَحُوا دَلِيلَ الْإِمَامِ ، وَمَشَى عَلَى قَوْلِهِ الْمُجْبُوبِ وَالنَّفْسِ وَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ ، كَذَا فِي التَّصْحِيحِ ( وَإِذَا اخْتَلَطَ ) اللَّبَنُ ( بِالدَّوَاءِ ) كَانَ اللَّبَنُ ( هُوَ الغَالِبُ ) تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ، لِأَنَّ اللَّبَنَ يَبْقَى مَقْصُودًا فِيهِ ، إِذَا الدَّوَاءُ لَتَقْوِيَّتِهِ عَلَى الْوَصُولِ ، هُدَايَةٌ .

( وَإِذَا حَلَبَ اللَّبَنُ مِنَ الْمَرْأَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَوْجَرَ بِهِ الصَّبِيُّ ) أَيْ صُبَّ فِي حَلَقِهِ وَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ ( تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ) ، لِحَصُولِ مَعْنَى الرِّضَاعِ ، لِأَنَّ اللَّبَنَ بَعْدَ الْمَوْتِ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ ( وَإِذَا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ ) مِنَ الْمَرْأَةِ ( بِلَبَنِ الشَّاةِ وَاللَّبَنُ ) مِنَ الْمَرْأَةِ ( هُوَ الغَالِبُ ) تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَإِنْ غَلَبَ لَبَنُ الشَّاةِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ ) اِعْتَبَرْنَا

وَإِذَا اخْتَلَطَ لَبَنُ امْرَأَتَيْنِ تَعَلَّقَ التَّحْرِيمُ بِأَكْثَرِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي  
يُوسُفَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَتَعَلَّقُ بِهِمَا .

وَإِذَا نَزَلَ لِلْبَكْرِ لَبَنٌ فَأَرْضَعَتْ بِهِ صَبِيًّا تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ ، وَإِذَا  
نَزَلَ لِلرَّجُلِ لَبَنٌ فَأَرْضَعَ بِهِ صَبِيًّا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ .  
وَإِذَا شَرِبَ صَبِيَّانِ مِنْ لَبَنٍ شَاةٍ فَلَا رَضَاعَ بَيْنَهُمَا ،

لِلغالب كما في الماء (وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بأكثرهما عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف)، لأن الكل صار شيئاً واحداً، فيجعل الأقل تبعاً للأكثر في بناء الحكم  
عليه (وقال محمد: يتعلق بهما) لأن الجنس لا يغلب الجنس، فإن الشيء لا يصير  
مستهلكاً في جنسه، لاتحاد المقصود، قال في الهداية: وعن أبي حنيفة في هذا روايتان،  
ومشى على قول أبي يوسف الإمام الحنوبى والنسفى، ورجح قول محمد الطحاوى،  
وفي شرح الهداية: ويميل كلام المصنف إلى ما قال محمد حيث أخر دليله، فإنه  
الظاهر من تأخر كلامه في المناظرة لأنه قاطع للآخر، وأصله أن السكوت ظاهر  
في الانقطاع، ورجح بعض المشايخ قول محمد أيضاً، وهو ظاهر. قلت: وقوله  
أخوطة في باب المحرمات، كذا في التصحيح.

(وإذا نزل للبكر لبن فأرضعت صبياً تعلق به التحريم)؛ لإطلاق النص،  
ولأنه سبب النشوء، فيثبت به شبهة البعضية. هداية (وإذا نزل للرجل لبن فأرضع  
به صبياً لم يعلق به التحريم) لأنه ليس بلبن على الحقيقة؛ لأن اللبن إنما يتصور  
بمن تتصور منه الولادة، وإذا نزل للخنثى لبن، فإن علم أنه امرأة تعلق به التحريم  
وإن علم أنه رجل لم يعلق به التحريم، وإن أبشك: إن قال لئنساء فإنه لا يكون  
على غزارته إلا لامرأة تعلق به التحريم، احتياطاً، وإن لم يقان ذلك لا يعلق به  
التحريم، وإذا جُبِنَ لبن امرأة وأطعم الصبي تعلق به التحريم، كذا في الجوهرة  
(وإذا شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما) لأنه لا جزئية بين  
الآدمى والبهائم، والحكمة باعتبارها.

وإذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا  
على الزوج، فإن كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها، وللصغيرة نصف  
المهر، ويرجع به الزوج على الكبيرة إن كانت تعتمد به الفساد،  
وإن لم تعتمد فلا شيء عليها.

ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات، وإنما يثبت بشهادة  
رجلين أو رجل وامرأتين.

( وإذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فأرضعت ) الزوجة ( الكبيرة الصغيرة  
حرمتا ) كلها ( على الزوج ) أبدا إن كان دخل بالكبيرة، وإلا جاز له تزوج  
الصغيرة ثانياً، ثم ( فإن كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها ) ؛ لأن الفرقه جاءت  
من قبلها ( و ) كان على الزوج ( الصغيرة نصف المهر ) ؛ لأن الفرقه وقعت لا من  
جهتها ؛ والارتضاع وإن كان فعلا منها لكن فعلها غير معتبر في إسقاط حقها  
كما إذا قتلت مورثها، هداية ( ويرجع به الزوج على الكبيرة إن كانت تعتمد  
به الفساد ) : بأن كانت عاقلة طائفة متيقظة عالمة بالسكاح وبإفساد الإرضاع،  
ولم تقصد دفع جوع أو هلاك كما في الدرر ( وإن لم تعتمد فلا شيء عليها ) ؛ لأن  
السبب يشترط فيه التمرد، والقول لها إن لم يظهر منها تمتد الفساد. درعن المعراج.

( ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات ) لأن شهادة النساء ضرورة  
فيما لا اطلاع للرجال عليه، والرضاع ليس كذلك ( وإنما يثبت ) بما يثبت به المال، وذلك  
( بشهادة رجلين ) عدلين أو مستورين ( أو رجل وامرأتين ) كذلك، لما فيه  
من إبطال الملك، وهو لا يثبت إلا بحجة، فإذا قامت الحجة فرق بينهما، ولا تنفع  
الفرقة إلا بتفريق القاضي، لتضمنها إبطال حق العبد، ثم إن كانت الفرقه قبل  
الدخول فلا مهر لها، وإن بعده كان لها الأقل من المسمى ومهر المثل، وليس  
لها في العدة نفقة ولا سكنى، كما في الجوهرة.



## كتاب الطلاق

الطَّلَاقُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : أَحْسَنُ الطَّلَاقِ ، وَطَّلَاقُ السَّنَةِ ، وَطَّلَاقُ الْبِدْعَةِ ؛ فَأَحْسَنُ الطَّلَاقِ : أَنْ يُطْلَقَ الرَّجُلُ أَمْرًا أَنَّهُ تَطْلِيقَةٌ وَاحِدَةٌ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَا مَعَهَا فِيهِ وَيَتْرُكَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا . وَطَّلَاقُ السَّنَةِ : أَنْ يُطْلَقَ الْمَذْخُولُ بِهَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارَ ، وَطَّلَاقُ الْبِدْعَةِ : أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ ثَلَاثًا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ

## كتاب الطلاق

مناسبتة للرضاع هو أن كلا منهما محرَّمٌ .

وهولفة : رفع القيد ، لكن جعلوه في المرأة طلاقاً ، وفي غيرها إطلاقاً ، ولذا كان « أنت مُطَلَّقة » بالتشديد صريحاً ، و« مُطَلَّقة » بالتخفيف كناية .  
وشرعاً : رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص .

وأقسامه ثلاثة كما صرح به المصنف بقوله : (الطلاق على ثلاثة أوجه : أحسن الطلاق ، وطلاق السنة ، وطلاق البدعة ) وجعله السكرخي على ضربين : طلاق السنة ، وطلاق البدعة (فأحسن الطلاق) بالنسبة إلى بقية أقسامه ( أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة ) رجعية كما في ظاهر الرواية ، وفي زيادات الزيادات : البائن والرجعي سواء ، كذا في التصحيح (في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها) لأنه أبعد من الندامة ؛ لتسكنه من التدارك ، وأقل ضرراً بالمرأة ( وطلاق السنة : أن يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة أطهار ) في كل طهر تطليقة ، ثم قيل : الأولى أن يؤخر الإيقاع إلى آخر الطهر ، احترازاً عن تطويل العدة ، والأظهر أن يطلقها كما طهرت ، لأنه لو أخر ربما يجامعها ، ومن قصده للتطليق ، فيبتلى بالإيقاع عقب الوقاع . هداية ( وطلاق البدعة : أن يطلقها ثلاثاً ) أو اثنتين ( بكلمة واحدة ، أو يطلقها ( ثلاثاً ) أو اثنتين ( في طهر واحد ) ، لأن الأصل في الطلاق الخطر ، وفيه

فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ ، وَبَانَ مِنْهُ ، وَكَانَ عَاصِيًا . وَالسَّنَةُ فِي الطَّلَاقِ مِنْ وَجْهَيْنِ : سُنَّةٌ فِي الْوَقْتِ ، وَسُنَّةٌ فِي الْعَدَدِ ، فَالسَّنَةُ فِي الْعَدَدِ يَسْتَوِي فِيهَا الْمَدْخُولُ بِهَا وَغَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا ، وَالسَّنَةُ فِي الْوَقْتِ تَثْبُتُ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا خَاصَّةً ، وَهُوَ : أَنْ يُطْلَقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَجَامِعْهَا فِيهِ ، وَغَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا يُطْلَقُ فِي حَالِ الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَا تَحْيِضُ مِنْ صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ فَأَرَادَ أَنْ يُطْلَقَهَا لِلْسَّنَةِ طَلَقَهَا وَاحِدَةً ، فَإِذَا مَضَى شَهْرٌ طَلَقَهَا أُخْرَى ، فَإِذَا مَضَى شَهْرٌ آخَرُ طَلَقَهَا أُخْرَى ،

من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية ، والإباحة إنما هي للمعاجة إلى الخلاص ، ولا حاجة إلى الجمع بين الثلاث أو في طهر واحد ؛ لأن الحاجة تندفع بالواحدة ، وتتمام الخلاص في الفرق على الأطهار ، فالزيادة إسراف ، فكان بدعة ( فإذا فعل ذلك وقع الطلاق ، وبانت ) المرأة ( منه ، وكان عاصيًا ) ، لأن انتهى لمعنى في غيره ، فلا يعلم المشروعية ( والسنة في الطلاق من وجهين : سنة في الوقت ) بأن تكون طاهرة ( وسنة في العدد ) بأن تكون واحدة ( فالسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها ) ، لأن الطلاق الثلاث في كلمة واحدة إنما منع منه خوفًا من الندم ، وهو موجود في غير المدخول بها ( والسنة في الوقت تثبت في المدخول بها خاصة ، وهو : أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه ) ، لأن المراعى دلائل الحاجة ، وهو الإقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر الخالي عن الجماع ، أما زمان الحيض فزمان النفرة ، وبالجماع مرة في الطهر نفقُ الرغبة ( وغير المدخول بها يطلقها في حال الطهر والحيض ) ، لأن الرغبة بها صادقة في كل حال ، ولا عدة عليها فتتضرر بطولها ( وإذا كانت المرأة لا تحيض من صغر أو كبر فأراد أن يطلقها للسنة طلقها واحدة ) وتركها حتى يمضي شهر ( فإذا مضى شهر طلقها ) طالقة ( أخرى ) وتركها أيضًا حتى يمضي شهر آخر ( فإذا مضى شهر آخر طلقها ) طالقة ( أخرى ) فتصير ثلاث طلاقات في ثلاثة أشهر ؛

وَيَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَهَا وَلَا يَفْصِلَ بَيْنَ طَبْخِهَا وَطَلَاقِهَا بِزَمَانٍ . وَطَلَاقُ الْحَامِلِ  
يَجُوزُ عَقِيبَ الْجَمَاعِ ، وَيُطْلَقُهَا لِلسَّنَةِ ثَلَاثًا يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ تَطْلِيْقَتَيْنِ  
بِشَهْرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يُطْلَقُهَا لِلسَّنَةِ إِلَّا وَاحِدَةً ،  
وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالِ الْخَيْضِ وَقَعَ الطَّلَاقُ ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ  
أَنْ يُرَاجِعَهَا ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا ،

لأن الشهر في حقتها قائم مقام الحيض ، ثم إن كان الطلاق في أول الشهر تعقب  
الشهور بالأهلة ، وإن كان في وسطه فبالأيام في حق التفريق ، وفي حق العدة  
كذلك عند أبي حنيفة ، وعندهما يكمل الأول بالآخر ، والمتوسطان بالأهلة وهي  
مسألة الإجازات . هداية ( ويجوز أن يطلقها ) : أى مَنْ لا تحيض ( ولا يفصل  
بين وطئها وطلاقها بزمان ) لأن السكراهية فيمن تحيض لتوهم الحمل ، وهو مفقود  
هنا ( وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ) لأنه لا يؤدي إلى اشتباه وجه العدة ،  
وزمان الحمل زمان الرغبة في الوطء ( ويطلقها ) : أى الحامل ( للسنة ثلاثاً ) في  
ثلاثة أشهر ، كما في ذوات الأشهر ( يفصل بين كل تطليقتين بشهر عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف ) ، لأن الإباحة لعلة الحاجة ، والشهر دليلها كما في حق الآيسة  
والصغيرة ( وقال محمد ) وزفر : ( لا يطلقها للسنة إلا واحدة ) ، لأن الأصل في  
الطلاق الحظر ، وقد ورد الشرع بالتفريق على فصول العدة ، والشهر في حق  
الحامل ليس من فصولها ، فصارت كالمدة طهرها ، واعتمد قول الأولين المحبوبين  
والنسفي والموصلي وغيرهم كما هو الرسم اه تصحيح .

( وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض وقع الطلاق ) ؛ لأن النهي عنه لمعنى  
في غيره ، فلا تنعدم مشروعيته ( و ) لكن ( يستحب له أن يراجعها ) قال نجم  
الأئمة في الشرح : استحباب المراجعة قول بعض المشايخ ، والأصح أنه واجب عملاً  
بحقيقة الأمر <sup>(١)</sup> ورَفَعَا المَعْصِيَةَ بِالْقَدْرِ الْمُسَكَّنِ ، ومثله في الهداية ، وقال برهان

(١) هو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابنه « مره فليراجعها »

فَإِذَا طَهَّرَتْ وَحَاضَتْ وَطَهَّرَتْ فَهُوَ مُحْجَرٌ : إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا .  
وَيَقَعُ طَلَاقٌ كُلُّ زَوْجٍ إِذَا كَانَ عَاقِلًا بَالِغًا ، وَلَا يَقَعُ طَلَاقُ الصَّبِيِّ  
وَالْمَجْنُونِ وَالنَّائِمِ ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ ثُمَّ طَلَّقَ وَقَعَ طَلَاقُهُ ، وَلَا يَقَعُ طَلَاقُ  
مَوْلَاهُ عَلَى أَمْرَاتِهِ .

وَالطَّلَاقُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : صَرِيحٍ ، وَكِنَايَةٍ ، فَالصَّرِيحُ قَوْلُهُ : أَنْتِ  
طَالِقٌ ، وَمُطَلِّقَةٌ ، وَطَلَّقْتُكَ ، فَهَذَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ

الأئمة الحنوبى : ونحب رجعتها فى الأصح ، كذا فى التصحيح ( فإذا طهرت ) من  
حيضها الذى طلقها وراجعتها فيه ( وحاضت ) حيضاً آخر ( وطهرت ) منه ( فهو ) :  
أى الزوج ( مخير : إن شاء طلقها ) ثانياً ( وإن شاء أمسكها ) قال فى الهداية : وهكذا  
ذكر فى الأصل ، وذكر الطحاوى أنه يطلقها فى الطهر الذى يلى الحيضة ، قال أبو الحسن  
السكرخى : ما ذكره الطحاوى قول أبى حنيفة ، وما ذكر فى الأصل قولها . اهـ .  
وفى التصحيح : قال السكرخى : هذا قولها ، وقول أبى حنيفة له أن يطلقها فى الطهر  
الذى يلى الحيضة التى طلقها وراجعتها فيه ، وقال فى الكافى : المذكور فى الكتاب  
ظاهر الرواية عن أبى حنيفة ، والذى ذكره السكرخى رواية عن أبى حنيفة . اهـ .  
( ويقع طلاق كل زوج إذا كان بالغاً عاقلاً ) ولو مكرهاً أو سكراناً بمحذور  
( ولا يقع طلاق الصبى ) ولو مرأهاً أو أجازته بعد البلوغ ، أما لو قال « أوقمته »  
وقع لأنه ابتداء إيقاع ( و لا طلاق ( المجنون ) إلا إذا علق عاقلاً ثم جن فوجد  
الشرط ، أو كان عتيقاً أو مجبوراً وأسلمت امرأته وهو كافر وأبى أبواه الإسلام كما  
فى الأشباه ( و لا طلاق ( النائم ) لعدم الاختيار ، وكذا المنمى عليه ، ولو استيقظ  
وقال « أجزت ذلك الطلاق » أو « أوقمته » لا يقع ، لأنه أعاد الضمير إلى غير معتبر .  
جوهرة ( وإذا تزوج العبد وطلق وقع طلاقه ) لأن ملك النكاح حقه فيه يكون الإسقاط  
إليه ( ولا يقع طلاق مولاة على امرأته ) : أى امرأة العبد ، لأنه لا حق له فى نكاحه .  
( والطلاق على ضربين : صريح ، وكناية ، فالصريح ) ما لم يستعمل إلا فيه  
وهو ( قوله : أنت طالق ، ومطلقة ) بنشيد اللام ( وقد طلقك ، فهذا ) المذكور  
( يقع به بالطلاق الرجعى ) لأن هذه الألفاظ تستعمل فى الطلاق ، ولا تستعمل فى غيره فكان

وَلَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ وَإِنْ نَوَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا يَفْتَعِلُ إِلَى النِّيَّةِ .  
 وَقَوْلُهُ : أَنْتِ الطَّلَاقُ ، أَوْ أَنْتِ طَالِقُ الطَّلَاقِ ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقًا ،  
 فَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ لَهُ نِيَّةً فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ ، وَإِنْ نَوَى بِهِ ثَلَاثًا كَانَ ثَلَاثًا .  
 وَالضَرْبُ الثَّانِي : السَّكَنَاتُ ، وَلَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِنِيَّةٍ أَوْ  
 دَلَالَةٍ حَالٍ . وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ  
 وَلَا يَقَعُ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ قَوْلُهُ : أَعْتَدْتُ ، وَاسْتَبْرَأْتُ رَحِمَكَ ،

صريحاً ، وإنه يعقب الرجعة بالنس ، ولا يفترق إلى النية لأنه صريح فيه لغلبة الاستعمال  
 هداية (ولا يقع به إلا واحدة) رجعية (وإن نوى أكثر من ذلك) أى : أكثر من  
 الواحدة الرجعية؛ فيشمل الواحدة البائنة ، والأكثر من الواحدة ، لأنه نعمت فرد حتى  
 قيل المثنى : طالقان ، ولثلاث : طوالق ، فلا يحتمل العدد ، لأنه ضده ، والعدد الذى  
 يقرون به نعمت لمصدر محذوف معناه طلاقاً ثلاثاً ، هداية . ومجرد النية من غير لفظ دال  
 لا عبرة بها (ولا يفترق إلى النية) لأن النية لتعيين المحتمل ، وهذا مستعمل فى خاص  
 (وقوله أنت الطلاق) أو طلاق (أو أنت طالق الطلاق ، أو أنت طالق طلاقاً ،  
 فإن لم تسكن له نية) أو نوى واحدة أو اثنتين (فهى واحدة رجعية) ، لأنه  
 مصدر صريح لا يحتمل العدد (وإن نوى به ثلاثاً كان ثلاثاً) ، لأن المصدر  
 يحتمل العموم والكثرة ، فيتناول الأدنى مع احتمال الكل ، ويقع بالنية .  
 (والضرب الثانى السكنيات) وهى : ما لم يوضع له واحتمله وغيره (ولا يقع بها  
 الطلاق إلا بنية أو دلالة حال) من مذاكرة الطلاق ، أو وجود النصب لأنها غير  
 موضوعة للطلاق ، بل تحتمله وغيره ، فلا بد من التبيين أو دلالة ، لأن الطلاق لا يقع  
 بالاحتمال (وهى) : أى ألفاظ السكنيات (على ضربين : منها ثلاثة ألفاظ يقع بها  
 الطلاق الرجعى) إذا نوى الطلاق (ولا يقع بها إلا لطلقة واحدة ، وهى : قوله اعتدى)  
 لاحتمال أنه أراد اعتدى نعم الله تعالى ، أو نعمى عليك ، أو اعتدى من الفكاح  
 فإذا نوى الاعتداد من النكاح زال الإبهام ووجب بها الطلاق اقتضاء ، كأنه  
 قال : طلقك ، أو أنت طالق فاعتدى (و) كذا (استبرأ رحك) ، فإنه

وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ ، وَبَقِيَّةُ الْكِنَايَاتِ إِذَا نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ كَانَتْ وَاحِدَةً بَاطِنَةً ،  
وَإِنْ نَوَى بِهَا ثَلَاثًا كَانَتْ ثَلَاثًا ، وَإِنْ نَوَى اثْنَتَيْنِ كَانَتْ وَاحِدَةً ، وَهَذَا

يستعمل بمعنى الاعتداد؛ لأنه تصريح بما هو المقصود بالمدة، فكان بمنزلة ، ويحتمل  
الاستبراء ليطلقها حال فراغ رحمها. أى تعرفي رحمك لأطلقك (وأنت واحدة) لاحتمال  
أنه أراد أنت واحدة عند قولك أو منفردة عندى ليس لى معك غيرك أو نعمتاً لمصدر  
محذوف: أى أنت طالق تطليقة واحدة ، فإذا نواه جمل كأنه قاله، قال فى الهداية :  
ولما احتملت هذه الألفاظ الطلاق وغيره محتاج فيه إلى النية ، ولا يقع إلا واحدة لأن  
قوله « أنت طالق » فيها مقتضى أو مضمحل ولو كان مظهرأ لا يقع به إلا واحدة فإذا كان  
مضمحلأ رلى ، ثم قال : ولا معتبر بإعراب الواحدة عند عامة المشايخ ، وهو الصحيح لأن  
العوام لا يميزون بين وجوه الإعراب اهـ ، وقوله « فيها مقتضى أو مضمحل » يعنى أن ثبوت  
الطلاق بهذه الألفاظ إما بطريق الاقتضاء كما فى « اعتدى واستبرأى رحمك » لأن  
الطلاق ثبت شرعاً لالفة ، وإما بطريق الإضمار كما فى قوله « أنت واحدة » ؛ لأنه لما زال  
الإبهام بنية الطلاق ثبت الطلاق لالفة على أنه مضمحل فيه بمحذوف الموصوف وإقامة الصفة  
مقامه ، وهذا ما سنعنى كلامهم ، وقوله « لا معتبر بإعراب الواحدة - الخ » احتراز عما قبل  
إن رفع واحدة لا يقع به شىء ، لأنه صفة للرأة ، وإن نصبها وقعت واحدة لأنها صفة  
للمصدر ، وإن سكن اعتبرت نيتة كفاى غايه البيان ، وتماه فيها (وبقية الكنايات)  
أى ما سوى الألفاظ الثلاثة المذكورة ( إذا نوى بها الطلاق كانت ) طليقة ( واحدة باطنة )  
لأنها ليست كناية عن مجرد الطلاق ، بل عن الطلاق على وجه البيئونة ؛ لأنها عوامل  
فى حقائقها ، واشترط النية لتعيين أحد نوعى البيئونة دون الطلاق ( وإن نوى ) طلاقاً  
( ثلاثاً كانت ثلاثاً ) ؛ لأن البيئونة نوعان : مغلظة وهى الثلاث ، ومخففة وهى الواحدة ،  
فأيهما نوى وقعت لاحتمال اللفظ ( وإن نوى اثنتين كانت ) طليقة ( واحدة ) لأن  
الاثنتين عدد محض ، ولادلالة اللفظ عليه ؛ فيثبت أدنى البيئونتين وهى الواحدة ( وهذا

مِثْلُ قَوْلِهِ : أَنْتِ بَائِنٌ ، وَبَتَّةٌ ، وَبَتْلَةٌ ، وَحَرَامٌ ، وَحَبْلٌ عَلَى غَارِبِكَ ،  
وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ ، وَخَلِيَّةٌ ، وَبَرِيَّةٌ ، وَوَهْبُكَ لِأَهْلِكَ ، وَسِرْحَنُكَ ، وَفَارَقْتُكَ ،  
وَأَنْتِ حُرَّةٌ ، وَتَقْنِي ، وَتَخْمَرِي ، وَاسْتَمَرِّي ، وَاعْزُ بِي ، وَاغْرُبِي ، وَابْتَنِي  
الْأَزْوَاجَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ نِيَّةٌ لَمْ يَقَعْ بِهِذِهِ الْأَلْفَاظِ طَلَاقٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا  
فِي مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ ، فَيَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ فِي الْقَضَاءِ ، وَلَا يَقَعُ فِيمَا بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا فِي مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ وَكَانَا  
فِي غَضَبٍ أَوْ خُصُومَةٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِكُلِّ لَفْظٍ لَا يُقْصَدُ بِهِ السَّبُّ وَالشَّتِيمَةُ ،  
وَلَمْ يَقَعْ بِمَا يُقْصَدُ بِهِ السَّبُّ وَالشَّتِيمَةُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ ،

مثل قوله لا مرأته : (أنت بائن) أ (وبتة) أ (وبتلة) أ (وحرام) أ (وحبلك  
على غاربك) أ (والحق) بالوصل والقطع (بأهلك) أ (وخالية) أ (وبرية)  
أ (ووهبتك لأهلك) أ (وسرحتك) أ (وفارقتك) أ (وأنت حرة) أ (ونقني)  
أ (وتخمرى) أ (واستمري) أ (واغربي) بمعجمة فمهملة ، من الغربة وهي البعد ،  
أ (واعزني) بمهملة فمهملة ، من العزوبة وهي عدم الزواج ، أو اخرجي ، أو اذهبي ،  
أو قومي ، أ (وابتنى الأزواج) أو نحو ذلك (فإن لم تسكن له نية لم يقع بهذه الألفاظ  
طلاق) ؛ لأنها تحتمله وغيره ، والطلاق لا يقع بالاحتمال (إلا أن يكونا) : أي الزوجان  
(في مذكاة الطلاق فيقع بها الطلاق) أي ببعضها ، وهو : كل لفظ لا يصلح ردًا لقولها  
وهذا (في القضاء) ؛ لأن الظاهر أن مراده الطلاق ، والقاضي إنما يقضي بالظاهر (ولا يقع)  
فيما يصلح ردًا لقولها ، لاحتمال إرادة الرد وهو الأدنى فيحمل عليه ، ولا (فيما بينه  
وبين الله تعالى) في الجميع (ولا أن ينويه) ؛ لأنه يمتثل غيره (وإن لم يكونا في  
مذكاة الطلاق ، و) اسكن (كانا في غضب أو خصومة وقع الطلاق) قضاء أيضًا  
(بكل لفظ لا يقصد به السب والشتيمة) ، لأن الغضب يدل على إرادة الطلاق (ولم  
يقع بما يقصد به السب والشتيمة إلا أن ينويه) ، لأن الحال يدل على إرادة السب  
والشتيمة ، وبيان ذلك أن الأحوال ثلاثة : حالة مطلقة وهي حالة الرضا ، وحالة مذكاة

وَإِذَا وَصَفَ الطَّلَاقَ بِضَرْبٍ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالشَّدَةِ كَانَ بَائِنًا ، مِثْلُ أَنْ  
يَقُولَ : أَنْتِ طَالِقٌ بَائِنٌ ، أَوْ طَالِقٌ أَشَدُّ الطَّلَاقِ ، أَوْ أَفْحَشَ الطَّلَاقِ ،  
أَوْ طَالِقُ الشَّيْطَانِ وَالْبِدْعَةِ ، وَكَالْجَبَلِ ، وَمِلءُ الْبَيْتِ .  
وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى جُمْلَتِهَا أَوْ إِلَى مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ وَقَعَ الطَّلَاقُ

الطلاق، وحالة الغضب، والسكنايات ثلاثة أقسام: قسم منها يصلح جواباً ولا يصلح رداً ولا شيئاً، وهي ثلاثه ألفاظ: أمرك بيدك، أخترى، اعتدى، ومرادفها، وقسم يصلح جواباً وشماً ولا يصلح رداً، وهي خمسة ألفاظ: خلية، برة، بته، بئن، حرام، ومرادفها، وقسم يصلح جواباً ورداً ولا يصلح سباً وشماً؛ وهي خمسة أيضاً: أخرجى، اذهبي، أغربي، قومي، تقنعي، ومرادفها، وفي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشيء منها إلا بالنية، والقول قوله في عدم النية، وفي حالة مذاكرة الطلاق يقع بكل لفظ لا يصلح للرد وهو القسم الأول والثاني، وفي حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح للسب والرد وهو القسم الثاني والثالث، ويقع بكل لفظ لا يصلح لها بل للجواب فقط وهو القسم الأول. كافي الإيضاح.

(وَإِذَا وَصَفَ الطَّلَاقَ بِضَرْبٍ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالشَّدَةِ كَانَ ( الطَّلَاقُ ) ( بَائِنًا ) ،  
لأن الطلاق يقع بمجرد اللفظ، فإذا وصفه بزيادة وشدة أفاد معنى ليس في لفظه، وذلك  
(مثل أن يقول: أنت طالق بائن؛ أو طالق أشد الطلاق) (وأفحش الطلاق) أو أشد أو أخبثه أ ( و طلاق الشيطان ) أ ( و البدعة ) أ ( و كالجبل ) أ ( و ملء البيت )  
أو عريضة، أو طويلة، لأن الطلاق إنما يوصف بهذه الصفة باعتبار أثره، وهي البينونة  
في الحال، فتقع واحدة بائنة إذا لم يكن له نية، أو نوى ثنتين في غير الأمة، أما إذا نوى  
لثلاث فثلاث، لما مر من قبل، ولو عني بقوله «أنت طالق» واحدة، وقوله «بائن»  
أو «البته» أخرى يقع تطليقتان بائنتان، لأن هذا الوصف يصلح لابتداء الإيقاع، هداية  
(وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى جُمْلَتِهَا أَوْ إِلَى مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ وَقَعَ الطَّلَاقُ ) .



مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ رَقَبَتُكَ طَالِقٌ ، أَوْ عُنُقُكَ طَالِقٌ ،  
 أَوْ رُوحُكَ طَالِقٌ ، أَوْ بَدَنُكَ ، أَوْ جَسَدُكَ ، أَوْ فَرْجُكَ ، أَوْ وَجْهُكَ .  
 وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَ جُزْءًا شَائِعًا مِنْهَا ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : نِصْفُكَ ، أَوْ مُثْلُكَ  
 وَإِنْ قَالَ : يَدُكَ - أَوْ رِجْلُكَ - طَالِقٌ ؛ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ .  
 وَإِنْ طَلَّقَهَا نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ أَوْ ثُلْثَ تَطْلِيقَةٍ كَانَتْ طَلَقَةً وَاحِدَةً .  
 وَطَلَّاقُ الْمُسْكِرَةِ وَالْمُسْكِرَانِ وَاقِعٌ ،

وذلك (مثل أن يقول) لها : (أنت طالق ، أو رقبتك طالق ، أو عنقك طالق ،  
 أو روحك طالق ، أو جسدك ، أو بدنك ، أو فرجك ، أو وجهك) أو رأسك، لأن هذه  
 الأشياء يعبر بها عن الجملة ؛ فمكان بمنزلة قوله أنت طالق (وكذلك إن طلق جزءا شائعا)  
 منها ، وذلك (مثل أن يقول) لها : (نصفك أو ثلثك طالق) ، لأن الجزء الشائع محل  
 لساائر التصرفات كالبيع وغيره ، فكذا يكون محلا للطلاق ، إلا أنه لا يتجزأ في حق الطلاق  
 فيثبت في السكل ضرورة (وإن قال : يدك أو رجلك طالق لم يقع الطلاق) ، لإضافته  
 إلى غير محله ؛ فيلغو كما إذا أضافه إلى ريقها أو إلى ظفرها ، واختلفوا في البطن  
 والظهر ، والأظهر أنه لا يعبر بهما عن جميع البدن ، هداية .

(وإن طلقها نصف تطليقة أو ثلث تطليقة كانت طلاقة واحدة) ، لأن الطلاق  
 لا يتجزأ ، وذكر بعض مالا يتجزأ كذكر السكل .

\* \* \*

(وطلاق المسكره والسكران واقع) قال في المينابيع : يريد بالسكران الذي سكر  
 بالغمر أو بالبيضاء ما إذا سكر بالبنج أو من الدواء لا يقع طلاقه بالإجماع ، قال في الجوهرة :  
 وفي هذا الزمان إذا سكر بالبنج يقع طلاقه زجراً عليه ، وعليه الفتوى ، ثم الطلاق بالسكر  
 من الظن واقع سواء شر بها طوعاً أو كرهاً أو مضطراً ، قاله الزاهدی ، كذا في التصحيح

وَيَقَعُ طَلَاقُ الْآخَرِ بِالْإِشَارَةِ .

وإذا أضاف الطلاق إلى النكاح وقع عقيب النكاح ، مثل أن يقول : إن تزوجتك فأنت طالق ، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وإن أضافه إلى شرط وقع عقيب الشرط ، مثل أن يقول لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق

ولا يصح إضافة الطلاق إلا أن يكون الخالف مالكا أو يضيفه إلى ملك وإن قال لأجنبية « إن دخلت الدار فأنت طالق » ثم تزوجها قد دخلت الدار لم تطلق .

(ويقع طلاق الآخر بالإشارة) المعمودته، لأنها قائمة مقام عبارته دفعا للحاجة ، (وإذا أضاف الطلاق إلى النكاح وقع) الطلاق (عقيب النكاح) وذلك (مثل أن يقول) لأجنبية : (إن تزوجتك فأنت طالق ، أو) يقول : (كل امرأة أتزوجها فهي طالق) فإذا تزوجها طاعت ، ووجب لها نصف المهر ، فإن دخل بها وجب لها مهر مثلها ، ولا يجب الحد ، لوجود الشبهة ، ثم إذا تزوجها لاتفاق ثانياً لأن « إن » لا توجب التكرار ، وأما « كل » فإنها توجب تكرار الأفراد دون الأفعال ، حتى لو تزوج امرأة أخرى تطلق (وإذا أضافه) أى الطلاق (إلى) وجود (شرط وقع عقيب) وجود (الشرط) وذلك (مثل أن يقول لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق) ، وهذا بالاتفاق ، لأن الملك قائم في الحال ، والظاهر بقاؤه إلى وقت الشرط ، ويصير عند وجود الشرط كالتسليم بالطلاق في ذلك الوقت . (ولا يصح إضافة الطلاق) أى تلميقه (إلا أن يسكن الخالف ماله) لأن الطلاق حين الحلف ، كقوله لمنكوحته : إن دخلت الدار فأنت طالق (أو يضيفه إلى ملك) ، كقوله الأجنبية : إن نسكحتك فأنت طالق (وإن) لم يسكن ماله كالطلاق حين الحلف ولم يصفه إلى ملك بأن (قال لأجنبية : إن دخلت الدار فأنت طالق ، ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق) : لعدم الملك حين الحلف والإضافة إليه ، ولا بد من واحد منهما .

وَالْفَاطُ الشَّرْطُ : إِنْ ، وَإِذَا ، وَإِذَا مَا ، وَكُلُّ ، وَكَلَّمَا ، وَمَتَى ، وَمَتَى مَا ،  
فَفِي كُلِّ هَذِهِ الشَّرُوطِ إِذَا وَجَدَ الشَّرْطُ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ ، إِلَّا فِي كَلَّمَا  
فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّارِ الشَّرْطِ حَتَّى يَقَعَ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ ، فَإِنْ  
تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ الشَّرْطُ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ ، وَزَوَّالُ الْمَلِكِ بَعْدَ الْيَمِينِ  
لَا يُبْطِلُهَا . فَإِنْ وَجَدَ فِي مِلْكِهِ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ . وَإِنْ وَجَدَ  
فِي غَيْرِ مِلْكِهِ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ ، وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الشَّرْطِ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ تُقِيمَ

(وَالْفَاطُ الشَّرْطُ : إِنْ) بكسر الهمزة (وإذا، وإذا ما، وكل) وهذا ليس بشرط  
حقيقية ، لأن ما يليها اسم ، والشرط ما يتعلق به الجزاء ، والأجزاء تتعلق بالأفعال ، ولكنه  
الحق بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها ، كقوله : كل امرأة أتزوجها فكذا ،  
درر (وكما ، ومتى ، ومتى ما) ونحو ذلك ، كلو ، نحو : أنت كذا لو دخلت الدار (ففي  
كل هذه الشروط إذا وجد الشرط انحلت اليمين) ، لأنها غير مقتضية للعموم والتكرار ،  
فبوجود الفعل مرة يتم الشرط ، ولا بقاء اليمين بدونه (إلا في كَلَّمَا فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَتَكَرَّرُ  
بِتَكَرُّارِ الشَّرْطِ) لأنها تقتضي تعميم الأفعال ، ومن ضرورة التعميم التكرار (حتى  
يقع ثلاث تطليقات) ، وينتهي الحل بزوال الحلية (فإن تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط  
لم يقع شيء) ، لأن باستيفاء الطلقات الثلاث المملوكات في هذا النكاح لم يبق الجزاء  
وبقاء اليمين به وبالشرط ، وفيه خلاف زفر . هداية (وزوال الملك) بطلقة أو اثنتين  
(بعد اليمين لا يبطلها) : أي لا يبطل اليمين ، لأنه لا يوجد الشرط بقي ، والجزاء باق لبقاء  
محلها ، فبقى اليمين . قيدنا زوال الملك بالطلقة أو اثنتين لأنه إذا زال بثلاث طلقات  
فإنه يبطل اليمين ، لزوال الحلية (فإن وجد الشرط في ملكه انحلت اليمين) لوجود الشرط  
(ووقع الطلاق) لوجود الحلية (وإن وجد) لشرط (في غير ملكه انحلت اليمين) أيضاً ،  
لوجود الشرط (ولم يقع شيء) لعدم الحلية (وإذا اختلفا) : أي الزوجان (في وجود  
الشرط) وعدمه (فالقول قول الزوج فيه) لتمسكه بالأصل ، وهو عدم الشرط (إلا أن تقيم)

النَّبِيَّةَ . فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي حَقِّ نَفْسِهَا  
مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَقَالَتْ : قَدْ حِضْتُ ، مُلِّقَتْ .  
وَإِذَا قَالَ : إِذَا حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَفُلَانَةٌ ، فَقَالَتْ : قَدْ حِضْتُ ، طَلَّقَتْ  
هِيَ وَلَمْ تُطَلِّقْ فُلَانَةً ، وَإِذَا قَالَ لَهَا : إِذَا حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَرَأَتْ الدَّمَ  
لَمْ يَقْعِرِ الطَّلَاقُ حَتَّى يَسْتَمِرَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِذَا تَمَّتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ حَكَمْنَا  
بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ مِنْ حِينِ حَاضَتْ ، وَإِذَا قَالَ لَهَا : إِذَا حِضَّتْ حَيْضَةٌ فَأَنْتِ  
طَالِقٌ ، لَمْ تُطَلِّقْ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضِهَا .

وَطَّلَاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيْقَتَانِ ، حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا ، وَطَّلَاقُ الْحُرَّةِ  
ثَلَاثٌ ، حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا .

المرأة (المدينة) لأنها مدعية ( فإن كان الشرط ) لا يطلع عليه غيرها ( ولا يعلم إلا من  
جهتها فالقول ) فيه ( قولها ) لكن ( في حق نفسها ) فقط ، وذلك ( مثل أن يقول )  
لها : ( إن حضت فأنت طالق ، فقالت : قد حضت : طلقت ) استحساناً ، لأنها أمانة  
في حق نفسها حيث لا يوقف عليه إلا من جهتها كما في انقضاء العدة ( وإذا قال ) لها  
( إن حضت فأنت طالق وفلانة ، فقالت : قد حضت ، طلقت ) فقط ( ولم تطلق فلانة )  
لأنها في حق الغير كالمدعية ، فصارت كأحد الورثة إذا أقر بدين على الميت قبل قوله في  
حصته ولم يقبل في حق بقية الورثة ( وإذا قال لها ) أي لزوجته : ( إن حضت فأنت طالق  
فرأت الدم لم يقع الطلاق ) عليها حالا ، بل ( حتى يستمر ثلاثة أيام ) ، لاحتمال  
انقطاعه دونها فلا يكون حيضاً ( فإذا تمت لها ثلاثة أيام حكماً بوقوع الطلاق من  
حين حاضت ) لأنه بالامتداد عرف أنه من الرحم فكان حيضاً من الابتداء ( وإذا  
قال لها إذا حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى تطهر من حيضها ) ؛ لأن الحيضة بالهاء  
هي الكاملة منها ، ولهذا أحل عليه حديث الاستبراء ، وكألهما باتهما ، وذلك بالطهر ، هداية  
( وطلاق الأمة تطلقيتان ، حراً كان زوجها أو عبداً ، وطلاق الحرة ثلاث ، حراً كان  
زوجها أو عبداً ) والأصل في هذا أن الطلاق والعدة عندنا معتبران بالنساء ، لأن حل الحامية  
نسبة في حقها ، والبرق أثر في تنصيف الدم ، إلا أن العقدة لا تعجزاً فقد كاسلت عندتين .

وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ثَلَاثًا وَقَعْنَ عَلَيْهَا ، فَإِنْ فُرِقَ  
الطَّلَاقُ بَأَنْتِ بِالْأُولَى وَلَمْ تَقْعِ الثَّانِيَةَ ، وَإِذَا قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً  
وَوَاحِدَةً وَقَعَتْ عَلَيْهَا وَاحِدَةً . وَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدَةٍ  
وَقَعَتْ وَاحِدَةً ، وَإِنْ قَالَ لَهَا وَاحِدَةً قَبْلَهَا وَاحِدَةً وَقَعَتْ ثَمَنَانِ . وَإِنْ قَالَ  
وَاحِدَةً بَعْدَهَا وَاحِدَةً وَقَعَتْ وَاحِدَةً ، وَإِنْ قَالَ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ أَوْ  
مَعَ وَاحِدَةٍ أَوْ مَعَهَا وَاحِدَةً وَقَعَتْ ثَمَنَانِ

(وإذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها) والخلو (ثلاثاً) جملة (وقعن عليها)؛  
لأن الواقع مصدر محذوف ، لأن معناه طلاقاً ثلاثاً على ما بيضاء فلم يكن قوله أنت طالق  
إيقاعاً على حدة فيقعن جملة هداية (فإن فرق الطلاق) كأن يقول لها : أنت طالق  
طالق طالق (بانت بالأولى لم تقع الثانية) ، لأن كل واحدة إيقاع على حدة ، وليس  
عليها عدة ، فإذا بانت بالأولى صادفها الثاني وهي أجنبية (وإن قال لها أنت طالق واحدة  
وواحدة وقعت عليها) طلق (واحدة) لما ذكرنا أنها بانت بالأولى ، فلم تقع الثانية  
(وإن قل لها أنت طالق واحدة قبل واحدة وقعت عليها) (واحدة) رالأصل في ذلك  
أن الملقوظ به أولاً إن كان موقعاً أولاً وقعت واحدة ، وإن كان الملقوظ به أولاً موقعاً آخر  
وقعت ثنتان ، لأن الإيقاع في الماضي إيقاع في الحال ، لأن الإسناد ليس في وسعه فيقتربان  
فإذا ثبت هذا فقوله : «أنت طالق واحدة قبل واحدة» الملقوظ به أولاً موقع أولاً ، فتقع  
الأولى لا غير ، لأنه أوقع واحدة وأخبر أنها قبل أخرى ستقع ، وقد بانت بهذه ، فلغت الثانية  
(و) كذا (إن قال لها واحدة واحدة وقعت واحدة) أيضاً ، لأن الملقوظ به  
أولاً موقع أولاً فتقع الأولى لا غير ، لأنه أوقع واحدة ، وأخبر أن بعدها أخرى ستقع (وإن  
قال لها) : أنت طالق (واحدة قبلها واحدة وقعت ثنتان) لأن الملقوظ به أولاً موقع  
آخر ، لأنه أوقع واحدة وأخبر أن قبلها واحدة سابقة ؛ فوقعتهما ، لما تقدم أن الإيقاع  
في الماضي إيقاع في الحال (و) كذا (إن قال واحدة بعد واحدة ، أو مع واحدة ، أو  
معه واحدة - وقعت ثنتان) أيضاً ، لأنه في الأولى أوقع واحدة وأخبر أنها بعد واحدة

( ٤ - سد الباب ٢ )

وَإِذَا مَلَ لَهَا : إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَوَاحِدَةٌ ، فَدَخَلَتِ الدَّارَ  
وَقَعَتْ عَلَيْهَا وَاحِدَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَإِذَا قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ بِمَكَّةَ فَهِيَ  
طَالِقٌ فِي كُلِّ الْبِلَادِ . وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي الدَّارِ ، وَإِنْ قَالَ لَهَا  
أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا دَخَلَتِ مَكَّةَ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَدْخُلَ مَكَّةَ ، وَإِنْ قَالَ لَهَا  
أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا بِطُلُوعِ الْفَجْرِ  
وَإِذَا قَالَ لَأَمْرَأَةٍ « اخْتَارِي نَفْسَكَ » يَنْوِي بِذَلِكَ الطَّلَاقَ ، أَوْ قَالَ  
لَهَا « طَلَّقِي نَفْسَكَ » فَلَهَا أَنْ تُطْلُقَ نَفْسَهَا

سابقة ففترتنا ، وفي الثانية والثالثة «مع» للمقارنة ، فكأنه قرن بينهما فوقتا (وإن قال  
لها إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة وواحدة) بتقديم الشرط (فدخلت الدار وقعت  
عليها واحدة عند أبي حنيفة) وعندهما ثنتان ، وإن أخر الشرط يقع ثنتان اتفاقا ؛ لأن  
الشرط إذا تأخر بغير صدر الكلام فيوقوف عليه فيقع من جملة ، ولا مغير فيما إذا تقدم الشرط  
فلم يتوقف ولو عطف بحرف الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكرنا كرخي ، وذكر الفقيه  
أبو الليث أنه يقع واحدة بالاتفاق ، لأن الفاء لاتعقيب ، وهو الأصح ، هداية (وإذا قال لها  
أنت طالق بمكة) أو في مكة (فهى طالق) في الحال (في كل البلاد) ، كذلك (إذا  
قال أنت طالق في الدار) ؛ لأن الطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان ، وإن عني به إذا  
أتيت مكة يصدق ديانة لا قضاء ؛ لأنه نوى الإضمار ، وهو خلاف الظاهر ، هداية (وإن  
قال أنت طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة) ؛ لأنه علقه بالدخول ، ولو قال  
« في دخولك الدار » يعلق بالفعل ؛ لمقاربة بين الشرط والظرف فعمل عليه عند مذكر  
الظرف . هداية (وإن قال لها أنت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطولع الفجر) ؛ لأنه  
وصفها بالطلاق في جميع الغد ، وذلك بوقوعه في أول جزء منه ، ولو نوى آخر النهار  
صدق ديانة لا قضاء ؛ لأنه نوى التخصيص في العموم ، وهو يحتمله خالفًا للظاهر . هداية  
(وإن قال لأمرأته اختاري نفسك يقوى بذلك الطلاق) قيد بنية الطلاق لأنه  
من الكنايات ؛ فلا يعمل إلا بالنية (أو قال لها طلقي نفسك ؛ فلها أن تطلق نفسها

مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا ذَلِكَ ، فَإِنْ قَامَتْ مِنْهُ أَوْ أَخَذَتْ فِي عَمَلٍ آخَرَ خَرَجَ  
الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا ، وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فِي قَوْلِهِ « اخْتَارِي » كَانَتْ وَاحِدَةً بَائِنَةً  
وَلَا يَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النَّفْسِ فِي  
كَلَامِهِ أَوْ فِي كَلَامِهَا ، وَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا فِي قَوْلِهِ « طَلَّقِي نَفْسَكَ » فَهِيَ  
وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ ، وَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَقَدْ أَرَادَ الزَّوْجُ ذَلِكَ وَقَعْنَ عَلَيْهَا ،  
وَإِنْ قَالَ لَهَا « طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ » فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ

مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا ذَلِكَ ( وَلَا اعتبار بمجلس الرجل ، حتى لو قام عن مجلسه  
وهي في مجلسها كانت على خيارها ( فَإِنْ قَامَتْ مِنْهُ ) : أَى الْمَجْلِسِ ( أَوْ أَخَذَتْ فِي  
عَمَلٍ آخَرَ خَرَجَ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا ) ؛ لِأَنَّ الْخِيَرَةَ لَهَا الْمَجْلِسُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ، وَلِأَنَّهُ  
تَمْلِكُ الْفِعْلَ مِنْهَا ، وَالتَّمْلِكُ كَاتِفٌ بِجَوَابِهَا فِي الْمَجْلِسِ كَمَا فِي الْبَيْعِ ، لِأَنَّ سَاعَاتِ  
الْمَجْلِسِ اعْتَبِرَتْ سَاعَةً وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ الْمَجْلِسَ تَارَةً يَقْبَدِلُ بِالذَّهَابِ عَنْهُ ، وَمَرَّةً بِالِاسْتِغْتَالَ  
بِعَمَلٍ آخَرَ ؛ إِذَا مَجْلِسُ الْأَكْلِ غَيْرُ مَجْلِسِ الْمُنَاطَرَةِ ، وَمَجْلِسُ الْقِتَالِ غَيْرُهَا . هَدَايَةٌ  
( وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فِي قَوْلِهِ « اخْتَارِي » كَانَتْ ) طَلِيقَةً ( وَاحِدَةً بَائِنَةً ) لِأَنَّ  
اخْتِيَارَهَا نَفْسَهَا يَثْبُوتُ اخْتِصَامِهَا بِهَا ، وَذَلِكَ بِالْبَائِنِ ؛ إِذَا بَلَغَتْهُ يَتِمَكَّنُ الزَّوْجُ  
مِنْ رَجْعَتِهَا بِدُونِ رِضَاهَا ( وَلَا يَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ ) لِأَنَّ الْاخْتِيَارَ  
لَا يَتَنَوَّعُ لِأَنَّهُ يُنْبِئُ عَنِ الْخُلُوصِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَنَوِّعٍ إِلَى الْغَلْظَةِ وَالْخَفَةِ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَنَوَى  
( وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النَّفْسِ فِي كَلَامِهِ أَوْ فِي كَلَامِهَا ) فَلَوْ قَالَ لَهَا « اخْتَارِي » فَقَالَتْ  
« اخْتَرْتُ » كَانَ لَوْ ، لِأَنَّ قَوْلَهَا « اخْتَرْتُ » مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ النَّفْسِ فِي أَحَدِ كَلَامَيْهَا  
مَحْتَمَلٌ لِاخْتِيَارِ نَفْسِهَا أَوْ زَوْجِهَا ؛ فَلَا تُطَلِّقُ بِالشَّكِّ ( وَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا فِي قَوْلِهِ  
« طَلَّقِي نَفْسَكَ » فَهِيَ ) طَلِيقَةٌ ( وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ ) لِأَنَّهُ صَرِيحٌ ( وَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا )  
جَمْلَةً أَوْ مُتَفَرِّقًا ( وَقَدْ أَرَادَ الزَّوْجُ ذَلِكَ وَقَعْنَ عَلَيْهَا ) ، لِأَنَّ الْأَمْرَ يَحْتَمِلُ الْعِدَدَ  
وَإِنْ لَمْ يَقْتَضِهِ ، فَإِذَا نَوَاهُ صَحَّتْ نِيَّتُهُ ( وَإِنْ قَالَ لَهَا « طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ » فَلَهَا أَنْ  
تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ ) لِأَنَّ كَلِمَةَ « مَتَى » لِعُمُومِ الْأَوْقَاتِ ، وَلِهَا الْمَشِيئَةُ مَرَّةً وَاحِدَةً

وَإِذَا قَالَ رَجُلٌ « طَلَّقَ امْرَأَتِي » فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ ، وَإِنْ قَالَ « طَلَّقَهَا إِنْ شِئْتَ » فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ خَاصَّةً ، وَإِنْ قَالَ لَهَا « إِنْ كُنْتَ تُحِبِّينِي أَوْ تُبْغِضِينَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » فَقَالَتْ : أَنَا أَحِبُّكَ أَوْ أُبْغِضُكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَإِنْ كَانَ فِي قَلْبِهَا خِلَافٌ مَا أَظْهَرَتْ ،  
وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ طَلَاقًا بَائِنًا فَمَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَتْ مِنْهُ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَلَا مِيرَاثَ لَهَا .

لأنها لا تقتضي التكرار، فإذا شئت مرة وقع الطلاق ، ولم يبق لها مشيئة ، فلو راجعها فشئت بعد ذلك كان لغواً ، ولو قال « كلما شئت » كان لها ذلك أبداً حتى تسكن الثلاث ؛ لأن « كلما » تقتضي التكرار ، فكلما شئت وقع عليها الطلاق حتى تكمل الثلاث، فإن عادت إليه بعد زوج آخر سقطت مشيئتها لزوال الحلية، وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثاً بكلمة واحدة لأنها توجب عموم الانفصال لعموم الاجتماع، وإن قال لها « إن شئت » فذلك مقصور على المجلس، ونعناه في الجوهرية (وإن قال رجل طلق امرأتى فله) : أى للرجل المخاطب (أن يطلقها في المجلس وبعده) ؛ لأنها ركاله ، وهى لا تقتيد بالمجلس (وإن قال له) : طلقها (إن شئت ، فله أن يطلقها في المجلس خاصة) لأن التعليق بالمشيئة تملك لا توكيل (وإن قال لها) : أى لزوجته (إن كنت تحبينى أَوْ) قال لها : إن كنت (تبغضينى فأنت طالق ، فقالت) له : (أنا أحبك أَوْ أبغضك وقع الطلاق) عليها (وإن كان في قلبها خلاف ما أظهرت) ، لأنه لما تعدد الوقوف على الحقيقة جعل السبب الظاهر - وهو الإخبار - دليلاً عليه .

(وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته) وهو الذى يعجز به عن إقامة مصالحة خارج البيت، هو الأصح درر (طلاقاً بائناً) من غير سؤال منها ولا رضاها (فمات) فيه (وهى في العدة ورثت منه ، وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها) ، لأنه لم يبق بينهما علاقة وصارت كالأجناب، قيد بالهأن لأن الرجعى لا يقطع الميراث في العدة



وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَامْرَأَتِهِ « أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » مُتَّصِلًا لَمْ يَقْعِ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا  
وَإِنْ قَالَ لَهَا « أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً » طَلَّقَتْ اثْنَتَيْنِ ، وَإِنْ قَالَ  
« ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ » طَلَّقَتْ وَاحِدَةً .  
وَإِذَا مَلَكَ الزَّوْجُ امْرَأَتَهُ أَوْ شَقِصًا مِنْهَا أَوْ مَلَكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا  
أَوْ شَقِصًا مِنْهُ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا .

### كتاب الرجعة

لأنه لا يزيل النكاح . وقيدنا بعدم السؤال والرضا لأنه إذا سأله ذلك وخالفها أو قال  
لها « اختارى » فاختارت نفسها لم ترث ، لأنها رضيت بإبطال حكمها . وقيدنا  
بالموت فيه لأنه لو صح منه ثم مرض ومات في العدة لم ترث ، ومثل المريض مَنْ  
قُدِّمَ لِيُقْتَلَ ، ومن انكسرت به السفينة وبقى على لوح ، ومن افترسه السبع وصار  
في فمه ، ونحو ذلك .

( وإذا قال الزوج لامرأته « أنت طالق إِنْ شَاءَ اللَّهُ » مُتَّصِلًا لَمْ يَقْعِ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا )  
لأن التعليق بشرط لا يُقْلَمُ وجوده مغير لصُدْرِ الكلام ، ولهذا اشترط اتصاله .  
( وَإِنْ قَالَ لَهَا « أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً » طَلَّقَتْ اثْنَتَيْنِ ، وَإِنْ قَالَ « ثَلَاثًا  
إِلَّا اثْنَتَيْنِ » طَلَّقَتْ وَاحِدَةً ) والأصل أن الاستثناء تسكلم بالهاقي بعد الثنية ، فشرط  
صحته أن يبقى وراء الاستثنى شيء ليصير متكلمًا به ، حتى لو قال « أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا »  
تطلق ثلاثًا ، لأنه استثنى جميع ما تكلم به ، فلم يبق بعد الاستثناء شيء ليقسّم به .  
( وَإِذَا مَلَكَ الزَّوْجُ امْرَأَتَهُ أَوْ شَقِصًا ) : أى جزءاً ( مِنْهَا أَوْ مَلَكَتِ الْمَرْأَةُ  
زَوْجَهَا أَوْ شَقِصًا مِنْهُ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا ) بغير طلاق ، للمنافاة بين ملك الذكاح  
وملك الرقبة ، إلا أن يشتري المأذون أو المدبر أو المسكاتب زوجته ، لأن لم  
سما لا ملكا تاما . جوهرة .

### كتاب الرجعة

بالفتح وتسكسر ، وهى عبارة عن استدامة الملك القائم فى العدة ونحو « راجعةك »

إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً رَجْعِيَّةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَهُ أَنْ يَرُاجِعَهَا  
 فِي عِدَّتِهَا، رَضِيَتْ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ تَرْضَ .  
 وَالرَّجْعَةُ أَنْ يَقُولَ : رَاجَعْتُكَ ، أَوْ رَاجَعْتُ امْرَأَتِي ، أَوْ يَطَّأَهَا ،  
 أَوْ يَقْبَلَهَا ، أَوْ يَلْسَمَهَا بِشَهْوَةٍ ، أَوْ يَنْظُرَ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ .  
 وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى الرَّجْعَةِ شَاهِدَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ

وبما يوجب حرمة للمصاهرة ، كما أشار إلى ذلك بقوله : ( إذا طلق الرجل امرأته  
 تطليقة رجعية ) وهي الطلاق بصريح الطلاق بعد الدخول من غير مقابلة هوى قبل  
 استيفاء عدد طلاقها ( أو طلقتين ) رجعيتين ( فله أن يراجعها في عدها ) أي عدة  
 امرأته للدخول بها حقيقة ، إذ لا رجعة في عدة الخلو ، ابن كمال . وفي البزازية :  
 ادعى الوطء بعد الدخول وأنكرت فله الرجعة ، لافي عكسه ( رضيت بذلك أو  
 لم ترض ) ؛ لأنها باقية على الزوجية ، بدليل جوازظهار عليها والإبلاء واللعان  
 والتوارث والطلاق مادامت في العدة بالإجماع ، وقد دل على ذلك قوله تعالى :  
 « وَبُؤْسَتْ لَهُنَّ أَحْقَقَ بِرَدِّهِنَّ سَمَاءٌ بِعَلَا وَهَذَا يَقْتَضِي بقاء الزوجية بينهما . جوهرة  
 ( والرجعة ) إما أن تكون بالقول مثل ( أن يقول : راجعتك ) إذا كانت حاضرة ،  
 أو ردوتك ، أو أمسكتك ( أو راجعت امرأتى ) إذا كانت غائبة ، ولا يحتاج في  
 ذلك إلى نية ؛ لأنه صريح ( أو ) بالفعل ؛ مثل أن ( يطأها ، أو يقبلها ، أو يلمسها  
 بشهوة ، أو ينظر إلى فرجها ) الداخل ( بشهوة ) وكذا بكل ما يوجب حرمة  
 المصاهرة ؛ إلا أنه يسكره ذلك ، ويستحب أن يراجعها بعده بالقول .

( ويستحب ) له ( أن يشهد على الرجعة شاهدين ، فإن لم يشهد صحت الرجعة )  
 لما مر أنها استدماة للكناح القائم ، والشهادة ليست شرطاً فيه حاله البقاء ، كما  
 في النية في الإبلاء ، إلا أنها تستحب لزيادة الاحتياط ؛ كيلا يجرى التذاكر فيها  
 ويستحب له أن يعلمها كيلا تقع في المصيبة . هداية .

وَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَقَالَ « قَدْ كُنْتُ رَاجِعْتُهَا فِي الْعِدَّةِ » فَصَدَّقَتْهُ  
فَهِىَ رَجْعَةٌ ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ « قَدْ رَاجَعْتُكَ » فَقَالَتْ مُجِيبَةً لَهُ « قَدْ انْقَضَتْ  
عِدَّتِي » لَمْ تَصِحَّ الرَّجْعَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِذَا قَالَ زَوْجُ الْأُمَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ  
عِدَّتِهَا « قَدْ كُنْتُ رَاجِعْتُهَا فِي الْعِدَّةِ » فَصَدَّقَهُ الْمَوْلَى وَكَذَّبَتْهُ الْأُمَةُ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا

( وَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَقَالَ ) ( الزَّوْجُ ) : ( قَدْ كُنْتُ رَاجِعْتُهَا فِي الْعِدَّةِ فَصَدَّقَتْهُ  
فَهِىَ رَجْعَةٌ ) بِالتَّصَادُقِ ( وَإِنْ كَذَّبَتْهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ) ؛ لِدَهْوَاهِ مَا لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَهُ  
فِي الْحَالِ ؛ فَلَا يَصْدُقُ إِلَّا بِالْبَرَهَانِ ( وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) وَقَالَا : عَلَيْهَا  
الْيَمِينُ ، وَهِيَ إِحْدَى مَسَائِلِ الاسْتِحْلَافِ السَّتَةِ ، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ  
الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهَا ، قَالَ الْإِمَامُ قَاضِيخَانٍ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ فِي كِتَابِ الْفَضَاءِ  
فِي بَابِ الْفَضَاءِ فِي الْإِيمَانِ : الْمُسْكِرُ يَسْتَحْلِفُ فِي الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ عِنْدَهَا ، فَلِذَا نَكَلَ  
حُدُوسَ حَتَّى يُقَرَّرَ أَوْ يَحْلَفَ ، وَالْفَتْوَى عَلَى هَذَا ، قَالَ الْإِمَامُ السَّيْدِي الزُّوزَنِي :  
وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي ، وَبِهِ كُنْتُ أَعْمَلُ بِالرِّى وَأَصْبِهَان . ٨١ .

( وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ قَدْ رَاجَعْتُكَ فَقَالَتْ ) الزَّوْجَةُ مُجِيبَةً لَهُ ( قَدْ انْقَضَتِ عِدَّتِي  
لَمْ تَصِحَّ الرَّجْعَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) وَقَالَا : تَصَحَّ ، قَالَ الْإِسْبِيجَانِي : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ  
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَاعْتَمَدَهُ الْمُحِبُّونَ وَالنَّسَفِيُّ وَغَيْرُهُمَا ؛ كَذَا فِي التَّصْحِيحِ ( وَإِذَا قَالَ زَوْجُ  
الْأُمَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا قَدْ كُنْتُ رَاجِعْتُهَا فِي الْعِدَّةِ فَصَدَّقَهُ الْمَوْلَى ) : أَيْ مَوْلَى  
الْأُمَةِ ( وَكَذَّبَتْهُ الْأُمَةُ ) وَلَا بَيِّنَةَ ( فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَا : الْقَوْلُ  
قَوْلُ الْمَوْلَى لِأَنَّهُ بَصُفَتُهَا بِمَوْلَاكَ ، فَقَدْ أَقْرَبَ مَا هُوَ خَالِصُ حِفْهِ الزَّوْجِ ، فَشَابَهُ الْإِفْرَارُ  
عَلَيْهَا بِالنِّكَاحِ ، وَهُوَ يَقُولُ بِأَنَّ حَكْمَ الرَّجْعَةِ يَبْتَنِي عَلَى الْعِدَّةِ ، وَالْقَوْلُ فِي الْعِدَّةِ قَوْلُهَا ،  
فَكَذَابُهَا يَبْتَنِي عَلَيْهَا . هِدَايَةٌ . قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْإِمَامِ ، وَمَشَى عَلَيْهِ  
الْمُحِبُّونَ وَالنَّسَفِيُّ وَغَيْرُهُمَا ، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْقَلْبِ فَصَدَّقَتْهُمَا الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَوْلَى ، وَكَذَا عِنْدَهُ

وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ مِنَ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ لِعَشْرَةِ أَيَّامٍ انْقَطَعَتِ الرَّجْمَةُ  
وَإِنْ لَمْ تَنْتَقِلْ ، وَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ لَمْ تَنْتَقِطِ الرَّجْمَةُ حَتَّى  
تَنْتَقِلَ ، أَوْ يَنْخَضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ ، أَوْ تَتَيَّمَّ وَتُصَلِّيَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَأَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِذَا تَيَّمَّمتْ انْقَطَعَتِ الرَّجْمَةُ ، وَإِنْ لَمْ تُصَلِّ ،  
وَإِنْ اغْتَسَلَتْ وَنَسِيتْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهَا لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ ، فَإِنْ كَانَ

في الصحيح ، ونص عليه في الهداية ، احترازاً عما حكى في النهاية من أنه على  
الخلافاً . اهـ .

(وإذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة) في الحرة والحيضة الثانية في الأمة (لعشرة  
أيام انقطعت الرجمة وإن لم تنتقل) ؛ لأن الحيض لا يزيد له على العشرة ؛ فبمجرد  
الانقطاع خرجت من الحيض بيقين ، فانقضت العدة وانقطعت الرجمة (وإن انقطع لأقل  
من عشرة أيام) وكانت الزوجة مسلمة (لم تنقطع الرجمة حتى تنتقل) لأن عود  
الدم محتمل ؛ فيسكون حيضاً لبقاء المدة ، فلا بد أن يمتنع عن الانقطاع بحقيقة الاغتسال  
(أو) بلزوم حكم من أحكام الطهارات : بأن (بعضى عليها وقت صلاة) فتصير ديناً  
في ذمتها ، وهي لتجب إلا على الطهارات (أو تقيم) للعذر (وتصل) فيه ولو نفلاً (عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف) وهذا استحسان . هـ . روى محمد : إذا تيممت (العذر  
(انقطعت الرجمة وإن لم تصل) وهذا قياس ، لأن التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقة  
حتى يثبت به من الأحكام ما يثبت بالاغتسال فكان بمنزلة ، ولها أنه ملوث غير مغتسل  
ولمّا اعتبر طهارة ضرورة أن لا تنضاعف الواجبات ، وهذه الضرورة تتحقق حالاً :  
الصلاة لا فيما قبلها من الأوقات هداية ، قال الإمام بهاء الدين في شرحه لهذا الكتاب :  
والصحيح قولهما ، واختاره الخبزي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة . اهـ . تصحيح .  
فقدنا بالمسئلة احترازاً عن السكتائية فإنه تنقطع بمجرد الانقطاع لعدم توقع أماراة زائدة في  
حقها كما في الهداية وغيرها (وإن اغتسلت ونسيت شيئاً من بدنها لم يصبه الماء ؛ فإن كان)

عُضْوًا فَمَا فَوْقَهُ لَمْ تَنْقَطِعِ الرَّجْمَةُ ، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ عُضْوٍ انْقَطَعَتْ .  
وَالطَّلَاقُ الرَّجْمِيُّ تَنْشَوُّهُ وَتَنْزِيْنُ ، وَيُسْتَحَبُّ لِزَوْجِهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ  
عَلَيْهَا حَتَّى يَسْتَأْذِنَهَا أَوْ يُسَمِعَهَا خَفَقَ نَعْلَيْهِ .  
وَالطَّلَاقُ الرَّجْمِيُّ لَا يُحَرِّمُ الْوَطْءَ ، وَإِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا دُونَ  
الثَّلَاثِ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا وَبَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ،

المنسئ (عضواً) كاملاً (فما فوقه لم تنقطع الرجمة ، وإن كان أقل من ذلك انقطعت) قال في الهداية : وهذا استحسان ، والقياس فيما دون العضو أن تبقى ، لأن حكم الجفابة والحيض لا يتجزأ ، ووجه الاستحسان — وهو الفرق — أن ما دون العضو يتسارع إليه الجفاف لقائه فلا يتيقن بعدم وصول الماء إليه فقلنا : إنه تنقطع الرجمة ، ولا يحل لها التزوج ؛ أخذاً بالاحتياط فيهما ، بخلاف العضو الكامل ، لأنه لا يتسارع إليه الجفاف ولا يغفل عنه عادة فافترقا . اهـ .

(والمطلقة) الطَّلَاقُ (الرجعية) يستحب لها أنها (تنشوف) أى تترأى لزوجها (وتنزين) له ؛ لأن الزوجية قائمة والرجمة مستحبة ، والتنزين داع لها (ويستحب لزوجها أن لا يدخل عليها حتى يستأذنها) بالتمنعح ونحوه (أو يسمعها خفق نعله) إن لم يكن قصد المراجعة ، لأنها ربما تكون متجردة فيقع بصره على موضع يصير به مراجعاً ثم يطلقها فتطول عليها العدة .

(والطلاق الرجعى لا يحرم الوطء) ، لأنه لا يزيل الملك ، ولا يرفع العقد ، بدليل أن له مراجعتها من غير رضاها ، ويلحقها الظهار والإيلاء واللعان ، ولذا قال «نساءى طوالت» دخلت في جهنم وإن لم ينوها ، جوهره ( وإذا كان الطلاق بائناً دون الثلاث فله أن يتزوجها في عدتها وبعد انقضاء عدتها) لأن حل الحلية باق ، لأن زواله معلق بالطلقة الثالثة فيعدم قبله ، ومنع الغير في العدة لاشتباه النسب ، ولا اشتباهه في إباحته له

وَأِنْ كَانَ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فِي الْحُرَّةِ أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي الْأَمَةِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ  
حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَدْخُلَ بِهَا ثُمَّ يَطْلُقَهَا أَوْ يَمُوتَ  
عَنْهَا . وَالصَّبِيُّ الْمُرَاهِقُ فِي التَّحْلِيلِ كَالْبَالِغِ ، وَوَطءُ الْمَوْلَى لَا يُحِلُّهَا ،  
وَإِذَا تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ فَالنِّكَاحُ مُكْرَاهٌ ، فَإِنْ وَطِئَهَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ ،  
وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرَّةَ تَطْلِيقًا أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ  
آخَرَ ثُمَّ عَادَتْ إِلَى

(وإذا كان الطلاق ثلاثاً في الحرة أو اثنتين في الأمة) ولو قبل الدخول (لم تحل  
له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً يدخل بها) أى يطأها (ثم يطلقها أو يموت  
عنها) وتنقض عدها منه، قيد بالنكاح الصحيح احترازاً عن الفاسد والموقوف ،  
فلو نكحها بعد بلا إذن السيد ووطئها قبل الإجازة لا يحلها حتى يطأها بعدها كفاً في الدرر  
(والصبي المراهق) وهو الذى تتحرك آلفه وتشبهى وقدّره شمس الإسلام به مشرفين  
(في التحليل كالبالغ) لوجود الوطء في نكاح صحيح ، وهو الشرط ، وإتمامه منه  
الإنزال وهو ليس بشرط فكان بمنزلة للسلول والفحل الذى لا ينزل (وطء المولى  
لا يحلها) لاشتراط الزوج بالنص (وإذا تزوجها بشرط التحليل) ولو صريحاً  
بأن قال : تزوجتك على أن أحلك (فالنكاح) صحيح ولكنه (مكروه) تحريراً ؛  
لحديث « لمن الله الحلال والحلال له » (فإن وطئها حات للأول) ، لوجود  
الدخول في نكاح صحيح ؛ إذ النكاح لا يبطل بالشرط هداية . وقال الإسيدي جابى  
إذا تزوجها بشرط التحليل بالقلب ولم يقل باللسان تحل للأول في قولهم جميعاً ،  
أما إذا شرط الإحلال بالقول فالنكاح صحيح عند أبي حنيفة وزفر ، ويكره للثانى ،  
وتحل للأول ، وقال أبو يوسف : النكاح الثانى فاسد ، والوطء فيه لا يحلها  
للأول ، وقال محمد : النكاح الثانى صحيح ، ولا تحل للأول ، والصحيح قول  
أبي حنيفة وزفر ، واعتمده المحبوبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ، كذا في التصحيح  
(وإذا طلق) الرجل امرأته (الحرة تطليقة أو تطليقتين وانقضت عدها) منه  
(وتزوجت بزواج آخر) ودخل بها ، ثم طلقها الآخر (ثم عادت إلى) زوجها

الأول عادت بثلاث تطليقات ، ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث من الطلاق كما يهدم الثلاث . وقال محمد : لا يهدم ما دون الثلاث .  
 وإذا طلقها ثلاثاً فقالت « قد انقضت عدتي ونزوت ودخل بي وطلقتني وانقضت عدتي » والمدة تحتل ذلك جاز للزوج أن يصدقها إذا كان في غالب ظنه أنها صادقة .

### كتاب الإيلاء

( الأول عادت ) إليه بجل جديد : أى ( بثلاث تطليقات ، ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث من الطلاق ) عند أبي حنيفة وأبي يوسف ( كما يهدم الثلاث ) بالإجماع ، لأنه إذا كان يهدم الثلاث فما دونها أولى ( وقال محمد : لا يهدم ما دون الثلاث ) قال الإمام أبو المعالي : والصحيح قول الإمام وصاحبه ، ومشى عليه الحنوبى والنسفى والموصلى وصدر الشريعة . اهـ تصحيح . قيدنا بدخول الثانى لأنه لو لم يدخل لم يهدم اتفاقاً . قنية .

( وإذا طلقها ثلاثاً ومضت عليها مدة ) فقالت قد انقضت عدتي ( ومك ( وتزوجت ) آخر ( ودخل بي ) الزوج الآخر ( وطلقتني و ) قد ( انقضت عدتي ) منه ( و ) كانت ( المدة تحتل ذلك جاز للزوج ) الأول ( أن يصدقها ) وينسكحها ( إذا كان غالب ظنه أنها صادقة ) قول فى الجوهرة : إنما ذكره مطولاً لأنها لوفات « حالات لك » فتزوجها ثم قالت « إن الثانى لم يدخل بي » إن كانت عالة بشرط الحل الأول لم تصدق ، وإن لم تسكن عالة به صدقت ، وأما إذا ذكره مطولاً كما ذكر الشيخ فإنها لا تصدق على كل حال ، وفى المبسوط : لو قالت « حلت » لا تحل له حتى يستفسرها ، وإن تزوجها ولم يسألها ولم تخبره بشيء ثم قالت « لم أنزوج زوجاً آخر » أو « تزوجت ولم يدخل » فالقول قولها ويفسد النكاح . اهـ .

### كتاب الإيلاء

مناسبتُهُ البيئَةُ مَا لَا .

وهو لغة : الحلف مطلقاً . وشرعاً : الحلف على ترك قرآن زوجته مدة مخصوصة ،

إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِمَرْأَتِهِ «وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُكَ ، أَوْ لَا أَقْرَبُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ»  
فَهُوَ مُوَلٌّ ، فَإِنْ وَطَّئَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ حَنْثٌ فِي يَمِينِهِ ، وَلَزِمَتْهُ السَّكَافَرَةُ ،  
وَسَقَطَ الْإِبْلَاءُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْرَبْهَا حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ بَانَتْ مِنْهُ بِتَطْلِيْقَةٍ ،  
فَإِنْ كَانَ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَقَدْ سَقَطَتِ الْيَمِينُ ، وَإِنْ كَانَ حَلَفَ عَلَى  
الْأَبَدِ فَالْيَمِينُ بِأَقْيَمَةٍ ، فَإِنْ عَادَ فَتَزَوَّجَهَا عَادَ الْإِبْلَاءُ ، فَإِنْ وَطَّئَهَا لَزِمَتْهُ  
السَّكَافَرَةُ ، وَإِلَّا وَقَعَتْ بِمُضَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ تَطْلِيْقَةٌ أُخْرَى ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا  
عَادَ الْإِبْلَاءُ وَوَقَعَ بِمُضَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ

وشروطه: محلية للمرأة، بأن تكون منسكوحة وقت تدفيع الإيلاء وأهلية الزوج للطلاق  
وحكمه: وقوع طائفة بانه إن برق حلفه، والسكافرة والجزاء المعلق إن حنث، كما صرح  
بذلك بقوله (إذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك) أو «لا أجامعك» أو «لا أطوك»  
أو «لا أغسل منك من جنابة» وكذا كل ما ينعقد به اليمين (أو) قال (لا أقربك أربعة  
أشهر) أو قال «إن قربتك فعلى حج» أو عبدى حر، أو أنت طالق؛ (فهو موَلٌّ)  
لقوله تعالى «الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر» الآية (فإن وطئها  
في الأربعة الأشهر حنث في يمينه) لفعله المحلوف عليه (ولزمته السكافرة) في عقد  
اليمين والجزاء المعلق، أو السكافرة في التعليق على الصحيح الذي رجع إليه الإمام، كافي  
الشرعية (وسقط الإيلاء) لانتهاء اليمين بالحنث (وإن لم يقربها حتى مضت أربعة  
أشهر بانته منه بتطليقة)؛ لأنه ظلمها بمنع حقها، فجازه الشرع بزوال نعمة النكاح  
عند مضي هذه المدة، وهو المأثور عن عثمان وعلى والعبادة الثلاثة وزيد من ثابت،  
رضي الله عنهم؟ وكفى بهم قدوة (فإن كان حلف على مدة الإيلاء فقط) أربعة أشهر  
فقد سقطت اليمين؛ لأنها كانت موقنة بوقت، فترفع بمضيها (وإن كان حلف على الأبد  
فاليمين بالقيمة) بعد البيئونة؛ لعدم الحنث (فإن عاد) إليها (فتزوجه) ثانياً عاد الإيلاء؛  
لما مر أن زوال الملك بعد اليمين لا يبطلها، إلا أنه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج؛  
لعدم منع الحق بعد البيئونة (فإن وطئها) حنث في يمينه و(لزمته السكافرة) وسقط  
الإيلاء؛ لأنه يرتفع بالحنث (وإلا) بطأها (وقعت بمضي أربعة أشهر) أخرى



تَطْلِيقَهُ أُخْرَى ، إِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ لَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ الْإِبْلَاءُ  
 طَلَاقٌ ، وَالْيَتِيمُ بَاقِيَةٌ ، فَإِنْ وَطَّئَهَا كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ .  
 وَإِذَا حَلَفَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًّا ، وَإِنْ حَلَفَ  
 بِمَحْجَرٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَقٍ أَوْ طَلَاقٍ فَهُوَ مُوَلٍ .  
 وَإِنْ آلَى مِنَ الْمَطْلُوقَةِ الرَّجْعِيَّةِ كَانَ مُوَلِيًّا ، وَإِنْ آلَى مِنَ الْبَائِنَةِ لَمْ يَكُنْ مُوَلِيًّا

(تطليقة أخرى) أيضاً لأن بالتزوج ثبت حقها، فيتحقق الظلم، فيعتبر ابتداء هذا الإيلاء  
 من وقت التزوج. هداية (فإن عاد إليها) (تزوجها) ثالثاً (عاد الإيلاء) وقع بمعنى أربعة  
 أشهر) أخرى (تطليقة أخرى)؛ لبقاء طلاق ذلك الملك ببقاء المحلية (فإن عاد إليها  
 و (تزوجها) رابعاً (بعد) حامها بتزوج (زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء طلاق)؛  
 لزوال طلاق ذلك الملك بزوال المحلية (و) (لكن) (اليمن باقية) لعدم الحنث  
 (وإن وطئها كفر عن يمينه) لوجود الحنث .

(وإن حلف على أقل من أربعة أشهر لم يكن مولى)؛ لأنه يصل إلى  
 جماعها في تلك المدة من غير حنث يلزمه (وإن حلف بمحج أو صوم أو صدقة  
 أو عتق أو طلاق فهو مولى)؛ لتحقق المنع باليمن، وهو ذكر الشرط والجزاء،  
 وهذه الأجزاء مانعة، لما فيها من المشقة، وصورة الحلف بالعتق أن يطلق بقرانها  
 عتق عبده، وفيه خلاف أبي يوسف؛ فإنه يقول: يمكنه البيع ثم القران فلا  
 يلزمه، وهما يقولان: البيع موهوم فلا يمنع المانعة فيه، هداية، قال في التصحيح:  
 ومشى على قولها الأئمة؛ حتى إن غالبهم لا يحكي الخلاف. اهـ .

(وإن آلى من المطلقة الرجعية كان مولى)، لبقاء الزوجية، فإن انقضت  
 عدتها قبل انقضاء مدة الإيلاء بسقط الإيلاء لقوات المحلية. جوهره (وإن آلى  
 من) المطلقة (البائنة لم يكن مولى)، لعدم بقاء الزوجية؛ إذ لا حق لها في الوطء؛  
 فلم يكن مانعاً حقها؛ بخلاف الرجعية .

وَمُدَّةُ إِبْلَاءِ الْأُمَةِ شَهْرَانِ .

وَإِنْ كَانَ الْمُؤَلَّى مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ أَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَرِيضَةً  
أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا فِي مُدَّةِ الْإِبْلَاءِ فَقِيئُهُ أَنْ  
يَقُولَ بِلِسَانِهِ : فِئْتُ إِلَيْهَا ، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ سَقَطَ الْإِبْلَاءُ ، وَإِنْ صَحَّ فِي  
الْمُدَّةِ بَطَلَ ذَلِكَ الْفِيءُ وَصَارَ فِئْتُهُ بِالْجَمَاعِ .

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ « أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ » سُئِلَ عَنْ نِيَّتِهِ ، فَإِنْ قَالَ  
أَرَدْتُ الْكَذِبَ فَهُوَ كَمَا قَالَ ،

( ومدة إبلاء الأمة شهران ) ؛ لأنها مدة ضريبة أجل لا يندونة فتتصف

في الرق كذبة العدة .

( فَإِنْ كَانَ الْمُؤَلَّى مَرِيضًا ) بحيث ( لا يقدر على الجماع ، أو كانت المرأة مريضة )  
أو رتقاء أو صغيرة لا تجامع ( أو كان بينهما مسافة ) بعيدة ، بحيث ( لا يقدر أن  
يصل إليها في مدة الإبلاء ) أو محبوسة أو ناشزة لا يصل إليها ( ففئته أن يقول  
بلسانه : فئتُ إليها ) ؛ أو أبطلت الإبلاء ، أو رجعت عما قلت ، أو نحو ذلك ( فإذا  
قال ذلك سقط الإبلاء ) لأنه آذاها بذكر المنع فيكون إرضاءها بالوعد ، وإذا  
ارتفع الظلم لا يجازى بالطلاق ( وإن صح ) من مرضه أو زال المانع ( في المدة  
بطل ذلك الفئ ) الذي ذكره بأسانته ( وصار فئته بالجماع ) ؛ لأنه قدّر على  
الأصل قبل حصول المقصود ؛ فيبطل الخلف ، كالتيميم .

( وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ ) أو أنت معي في الحرام ، أو نحو  
ذلك ( سئل عن نيته : فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْكَذِبَ فَهُوَ كَمَا قَالَ ) ، لأنه نوى حقيقة كلامه ،  
قال في التصحيح : هذا ظاهر الرواية ، ومشى عليه الحلواني ، وقال السرخسي : لا يصدق  
في القضاء ، حتى قال في المتابع : في قول القدوري « فهو كما قال » يريد فيما بينه وبين الله  
تعالى ، أما في القضاء فلا يصدق بذلك ، ويكون مهمته ومثله في شرح الإسه جاني ، وفي شرح

وإن قال أردت الطلاق فهي تطليقة بائنة ، إلا أن ينوي الثلاث ، وإن قال أردت الظهار فهو ظهار ، وإن قال أردت التحريم أو لم أرد به شيئاً فهو يمين يصير بها مؤلياً .

الهداية : وهذا هو الصواب وعليه العمل والفتوى ، اهـ ( وإن قال أردت الطلاق فهي تطليقة بائنة ) ؛ لأنه كناية ( إلا أن ينوي الثلاث ) فيكون الثلاث اعتباراً بسائر الكنايات ( وإن قال أردت الظهار فهو ظهار ) ، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : ليس بظهار لانعدام التشبيه بالحرمة ، وهو الركن فيه ، ولها أنه أطلق الحرمة ، وفي الظهار نوع حرمة ، والمطابق يحتمل المقيد . هداية . قال الإسيدي : والصحيح قولها ، واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما . تصحيح ( وإن قال أردت التحريم أو لم أرد به شيئاً فهو يمين يصير به مؤلياً ) ؛ لأن الأصل في تحريم الحلال إنما هو اليمين عندنا ، ، فإذا قال « أردت التحريم » فقد أراد اليمين ، وإن قال « لم أرد شيئاً » لم يصدق في القضاء ؛ لأن ظاهر ذلك اليمين ، وإذا ثبت أنه يمين كان به مؤلياً . جوهرة . قال في الهداية : ومن المشايخ من يصرف لفظ التحريم إلى الطلاق من غير نية لحسم العرف ، قال الإمام المحبوبي : وبه يفتى ، وقال نجم الأئمة في شرحه لهذا الكتاب : قال أصحابنا المتأخرون : الحلال على حرام ، أو أنت على حرام ، أو حلال الله على حرام ، أو كل حلال على حرام - طلاق بائن ، ولا يفتقر إلى النية ؛ للعرف . حتى قالوا في قول محمد « إن نوى يميناً فهو يمين ، ولا تدخل امرأته إلا بالنية ، وهو على الماء كالماء كالماء والمشروب » : إنما أجاب به على عرف ديارهم ، أما في عرف بلادنا فيريدون تحريم المنكحة فيحمل عليه . اهـ . وفي مختارات النوازل : وقد قال المتأخرون : يقع به الطلاق من غير نية ، انقلاب الاستعمال بالعرف ، وعليه الفتوى ، ولهذا لا يحلف به إلا الرجال ، قلت : ومن الأئمة المستعملة في مصنفنا وريفنا « الطلاق يلزمي » و « الحرام يلزمي » و « على الطلاق » و « على الحرام » كذا في التصحيح .

### كتاب الخلع

إِذَا تَشَاقَّ الزَّوْجَانِ وَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَنْفَقِدَا نَفْسَهُمَا مِنْهُ بِمَالٍ يُخْلَعُهُمَا بِهِ ، فَإِذَا قَعَلَ ذَلِكَ وَقَعَ بِالْخُلْعِ تَطْلِيقُهُ بَارِنَةً ، وَلَوْ لَزِمَهَا الْمَالُ وَإِنْ كَانَ النِّشُوزُ مِنْ قَبْلِهِ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا عَوَضًا .  
وَإِنْ كَانَ النِّشُوزُ مِنْ قَبْلِهِ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا ، فَإِنْ قَعَلَ ذَلِكَ جَازَ فِي الْقَضَاءِ ،

### كتاب الخلع

بضم الخاء وفتحها ، واستعمل في إزالة الزوجية بالضم ، وفي غيره بالفتح وهو لغة : الإزالة ، وشرعا — كما في البحر — إزالة ملك النكاح المتوقعة على قبُولها ، بلفظ الخلع أو ما في معناه . اهـ .

ولا بأس به عند الحاجة ، كما أشار إلى ذلك بقوله : ( إذا تشاق الزوجان ) : أي اختلعا ووقع بينهما العداوة والنزعة ( وخافا أن لا يقيما حدود الله ) أي ما يلزمهما من موجبات النكاح مما يجب له عليها وعليه لها ( فلا بأس أن تفتدي المرأة ) نفسها منه بمال يخلعها به ) ؛ لقوله تعالى : « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » الآية ( فإذا ) قبل الزوج ( فعل ذلك ) المطلوب منه ( وقع بالخلع تطليقة بارنة ) ، لأنه من الكفريات إلا أن ذكر المال أغنى عن النية ههنا ، ولأنها لا تبذل له المال إلا لتسلم لها نفسها ، وذلك بالبينونة ( ولزمها المال ) الذي افتدت به نفسها ، لقبولها ذلك .

( وإن كان النشوز ) أي النفرة والجفاء ( من قبله ) : أي الزوج ( كره له أن يأخذ منها عوضاً ) ، لأنه أو حشها بالاستبدال ؛ فلا يزد في وحشتها بأخذ المال ( وإن كان النشوز من قبلها ) أي الزوجة ( كره له أن يأخذ ) منها عوضاً ( أكثر مما أعطاه ) من المهر ، دون النفقة وغيرها وفي الجامع الصغير : يطيب له الفضل أيضاً ( فإن فعل ذلك ) بأن أخذ أكثر مما أعطاه ( جاز في القضاء ) ؛ لإطلاق قوله تعالى : « فلا جناح »

وَأِنْ طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ فَقَبِلَتْ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَلَزِمَهَا الْمَالُ، وَكَانَ الطَّلَاقُ بِأَثْنَاءِ،  
وَإِذَا بَطَلَ الْعَوْضُ فِي الْخُلْعِ مِثْلُ أَنْ تُخْرِجَ الْمَرْأَةُ الْمُسْلِمَةَ عَلَى تَخْرِيرِ أَوْ  
خَنْزِيرٍ فَلَا شَيْءَ لِلزَّوْجِ، وَالْفَرْقَةُ بَائِنَةٌ، وَإِنْ بَطَلَ الْعَوْضُ فِي الطَّلَاقِ كَانَ رَجْعِيًّا،  
وَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا فِي الْخُلْعِ .  
فَإِنْ قَالَتْ لَهُ « خَالَعِنِي عَلَى مَا فِي يَدِي » فَخَا أَمَّا وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا  
شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا ، وَإِنْ قَالَتْ : خَالَعِنِي عَلَى مَا فِي يَدِي

عليهما فيما افتدت به » وكذلك إذا أخذ والنشوز منه . هداية

( وإن طلقها على مال ) بأن قال لها : أنت طالق بألف ، أو على ألف ( فقبلت )  
في المجلس ( وقع الطلاق ، ولزمها المال ) ؛ لأن الزوج يستبدُّ بالطلاق تنجيذاً وتعليقاً  
وقد علّقه بقبولها ، والمرأة تملك التزام المال ، لولايتها على نفسها ، وملك النكاح  
مما يجوز الاعتياض عنه ، وإن لم يكن مالا كالتفصيص . هداية ( وكان الطلاق  
بأثناً ) ، لأن بدل المال إنما كان لتسلم لها نفسها ، وذلك بالبينة .

( وإذا بطل العوض في الخلع ) وذلك ( مثل أن تخالع المرأة المسلمة على خمر  
أو خنزير ) أو ميتة أو دم ( فلا شيء للزوج ) عليها ، لأنها لم تسم له متة وما حتى  
تصير غارّة له ، بخلاف ما إذا خالع على خل بعينه فظهر خمرًا ، لأنها سمت مالا  
فصار مفروراً ( والفرقة ) فيه ( بائنة ) ، لأنه لما بطل العوض كان العامل فيه لفظ  
الخلع ، وهو كناية ( وإن بطل العوض في الطلاق كان ) الطلاق ( رجعيًا ) ،  
لأن العامل فيه لفظ الطلاق ، وهو صريح ، والصريح يعقب الرجعة .

( رجا جاز أن يكون مهرا ) في النكاح ( جاز أن يكون بدلا في الخلع ) لأن  
ما يصلح أن يكون بدلا له تقوم أولى أن يصلح لغيره .

( فإن قالت له خالعي على ما في يدي ) الحسية ( فخالعهما ولم يكن في يدها شيء  
فلا شيء له عليها ) ، لأنها لم تغرّه بتسمية المال ( وإن قالت ) له ( خالعي على ما في يدي  
( هـ - الباب ٣ )

مِنْ مَالٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا شَيْءٌ رَدَّتْ عَلَيْهِ مَهْرَهَا ، وَإِنْ قَالَتْ خَالَفَنِي عَلَى مَا فِي يَدِي مِنْ دَرَاهِمٍ فَخَالَعَهَا وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا شَيْءٌ فَعَلَيْهَا ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ ، وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَعَلَيْهَا ثَلَاثُ أَلْفٍ ، وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقَنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ طَلَّقَ نَفْسَكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ فَطَلَّقْتَ نَفْسَهَا وَاحِدَةً لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا شَيْءٌ وَالْمَهْرُ رَأَةٌ كَالْخُلْعِ .

من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها ( لأنها لم سمت مالا لم يكن الزوج راضياً بالزوال إلا بالعوض ، ولا وجه إلى إيجاب المسمى بقيمته للجهالة ، ولا إلى قيمة البضع - أعني مهر المثل - لأنه غير متقوم حالة الخروج ؛ فتمين إيجاب ما قام به على الزوج ؛ دفعاً للضرر . هداية ( وإن قالت ) له ( خالفني على ما في يدي من دراهم فخالعها ولم يكن في يدها شيء ) أو كان في يدها أقل من ثلاثة دراهم ( فعليها ثلاثة دراهم ) ؛ لأنها سمت الجمع ، وأقله ثلاثة ( وإن قالت ) له ( طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة فعليها ثلث الألف ) لأنها لما طلبت الثلاث بألف فقد طلبت كل واحدة بثلث الألف ، وهذا لأن حرف الباء يَصْعَبُ الأعراض ، والعوض ينقسم على المعوض ، والطلاق بائن لوجوب المال ( وإن قالت طلقني ثلاثاً على ألف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ) وتقع رجعية ، وقال : عليها ثلث الألف وتقع بائنة ؛ لأن كلمة « على » بمنزلة الباء في المعاوضات ، وله أن كلمة « على » للشرط ، والمشروط لا يتوزع على أجزاء الشرط ، بخلاف الباء ؛ لأنه للمعوض على ما مر ، قال الأسدي جابى : والصحيح قوله ، واعتمده البرهاني والنسفي وغيرهما تصحيح ( ولو قال الزوج ) لزوجه : ( طلق نفسك ثلاثاً بألف أو على ألف فطلقت نفسها واحدة لم يقع عليها شيء ) ؛ لأن الزوج ما رضى بالبينونة إلا لتسلم الألف له كلها ، بخلاف قولها « طلقني ثلاثاً بألف » ؛ لأنها لما رضيت بالبينونة بألف كانت ببعضها أَرْضَى .

( والمهارة ) مثل أن يقول لها : برئت من نكاحك على ألف فقبلت ( كأنطلق )

وَالْخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ يُسْقِطَانِ كُلَّ حَقِّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى  
الْآخَرِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .  
كتاب الظهار

إِذَا قَالَ الزَّوْجُ لِامْرَأَتِهِ « أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي » فَقَدْ حَرُمْتَ عَلَيْهِ  
لَا يَحِلُّ لَهُ وَطُورُهَا وَلَا لَمْسُهَا وَلَا تَقْبِيلُهَا حَتَّى يُسْكِرَ عَنْ ظَهْرِهِ ،

قال في المختارات : أى يقع بها الطلاق البائن بلانية كما مر في الخلع .  
( والخلع والمباراة يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما  
يتعلق بالنكاح ) كالنهر : مقبوضاً أو غير مقبوض ، قبل الدخول وبعده ، والنفقة  
الماضية ، وأما نفقة العدة فلا تسقط إلا بالذكّر ، وهذا ( عند أبي حنيفة ) وقال  
أبو يوسف في البراءة مثل ذلك ، وفي الخلع لا يسقط إلا ما سمياً ، وقال محمد :  
لا يسقط فيهما إلا ما سمياً ، والصحيح قول أبي حنيفة ، ومشى عليه المحبوس والنسفي  
والموصلى وصدر الشريعة ، تصحيح . قيد بما يتعلق بالنكاح لأنه لا يسقط ما لا يتعلق  
به كالقرض ونحوه ، قال في البرازية : اختلفت على أن لا دعوى لكل على  
صاحبه ثم ادعى أن له كذا من القطن صح ؛ لاختصاص البراءة بحقوق النكاح . اهـ  
كتاب الظهار

هو لغة : مصدر ظاهر امرأته ، إذا قال لها : أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي ، كما في الصحاح  
والمغرب . وفي الدرر : هو لغة مقابلة الظهر بالظهر ؛ فإن الشخصين إذا كان بينهما عداوة  
يحمل كل منهما ظهره إلى ظهر الآخر ، اهـ . وشرعاً : تشبيه المسلم زوجته أو ما يبره عنها  
أو جزءاً شائعاً منها بمجرمة عليه تأييداً ، كما أشار إلى ذلك بقوله : ( إذا قال الزوج  
لامرأته أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي ) وكذلك لو حذف « على » كان النهر ( فقد حرمت  
عليه : لا يحل له وطؤها ولا لمسها ولا تقبيلها ) وكذلك يحرم عليها تمسكه من ذلك  
( حتى يسكر من ظهاره ) وهذا جمالية ، لأنه يسكر من القول وزوره . ليطالب

فَإِنْ وَطَّئَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَا مَنَى عَلَيْهِ غَيْرُ الْكُفَّارَةِ  
الْأُولَى ، وَلَا يُعَادُذُهَا حَتَّى يُكْفَرَ ، وَالْوُذُ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْكُفَّارَةُ أَنْ  
يَعْزِمَ عَلَى وَطْئِهَا .

وَإِذَا قَالَ « أَنْتِ عَلَى كَيْطَانِ أُمِّي ، أَوْ كَفَخِذَهَا ، أَوْ كَفَرَجِهَا » فَهُوَ  
مُظَاهِرٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ شَبَّهَهَا بِمَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا عَلَى التَّأْيِيدِ مِنْ  
مَحَارِمِهِ مِثْلُ أُخْتِهِ أَوْ عَمَّتِهِ أَوْ أُمِّهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : رَأْسُكَ  
عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي ، أَوْ فَرْجِكَ ، أَوْ وَجْهِكَ ، أَوْ رَقَبَتِكَ ، أَوْ نِصْفِكَ ، أَوْ

الْجَاذَةِ عَلَيْهَا بِالْحَرَمَةِ ، وَارْتِفَاعِهَا بِالسُّكْفَارَةِ ، ثُمَّ الْوُطْءُ إِذَا حُرِمَ بِدَوَاعِيهِ ،  
كَيْلَا يَقَعُ فِيهِ كَمَا فِي الْإِحْرَامِ ، بِخِلَافِ الْخَائِضِ وَالصَّائِمِ ، لِأَنَّهُ يَسْكُرُ وَجُودَهَا ،  
فَلَوْ حُرِمَ الدَّوَاعِي لَأَفْضَى إِلَى الْحَرْجِ ، وَلَا كَذَلِكَ الظَّهَارُ وَالْإِحْرَامُ ، هِدَايَةُ ( فَإِنْ  
وَطَّئَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى ) مِنْ ارْتِكَابِ هَذَا الْمَأْتَمِ ( وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
غَيْرُ الْكُفَّارَةِ الْأُولَى ) وَقِيلَ عَلَيْهِ أُخْرَى لِلْوُطْءِ كَمَا فِي الدَّرَرِ ( وَلَا يَعَادُذُهَا حَتَّى يُكْفَرَ )  
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلَّذِي وَقَعَ فِي ظَهْرِهِ قَبْلَ السُّكْفَارَةِ : « اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَلَا تَمُدُّ  
حَتَّى تُكْفَرَ » وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ وَاجِبًا لَنَبِهَ عَلَيْهِ ، هِدَايَةُ ( وَالْعُمُودُ الَّذِي تَجِبُ بِهِ السُّكْفَارَةُ )  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « ثُمَّ يَمُودُونَ مَا قَالُوا » ( أَنْ يَعْزِمَ عَلَى وَطْئِهَا ) قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ : يَعْنِي  
أَنْ السُّكْفَارَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا قَصِدَ وَطْأُهَا بَعْدَ الظَّهَارِ ، فَإِنْ رَضِيَ أَنْ تَكُونَ مَحْرَمَةً  
عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْزِمَ عَلَى وَطْئِهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَيَجِبُ عَلَى التَّكْفِيرِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهَا . اهـ .  
( وَإِذَا قَالَ أَنْتِ عَلَى كَيْطَانِ أُمِّي أَوْ كَفَخِذَهَا أَوْ كَفَرَجِهَا فَهُوَ مُظَاهِرٌ ) ، لِأَنَّ الظَّهَارَ  
لَيْسَ إِلَّا نَشْبِيهَ الْحُلَّةِ بِالْحَرَمَةِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي عَضْوٍ لَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهِ ، هِدَايَةُ  
( وَكَذَلِكَ ) الْحِسْمُ ( إِنْ شَبَّهَهَا بِمَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا ) نَظَرُ الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ ( عَلَى  
التَّأْيِيدِ مِنْ مَحَارِمِهِ ) نَسْبًا أَوْ رِضَاعًا ، وَذَلِكَ ( مِثْلُ أُخْتِهِ أَوْ عَمَّتِهِ أَوْ أُمِّهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ ) ،  
لَأَنَّهُمْ فِي التَّحْرِيمِ لِلزَّوْجِ كَأَمِ نَسْبًا ( وَكَذَلِكَ ) الْحِسْمُ ( إِنْ قَالَ : رَأْسُكَ عَلَى كَظْهِرِ  
أُمِّي أَوْ فَرْجِكَ أَوْ وَجْهِكَ أَوْ رَقَبَتِكَ ) ؛ لِأَنَّهُ يَهْدِيهَا عَنْ جِهَةِ الْبَدَنِ ( أَوْ نِصْفِكَ أَوْ



تَمْلِكُكَ ، وَإِنْ قَالَ «أَنْتَ عَلَى مِثْلِ أُمِّي» رُجِعَ إِلَى نِيَّتِهِ ، فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ  
الْكِرَامَةَ فَهُوَ كَذِبًا قَالَ ، وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الظَّاهَرَ فَهُوَ ظَاهَرٌ ، وَإِنْ قَالَ  
أَرَدْتُ الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ بَاطِنٌ ، وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ  
وَلَا يَسْكُونُ الظَّاهَرَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِهِ ، فَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ أُمَّتِهِ لَمْ يَسْكُنْ مَظَاهِيرًا  
وَمَنْ قَالَ لِنِسَائِهِ «أَنْتِنِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي» كَانَ مَظَاهِيرًا مِنْ جَمَاعَتَيْنِ ، وَعَلَيْهِ  
لِسْكُلٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ كَفَّارَةٌ .

تلك)؛ لأنه يثبت الحكم في الشائع ثم يتعدى إلى السكك كما مر في الطلاق (وإن  
قال أنت على مثل أمي) أو كأمي ، وكذا لو حذف «على» خانية (رجع إلى نيته)  
ليكشف حكمه (فإن قال أردت الكرامة فهو كما قال) ، لأن التكريم في  
التشبيه فاش في الكلام (وإن قال أردت الظاهر فهو ظاهراً) ، لأنه تشبيهه  
بجميعها ، وفيه تشبيه بالمضوء ، لكنه ليس بصريح فيفتقر إلى النية (وإن قال  
أردت الطلاق فهو طلاق بائن) لأنه تشبيهه بالأم في الحرمة ؛ فكأنه قال «أنت  
على حرام» ونوى الطلاق (وإن لم تكن له فيه نية) أو حذف السكك كما في  
الدار (فليس بشيء) لاحتمال الجن على الكرامة ، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
وقال محمد : يكون ظاهراً ، قال جمال الإسلام في شرحه : الصحيح قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف ، واعتمده البرهان والنسفي وغيرهما . تصحيح .

١) لا يسكون الظاهر إلا من زوجته) ، لقوله تعالى : «من نسأهم» (فإن  
ظاهر من أمته لم يسكن مظاهراً) ؛ لأن الظاهر منقول عن الطلاق ، ولا طلاق في  
الملوكة (ومن قال لنسائه) المتعددات (أنتن على كظهر أمي كان مظاهراً من  
جماعتين) لأنه أضاف الظاهر إليهن ، فذكر كما إذا أضاف الطلاق (وعليه لسكر واحدة  
كفارة) لأن الحرمة تثبت في كل واحدة والسكفرة لإنهاء الحرمة ؛ فبعدد بتهديد ،  
بخلاف الإبلاء منهن ؛ لأن السكفرة فيه لصيانة حرمة الاسم - يعني اسم الله تعالى - ولم تعدد

وَكَفَّارَةُ الظَّهَارِ : عِتْقُ رَقَبَةٍ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ،  
فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ؛ كُلُّ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَسِيحِ ؛ وَبُحْزَى  
فِي ذَلِكَ عِتْقُ الرَّقَبَةِ الْكَافِرَةِ ، وَالْمُسْلِمَةِ ، وَالذَّكْرِ ، وَالْأُنْثَى ، وَالصَّغِيرِ ،  
وَالْكَبِيرِ ، وَلَا تُحْزَى الْعَمِيَاءُ ، وَلَا الْمَقْطُوعَةُ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ ، وَبُحْزَى  
الْأَصْمُ ، وَالْمَقْطُوعُ إِحْدَى الْيَدَيْنِ وَإِحْدَى الرَّجْلَيْنِ مِنْ خِلَافٍ ، وَلَا يَجُوزُ  
مَقْطُوعُ إِبْهَامَي الْيَدَيْنِ ، وَلَا الْمَجْنُونُ الَّذِي لَا يَنْتَلِ ، وَلَا يَجُوزُ عِتْقُ الْمُدَبِّرِ ،  
وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُسْكَنْبِ الَّذِي أَدَّى بَعْضَ الْمَالِ ،

ذكر الاسم ، هداية .

(وكفارة الظهار عتق رقبة) أى إعتاقها بنية الكفارة (فإن لم يجد) ما يفتقه  
(قصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع) الصيام (فإطعام ستين مسكيناً) للنص  
الوارد فيه ؛ فإنه يفيد الكفارة على هذا الترتيب ( وكل ذلك ) يجب بالعزم (قبل  
المسيح) لأنها منهيبة للحرمة ، فلا بد من تقديمها على الوطء ، ليسكون الوطء حلالاً  
( ويحزى ، في ذلك ) التكفير ( عتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والأنثى  
والصغير والكبير ) ، لأن اسم الرقبة ينطلق على هؤلاء ، إذ هى عبارة عن الذات  
المرفوقة المملوكة من كل وجه وليست بفائدة المنفعة ( ولا تجوز العمياء ولا المقطوعة  
اليدين أو الرجلين ) ، لأنه فائت جنس المنفعة فكان هالكاً حكماً ( ويجوز الأصم  
والمقطوع إحدى اليدين وإحدى الرجلين من خلاف ) والمقطوع الأذنين والأنف  
والأعور والأعمش والخصي والمحبوب ، لأنه ليس بفائت جنس المنفعة ، بل محتلمها ، وهو  
لا يمنع ( ولا يجوز مقطوع إبهام اليدين ) ؛ لأن قوة البطش بهما ، فبفواتها يفوت  
جنس المنفعة ( ولا المجنون الذى لا يعقل ) ؛ لأن الانتفاع بالجوارح لا يسكون إلا  
بالعقل ، فكان فائت المنافع ، والذى يحن ويفيق يحزنه ؛ لأن الاختلال غير مانع ( ولا  
يجوز عتق المدير وأم الولد ) ، لاستحقاقهما الحرية بملك الجهة ، فكان الرق فيهما  
ناقصاً ( و ) كذا ( المسكاتب الذى أدى بعض المال ) ولم يعجز نفسه ؛ لأنه إعتاق

فَإِنْ أَعْتَقَ مَكَاتِبًا مِ بُوْدُ شَيْئًا جَازَ ، فَإِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ يَنْوِي بِالشَّرَاءِ  
السَّكَارَةَ جَازَ عَنْهَا ، وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ عَنِ السَّكَارَةِ وَضَمَّنَ  
قِيَمَةَ بَاقِيهِ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ  
كُفَّارَتِهِ ثُمَّ أَعْتَقَ بَاقِيَهُ عَنْهَا جَازَ ؛ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كُفَّارَتِهِ ثُمَّ  
جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ أَعْتَقَ بَاقِيَهُ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،

يبدل ( فَإِنْ أَعْتَقَ مَكَاتِبًا مِ بُوْدُ شَيْئًا ) وَعَجَزَ نَفْسَهُ ( جَازَ ) ، لقيام الرق من كل  
وجه ( وَإِنْ اشْتَرَى ) الْمَظَاهِيرُ ( أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ يَنْوِي بِالشَّرَاءِ السَّكَارَةَ جَازَ عَنْهَا ) ؛  
لثبوت العتق اقتضاء بالنية ، بخلاف مالو ورثه ، لأنه لا يصنع له فيه ( وَإِنْ أَعْتَقَ ) الْمَظَاهِيرُ  
( نِصْفَ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ عَنِ السَّكَارَةِ ) وهو موسر ( وَضَمَّنَ قِيَمَةَ بَاقِيهِ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ ) ويجوز عندهما ، لأنه يملك نصيب صاحبه بالضمآن ، فصار معتقاً الكل  
وهو ملكه ، ولأبي حنيفة أن نصيب صاحبه ينقص على ملكه ثم يتحول إليه بالضمآن ،  
ومثله يمنع السكارة . هداية . قال في التصحيح : وهذه من فروع تجزؤ العتق ، قال  
الإسبيعي جابى فيه : التصحيح قول أبي حنيفة ، وعلى هذا مشى الحنابلة والنسفي وغيرهما .  
قيدنا بالموسر لأنه إذا كان معسراً لم يجز اتفاقاً ؛ لأنه وجب عليه السعاية في نصيب  
الشريك ، فيكون إعتاقاً بعوض ( وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كُفَّارَتِهِ ثُمَّ أَعْتَقَ  
بَاقِيَهُ عَنْهَا جَازَ ) ، لأنه أعتقه بكلامين ، والنقصان حصل على ملكه بجهة السكارة  
ومثله غير مانع ، كمن أضحج شاة للأضيحية فأصاب السكين عيناها ، بخلاف ما تقدم ؛ لأن  
النقصان تمسكن على ملك الشريك ، وهذا على أصل أبي حنيفة ، أما عندهما فالإعتاق  
لا يتجزأ ؛ فالإعتاق النصف إعتاق الكل ، فلا يكون إعتاقاً بكلامين . هداية ( وَإِنْ أَعْتَقَ  
نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كُفَّارَتِهِ ثُمَّ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ أَعْتَقَ بَاقِيَهُ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ ) ، لأن الإعتاق يتجزأ بعده ، وشرط الإعتاق أن يكون قبل المسيس بالنص ،  
والإعتاق النصف حصل بعده . وعندهما إعتاق النصف إعتاق الكل ، فحصل الكل قبل

وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الظَّاهِرُ مَا يُعْتَقُ فَكَفَّارَتُهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ كَيْسَ فِيهِمَا  
شَهْرُ رَمَضَانَ وَلَا يَوْمُ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمُ النَّحْرِ وَلَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، فَإِنْ جَامَعَ  
الَّتِي ظَاهَرُ مِنْهَا فِي خِلَالِ الشَّهْرَيْنِ لَيْلًا عَامِدًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا اسْتَأْنَفَ الصَّوْمَ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْهُمَا بِعُذْرٍ أَوْ بِغَيْرِ عُذْرٍ  
اسْتَأْنَفَ ،

المسيس . هداية . وقدمنا تصحيح الإسماعيلي لقول الإمام في تجزؤ الاعتاق ، وعليه مشى  
المحبوب والنسفي وغيرهما . تصحيح ( وإذا لم يجد المظاهر ما يعتق ) ولو محتاجاً إليه  
لخدمته أو قضاء دينه ؛ لأنه واجد حقيقة . بدائع ( فكفارته صوم شهرين ) بالأهلة ، وإن  
كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوماً ، وإلا فستين يوماً ، فإن صام بالأيام وأفطر لتسعة  
وخمسين فعليه الاستقبال كافي المحيط ، ولو صام تسعة وعشرين يوماً بالهلال وثلاثين بالأيام  
جاز كما في النظم ، ولو قَدَّرَ على التحرير ولو في آخر اليوم الأخير لزمه المعتق ، وأتم يومه  
نَدْبًا ( متتابعين ) للنص عليه ( ليس فيهما شهر رمضان ) لأنه لا يقع عن الظهار ؛ لما فيه  
من إبطال ما أوجبه الله تعالى ( ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق ) ؛  
لأن الصوم في هذه الأيام منهي عنه ، فلا ينوب عن الواجب الكمال ، هداية ( فإن  
جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين لَيْلًا عَامِدًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا اسْتَأْنَفَ الصَّوْمَ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ) وقال أبو يوسف : لا يستأنف ؛ لأنه لا يمنع التتابع ، إذ لا يفسد  
به الصوم وهو الشرط ، ولها أن الشرط في الصوم أن يكون قبل المسيس ، وأن يكون  
خالياً عنه ضرورة بالنص ، وهذا الشرط ينعدم بالجماع في خلال الصوم ، فيستأنف كما في  
الهداية ، قال في زاد الفقهاء : والتصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، ومشى عليه البرهاني  
والنسفي وصدر الشريعة . تصحيح ( وإن أفطار يوماً منهما ) أي الشهرين ( بعذر )  
كسفر ومرض ونفاس ، بخلاف الحيفض لتعذر الخلو عنه ( أو بغير عذر استأنف )  
أيضاً ، لقوات التتابع وهو قادر عليه عادة .

وَإِنْ ظَاهَرَ الْعَبْدُ لَمْ يُجْزِهِ فِي الْكَفَّارَةِ إِلَّا الصَّوْمُ ، فَإِنْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى  
عَنْهُ أَوْ أَطْعَمَ لَمْ يُجْزِهِ ،

وَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُظَاهِرُ الصِّيَامَ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا كُلَّ مِسْكِينٍ  
نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ قِيَمَةَ ذَلِكَ ، فَإِنْ غَدَّاهُمْ  
وَعَشَّاهُمْ جَازَ ، قَلِيلًا مَا أَكَلُوا أَوْ كَثِيرًا ، فَإِنْ أَغْطَى مِسْكِينًا وَاحِدًا سِتِّينَ  
يَوْمًا أَجْزَأُ ، وَإِنْ أَعْطَاهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا عَنْ يَوْمِهِ ، وَإِنْ  
قَرَّبَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا

( وَإِنْ ظَاهَرَ الْعَبْدَ ) وَلَوْ مَكَانِيًّا ( لَمْ يُجْزِهِ فِي الْكَفَّارَةِ إِلَّا الصَّوْمُ ) لِأَنَّهُ لَا مَالَك  
لَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ ( فَإِنْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى عَنْهُ أَوْ أَطْعَمَ لَمْ يُجْزِهِ ) لِأَنَّهُ  
لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ ، فَلَا يَصِيرُ مَالُكَ بِتَمْلِيكَهِ .

( وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُظَاهِرُ الصِّيَامَ ) لِمَرْضٍ لَا يَرْجَى رَوْهُ أَوْ كِبَرٍ سَنَ ( أَطْعَمَ ) هُوَ  
أَوْ نَائِبُهُ ( سِتِّينَ مِسْكِينًا ) التَّعْيِيدُ بِهِ اتِّفَاقًا ، لِمُجَازِ صَرْفِهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ ،  
وَلَا يُجْزَى غَيْرُ الْمَرَاهِقِ ، بِدَائِعِ ( كُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ  
أَوْ شَعِيرٍ ) كَالْفَطْرَةِ قَدْرًا وَمَصْرَفًا ( أَوْ قِيَمَةَ ذَلِكَ ) ذَنْ الْقَصُودِ سَدُّ الْخَلَّةِ وَدَفْعُ الْحَاجَةِ  
وَيُوجَدُ ذَلِكَ فِي الْقِيَمَةِ ( فَإِنْ غَدَّاهُمْ وَعَشَّاهُمْ جَازَ ، قَلِيلًا مَا أَكَلُوا أَوْ كَثِيرًا ) :  
لَأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ هُوَ الْإِطْعَامُ ، وَهُوَ حَقِيقَةُ فِي التَّمْسِكِ مِنَ الطَّعْمِ ، وَفِي الْإِبَاحَةِ  
ذَلِكَ كَمَا فِي التَّمْلِيكِ ، بِخِلَافِ الْوَاجِبِ فِي الزَّكَاةِ وَصَدَقَةِ الْفَطْرِ ، فَإِنَّهُ الْإِيتَاءُ وَالْأَدَاءُ ،  
وَهُمَا لِلتَّمْلِيكِ حَقِيقَةٌ ، وَلَا بَدَّ مِنَ الْإِدَامِ فِي خَبْزِ الشَّعِيرِ ، لِيَكُنْهُ الْإِسْتِيفَاءُ إِلَى الشَّبَعِ ، وَفِي  
خَبْزِ الْخَنَظَةِ لَا يَشْتَرِطُ الْإِدَامُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ ( فَإِنْ أَغْطَى مِسْكِينًا وَاحِدًا سِتِّينَ يَوْمًا  
أَجْزَأُ ) ، لِأَنَّ الْقَصُودَ سَدُّ الْخَلَّةِ وَالْحَاجَةَ تَتَجَدَّدُ فِي كُلِّ يَوْمٍ ، فَالِدَفْعُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ  
الثَّانِي كَالِدَفْعِ إِلَى غَيْرِهِ ( وَإِنْ أَعْطَاهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ) وَلَوْ بِدَفْعَاتٍ عَلَى الْأَصْحِ ، زَيْلُي  
( لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا عَنْ يَوْمِهِ ) ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ تَعَدَّدَ حَقِيقَةُ وَحْكًا ( وَإِنْ قَرَّبَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا )

في خلال الإطعام لم يستأنف .  
 ومن وجب عليه كفارتا ظهار فأعتق رقبتين لا ينوي عن إحداهما  
 بعينها جاز عنهما ، وكذلك إن صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين  
 مسكيناً جاز ، وإن أعتق رقبة واحدة أو صام شهرين كان له أن يجعل  
 ذلك عن أيتهما شاء .

### كتاب اللعان

إذا قذف الرجل امرأته بالزنا ومها من أهل الشهادة ، والمراة ممن يحد  
 قاذفها ، أو نفى نسب

أى جامعها (في خلال الإطعام لم يستأنف) ، لأن النص فيه مطلق ، إلا أنه يمنع من  
 الليس قبله ، لأنه ربما يقدر على الإعتاق أو الصوم فيعتان بعد الليس ، والمنع لمعنى في  
 غيره لا يعدم المشروعية في نفسه .

(ومن وجب عليه كفارتا ظهار) من امرأة أو امرأتين (فأعتق رقبتين لا ينوي  
 عن إحداها بعينها جاز عنهما ، وكذلك إذا صام أربعة أشهر ، أو أطعم مائة  
 وعشرين مسكيناً) لأن الجنس متحد ، فلا حاجة إلى نية معينة (وإن أعتق رقبة  
 واحدة أو صام شهرين) عن كفارتى ظهار (كان له أن يجعل ذلك عن أيتهما شاء) ،  
 لأن النية معتبرة عند اختلاف الجنس .

### كتاب اللعان

هو لغة : مصدر لا عن كقاتل ، من اللعن وهو الطرد والإبعاد ، سمي به -  
 لا بالغضب - لعنه نفسه أولاً ، والسبق من أسباب الترجيح ، وشرعاً : شهادات  
 مؤكدة بالأيان مقرونة باللعن من جهة والغضب من أخرى ، قائمة مقام حد القذف  
 في حقه ، ومقام حد الزنا في حقها ؛ كما أشار إلى ذلك بقوله : ( إذ قذف الرجل امرأته  
 بالزنا ) عريحا (وهما) أى الزوجان (من أهل الشهادات) على المسلم (و) كانت (المراة  
 ممن يحد قاذفها) لأنه قائم في حقه مقام حد القذف فلا بد من إحصانها (أو نفى نسب

ولدها وطالبته بموجب القذف فعليه اللعان ، فإن امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحده ، وإن لاعن وجب عليها اللعان ؛ فإن امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدقه .  
 وإذا كان الزوج عبداً أو كافراً أو مخدوداً في قذف فقدف امرأته فعليه الحد ،

ولدها) منه أو من غيره ، لأنه إذا نفي نسب ولدها صار قاذفاً لما ظاهر (وطالبته بموجب القذف) لأنه حقها ، فلا بد من طلبها كسائر الحقوق ، فلو لم تطالبه وحكمت لا يبطل حقها ، ولو طالت المدة ، لأن طول المدة لا يبطل حقوق العباد (فعليه اللعان) إن هجر عن البرهان (فإن امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن) فيبرأ (أو يكذب نفسه فيحده) لأن اللعان خلف عن الحد ، فإذا لم يأت بالخلف وجب عليه الأصل (فإن لاعن) الزوج (وجب عليها اللعان) بعده ؛ لأنه المدعى فيطلب منه الحجة أولاً ، فلو بدأ بلعانها أعادت بعده ، فلو فرق قبل الإعادة صح ، لحصول المقصود كافي الدر (فإن امتنعت) المرأة (حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدقه) قال الزيلعي : وفي بعض نسخ القدوري «أو تصدقه فتحد» وهو غلط ، لأن الحد لا يجب بالإقرار مرة ، فكيف يجب بالتصديق مرة ؟ وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات ، لأن التصديق ليس بإقرار قصداً ، فلا يعتبر في حق وجوب الحد ، ويعتبر في درئيه ، فيندفع به اللعان ، ولا يجب به الحد ، وينتفى النسب ، لأنه إنما ينقطع حكماً باللعان ، ولم يوجد ، وهو حق الولد ، فلا يصدقان في إبطاله وبه يظهر عدم صحة قول صدر الشريعة «فينتفى نسب ولدها» درر . قال شيخنا : وقد يجاب بأن مراد القدوري بالتصديق الإقرار بالزنا ، لا مجرد قولها « صدقت » واكتفى عن ذكر التكرار اعتماداً على ما ذكره في بابه . اهـ .

(وإذا كان الزوج) غير أهل للشهادة : بأن كان (عبداً أو كافراً أو مخدوداً في قذف) وكان أهلاً للقذف بأن كان بالغاً عاقلاً ناطقاً (فقدف) امرأته فعليه الحد (والأصل أن الامان إذا سقط لمنى من جهته فلو القذف صحيحاً حد ، وإلا فلا حد

وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَهِيَ أُمَّةٌ أَوْ كَافِرَةٌ أَوْ مَحْدُودَةٌ فِي قَذْفٍ  
أَوْ كَانَتْ يَمْنٌ لَا يُحَدُّ فَادْفُفْهَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي قَذْفِهَا وَلَا لِعَانٍ .

وَصِفَةُ لِأَمَانٍ : أَنْ يَبْتَدِيَ الْقَاضِي بِالزَّوْجِ فَيَشْهَدُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ يَقُولُ  
فِي كُلِّ مَرَّةٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا ، ثُمَّ يَقُولُ  
فِي الْخَامِسَةِ : لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا  
وَيُشِيرُ إِلَيْهَا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَشْهَدُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ تَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ  
أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا ، وَتَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ :  
إِنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا .

ولا امان ، كما في الدر .

(وإن كان) الزوج (من أهل الشهادة وهي) غير أهل لها ، لأنها (أمة أو  
كافرة أو محدودة في قذف) أو صبيبة أو مجنونة (أو كانت يمين لا يحد قاذفها)  
بأن كانت زانية أو موطوءة بشبهة أو نكاح فاسد (فلا حد عليه في قذفها) كما  
لو قذفها أجنبي (ولا امان) ، لأن خلفه ، ولكنه يعزر ، حسماً لهذا الباب .

(وصفه اللعان) ما نطق به القرآن ، وحاصله (أن يبتدىء القاضي بالزوج فيشهد)  
على نفسه (أربع مرات يقول في كل مرة : أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به  
من الزنا) وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يأتي بلفظ المواجهة ، فيقول : فيما رميتك به ،  
لأنه أقطع للاحتمال ، وجه ما ذكره في الكتاب - وهو ظاهر الرواية - أن لفظ الغائب  
إذا انضمت إليه الإشارة انقطع الاحتمال ، كما في الهداية (ثم يقول في الخامسة : لعنة الله  
عليه إن كان من الكاذبين فيما رماه به من الزنا) إن قذفها به ، أو نفي الولدان نفاه  
وفي النظم يقول له القاضي : اتق الله فإنهم أمورية (ويشير) الزوج (إليها في جميع ذلك ،  
ثم تشهد المرأة) بعده على نفسها (أربع مرات) أيضاً (تقول في كل مرة : أشهد بالله  
إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ، وتقول في الخامسة : إن غضب الله عليهما



إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا .  
 فَإِذَا التَّمَنَّا فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا ، وَكَانَتِ الْفُرْقَةُ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً عِنْدَ  
 أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : تَحْرِيْمٌ مُؤَبَّدٌ ، وَإِنْ كَانَ الْقَذْفُ  
 بِوَلَدٍ نَفَى الْقَاضِي نَسَبَهُ وَأَخْلَقَهُ بِأُمِّهِ ،

إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا ) ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْغَضَبُ فِي جَانِبِهَا  
 لِأَنَّ النِّسَاءَ يَتَجَاسَرْنَ بِالْعَمَلِ ، فَإِنَّهُنَّ يَسْتَعْمِلْنَ الْعَمَلُ فِي كَلَامِهِنَّ كَثِيرًا ، كَمَا وَرَدَ  
 بِهِ الْحَدِيثُ ، فَاخْتِيارُ الْغَضَبِ لِيَتَقَيَّ وَلَا تُقَدِّمَ عَلَيْهِ .

( فَإِذَا التَّمَنَّا فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا ) وَلَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ حَتَّى يَقْضَى بِهَا عَلَى الزَّوْجِ  
 فَيُفَارِقُهَا بِالطَّلَاقِ ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا ، وَمَا لَمْ يَقْضَ بِالْفُرْقَةِ  
 فَالزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةٌ : فَيُلْحِقُهَا الطَّلَاقُ ، وَالظُّهْرُ ، وَالْإِيلَاءُ ، وَيَجْرِي بَيْنَهُمَا التَّوَارِثُ ،  
 كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( وَكَانَتِ الْفُرْقَةُ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ) لِأَنَّهَا بِتَفْرِيقِ  
 الْقَاضِي كَمَا فِي الْعَمَلِ ، وَلَهَا الذَّمَّةُ وَالسَّكْنَى فِي عَدَّتِهَا ، وَيَذُبُّ نَسَبَ وَلَدِهَا إِلَى  
 سَنَتَيْنِ إِنْ كَانَتْ مَعْتَدَةً ، وَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ مَعْتَدَةً فَلِإِثْنَةِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ . جَوْهَرَةٌ ( وَقَالَ  
 أَبُو يُوسُفَ ) : يَقَعُ ( تَحْرِيْمٌ مُؤَبَّدٌ ) ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الْمُتَلَاعِنَانِ  
 لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا » وَلِهَذَا إِنْ كَذَّبَ رَجُوعًا ، وَالشَّهَادَةُ بَعْدَ الرَّجُوعِ لِحَاكِمِهَا ، وَلَا يَجْتَمِعَانِ  
 مَا كَانَا مُتَلَاعِنَيْنِ ، وَلَمْ يَبْقِ التَّلَاعُنُ وَلَا حَاكِمُهُ بَعْدَ الْإِكْذَابِ فَيَجْتَمِعَانِ . هِدَايَةٌ ، قَالَ  
 الْإِسْبِيحَانِيُّ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُهَا تَصْحِيحُ ( وَإِنْ كَانَ الْقَذْفُ ) مِنَ الزَّوْجِ ( وَلَدٌ ) أَيْ بَنِي  
 نَسَبَ وَلَدِهَا ( نَفَى الْقَاضِي نَسَبَهُ ) عَنْ أَبِيهِ ( وَأَخْلَقَهُ بِأُمِّهِ ) وَيَشْتَرِطُ فِي نَفْيِ الْوَلَدِ : أَنْ  
 نَسْكُونَ الْمَرَأَةَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ مِنْ حِينَ الْعُلُوقِ إِلَى حِينَ الْوَضْعِ ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ حِينَ  
 الْوَضْعِ <sup>(١)</sup> كِتَابِيَّةً أَوْ أُمَةً ثُمَّ أَسْلَمَتْ أَوْ عَتَقَتْ لَا يَنْتَفِي وَلَدُهَا ، لِأَنَّهَا لَمَّا عَلِقَتْ وَلَيْسَتْ  
 مِنْ أَهْلِ الْعَمَانِ ثَبَتَ نَسَبُ وَلَدِهَا ثَبُوتًا لَا يُلْحِقُهُ الْفَسَادُ ، فَلَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَ ذَلِكَ بِتَغْيِيرِ  
 حَالِهَا كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

(١) كَذَا ، وَلَعَلَّهُ « لَوْ كَانَتْ حِينَ الْعُلُوقِ » لِيَتَّفِقَ مَعَ قَوْلِهِ « لِأَنَّهَا لَمَّا عَلِقَتْ بِالنَّخْلِ ،

فَإِنْ عَادَ الزَّوْجُ فَأَكْذَبَ نَفْسَهُ حَدَّهُ الْقَاضِي وَحَلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ،  
وَكَذَلِكَ إِنْ قَذَفَ غَيْرَهَا فَحَدُّهُ أَوْ زَنَتْ فَحَدَّتْ .  
وَإِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ فَلَا لِمَانَ بَيْنَهُمَا ، وَقَذَفُ  
الْأَخْرَسِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِعَانُ ، وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ « لَيْسَ حَمْلُكِ مِنِّي » فَلَا  
لِمَانَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ قَالَ : « زَنَيْتِ وَهَذَا الْحَمْلُ مِنْ الزَّانَا » تَلَاَعَمَا وَلَمْ  
يُنْفِ الْقَاضِي الْحَمْلَ .

( فَإِنْ عَادَ الزَّوْجُ فَأَكْذَبَ نَفْسَهُ ) ولو دلالة : بأن مات الولد المنفى عن مال  
فادعى نسيه ( حده القاضي ) حَدُّ الْقَذْفِ ؛ لإقراره بوجوبه عليه ( وحل  
له أن يتزوجها ) ؛ لأنه لما حَدُّ لم يبق أهلا للعان ، فارتفع حكمه المنوط به ، وهو  
التحريم ( وكذلك ) أي يجوز له أن يتزوجها ( إن قذف غيرها فحد ) لما بينا  
( أوزنت ) هي أو قذفت ( فحدت ) لانتفاء أهلية العان من جانبها ، والحاصل  
أن له تزوجها إذا خرجا أو أحدهما عن أهلية العان كما في الدر .

\* \* \*

( وَإِذَا قَذَفَ ) الرجل ( امْرَأَتَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ فَلَا لِمَانَ بَيْنَهُمَا ) ، لأنه  
لا يحد قاذفها لو كان أجنبيا ، فكذا لا يلاعن الزوج ، لقيامه مقامه ( وقذف الأخرس  
لا يتعلق به الإعان ) ، لأنه يتعلق بالتصريح كحد القذف ، وقذفه لا يعرئ عن شبهة ،  
والحدود تندريء بالشبهة ( وإذا قال الزوج ) لامرأته الحامل ( ليس حملك مني فلا لعان )  
وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر ، وهذا قول أبي حنيفة وزفر ، لأنه لا يتيقن بقيام  
الحمل فلم يصير قاذفاً ، وقال أبو يوسف ومحمد : يجب للعان إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر ،  
لتيقن الحمل عنده فيتحقق القذف ، وأجيب بأنه إذا لم يكن قاذفاً في الحال يصير كالمعلق ،  
والقذف لا يصبح تعاقبه بالشرط ، ومشى على قول الإمام البرهاني والنسفي والموصلي وصدر  
الشربعة . تصحيح ( وإذا قال ) الزوج لامرأته الحامل : ( زنيت وهذا الحمل من الزنا  
تلاهما ) لوجود القذف بصريح الزنا ( ولم ينفي القاضي الحمل ) عن القاذف ، لأن

وَإِذَا نَفَى الرَّجُلُ وَلَدَ امْرَأَتِهِ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ ، أَوْ فِي الْحَالِ الَّتِي تُقْبَلُ  
التَّهْنِئَةُ أَوْ تُبْتَاعُ لَهُ آلَةُ الْوِلَادَةِ صَحَّ نَفْيُهُ وَلَا عَنْ يِهِ ، وَإِنْ نَفَاهُ بَعْدَ  
ذَلِكَ لَا عَنْ وَثَبَتِ النَّسَبُ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يَصِحُّ نَفْيُهُ فِي مُدَّةِ  
النَّفَاسِ ، وَإِذَا وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ فَنَفَى الْأَوَّلَ واعترف بالثاني ثبت  
نَسَبُهُمَا وَحُدُّ الزَّوْجِ ، وَإِنْ اعترف بالأولِ وَنَفَى الثَّانِي ثَبَتَ نَسَبُهُمَا وَلَا عَنْ .

تلاعنهما بسبب قوله « زنت » لا بنفى الحمل ، على أن الحمل لا تترتب عليه  
الأحكام إلا بعد الولادة .

( وإذا نفى الرجل ولد امرأته عقيب الولادة أوفى الحال ) أى المدة (التي تقبل)  
فيها (التهنئة) ومدتها سبعة أيام عادة كما في النهاية (أو تبْتَاعُ له ) أى تشتري فيها (آلة  
الولادة صح نفيه) ؛ لاحتياجه إلى نفى ولد غيره عن نفسه ، ولم يوجد منه الاعتراف صريحاً  
ولادلالة (ولا عن به) لأنه بالنفى صار قاذفاً (وإن نفاه بعد ذلك لا عن وثبت النسب) ؛  
لأنه ثبت نسبه بوجود الاعتراف منه دلالة ، وهو السكوت وقبول التهنئة ؛ فلا ينفى  
بعد ذلك ، وهذا عند أبي حنيفة (وقال أبو يوسف ومحمد : يصح نفيه في مدة النفاس) ؛  
لأن النفي يصح في مدة قصيرة ، ولا يصح في مدة طويلة ، ففصلنا بينهما بمدة النفاس ؛  
لأنه أثر الولادة ، وله أنه لا معنى للتقدير ؛ لأن الزمان للتأمل ، وأحوال الناس فيه مختلفة ،  
فاعتبرنا ما يدل عليه ، وهو قبول التهنئة ، أو سكوتُه عندها ، أو ابتياحه متاع الولادة ومضى  
ذلك الوقت ، هداية . قال الإمام أبو المعالي : والصحيح قول أبي حنيفة ، واعتمده الجمهور  
والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ، تصحيح . ولو كان الزوج غائباً بحالة علمه كحالة ولادتها  
( وإذا ولدت ) المرأة (ولدين في بطن واحد) وهو أن يكون بينهما أقل من ستة أشهر  
( فنفى ) الزوج الولد (الأول واعترف بالثاني ثبت نسبهما ) ، لأنهما توأمان خلقا من  
ماء واحد (وحُدُّ الزوج) ؛ لأنه أكذب نفسه بدعوى الثاني (وإن اعترف بالأول ونفى  
الثاني ثبت نسبهما) لما تقدم (ولا عن ) ، لأنه صار قاذفاً بنفى الثاني والإقرار بالصفة  
سابق على التلذف ، فصار كأنه أقر بحقتها ثم قدفها بالزناً .

### كتاب العدة

إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو وقعت الفرقة بينهما  
بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلاثة أقراء ، والأقراء : الحيض ،  
وإن كانت لا تحيض من صغرها أو كبر فعدتها ثلاثة أشهر ، وإن كانت  
حاملًا فعدتها أن تضع حملها ، وإن كانت أمة فعدتها حيضتان ، وإن كانت  
لا تحيض فعدتها شهر ونصف ،

### كتاب العدة

هي لغة : الإحصاء ، وشرعاً : ترئص يلزم المرأة عند زوال النكاح أو شبهته ،  
وسمى الترئص «عدة» لأن المرأة تحصى الأيام المضروبة عليها وتنتظر الفرج الموعود لها  
( إذا طلق الرجل امرأته ) المدخول بها سواء كان ( طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو وقعت  
الفرقة بينهما بغير طلاق ) كأن حرمت عليه بوجه من الوجوه السابقة : كتمكين  
ابن الزوج ، ونحو ذلك مما يوجب الفرقة ( وهي حرة ) و ( ممن تحيض فعدتها  
ثلاثة أقراء ) كوامل من وقت الطلاق أو الفرقة ، فلو طلقت في الحيض لم يعد من العدة  
( والأقراء ) هي ( الحيض ) عندنا ، لأن الحيض مُعرّف لبراءة الرحم ، وهو المقصود  
( وإن كانت ) ممن ( لا تحيض من صغرها أو بلوغ بالسن ) أو كبر ( بأن بلغت  
سن الإياس ) فعدتها ثلاثة أشهر ( قيدنا بالسكر بلوغ سن الإياس لأنه إذا كانت  
ممن تحيض فامتدّ طهرها فإن عدتها بالحيض ما لم تدخل في حد الإياس . جوهرية  
( وإن كانت حاملًا فعدتها أن تضع حملها ) وهذا إذا كانت حرة ( وإن كانت أمة فعدتها )  
إذا كانت ممن تحيض ( حيضتان ) لأن الرق منصف ، والحيضة لا تتجزأ ، فمكملت  
فصارت حيضتين ( وإن كانت ) ممن ( لا تحيض فعدتها شهر ونصف ) ، لأن الشهر  
متجزئ ، فأمكن تنصيفه عملاً بالرق ، وإن كانت حاملًا فعدتها أن تضع حملها كالحرّة .

وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنْ امْرَأَتِهِ الْخُرَّةَ فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً فَعِدَّتُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، وَإِذَا وَرِثَتْ الْمَطْلُقَةُ فِي الْمَرَضِ فَعِدَّتُهَا أَبَدُ الْأَجَلَيْنِ.

فَإِنْ أُعْتِقَتِ الْأُمَةُ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقٍ رَجَعِيَ انْتَقَلَتْ عِدَّتُهَا إِلَى عِدَّةِ الْخُرَّائِرِ، وَإِنْ أُعْتِقَتْ وَهِيَ مَبْتُوتَةٌ أَوْ مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَمْ تَنْتَقِلْ عِدَّتُهَا، وَإِنْ كَانَتْ آيِسَةً فَأَعْتَدَتْ بِالشُّهُورِ ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ انْتَقَضَ

( وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنْ امْرَأَتِهِ الْخُرَّةَ ) دخل بها أولا ، صغيرة كانت أو كبيرة ، مسلمة أو كتابية ، حاضت في المدة أو لم تحض ، كافي خزانة المفتين ( فعدها أربعة أشهر وعشرة ) أيام ، لقوله تعالى « وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » ، ( وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً فَعِدَّتُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ ) ؛ لأن الرق منصف كما مر ( وإن كانت ) امرأة الميت ( حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا ) أيضا ، لإطلاق قوله تعالى : « وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْهَلُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » ، ( وَإِذَا وَرِثَتْ الْمَطْلُقَةُ ) بائنا ( في المرض ) بأن كان الطلاق فراراً من إرثها ومات وهي في العدة ( فعدها أبعد الأجلين ) من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطاً : بأن تتربص أربعة أشهر وعشراً من وقت الموت ، فإن لم ترَ فيها حيضاً تمتد بعدها بثلاث حيض ، حتى لو امتد طهرها تبقى عدتها حتى تبلغ الإياس كما في الفتح ، قال كمال الإسلام في شرحه : وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : عدتها ثلاث حيض ، والصحيح قولهما ، واعتمده الحنوبى والذنفى وغيرهما . تصحيح ، قيدنا الطلاق بالبائن لأنه إذا كان رجعيًا فعليها عدة الوفاة إجماعاً كما في الهداية . ( فَإِنْ أُعْتِقَتِ الْأُمَةُ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقٍ رَجَعِيَ انْتَقَلَتْ عِدَّتُهَا ) من عدة الإماء ( إِلَى عِدَّةِ الْخُرَّائِرِ ) لأن الزوجية باقية ( وَإِنْ أُعْتِقَتْ وَهِيَ مَبْتُوتَةٌ أَوْ مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَمْ تَنْتَقِلْ عِدَّتُهَا ) ؛ لزوال الفكاح بالبينونة والموت ( وَإِنْ كَانَتْ ) المرأة ( آيِسَةً فَأَعْتَدَتْ بِالشُّهُورِ ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ ) على جارى عاداتها أو حبلى من زوج آخر ( انتقض )

( ٦ - الباب ٣ )

مَا مَضَى مِنْ عِدَّتِهَا وَكَانَ عَلَيْهَا أَنْ تَتَأَنَّفَ الْعِدَّةَ بِالْحَيْضِ ،  
وَالْمَنْكُوحَةُ نِكَاحًا فَاسِدًا وَالْمَوْطُوءَةُ بِشِبْهِ عِدَّتِهَا الْحَيْضُ فِي الْفُرْقَةِ  
وَالْمَوْتِ .  
وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى أُمِّ الْوَلَدِ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا فَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حَيْضٍ .

مامضى من عدتها ( وفسد نكاحها ) وكان عليها أن تستأنف العدة بالحيض ( قال  
في الهداية : ومعناه إذا رأت الدم على العادة ، لأن عودها يبطل الإياس ، وهو  
الصحيح ، قال في التصحيح : يحترز بهذا الصحيح عما فصله في زاد الفقهاء فقال :  
الختار عندنا أنها إذا رأت الدم قبل الاعتداد بالأشهر يبطل الاعتداد بالأشهر ،  
وإذا رأت بعد الاعتداد بالأشهر لا يبطل ، قال نجم الأمة : هذا هو الأصح والختار  
للقتوى ، قال في الذخيرة : وكان المصدر الشهيد حسام الدين يفتى بأنها لو رأت الدم  
بعد ذلك على أى صفة رأت يكون حيضاً ، ويفتى ببطلان الاعتداد بالأشهر إن كانت  
رأت الدم قبل الاعتداد بالأشهر ، ولا يفتى ببطلان الاعتداد بالأشهر بعد تمام الاعتداد  
بها ، قضى بجواز الأنكحة أم لا ، قال في مجموع النوازل : هو الأصح ، قلت : وهذا  
التصحيح أولى من تصحيح فخر الدين في الهداية ، وقد حقق وجهه في فتح القدير . هـ .  
( والمنكوحه نكاحاً فاسداً ) المدخول بها ( والموطوءة بشبهة عدتها الحيض )  
إن كانت ممن تحيض ، والأشهر إن كانت ممن لا تحيض ( في الفرقة والموت ) ؛  
لأنها للتعرف عن براءة الرحم ، لا قضاء حق النكاح ، والحيض هو المعرف ،  
والأشهر قائمة مقام الحيض .

( وإذا مات مولى أم الولد عنها أو أعتقها ) ولم تكن تحت زوج ولا معتدة ( فعديتها  
ثلاث حيض ) إن كانت من ذوات الحيض ، وثلاثة أشهر إن كانت من ذوات الأشهر ؛  
لأنها وجبت بالوطء لا بالنكاح ، ووجبت وهي حرة ، فتكون ثلاث حيض أو ما يقوم  
مقامها كما في الوطء بشبهة . قيد بأم الولد لأن القنينة والمدبرة إذا أعتقهما المولى أو مات

وَإِذَا مَاتَ الصَّغِيرُ عَنِ امْرَأَتِهِ وَبِهَا حَبْلٌ فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا ، وَإِنْ  
 حَدَثَ الْحَبْلُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .  
 وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالِ انْتِضَاحِ لَمْ تَعْتَدْ بِالْحَيْضَةِ الَّتِي وَقَعَ  
 فِيهَا الطَّلَاقُ ، وَإِذَا وَطِئَتْ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبُهَةِ قَعْلِيهَا عِدَّةً أُخْرَى ، وَتَدَاخَلَتْ  
 الْعِدَّتَانِ ، فَيَكُونُ مَا تَرَاهُ مِنْ الْحَيْضِ مُحْتَسَبًا بِهِ مِنْهُمَا جَمِيعًا ،

فهما لأعدة عليهما ؛ لعدم الفراش ، وقيدنا بأن لا تكون متزوجة ولا معتدة ؛ لأنها  
 إذا كانت متزوجة أو معتدة ومات مولاهما واعتقدت فلا عدة عليهما ؛ لأنها ليست فراشاً .  
 (وإذا مات الصغير) الذي لا يتأني منه الإحبال (عن امرأته وبها حبل) محقق  
 وذلك بأن تضع لدون ستة أشهر من موته (فعدتها أن تضع حملها) لإطلاق قوله تعالى :  
 « وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » قال في الهداية : وهذا عند أبي حنيفة  
 ومحمد ، وقال أبو يوسف : عدتها أربعة أشهر وعشر ؛ لأن الحمل ليس بثابت بالنسب منه ،  
 فصار كالحادث بعد الموت . اهـ . قال جمال الإسلام : الصحيح قولهما ، واعتمده البرهاني  
 والنسفي وغيرهما . تصحيح . قيدنا الحبل بالحقق لأنه إذا كان محتملاً - بأن ولدت  
 لأكثر من ستة أشهر - فعليها عدة الوفاة اتفاقاً كما في التصحيح (فإن حدث الحمل  
 بعد الموت فعدتها أربعة أشهر وعشر) ؛ لأنها وجبت عند الموت كذلك ، فلا تنقير  
 بعده ، ولا يثبت نسب الولد في الوجهين ، لأن الصبي لا ماء له ، فلا يتصور منه  
 الحمل ، والنكاح يقام مقامه في موضع التصور ، هداية .

\* \* \*

(وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض لم تعتد) المرأة (بالحيضة التي وقع  
 فيها الطلاق) ؛ لأنه انقضى بعضها ، ولا يقع الاعتداد إلا بالكمال (وإذا وطئت المعتدة  
 بشبهة) ولو من المطلق (فعليها عدة أخرى) لتجدد السبب (وتدأخلت العدتان فيكون  
 ما تراه من الحيض) في تلك المدة (محسباً به منهما جميعاً) ، لأن المقصود هو التعرف عن

وَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ الْأُولَى وَلَمْ تَسْكُمِ الثَّانِيَةُ فَإِنَّ عَلَيْهَا تِمَامَ الْعِدَّةِ الثَّانِيَةِ -  
وَابْتِدَاءَ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ عَقِيبَ الطَّلَاقِ ، وَفِي الْوَفَاةِ عَقِيبَ الْوَفَاةِ ،  
فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْعِدَّةِ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا  
وَالْعِدَّةُ فِي النِّسْكَاحِ الْفَاسِدِ عَقِيبَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا ، أَوْ عَزَمِ الْوَاطِئُ عَلَى  
تَرْكِ وَطْئِهَا ،

فراغ الرحم ، وقد حصل ( وإذا انقضت العدة الأولى ولم تسكمل ) العدة ( الثانية  
فإن عليها تمام العدة الثانية ) فإذا كان الوطء الثاني بعد ما رأيت حيضة كانت الأولى من  
العدة الأولى والثنتان بعدهما من العدتين ، وتجرب أربعة لتتم الثانية ، وإن كان الوطء  
قبل رؤية الحيض فلا شيء عليها إلا ثلاث حيض ، وهي تنوب عن ست حيض ،  
كما في الدرر

( وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق ، وفي الوفاة عقيب الوفاة ) ، لأنها  
السبب في وجوبها ، فيعتبر ابتداؤها من وقت وجود السبب ( فإن لم تعلم بالطلاق  
والوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها ) ، لأن العدة هي مضي الزمان ، فإذا  
مضت المدة انقضت العدة ، قال في الهداية : ومشايخنا يفتون في الطلاق أن ابتداءها من  
وقت الإقرار ، نفياً لتهمة المواضعة ، اهـ قال في التصحيح : يعني أن مشايخ بخارى وسمرقند  
يفتون أن من أقر بطلاق سابق وصدفته الزوجة وهما من مظان التهمة لا يصدق في الإسناد ،  
ويكون ابتداء العدة من وقت الإقرار ، ولا نفقة ولا سكنى لازمة لتصديةتها ، قال الإمام  
أبو علي السندي : ما ذكر محمد من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق محمول على ما إذا كانا  
متفرقين من الوقت الذي أسفد الطلاق إليه ، أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما  
ظاهر ، فلا يصدقان في الإسناد . اهـ ( والعدة في النكاح الفاسد ) ابتداؤها ( عقيب  
التفريق ) من القاضي ( بينهما أو ) إظهار ( عزم الواطئ على ترك وطئها ) بأن يقول  
بلسانه : تركت وطئها ، أو تركتها ، أو خليت سبيلها ، ونحوه ، ومنه الطلاق ، أما مجرد  
العزم فلا عبرة به ، وهذا في المدخولة ، أما غيرها فيكفي تفرق الأبدان ، والخلوة في النكاح



وَعَلَى الْمُبْتُوتَةِ ، وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا إِذَا كَانَتْ بِالْفَةِ مُسْلِمَةً - الْإِحْدَادُ ،  
 وَهُوَ : تَرَكَ الطَّيِّبَ وَالزَّيْنَةَ وَالذَّهْنَ وَالْكُحْلَ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ، وَلَا تَخْتَضِبُ  
 بِالْحِنَاءِ ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِمَصْفَرٍ وَلَا بِزَعْفَرَانٍ ، وَلَا إِحْدَادَ عَلَى  
 كَافِرَةٍ ، وَلَا صَفِيرَةٍ ، وَعَلَى الْأُمَةِ الْإِحْدَادُ ، وَلَيْسَ فِي عِدَّةِ النِّكَاحِ  
 الْفَاسِدِ وَلَا فِي عِدَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ إِحْدَادٌ .  
 وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَخْطُبَ الْمُعْتَدَّةُ ، وَلَا بَأْسَ بِالْتَّعْرِِيضِ فِي الْخِطْبَةِ .

الفاسد لا توجب العدة ، والطلاق فيه لا ينقص المدد ، لأنه فسخ ، جوهره  
 (و) يجب (على) المبتوتة والمتوفى عنها زوجها إذا كانت بالغة مسلمة) ولو أمة  
 (لإحداد) وإن أمرها المطلق أو الميت بتركه ، لأنه حق الشرع ، إظهار التأسف على  
 فوات نعمة النكاح ، وذلك (بترك الطيب والزينة) بحل أو حرير (والدهن) ولو  
 بلا طيب كزيت خالص (والكحل) إلا من عذر) راجع للجميع ، إذ الضرورات تبيح  
 المحظورات (ولا تختضب بالحناء ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بمصفر ولا زعفران) ولا ورس  
 لأن هذه الأشياء دواعي الرغبة فيها ، وهي ممنوعة ، فتجنبها كيلا تصير ذريعة الوقوع  
 في المحرم (ولا إحداد على كافرة) لأنها غير مخاطبة بحقوق الشرع (ولا) على (صغيرة)  
 لأن الخطاب موضوع عنها (وعلى الأمة الإحداد) لأنها مخاطبة بحقوق الله تعالى فيما ليس  
 فيه إبطال حق المولى ، بخلاف المنع من الخروج ، لأن فيه إبطال حقه ، وحق العبد مقدم  
 لحاجته (وليس في عدة النكاح الفاسد ولا في عدة أم الولد إحداد) ، لأنه لإظهار  
 التأسف على فوات نعمة النكاح ، ولم يفتها ذلك

(ولا ينبغي) بل يحرم (أن تخطب المعتدة) أي معتدة كانت (ولا بأس) بالتعريض  
 في الخطبة (لقله تعالى : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » إلى  
 أن قال : « ولكن لا تواعدوهن سرا ، إلا أن تقولوا قولا معروفا » قال عليه الصلاة  
 والسلام : « السر النكاح » وقال ابن عباس رضي الله عنهما : التعريض أن يقول : إني

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا  
وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا تَخْرُجُ نَهَارًا وَبَعْضَ اللَّيْلِ ، وَلَا تَبْنِي فِي غَيْرِ مَنْزِلِهَا ،  
وَعَلَى الْمُعْتَدَةِ أَنْ تَعْتَدَ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهَا بِالسَّكْنَى حَالًا وَقَوْعًا  
الْفَرْقَةِ ، فَإِنْ كَانَ نَصِيبُهَا مِنْ دَارِ الْمَيِّتِ لَا يَكْفِيهَا وَأَخْرَجَهَا الْوَرِثَةُ  
مِنْ نَصِيبِهِمْ انْتَقَلَتْ ،

أريد أن أزوج ، وعن سعيد بن جبير في القول المعروف : إني فيك لراغب ، وإني أريد  
أن نجمع . هداية

( ولا يجوز المطلقة الرجعية والمبتوتة ) الحرة ( الخروج من بيتها ليلا ولا  
نهاراً ) ؛ لأن نفقتها واجبة على الزوج ، فلا حاجة إلى الخروج ، كالزوجة ، حتى لو  
اختلفت على أن لا نفقة لها ، قيل : تخرج نهاراً لمعاشها ، وقيل : لا ، وهو الأصح ،  
لأنها هي التي اختارت إسقاط نفقتها ، كالمخلعة على أن لا سكنى لها ، لا يجوز لها الخروج  
اختياراً ، فيلزمها أن تسكن بيت الزوج ، معراج . قيد بالحرة لأن الأمة تخرج في حاجة  
المولى كاسراً ( والمتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً أو بعض الليل ) ، لأنه لا نفقة لها ، فتضطر  
إلى الخروج لإصلاح معاشها ، وربما يمتد ذلك إلى الليل ، حتى لو كان عندها كفايتها  
صارت كالمطلقة فلا يحل لها الخروج ، فتتح ( ولا تبني في غير منزلها ) اعدم الاضطراب  
إليه ( و ) يجب ( على المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع  
الفرقة ) حتى لو طلقت وهي في غير منزلها عادت إليه فوراً فتعتد فيه ( فإن كان نصيبها  
من دار ) زوجها ( الميت لا يكفيها ) لضيقه ( فأخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت ) إلى  
حيث شاءت ، لأن هذا الانتقال بعذر ، والعبادات تؤثر فيها الأعداء ، وصار كما إذا خافت  
على متاعها ، أو خافت سقوط المنزل ، أو كانت فيه بأجر ولا تجد ما تؤديه . ثم إن وقعت  
الفرقة بطلاق بائن أو ثلاث لا بد من ستر بينهما ، ثم لا بأس به مع اللستر ، لأنه  
مستتر بالحرمة ، إلا أن يكون فاسقاً يخاف عليها منه ، فحينئذ تخرج ، لأنه عذر ،  
ولا تخرج عما انتقلت إليه ، والأولى أن يخرج هو ويتركها ، وإن جملا بينهما امرأة ثقة

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَافِرَ الزَّوْجُ بِالْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ .  
 وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَاطِنًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا وَطَلَّقَهَا قَبْلَ  
 أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَعَلَيْهِ مَهْرٌ ، كَامِلٌ وَعَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَهَا  
 نِصْفُ الْمَهْرِ وَعَلَيْهَا إِمْتَامُ الْعِدَّةِ الْأُولَى ،  
 وَيُنْتَبِتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِسِتْنَيْنٍ أَوْ أَكْثَرَ

تقدر على الحيلولة فحسن . هداية .

(ولا يجوز أن يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية)، لعموم قوله تعالى: «ولا تخرجوهن من بيوتهن» فيتناول الزوج وغيره، وقال زفر: له ذلك، بناء على أن السفر عنده رجعة إذ لا يسافر بها إلا وهو يريد إمساكها، فلا يكون إخراجا للمعتدة، قيدنا بالرجعية لأن المبانة لا يجوز السفر بها اتفاقاً، وإن أبانها أو طلقها في سفر وبينها وبين مصرها أقل من ثلاثة أيام رجعت إلى مصرها ، وإن كان ثلاثة أيام خیرت ، والموذ أفضل إلا أن تسكون في مصر فإنها لا تخرج حتى تعتد كما في الهداية .

( وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في عدتها ) منه ( وطلقها )  
 ثانياً ( قبل أن يدخل ) أو يحتل ( بها فعليه مهر كامل ، وعليها عدة مستقبلة ) لأنها مقبوضة بيده بالوطء الأولى ، وبقى أثره - وهو العدة - فإذا جدد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك القبض عن القبض الواجب في النكاح ، فيكون طلاقاً بعد الدخول . درر .  
 وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ( وقال محمد : لها نصف المهر ، وعليها إتمام العدة الأولى ) ؛ لأنه طلاق قبل المسيس ، فلا يوجب كمال المهر ولا استئناف العدة ، وإكمال العدة الأولى إنما وجب بالطلاق الأول ، هداية . قال الإسيبجاني :  
 الصحيح قولها ، واختاره الحبوب والنسفي وغيرها ، تصحيح .

(ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية إذا جاءته به) أى الولد (لستينين أو أكثر)

مَا لَمْ تُقَرَّرْ بَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سَنَتَيْنِ بَانَ مِنْهُ ،  
وَأِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سَنَتَيْنِ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَكَانَتْ رَجْعَةً .  
وَالْمَبْتُوتَةُ يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِهَا إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سَنَتَيْنِ ، فَإِنْ  
جَاءَتْ بِهِ لِتَمَامِ سَنَتَيْنِ مِنْ يَوْمِ الْفُرْقَةِ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَهُ .

ولو طالت المدة ، لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة ( ما لم تقر بانقضاء عدتها )  
والمدة تحتمله ( وإن جاءت به لأقل من سنتين بانتهائه ) أى من زوجها بانقضاء العدة  
وثبت نسبه لوجود العلوق في النكاح أو في العدة ؛ ولا يصير مراجعة ، لأنه يحتمل العلوق  
قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعاً بالشك ، هداية ( وإن جاءت به لأكثر  
من سنتين ثبت نسبه وكانت رجعة ) : لأن العلوق بعد الطلاق ، إذ الحمل لا يبقى  
أكثر من سنتين ، والظاهر أنه منه لا تنفاء الزمان للمسلم ، فحمل أمره على أنه وطئها  
في العدة فيصير مراجعاً .

( والمبتوتة يثبت نسب ولدها ) بلا دعوى ، ما لم تقر بانقضاء العدة كامراً ( إذا  
جاءت به لأقل من سنتين ) لأنه يحتمل أن يكون الولد قائماً وقت الطلاق ، فلا يتيقن  
بزوال الفراش قبل العلوق ، فيثبت نسبه احتياطاً ( وإن جاءت به لتام سنتين من  
يوم الفرقة لم يثبت نسبه ) من الزوج ، لأنه - بعد الطلاق ، فلا يكون منه ،  
لأن وطأها حرام ( إلا أن يدعيه ) الزوج ، لأنه التزمه ، وله وجه بأن وطئها بشبهة  
في العدة ، قال في الهداية : فإن كانت المبتوتة صغيرة يجامع مثلها فجاءت بولد لتسمة  
أشهر لم يلزمه حتى تأتى به لأقل من تسعة أشهر عند أبي حنيفة ومحمد ، ونال  
أبو يوسف : يثبت النسب منه إلى سنتين ، لأنها معقدة يحتمل أن تكون حاملاً  
ولم تقر بانقضاء العدة ، فأشبهت الكبيرة ، ولما أن لانقضاء عدتها جهة متعينة  
- وهى الأشهر - وبعضها يحكم الشرع بالانقضاء ، وهو بالدلالة فوق إقرارها  
لأنه لا يحتمل الخلاف . اهـ .

وَيُثْبِتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا مَا بَيْنَ الْوَفَاةِ وَبَيْنَ سَنَتَيْنِ .  
 وَإِذَا اعْتَرَفَتِ الْمُعْتَدَةُ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ  
 أَشْهُرٍ ثَبَّتَ نَسَبُهُ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ .  
 وَإِذَا وَلَدَتِ الْمُعْتَدَةُ وَلَدًا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ  
 بِوِلَادَتِهَا رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ حَبِلٌ ظَاهِرٌ  
 أَوْ اعْتِرَافٌ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ ، فَيُثْبِتُ النِّسَبُ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ .

(ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها) ولو غير مدخول بها ، إذا لم تقرر بانقضاء  
 عدتها ( ما بين الوفاة وبين سنتين ) وقال زفر : إذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة  
 لستة أشهر لا يثبت النسب ؛ لأن الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهور لتعين الجهة  
 فصار كما إذا أقرت بالانقضاء كما بينا في الصغيرة ، إلا أنا نقول : لا تقضاء عدتها  
 جهة أخرى ، وهو وضع الحمل ، بخلاف الصغيرة ؛ لأن الأصل فيها عدم الحمل ؛  
 لأنها ليست بمحل قبل البلوغ . هداية .

( وإذا اعترفت المعتدة ) مطلقاً ( بانقضاء عدتها ) والمدة تحتمله ( ثم جاءت  
 بولد لأقل من ستة أشهر ) من وقت الإقرار ( ثبت نسبه ) ؛ لظهور كذبها بيقين ،  
 فبطل الإقرار ( وإن جاءت به لستة أشهر ) فأكثر ( لم يثبت نسبه ) ؛ لأنه علم  
 بالإقرار أنه حدث بعده ، لأنها أمانة في الإخبار ، وقول الأيمن مقبول إلا إذا  
 تحقق كذبه .

( وإذا ولدت المعتدة ولداً ) وجحدت ولادتها ( لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة إلا )  
 بحجة تامة ، وهي ( أن يشهد بولادتها رجلان أو رجل وامرأتان ) ؛ لأنه حق مقصود  
 فلا يثبت إلا بالحجة كاملة ، وتصوير اطلاع الرجال عليه مع جوازه للضرورة كافٍ في اعتباره  
 ( إلا أن يكون هناك حبل ظاهر ) وهل تكفي الشهادة بكونه ظاهراً في البحر بحثاً  
 نعم ( أو اعتراف من قبل الزوج ) بالحبل ( فيثبت النسب من غير شهادة ) يعنى

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يَنْدُبُ فِي الْجَمِيعِ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ .  
وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ يَوْمِ تَزَوُّجِهَا  
لَمْ يَنْدُبْ نَسَبُهُ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا ثَبَّتَ نَسَبُهُ إِنْ اعْتَرَفَ  
بِهِ الزَّوْجُ أَوْ سَكَتَ ، وَإِنْ جَعَدَ الْوِلَادَةَ ثَبَّتَ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ  
تَشْهَدُ بِالْوِلَادَةِ .

وَأَكْثَرُ مُدَّةِ الْخَمْلِ سَنَتَانِ ، وَأَقَلُّهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ .  
وَإِذَا طَلَّقَ الذَّمِّيُّ الذَّمِّيَّةَ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا .

تامة لأنه إذا كان هناك حمل ظاهر وأنكر الزوج الولادة فلا بد أن تشهد بولادتها القابلة  
لجواز أن تكون ولدت ولداً ممتكاً وأرادت إلزامه ولداً غيره ، جوهرية (وقالا : يثبت في  
الجميع بشهادة امرأة واحدة) لأن الفراش قائم بقيام العدة ، وهو ملزم للنسب ،  
والحاجة إلى تعيين الولد ، فيتعين بشهادتهما كما في حال قيام النكاح ، هداية . قال  
في التصحيح : واعتمد قول الإمام الحنوبى والشافعى وصدر الشريعة .

( وإذا تزوج الرجل ) امرأة فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها  
لم يثبت نسبه ( لتحقق سبق الملقوق على النكاح ) ( وإن جاءت به لستة أشهر  
فصاعداً يثبت نسبه إن اعترف به الزوج أو سكت ) ، لأن الفراش قائم ، والمدة تامة  
( وإن جحد الزوج ) ( الولادة يثبت ) نسبه ( بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة ) ،  
لأن النسب ثابت بالفراش ، والحاجة إلى تعيين الولد ، وهو يتعين بشهادة المرأة كما مر .  
( وأكثر مدة الحمل سنتان ) ، لقول عائشة رضي الله عنها : « الولد لا يبق في  
البطن أكثر من سنتين ، ولو بظل مغزل » والظاهر أنها قالته سماعاً ، إذ العقل  
لا يهتدى إليه . هداية ( وأقله ستة أشهر ) لقوله تعالى « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً »  
ثم قال : « وفصاله في عامين » فيبقى للحمل ستة أشهر .

( وإذا طلق الذمي الذمية ) أو مات عنها ( فلا عدة عليها ) عند أبى حنيفة ، إذا

وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْحَامِلُ مِنَ الزَّانَا جَازَ النِّكَاحُ ، وَلَا يَطْوُهَا حَتَّى تَضَعَ  
تَحْلَمَهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### كتاب النفقات

النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا ، مُسَلِّمَةٌ كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً ، إِذَا سَلَّتْ  
نَفْسَهَا فِي مَنْزِلِهِ .

كان ذلك في دينهم ، لأنها إنما تجب لحق الله تعالى وحق الزوج ، وهي غير مخاطبة بمحقوق  
الله تعالى كالصلاة والصوم ، والزوج قد أسقط حقه ، لعدم اعتقاده حقيقتها كافي الجوهرية ،  
قال جمال الإسلام في شرحه : وقال أبو يوسف ومحمد : عليها العدة ، والصحيح قوله ،  
واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرها . تصحيح .

(وإن تزوجت الحامل من الزنا جاز النكاح) لأن ماء الزاني لا حرمة له (و) لكن  
(لا يطؤها حتى تضع حملها) لئلا يبق ماء زرع غيره ، إلا أن يكون هو الزاني . قال  
الإسبيجاني : وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو سيف : لا يجوز ، والصحيح قوله ،  
ومشى عليه الأئمة المحبوبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة . تصحيح .

### كتاب النفقات

جمع نفقة ، وهي لغة : ما ينفقه الإنسان على عياله ، وشرعاً - كما قال هشام : سألت  
الإمام محمداً عن النفقة ، فقال : هي الطعام والكسوة والسكنى .

وتجب بأسباب ثلاثة : زوجية ، وقرباة ، ومِلْكٍ

ولما كانت الزوجية أصل النسب ، والنسب أقوى من الملك - بدأ بالزوجية فقال :  
(والنفقة واجبة للزوجة على زوجها) ولو صغيراً ، أو فقيراً (مسلمة كانت) للزوجة  
(أو كافرة) فقيرة أو غنية ، موطوءة أولاً ، ولو رتقاء أو قرناء أو معتوهة أو كبيرة  
لا توطأ أصغيرة لا تعليق الوطاء ولا تصلح للخدمة أو للاستئناس (إذا سلمت نفسها) للزوج  
(في منزله) قال في التصحيح : هذه رواية عن أبي يوسف ، وظاهر الرواية ما في البسوط

فَمَلِكُهُ نَفَقَتُهَا وَكُسُوتُهَا وَسُكْنَاهَا .  
يُغْتَبَرُ ذَلِكَ بِحَالِهَا جَمِيعًا ، مُوسِرًا كَانَ الزَّوْجُ أَوْ مُعْسِرًا .  
فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا فَلَهَا النُّفَقَةُ .  
وَإِنْ نَشَرَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا حَتَّى تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهِ .

والحيط من أنها تجب لما قبل الدخول والتحول إذا لم تمتنع عن المقام معه اهـ ( فعليه نفقتها ) أى العرفية، وهى : الماء كولى ، وللشروب ( وكسوتها وسكنائها ) وإنما فسرنا النفقة بالعرفية لأن النفقة الشرعية تشمل الكل كما مر .

( يعتبر ذلك بحالها ) أى الزوجين ( جميعًا ، موسرًا كان الزوج أو معسرًا ) قال فى الهداية : وهذا اختيار الخصاص ، وعليه الفتوى اهـ . وهذا خلاف ظاهر الرواية ، وظاهر الرواية - وهو اختيار الكرخى - يعتبر حال الزوج ، وفى شرح الإيسيجابى : الصحيح ما ذكره الخصاص ، وفى الجواهر : والفتوى على قول الخصاص ، وفى شرح الزاهدى : وعليه الفتوى ، وعليه مشى الحبوبى والنسفى كما فى التصحيح ، وحاصله أنه إن كانا موسرين تجب نفقة اليسار ، وإن كانا معسرين فنفقة الإعسار ، وإن كانا مختلفين فعلى ظاهر الرواية يعتبر حال الزوج ، وعلى ما اختاره صاحب الهداية فبين الحالين ، إلا أنه إذا كان هو المعسر يطالب بقدر وسعه والباقي دين عليه إلا الميسرة كفى الدرر .

فإذا امتنعت الزوجة ( من تسليم نفسها ) ولو بعد الدخول بها ( حتى يعطيها مهرها ) المعجل ( فلها النفقة ) ؛ لأنه منع بحق ؛ فكان فوت الاحتباس بمعنى من قبله ، فيجمل كلافات ، هداية قيدنا بالمعجل لأنه إذا كان مؤجلًا ولو كله أو بعضه واستوفت الحال ليس لها أن تمنع نفسها عندها ، خلافاً للثانى ، وكذا لو أجلته بعد العقد كما فى الجوهرة ( وإن نشرت ) أى : خرجت من بيته بلا إذنه بغير حق ولو بعد سفره ( فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزله ) ؛ لأن فوت الاحتباس منها ، وإذا عادت جاء الاحتباس فتجب النفقة ، بخلاف ما إذا امتنعت من التمسكين فى بيت الزوج ؛ لأن الاحتباس قائم ؛ والزوج يقدر على الوطء كرهاً هداية . وإذا كان الزوج معها فى بيتها فمنعته من الدخول عليها كانت ناشزة ، إلا أن تسأله التحول عنه كما فى الجوهرة .



وَأِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يَسْتَمْتِعُ بِهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ، وَإِنْ سَلَتْ  
نَفْسَهَا إِلَيْهِ .

وَأِنْ كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطءِ وَالْمَرْأَةُ كَبِيرَةً فَلَهَا النِّفَقَةُ  
مِنْ مَالِهِ .

وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النِّفَقَةُ وَالشُّكْنَى فِي عِدَّتِهَا ، رَجْعِيًّا كَانَ  
أَوْ بَائِنًا .

وَلَا نَفَقَةَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَكُلُّ فُرْقَةٍ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ  
بِعَصِيَّةٍ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا

(وإذا كانت الزوجة صغيرة لا يستمتع بها) ولو لا خدمة أو الاستئناس كما مر .  
(فلا نفقة لها وإن سلمت نفسها إليه) ؛ لأن النفقة مقابلة باحتباسها له ؛ والاحتباس له بكونها  
مقتضعا بها . قيد بالنفقة لأن المهر يجب بمجرد العقد وإن كانت لا يتمتع بها كما في الجوهره  
(وإذا كان الزوج صغيراً) بحيث (لا يقدر على الوطء والمرأة كبيرة) بحيث يستمتع بها  
(فلما النفقة من ماله) ؛ لأن التسليم محقق منها ، وإنما العجز من قبله ، فصار كالمحبوب  
العائن قيد بالكبيرة لأنها لو كانت صغيرة أيضاً لم تجب لها النفقة ؛ لأن النفع جاء  
من قبلها ، فغاية ما في الباب أن يجعل المنع من قبله كالمعدوم ، فالمنع من قبلها قائم ، ومع  
قيامه من قبلها لا تستحق النفقة كما في الدرر عن النهاية .

(وإذا طلق الرجل امرأته فلها) عليه (النفقة والسكنى في) مدة (عدها ، رجعيًا  
كان) (الطلاق) (أو بائناً) أما الرجعي فلأن النكاح بعده قائم لاسيما عندنا ؛ فإنه  
يحل له الوطء ، وأما البائن فلأن النفقة جزاء الاحتباس كما مر ، والاحتباس  
قائم في حق حكم مقصود بالنكاح - وهو الولد - إذ العدة واجبة لصيانة الولد  
فتجب النفقة ، ولهذا كان لها السكنى بالإجماع كما في الهداية .

(ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها) ، لأنها تجب في ماله شيئاً فشيئاً ، ولا مال له بعد  
الموت ، ولا يمكن إيجابها على الورثة كما في الدرر (وكل فرقة جاءت من قبل المرأة  
بعصية) (كالردة وتقبيل ابن الزوج) (فلا نفقة لها) ؛ لأنها صارت حابسة نفسها بتبذرها

وَإِنْ طَلَّقَهَا ثُمَّ ارْتَدَّتْ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا ، وَإِنْ أَمْسَكَتِ ابْنَ زَوْجِهَا مِنْ  
نَفْسِهَا : إِنْ كَانَ بَعْدَ الطَّلَاقِ فَلَهَا النِّفَقَةُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الطَّلَاقِ فَلَا نَفَقَةَ  
لَهَا ، وَإِذَا حُبِسَتِ الْمَرْأَةُ فِي دِينٍ أَوْ غَضِبَهَا رَجُلٌ كَرِهًا فَذَهَبَ بِهَا  
أَوْ حَبِثَتْ مَعَ مُحْرَمٍ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا  
وَإِنْ مَرَضَتْ فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ فَلَهَا النِّفَقَةُ .

فصارت كأنها ناشزة . قيد بالمعصية لأنها إذا كانت بسبب مباح كما إذا اختارت  
نفسها للدراك أو العتق أو لعدم الكفاءة فلها النفقة كما في الجوهرة (وإن طلقها)  
الزوج ولو ثلاثاً (ثم ارتدت سقطت نفقتها ، وإن مكنت ابن زوجها من نفسها :  
إن كان) ذلك (بعد الطلاق فلها النفقة) لأن الفرقة تثبت بالطلاق ، ولا عمل فيها  
للردة والتمسكين ، إلا أن المرتدة تحبس حتى تتوب ، ولا نفقة للمحبوسة ، والممكنة  
لا تحبس ؛ فلها النفقة كما في الدرر . (وإن كان قبل الطلاق فلا نفقة لها) ؛ لثبوت  
الفرقة بالتمسكين ( وإذا حبست المرأة في دين ، أو غضبها رجل كرها فذهب بها ،  
أو حبثت ) ولو (مع محرم فلا نفقة لها) لقوات الاحتباس ، إلا أن تكون مع الزوج  
فتجب لها نفقة الحضر ، وعن أبي يوسف أن الفسوبة والحاجة مع المحرم لها النفقة ،  
قال في التصحيح : والمعتمد الأول ، ومشى عليه المحبوبي والنسفي وغيرهما .

( وإن مرضت ) الزوجة ( في منزل الزوج فلها النفقة ) استحسننا ؛ لأن  
الاحتباس قائم ؛ فإنه يستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت ؛ والمانع إنما هو لعارض  
فأشبهه الحيض ، وعن أبي يوسف : إذا سلمت نفسها ثم مرضت فلها النفقة ؛ لتحقيق  
التسليم ، وإن مرضت ثم سلمت لا تجب ؛ لأن التسليم لم يصح ، وهو حسن ،  
وفي كلام المصنف ما يشير إليه حيث قال : « وإن مرضت في منزل الزوج »  
احترازاً عما إذا مرضت في بيت أبيها كما في الجوهرة .

وَتُفَرِّضُ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةً خَادِمَهَا إِذَا كَانَ مُوسِرًا ، وَلَا تُفَرِّضُ  
لَا كَثْرَ مِنْ خَادِمٍ وَاحِدٍ .

وَعَلَيْهِ أَنْ يُسْكِنَهَا فِي دَارٍ مُنْفَرِدَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ ، إِلَّا أَنْ  
تَخْتَارَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسْكِنَهُ مَعَهَا .  
وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَنْعَمَ وَالِدَتِهَا وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَهْلَهَا مِنَ الدُّخُولِ

( وتفرض على الزوج نفقة خادمها إذا كان ) الزوج ( موسراً ) وهي حرة كما  
في الجوهرة قال في الهداية : وقوله في الكتاب « إذا كان موسراً » إشارة إلى  
أنه لا تجب نفقة الخادم عند إعساره ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وهو الأصح  
خلافا لما قاله محمد ؛ لأن الواجب على المعسر أدنى الكفاية ، وهي قد تكفي بخدمة  
نفسها . اهـ . وفي قاضيهان : فإن لم يكن لها خادم لا تستحق نفقة الخادم في ظاهر  
الرواية ، موسراً كان الزوج أو معسرا ، ثم قال : والصحيح أن الزوج لا يملك  
إخراج خادم المرأة . اهـ . ( ولا تفرض ) النفقة ( لأكثر من خادم واحد ) قال  
في الهداية : وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : تفرض لخادمين ، قال  
الإسبيجاني : والصحيح قولهما ، ومشى عليه الحنوبى والنسفى . تصحيح .

( وعليه ) أى على الزوج ( أن يسكنها في دار منفردة ) بحسب حالهما ، كالطعام  
والكسوة ( ليس فيها أحد من أهله ) سوى طفله الذى لا يفهم الجماع وأُمِّه  
وَأُمِّ وَلَدِهِ كَمَا فِي الدَّرِّ ( إِلَّا أَنْ تَخْتَارَ ) لِلرَّأَةِ ( ذَلِكَ ) لِرِضَاهَا بِانْتِقَاصِ حَقِّهَا ( وَإِنْ  
كَانَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ غَيْرِهَا ) بِحَيْثُ يَفْهَمُ الْجَمَاعَ ( فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسْكِنَهُ مَعَهَا ) ؛ لِأَنَّ السَّكْنَ  
وَاجِبَةَ لَهَا ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْرِكَ غَيْرَهَا ، لِأَنَّهَا تَتَضَرَّرُ بِهِ ، فَإِنَّهَا لَا تَأْمَنُ عَلَى مَتَاعِهَا  
وَيَمْنَعُهَا مِنَ الْمَعَاشِرَةِ مَعَ زَوْجِهَا .

١ ( وللزوج أن ينعم والديها وولدها من غيره وأهلها ) أى محارمها ( من الدخول

عَلَيْهَا ، وَلَا يَمْنَعُهُمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَكَلَامِهَا أَى وَقْتِ اخْتَارُوا .  
 وَمَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا ، وَيُقَالُ لَهَا : اسْتَدِينِي عَلَيْهِ  
 وَإِذَا غَابَ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالٌ فِي يَدِ رَجُلٍ وَهُوَ يَعْتَرِفُ بِهِ وَبِالزَّوْجِيَّةِ  
 فَرَضَ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ الْمَالِ نَفَقَةَ زَوْجَةِ الْغَائِبِ وَأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَالْوَالِدَةِ ،  
 وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَفِيلًا بِهَا ،

عليها ؛ لأن المنزل ملكه ، فله حق المنع من دخوله ( ولا يمنعهم من النظر إليها  
 وكلامها في أى وقت اختاروا ) لما فيه من قطعة الرحم ، وليس له في ذلك ضرر ،  
 وقيل : لا يمنعهم من الدخول والكلام ، وإنما يمنعهم من القرار ، وقيل : لا يمنعها  
 من الخروج إليهما ولا يمنعهما من الدخول عليها في كل جمعة ، وغيرهما من المحارم  
 التقدير بسنة ، وهو الصحيح كما في الهداية .

( ومن أعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما ) بل يفرض القاضي النفقة ( ويقال  
 لها : استديني عليه ) ، لأن في التفريق إبطال حقه من كل وجه ، وفي الاستدانة  
 تأخير حقه مع إبقاء حقه ، فكان أولى ، لكونه أقل ضرراً ، قال في الهداية :  
 وفائدة الأمر بالاستدانة مع الفرض أن يمكنها إحالة الغريم على الزوج ، فأما إذا  
 كانت الاستدانة بغير أمر القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج .

( وإذا غاب الرجل وله مال في يد رجل ) أو عنده ( وهو يعترف به ) أى بما  
 في يده أو عنده من المال ( وبالزوجية ) وكذا إذا علم القاضي ذلك ، هداية ( فرض  
 القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وولديه ) بضم فسكون - جمع ولد كأسد  
 جمع أسد ( الصغار والديه ) إذا كان المال من جنس حقه : أى دراهم أو دنانير ، أو طعام  
 أو كسوة من جنس حقه ، بخلاف ما إذا كان من خلاف جنسه ، لأنه يحتاج إلى البيع ،  
 ولا يباع مال الغائب بالاتفاق ، درر ( ويأخذ منها ) القاضي ( كفيلاً بها ) أى بالنفقة ،  
 ويحلفها بالله ما أعطاها النفقة ، نظر الغائب ، لأنها بما استوفت النفقة ، أو طلقها الزوج

وَلَا يُقْضَى بِنَفَقَةٍ فِي مَالِ الْغَائِبِ إِلَّا لِهَوْلَاءَ .

وَإِذَا قُضِيَ الْقَاضِي لَهَا بِنَفَقَةِ الْإِعْسَارِ ثُمَّ أُبْسِرَ فَخَاصَمَتْهُ تَمَّتْ لَهَا نَفَقَةُ الْمَوْسِرِ .

وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةُ لَمْ يُنْفَقِ الزَّوْجُ عَلَيْهَا وَطَالَ بَيْتُهُ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي فَرَضَ لَهَا النِّفَقَةَ ، أَوْ صَالَحَتْ الزَّوْجَ عَلَى مِقْدَارِهَا ، فَيَقْضَى لَهَا بِنَفَقَةِ مَا مَضَى

وانقضت عدتها ، وكذا كل أخذ نفقته (ولا يقضى بنفقة في مال الغائب إلا لهؤلاء) لأن نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضي ، ولهذا كان لهم أخذها بأنفسهم ؛ فكان قضاء القاضي إعانة لهم ، أما غيرهم من المحارم إنما تجب نفقتهم بالقضاء ، والقضاء على الغائب لا يجوز ، قال في النهاية : ولو لم يعلم القاضي بذلك لم يكن مقرراً به فأقامت البينة على الزوجية ، أو لم يخلف مالا فأقامت البينة ليفرض القاضي نفقتها على الغائب ويأمرها بالاستدانة - لا يقضى القاضي بذلك ؛ لأن في ذلك قضاء على الغائب ، وقال زفر : يقضى ؛ لأن فيه نظراً لها ، ولا ضرر فيه على الغائب ، إلى أن قال : وعمل القضاة اليوم على هذا . اه . قال في الدرر عازياً إلى البحر : وهذه من الست التي يفتى بها بقول زفر ، وعليه فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل بيتها على النكاح إن لم يكن عالمًا به ، ثم يفرض لهم ، ويأمرها بالإيقاع أو الاستدانة لترجع . اه . ( وإذا قضى القاضي لها بنفقة الإعسار ثم أبسر ) الزوج ( فخاصمته تم ) القاضي ( لها نفقة الموسر ) ؛ لأن النفقة تختلف باختلاف اليسار والإعسار ، فإذا تبدل حاله لها المطالبة بتمام حقها .

( وإذا مضت مدة لم ينفق الزوج ) فيها ( عليها فطالبت ) الزوجة ( بذلك فلا شيء لها ) ، لأن النفقة فيها معنى الصلة ، فلا يستحكم الوجوب وتصير ديناً ( إلا ) بالقضاء ، وهو ( أن يكون القاضي فرض لها النفقة ) عليه ( أو ) الرضا ، بأن تكون الزوجة قد ( صالحت الزوج على مقدارها ) ففرض لها على نفسه قدر ما لم ينفق عليها حتى مضت مدة ( فيقضى لها بنفقة ماضى ) لأن فرضه على نفسه آكد من فرض القاضي ، ( ٧ - الباب ٢ )

وَإِذَا مَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَ مَا قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ وَمَضَتْ شُهُورُ سَقَطَتِ النَّفَقَةُ .  
وإن أسلفها نفقة سنة ثم مات لم يسترجع منها شيء ، وقال محمد :  
يُخْتَسَبُ لَهَا نَفَقَةُ مَا مَضَى وَمَا بَقِيَ لِلزَّوْجِ .  
وإذا تزوج العبد حرة فنفقتهما دين عليه يُباع فيها .

لأن ولايته على نفسه أقوى من ولاية الغير عليه ، وإذا صارت النفقة ديناً عليه لم تسقط بطول الزمان ، إلا إذا مات أحدهما ، أو وقعت الفرقة كما صرح به المصنف بقوله : ( وإذا مات الزوج ) أو الزوجة ( بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور ) ولم ينفق عليها ( سقطت النفقة ) المتجمدة عليه ، لما مر أن فيها معنى الصلة ، والصلوات تسقط بالموت قبل القبض .

( وإن أسلفها ) الزوج ( نفقة ) جميع ( السنة ثم مات ) هو أو هي ( لم يسترجع ) بالبناء للمجهول ( منها ) أى النفقة المسلفة ( شيء ) ؛ لأنها صلة وقد اتصل بها القبض ، ولا رجوع في الصلوات بعد الموت ؛ لانتهاء حكمها كما في الهبة . وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ( وقال محمد : يختسب لها نفقة ماضى ، وما بقى ) يسترد ( للزوج ) قال في زاد الفقهاء والتهفة : الصحيح قولها ، وفي فتح القدير : الفتوى على قولها ، واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما . تصحيح .

( وإذا تزوج العبد حرة ) بإذن مولاه ( فنفقتهما ) المفروضة ( دين عليه ) ، لزومها بعقد باشره بإذن الولي ، فيظهر في حقه كسائر الديون ( يباع فيها ) إذا لم يقده الولي . ذخيرة . وهكذا مرة بعد أخرى إذا تجدد عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضى ، وإنما قيدت بالمفروضة لأنها بدون فرض تسقط بالمضى ، كنفقة زوجة الحر كما في النهر ، قال في الفتح : وينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيهما لحجر العهد عن التصرف ، ولأنها مبرقة بقصد الزيادة لإضرار الولي : اهـ .

وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ أَمَةً فَبَوَّأَهَا مَوْلَاهَا مَعَهُ مَنَزِلًا فَعَلَيْهِ النِّفَقَةُ ،  
وَإِنْ لَمْ يَبَوِّئْهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا .

وَنَفَقَةُ الْأَوْلَادِ الصُّغَارِ عَلَى الْأَبِ ، لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ ، كَمَا لَا يُشَارِكُهُ  
فِي نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ أَحَدٌ .

فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ رَضِيْعًا فَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ أَنْ تُرَضِّعَهُ .

( وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ أَمَةً ) فِنَّةٌ أَوْ مَدْبِرَةٌ أَوْ أُمٌّ وَلَهُ ( فَبَوَّأَهَا ) أَيْ خَلَّاهَا  
( مَوْلَاهَا مَعَهُ ) أَيْ مَعَ الزَّوْجِ ( مَنَزِلًا ) أَيْ فِي مَنَزْلِ الزَّوْجِ ، بَأَن يَبْعَثَهَا إِلَى مَنَزَلِهِ وَتَرْكِ  
اسْتِخْدَامِهَا ( فَعَلَيْهِ ) أَيْ الزَّوْجِ ( النِّفَقَةُ ) لِتَحَقُّقِ الْاِحْتِبَاسِ ( وَإِنْ لَمْ يَبَوِّئْهَا ) مَوْلَاهَا  
مَنَزْلَ الزَّوْجِ أَوْ لَمْ يَتْرِكْ اسْتِخْدَامَهَا ( فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ) عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْاِحْتِبَاسِ ، قَالَ فِي الْهُدَايَةِ :  
وَلَوْ اسْتِخْدَمَهَا بَعْدَ التَّهْوِثِ سَقَطَتِ النِّفَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَاتَ الْاِحْتِبَاسِ ، وَلَوْ خَدَمَتْهُ أَحْيَانًا  
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتِخْدَمَهَا لَا تَسْقُطُ النِّفَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتِخْدَمَهَا لَيْسَ كَوْنُ اسْتِرْدَادِهَا . اهـ  
( وَنَفَقَةُ الْأَوْلَادِ الصُّغَارِ ) الْفُقَرَاءُ الْأَحْرَارُ ( عَلَى الْأَبِ ، لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ )  
مُوسِرًا كَانَ الْأَبُ أَوْ مَعْسِرًا ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْسِرًا وَالْأُمُّ مُوسِرَةٌ تَوْمَرُ الْأُمُّ  
بِالْإِنْفَاقِ وَيَكُونُ دَيْنًا عَلَى الْأَبِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ، قَيْدَانَا بِالْفُقَرَاءِ الْأَحْرَارِ لِأَنَّ نَفَقَةَ  
الْأَغْنِيَاءِ فِي مَالِهِمُ وَالْأَرْقَاءِ عَلَى مَالِكِهِمْ ( كَمَا ) أَنَّهُ ( لَا يُشَارِكُهُ ) أَيْ الْأَبُ ( فِي نَفَقَةِ  
الزَّوْجَةِ أَحَدٌ ) مَا لَمْ يَكُنْ مَعْسِرًا أَفِيْلَحِقُ بِالْمَيْتِ ، فَتَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ بِلَا رَجُوعٍ عَلَيْهِ عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، إِلَّا الْأُمُّ مُوسِرَةٌ . بَحْرٌ ، قَالَ : وَعَلَيْهِ فَلَا يَدِينُ إِصْلَاحَ الْمُتَوْنِ . اهـ  
قَالَ شَيْخُنَا : لِأَنَّ قَوْلَ الْمُتَوْنِ « إِنْ الْأَبُ لَا يُشَارِكُهُ فِي نَفَقَةِ وَلَدِهِ أَحَدٌ » يَقْتَضِي أَنَّهُ  
لَوْ كَانَ مَعْسِرًا وَأَمْرٌ غَيْرُهُ بِالْإِنْفَاقِ يَرْجِعُ ، سَوَاءٌ كَانَ أَمًا أَوْ جَدًا أَوْ غَيْرَهُمَا ، إِذْ لَوْ لَمْ  
يَرْجِعْ عَلَيْهِ لَخَصَلَتِ الْمَشَارِكَةُ ، وَأَجَابَ الْمُقَدِّسِيُّ بِحَمَلِ مَا فِي الْمُتَوْنِ عَلَى حَالَةِ الْإِسَارِ . اهـ  
( فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ رَضِيْعًا فَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ أَنْ تُرَضِّعَهُ ) ، لِأَنَّ إِرْضَاعَهُ يَجْرِي  
بِحَرَرِ النِّفَقَةِ ، وَنَفَقَتُهُ عَلَى الْأَبِ كَمَا مَرَّ ، وَلَيْسَ كَوْنُهُ تَوْمَرًا بِهِ دِيَانَةً ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْاسْتِخْدَامِ

وَيَسْتَأْجِرُ لَهُ الْأَبُ مَنْ تَرْضَعُهُ عِنْدَهَا ، فَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا وَهِيَ زَوْجَتُهُ أَوْ مُعْتَدَّتُهُ لِرَضْعِهِ وَلَدَهَا لَمْ يَجْزُ ، وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَاسْتَأْجَرَهَا عَلَى إِرْضَاعِهِ جَازٌ ، فَإِنْ قَالَ الْأَبُ لَا اسْتَأْجِرُهَا وَجَاءَ بِغَيْرِهَا فَرَضِيَتْ الْأُمُّ بِمِثْلِ أَجْرِ الْأَجْنَبِيَّةِ كَانَتْ الْأُمُّ أَحَقَّ بِهِ ، وَإِنْ التَّمَسَّتْ زِيَادَةَ لَمْ يُجْبَرْ الزَّوْجُ عَلَيْهَا .

ككس البيت والطبخ والخبز ، فإنها تؤمر بذلك ديانة ، ولا يجبرها القاضي عليها لأن المستحق عليها بعد النكاح تسليم النفس للاستمتاع لا غير ، ثم هذا حيث لم تعين ، فإن تعينت لذلك - بأن كان لا يأخذ ثدى غيرها - فإنها تجبر على إرضاعه صيانة له عن الهلاك . جوهرة ( ويستأجر له الأب من ترضعه عندها ) ؛ لأن الحضنة لها ( فإن استأجرها ) أى استأجر الأب أم الصغير ( وهى زوجته أو معتدته ) من طلاق رجعى ( لترضع ولدها لم يجز ) ذلك الاستئجار لأن الإرضاع مستحق عليها ديانة ، إلا أنها هذرت لاحتمال عجزها ، فإذا أقدمت عليه بالأجر ظهرت قدرتها ، فكان الفعل واجبا عليها ، فلا يجوز أخذ الأجرة عليه . هداية قيد بولدها لأنه لو استأجرها لإرضاع ولده من غيرها جاز ، لأنه غير مستحق عليها ، وقيدنا المقتدة بالرجعى لأن المعتدة من البائن فيها روايتان ، والصحيحة منهما أنه يجوز ، لأن النكاح قد زال فهى كالأجنبية كما فى الجوهرة ( وإن انقضت عدها فاستأجرها على إرضاعه ) أى الولد ( جاز ) لأن النكاح قد زال بالكلية وصارت كالأجنبية . ( وإن قال الأب لا استأجرها ) أى الأم ( وجاء بغيرها ) لترضعه عندها ( فرضيت الأم بمثل أجرة ) تلك ( الأجنبية كانت الأم أحق به ) ، لأنها أشفق ، فكان نظراً للصبي فى الدفع إليها ، هداية ( فإن التمس زيادة ) عن الأجنبية ولو بدون أجر المثل أو متبرعة . زيلعى ( لم يجبر الزوج عليها ) دفعا للضرر عنه ، وإليه الإشارة فى قوله تعالى : « لا تُضَارْ وَالِدَةُ بَوْلِهَا » ولا مولود له بولده « أى يلزمه أكثر من أجرة الأجنبية . هداية . قيد بأجرة الإرضاع لأن الحضنة تبقى للأم فترضعه الأجنبية كما صرح فى البدائع ، ولا تكون الأجنبية



وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ ، كَمَا تَحِبُّ نَفَقَةُ  
الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ وَإِنْ خَالَفَتْهُ فِي دِينِهِ .

### كتاب الحضانة

وَإِذَا وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنِ  
الْأُمُّ فَأُمُّ الْأُمِّ أُولَى مِنْ أُمِّ الْأَبِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَأُمُّ الْأَبِ أُولَى مِنَ  
الْأَخَوَاتِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ جَدَّةٌ فَالْأَخَوَاتُ أُولَى مِنَ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ  
وَتُقَدِّمُ الْأَخْتُ

المتبرعة بالحضانة أولى منها إذا طلبته بأجر المثل ، نعم لو تبرعت العمة بحضنته من غير أن تمنع  
الأم عنه والأب معسر ، فالصحيح أن يقال للأم : إما أن تمسكه بلا أجر أو تدفعه  
إليها ، قال شيخنا : وبه ظهر الفرق بين الحضانة والإرضاع ، وهو أن الإرضاع  
إلى غير الأم لا يتوقف على طلب الأم أكثر من أجر المثل ، ولا بإعسار الأب  
ولا بكون المتبرعة عمة أو نحوها من الأقارب . اهـ .

( ونفقة الصغير واجبة على أبيه وإن خالفه في دينه ) ؛ لإطلاق قوله تعالى :  
« وعلى المولود له رزقهن » ولأنه جزؤه ، فيكون في معنى نفسه . هداية ( كما تحب  
نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفه في دينه ) ؛ لأن نفقتها بمقابلة الاحتباس الثابت  
بالمقد ، وقد صح المقدم بين المسلم والكافرة ، فوجب النفقة .

### كتاب الحضانة

وَإِذَا وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَالْأُمُّ ( ولو كتابية ) أَحَقُّ بِالْوَلَدِ ( لما مر أنها  
أشقى عليه وأعرف بتريبته ) ( فإن لم تكن أم فأم الأم ) ( وإن بعدت ) ( أولى من أم  
الأب ) ؛ لأن هذه الولاية تستفاد من قبل الأمهات ( فإن لم تكن ) أم الأم ( فأم الأب  
وإن بعدت أيضاً ) ( أولى من الأخوات ) مطلقاً لأنها أكثر شفقة منهن لأن قرابتهن قرابة  
ولاد ( فإن لم تكن جدة ) مطلقاً ( فالأخوات ) مطلقاً أولى ( من العمات والخالات )  
مطلقاً لأنهن أقرب ، ولأنهن أولاد الأبوين ، ولهذا قدم في الميراث ( وتقدم الأخت

مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ ، ثُمَّ الْأَخْتُ مِنَ الْأُمِّ ، ثُمَّ الْأَخْتُ مِنَ الْأَبِ ،  
ثُمَّ الْخَالَاتُ أُولَى مِنَ الْعَمَّاتِ ، وَبُيُزَانُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ الْعَمَّاتُ يُبْزَلْنَ  
كَذَلِكَ ، وَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ هَؤُلَاءِ سَقَطَ حَقُّهَا إِلَّا الْجَدَّةَ إِذَا كَانَ  
زَوْجُهَا الْجَدَّ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلصَّبِيِّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِهَا وَاخْتَصَمَ فِيهِ الرِّجَالُ  
فَأَوْلَاهُمْ يَدُ أَقْرَبِهِمْ تَعَصِيدًا

من الأب والأم ( لأنها ذات قرابتين (ثم الأخت من الأم) ، لأن الحق من قبلها  
(ثم الأخت من الأب) ثم بنات الأخت لأبوين ، ثم لأم (ثم الخالات أولى من  
العمات) ومن بنات الأخت لأب ، ترجيحاً لقرابة الأم ، و(يُزَلْنَ كما يُزَلْنَ  
الأخوات) فترجح ذات القرابتين ، ثم قرابة الأم ، ثم بنت الأخت لأب ، قال  
في الخاتمة : اختلفت الرواية في بنت الأخت لأب مع الخالة ، والصحيح أن الخالة  
أولى . اهـ (ثم العمات) و(يُزَلْنَ كذلك) ثم خالة الأم كذلك ، ثم خالة الأب  
كذلك ، ثم عمه الأم كذلك ، ثم عمه الأب كذلك ، بهذا الترتيب (وكل من تزوجت  
من هؤلاء) للذكورات بأجنبي من الصغير (سقط حقها) من الحضنة ، لأن  
الأجنبي يعطيه نزرًا ، وينظر إليه شزرًا ، فلا نظر في ذلك للصغير ، بخلاف ما إذا  
كان الزوج ذا رحم محرم من الصغير كما يصرح بذلك بقوله : (إلا الجدّة إذا كان زوجها  
الجد) أي فلا يسقط حقها ، لأنه قام مقام أبيه فينظر إليه ، وكذا كل زوج هو ذو رحم  
محرم منه ، لقيام الشفقة نظرًا إلى القرابة القريبة ، هداية . وتمود الحضنة بالفرقة ،  
لإزالة المانع ، والقول لها في نفى الزوج وكذا في تطليقه أن أبهته لأن عينته كما في الدر  
(فإن لم تكن للصبي امرأة من أهله) تستحق الحضنة (فاختصم فيها الرجال فأولاهم  
به أقربهم تعصيدًا) لأن الولاية للأقرب ، وقد عرف الترتيب في موضعه ، غير أن  
الصغيرة لا تدفع إلى عصبة غير محرم كولى العتاقة وابن العم تحرزا عن الفتنة . هداية .  
ثم إذا لم يكن عصبة فلذوى الأرحام ، فإن استووا فأصلدهم ، ثم أورعهم ،  
ثم أكبرهم ولاحق لولد هم وعمة وخال وخالة ، لعدم الحرمة كما في الدر .

وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ أَحَقُّ بِالْعَلَامِ حَتَّى يَأْكُلَ وَحْدَهُ وَيَلْبَسَ وَحْدَهُ  
وَيَسْتَنْجِيَ وَحْدَهُ ، وَبِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَحِيضَ ، وَمَنْ سِوَى الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ  
أَحَقُّ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَبْلُغَ حَدًّا تُشْتَمَى  
وَالْأُمُّ إِذَا أَعْتَقَهَا مَوْلَاهَا وَأُمُّ الْوَلَدِ إِذَا أُعْتِقَتْ فِي الْوَلَدِ كَالْحُرَّةِ ،  
وَلَيْسَ لِلْأُمِّ وَأُمُّ الْوَلَدِ قَبْلَ الْعِتْقِ حَقٌّ فِي الْوَلَدِ ، وَالذَّمِّيَّةُ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا  
الْمُسْلِمِ مَا لَمْ يَغْلِقِ الْأَذْيَانُ وَيُخَافُ أَنْ يَأْلَفَ الْكُفْرَ .

(والأم والجدة أحق بالعلام حتى يستغنى، بأن (ياكل وحده) ويلبس وحده  
(ويستنجي وحده ، ويستغنى وحده)، لأن تمام الاستغناء بالقدرة على الاستعناء، قال في  
الهداية : وجهه أنه إذا استغنى يحتاج إلى التأديب والتخلق بأداب الرجال وأخلاقهم  
والأب أقدر على التأديب والفتن. والخلاف قدر الاستغناء بسبع سنين اعتبارا  
للغالب اهـ . (و) هما أحق (بالجارية حتى تحيض) أى تبلغ ، لأن بعد الاستغناء يحتاج  
إلى معرفة آداب النساء ، والمرأة على ذلك أقدر ، وبعد البلوغ يحتاج إلى الفحصين  
والحفظ، والأب فيه أقوى وأهدى . هداية (ومن سوى الأم والجدة) من لها الحضنة  
(أحق بالجارية حتى تبلغ حدًا تستمى) وقدر يتسع ، وبه يفتى كما فى الدرر ، وفى  
التنوير : وعن محمد أن الحكم فى الأم والجدة كذلك ، وبه يفتى . اهـ . وفى المنع  
قال مولانا صاحب البحر : والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية ؛ فقد  
صرح فى التجنيس بأن ظاهر الرواية أنها أحق بها حتى تحيض ، واختلف فى حد  
الشهوة ، فقدره أبو الليث بتسع سنين ، وعليه الفتوى ، كذا فى تبين الكنز اهـ  
(والأم إذا أعتقها مولاها وأم الولد إذا أعتقت فى) ثبوت حق حضنة (الولد  
كالحرّة) ، لأنهما حرتان أو أن ثبوت الحق (وليس للأمة وأم الولد قبل العتق حق  
فى الولد) لعجزهما عن الحضنة بالاشتغال بخدمة المولى (والذمّية أحق بولدها المسلم  
سواء كان ذكرا أو أنثى) ما لم يغلق الأذيان ويخاف عليه أن يألف الكفر  
للنظر قبل ذلك ، واحتمال الضرر بعده . هداية .

وَإِذَا أَرَادَتِ الْمُطَلَّعَةُ أَنْ تُخْرِجَ بَوْلَدَهَا مِنَ الْمِصْرِ فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ  
إِلَّا أَنْ تُخْرِجَهُ إِلَى وَطَنِهَا وَقَدْ كَانَ الزَّوْجُ تَزَوَّجَهَا فِيهِ .  
وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّائِهِ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءَ  
وَلِإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ ،

( وإذا أرادت المطلقة أن تخرج بولدها من المصّر ) إلى مصر آخر ، وبينهما  
تفاوت بحيث لا يمكنه أن يبصر ولده ثم يرجع في نهاره ( فليس لها ذلك ) لما فيه  
من الإضرار بالأب ، لعجزه عن مطالعة ولده ( إلا أن تخرجه إلى وطنها وقد كان  
الزوج تزوجها ) أي عقد عليها ( فيه ) أي وطنها ولو قرية في الأصح كما في الدر ؛  
لأنه التزم ذلك عادة ، لأن من تزوج في بلد يقصد المقام به غالباً . قال في الهداية :  
وإذا أرادت الخروج إلى مصر غير وطنها وقد كان الزوج فيه أشار في السكتب  
إلى أنه ليس لها ذلك ، وذكر في الجامع الصغير أن لها ذلك . وجه الأول أن  
التزوج في دار الغربة ليس التزاماً للمكث فيه عرفاً ، وهذا أصح .  
فالخاص أن لا بد من الأمرين جميعاً : الوطن ، ووجود النسكاح ، وهذا كله  
إذا كان بين المصيرين تفاوت ، أما إذا تقاربا بحيث يمكن للوالد أن يطالع ولده  
ويبيت في بيته فلا بأس ، وكذا الجواب في القرية ، ولو انتقلت من قرية المصّر  
إلى المصّر لا بأس به ، لأن فيه نظراً للصغير حيث يتخلق بأخلاق أهل المصّر ، وليس  
فيه ضرر بالأب ، وفي عكسه ضرر بالصغير لتخلقه بأخلاق أهل السواد ، فليس لها ذلك  
( و ) يجب ( على الرجل ) المومر يسار القطرة ( أن ينفق على أبويه وأجداده  
وجداته ) سواء كانوا من قبل الأب أو الأم ( إذا كانوا فقراء ) ولو قادرين  
على الكسب ، والقول المذكور اليسار ، والبدنة مدعيه كما في الدر ، وفي الخلاصة  
الحق أن الكسب يدخل أبويه في نفقته . اهـ ، وعليه الفتوى ( وإن خالفوه  
في دينه ) أما الأبوان فلقوله تعالى « وصاحبهما في الدنيا معروفاً » نزلت في  
الأبوين الكافرين ، وليس من المعروف أن يعيش في نعم الله تعالى ويتركهما

وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأَبْوَيْنِ وَالْأَجْدَادِ  
وَالْجَدَّاتِ وَالْوَلَدِ وَالْوَلَدِ وَالْوَلَدِ ، وَلَا يُشَارِكُ الْوَلَدُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ أَحَدٌ .  
وَالنَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا ، أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً  
بَالِغَةً فَقِيرَةً ، أَوْ كَانَ ذَكَرًا زَمَنًا أَوْ أَعْمَى فَقِيرًا ،

يموتان جوعاً ، وأما الأجداد والجدات فلا تنهم من الآباء والأمهات ، ولهذا يقوم  
الجد مقام الأب عند عدمه . هداية (ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين إلا للزوجة  
والأبوين والأجداد والجدات والولد والولد) لما مر من أن نفقة الزوجة بمقابلة  
الاحتباس ، وأما غيرها فلتشبهت الجزئية ، وجزء المرء في معنى نفسه ، فكما لا تمتنع  
نفقة نفسه بكفر لا تمتنع نفقة جزئه ، إلا أنهم إذا كانوا حربيين لا تجب نفقتهم  
على المسلم ، ولو مستأمنين ، لنهيها عن بر من يقاتلنا في الدين كما في الهداية  
(ولا يشارك الولد في نفقة أبيه أحد) ، لأن لها تأويلا في مال الولد بالنص ،  
ولأنه أقرب الناس إليهما . بحر . وهي على الذكور والإناث بالسوية في ظاهر  
الرواية ، وهو الصحيح ، لأن المعنى يشملهما ، هداية . قال في التصحيح : وهو أظهر  
الروايتين عن أبي حنيفة ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث ، وبه يفتي ، واحترز به عن  
رواية الحسن عن أبي حنيفة أنها بين الذكور والإناث ثلاثا . اهـ .

(والنفقة) تجب (لكل ذي رحم محرم) منه (إذا كان صغيرا فقيرا ، أو  
كانت امرأة) ولو (بالغة) إذا كانت (فقيرة أو كان) ذو الرحم (ذكرا زمنا أو  
أعمى) وكان (فقرا) لأن الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة ، والفاصل أن  
يكون ذا رحم محرم ، وقد قال الله تعالى : «وعلى الوارث مثل ذلك» وفي قراءة  
ابن مسعود «وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك» ثم لا بد من الحاجة والصغر  
والأنوثة ، والزمانة والمعنى أمانة الحاجة لتحقيق المعجز ، فإن القادر على الكسب غنى  
بكسبه ، بخلاف الأبوين لأنهما يلحقهما تعسب الكسب والولد أمور بدغم الضرر

وَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَى مِقْدَارِ الْمِيرَاثِ .  
 وَتَجِبُ نَفَقَةُ الْأُبْنَةِ الْبَالِغَةِ وَالْإِبْنِ الزَّيْنِ عَلَى أَبِيهِ اثْلَاثًا : عَلَى  
 الْأَبِ الثَّلَاثَانِ ، وَعَلَى الْأُمِّ الثُّلُثُ .

عنهما ، فتجب نفقتهما مع قدرتهما على الكسب . هداية . قيد بالحرم لأن الرحم  
 غير الحرم لا تجب نفقته كابن العم وإن كان وارثًا ، ولا بد أن تكون المحرمية  
 بجهة القرابة ، ولذا قيدنا المحرمية بقولنا « منه » أي الرحم ، فلو كان قريبًا محرمًا  
 من غير جهة الرحم كابن العم إذا كان أخًا من الرضاع فإنه لا نفقة له كما في البحر  
 عن شرح الطحاوي ، ( ويجب ذلك ) عليهم ( على قدر الميراث ) لأن التفصيل  
 على الوارث تنبيهه على اعتبار المقدار ، ولأن النعم بالنعم . هداية .

( وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الزين ) والأعمى ، إذا كانوا فقراء ( على  
 أبيه اثلاثًا ) على قدر ميراثهما ( على الأب الثلثان ، وعلى الأم الثلث ) ، لأن  
 الميراث لهما على هذا ، قال في الهداية : وهذا الذي ذكره رواية الخصاص والحسن ،  
 وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الأب ، قال المحبوبي : وبه يفتى ، ومشى عليه  
 صدر الشريعة والنسفي . تصحيح .

واعلم أن مسائل هذا الباب مما تحير فيه أولو الألباب ، وقد اقتحم شيخنا  
 ضابطًا لم يسبق إليه ، ولم يحم أحد قبله عليه ، مأخوذ من كلامهم تهريجًا  
 أو تلويحًا ، جامعا لفروعهم جمعا صحيحا ، بحيث لا يخرج عنه شاذة ، ولا يفاد  
 منها فاذة .

وحاصله أنه لا يخلو : إما أن يكون الموجود من قرابة الولاد واحداً أو أكثر  
 والأول ظاهر ، وهو أنه تجب النفقة عليه ، والثاني : إما أن يكونوا فروعا فقط ،  
 أو فروعا وحواشي ، أو فروعا وأصولا ، أو فروعا وأصولا وحواشي ، أو أصولا  
 فقط ، أو أصولا وحواشي ، فهذه ستة أقسام ؛ وبقي قسم سابع تنمة الأقسام العقلية  
 وهو الحواشي فقط نذكره تنميًا للأقسام وإن لم يكن من قرابة الولاد

القسم الأول والثاني : الفروع فقط ، والفروع مع الحواشي ، والمعتبر فيهم القرب والجزئية دون الميراث ، ففى ولدين لمسلم - ولو أحدهما نصرانيا أو أنثى - عليهما سوية ، وفى بنت وابن ابن على البنت فقط ، وفى بنت وأخت شقيقة على البنت فقط ، وفى ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط ، وفى ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت ؛ لترجيحها بالجزئية مع التساوى فى القرب ، لإدلاء كل منهما بواسطة .

القسم الثالث والرابع : الفروع مع الأصول ، والفروع مع الأصول والحواشي ، والمعتبر فيهم الأقرب جزئية ، فإن لم يوجد فالترجيح ، فإن لم يوجد فالإرث ، ففى أب وابن على الابن لترجيحه بآنت ومالك لأبيك ، وكذا الأم مع الابن . وفى جد وابن وابن على قدر الميراث أسداساً ، للتساوى وعدم المرجح ، والحواشي تسقط بالفروع لترجيحهم بالقرب والجزئية ، فكأنه لم يوجد سوى الفروع والأصول .

القسم الخامس : الأصول فقط ، فإن كان فيهم أب فعليه فقط ، وإلا فإما أن يكون البعض وارثاً والبعض غير وارث ، أو كلهم وارثين ، ففى الأول يعتبر الأقرب جزئية ، فإن تساوا فى القرب ترجح الوارث ، ففى جد لأم وجد لأب على الجد لأب فقط ، لترجيحه بالإرث ، وفى الثانى - أعنى لو كان الكل وارثين - فكلاً لإرث ، ففى أم وجد لأب عليهما أثلاثاً فى ظاهر الرواية . خاتمة .

القسم السادس : الأصول مع الحواشي ، فإن كان أحد الصنفين غير وارث اعتبر الأصول وحدهم ، فيقدم الأصل وإن كان غير الوارث ، ففى جد لأم وعم على الجد ، وإن كان كل منهما وارثاً اعتبر الإرث ، ففى أم وأخ عصبي على الأم الثلث وعلى الأخ الثلثان ، وإذا تعددت الأصول فى هذا القسم بنوعيه يعتبر فيهم ما اعتبر فى القسم الخامس .

القسم السابع : الحواشي فقط ، والمعتبر فيهم الإرث بعد كونه ذا رحم محرم ، وتماه فى رسالته فى النفقات .

وَلَا تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ  
وَإِذَا كَانَ لِلزَّوْجِ الْغَائِبِ مَالٌ قُضِيَ عَلَيْهِ بِنَفَقَةِ أَبَوَيْهِ ، وَإِنْ بَاعَ أَبُوهُ  
مَتَاعَهُ فِي نَفَقَتِهِ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِنْ بَاعَ الْعَقَارَ لَمْ يَجُزْ  
وَإِنْ كَانَ لِلزَّوْجِ الْغَائِبِ مَالٌ فِي يَدِ أَبَوَيْهِ فَأَنْفَقَا مِنْهُ لَمْ يَضْمَنَّا

(ولا تجب نفقتهم) أى ذوى الأرحام (مع اختلاف الدين) ؛ لبطلان أهلية الإرث (ولا تجب) النفقة (على الفقير) ، لأنها تجب صلة ، وهو يستحقها على غيره ، فكيف تستحق عليه ؟ بخلاف نفقة الزوجة وولده الصغير ، لأنه التزمها بالإقدام على العقد إذ المقاصد لا تنتظم دونها ، ولا يعمل في مثلها الإيسار ، هداية . قال في مختارات النوازل : إن حد اليسار هنا مقدر بالنصاب الذى تجب به صدقة الفطر ، وعن محمد ما يفضل عن نفسه ونفقة عياله شهراً ، والفتوى على الأول ، وهكذا فى الهداية ، وفى الصغرى : أنه الصحيح ، وبه يفتى ، وعليه مشى الحبوبى . اهـ تصحيح .

(وإذا كان للزَّوْجِ الْغَائِبِ مَالٌ) عند مودعٍ أو مضاربٍ أو مديونٍ كما مر (قضى عليه) بالإنفاق المجهول (بنفقة أبويه) وولده الصغير وزوجته كالمقربين ، وبيننا وجهه (وإن باع أبوه متاعه فى نفقته جاز عند أبي حنيفة) استحساناً (وإن باع العقار لم يجز) والقياس أن لا يجوز له بيع شيء ، وهو قولها ، لأنه لا ولاية له ، لاقطاعاً بالبلوغ ، ولهذا لا يملك حال حضرته ، ولا يملك للبيع فى دين له سوى النفقة ، ولأبى حنيفة أن للأب ولاية الحفظ فى مال الغائب ، وبيع المنقول من باب الحفظ ، ولا كذلك العقار ، لأنها محصنة بنفسها ، قيد بالأب لأن الأم وسائر الأقارب ليس لهم بيع شيء اتفاقاً ، لأنهم لا ولاية لهم أصلاً فى التصرف حالة الصغير ، ولا فى الحفظ بعد الكبر كفى الهداية . (وإن كان للزَّوْجِ الْغَائِبِ مَالٌ فى يدِ أبويه فَأَنْفَقَا مِنْهُ) على أنفسهما (لم يضمننا) ما أنفقا ، لأنهما استوفيا حقهما ، لأن نفقتهما واجبة قبل القضاء على ما مر ، وقد أخذنا جنس الحق . هداية .



وإن كان له مال في يد أجنبي فأنفق عليهما بغير إذن القاضى ضمن .  
 وإذا قضى القاضى للولد والوالدين وذوى الأرحام بالنفقة قضت  
 مدة سقطت ، إلا أن يأذن القاضى فى الاشتدانة عليه  
 وعلى المولى أن ينفق على عبده وأميته ، فإن امتنع وكان أهما كسب  
 اكتسبا وأنفقا على أنفسهما

( وإن كان له ) : أى للابن (مال في يد أجنبي فأنفق) الأجنبي (عليهما) : أى  
 الأبوين (بغير إذن القاضى ضمن ) ، لأنه تصرف فى مال الغير بغير ولاية ، لأنه نائب  
 فى الحفظ لاغير ، بخلاف ما إذا أمره القاضى ، لأن أمره ملزم لعموم ولايته ، وإذا ضمن  
 لا يرجع على القابض ، لأنه ملكه بالضمان ، فظهر أنه كان متبرعا فيه . هداية .  
 ( وإذا قضى القاضى للولد والوالدين وذوى الأرحام بالنفقة قضت مدة )  
 وطالت شهراً فأكثر ( سقطت ) نفقة تلك المدة ، لأن نفقة هؤلاء تجب كفاية  
 للحاجة ، حتى لا تجب مع اليسار ، وقد حصلت الكفاية بمضى المدة ، بخلاف  
 نفقة الزوجة إذا قضى بها القاضى ، لأنها تجب مع يسارها ، فلا تسقط بمحصول  
 الاستغناء فيما مضى . هداية . قيدنا المدة بشهر فأكثر لما فى الفتح : هذا حيث  
 طال المدة ، فأما إذا قصرت فلا تسقط ، وما دون الشهر قصيرة ، فلا تسقط ،  
 قيل : وكيف لا تصير القصيرة ديناً والقاضى مأمور بالقضاء ، ولو لم تصر ديناً لم  
 يكن الأمر بالقضاء بالنفقة فائدة ؟ لأن كل ما مضى يسقط ، فلا يمكن استيفاء  
 شيء ، اهـ ( إلا أن يأذن القاضى ) بعد فرض النفقة ( فى الاستدانة عليه ) أى :  
 على المفروض عليه ؛ لأن القاضى له ولاية عامة ، فصار إذنه كأمر الغائب فيصير  
 ديناً فى ذمته ، فلا يسقط بمضى المدة . هداية .

(و) يجب (على المولى أن ينفق على عبده وأميته) سواء فى ذلك القن والمدير  
 وأم الولد والصغير والكبير (فإن امتنع) المولى من الإنفاق (وكان لها كسب اكتسبا  
 وأنفقا على أنفسهما) لأن فيه نظر ألعنابن : ببقاء حياة المملوك ، وبقاء ملك المالك ،

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا كَسْبٌ أُجْبِرَ الْمَوْلَى عَلَى بَيْعِهِمَا

(وإن لم يكن لهما كسب) بأن كانا عبداً زمناً أو جارية لا يؤاجر مثلها (أجبر المولى على بيعهما) إن كانا محلاً للبيع، لأنهما من أهل الاستحقاق، وفي البيع إيفاء حقهما وإيفاء حق المولى بالتخلف، بخلاف نفقة الزوجه، لأنها تصير ديناً، فكان تأخيراً على ما ذكرناه، ونفقة المملوك لا تصير ديناً، فيكون إبطالا، وبخلاف سائر الحيوانات، لأنها ليست من أهل الاستحقاق، فلا يجبر على نفقتها، إلا أنه يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى، هداية. قهردنا بكونهما محلاً للبيع، لأنه إذا لم يكونا محلاً له كدبر وأم ولد أزم بالإففاق لا غير، كما في الدر.

## كتاب العتق

الْمُعْتَقُ يَقَعُ مِنَ الْحُرِّ الْبَالِغِ الْمَاعِقِلِ فِي مِلْكِهِ ، فَإِذَا قَالَ لِمُتَبَدِّهِ أَوْ أُمْتِهِ  
« أَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ مُعْتَقٌ ، أَوْ عَتِيقٌ ، أَوْ مُحَرَّرٌ ، أَوْ قَدْ حَرَّرْتُكَ ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ »  
فَقَدْ عَتَقَ ، نَوَى التَّوَلَّى الْعِتْقَ أَوْ لَمْ يَنْوِ ،

## كتاب المتق

ذَكَرَهُ عَقِبَ الطَّلَاقِ لِأَنَّهُ كِلَا مِنْهُمَا إِسْقَاطُ الْحَقِّ وَلَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ . وَقَدْ  
الطَّلَاقُ لِمُنَاسَبَتِهِ لِلنِّكَاحِ مَعَ أَنَّ الْإِعْتِقَاقَ أَقْلَ وَقَوْعًا .  
( العتق ) لغة : للقوة مطلقًا ، يقال : عَتَقَ الْفَرَسُ ، إِذَا قَوَّى وَطَارَ . وَشَرَعًا :  
عبارة عن إسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير المملوك به من الأحرار .  
و ( يقيم ) العتق ( من الحر ) ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَصِلِحُ إِلَّا فِي الْمَلِكِ ، وَلَا مَلِكَ لِلْمَمْلُوكِ  
( البالغ ) ، لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ ، لِكَوْنِهِ ضَرَرًا ظَاهِرًا ، وَلِهَذَا  
لَا يَمْلِكُ الْوَلِيُّ عَلَيْهِ .  
( الماعقل ) لِأَنَّ الْجَنُونَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلتَّصَرُّفِ ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْمَمْلُوكُ  
( فِي مِلْكِهِ ) أَوْ يَضِيفُهُ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ مِلْكِيَّتَكَ فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدٌ غَيْرَهُ  
لَا يَنْفَعُ ، وَإِنْ مَلَكَهُ بَعْدَهُ ، لَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ  
ابْنُ آدَمَ » .

( فَإِذَا قَالَ ) الْمَوْلَى ( لِمُتَبَدِّهِ أَوْ أُمْتِهِ : أَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ ) عَتَقَ ، أَوْ ( مُعْتَقٌ أَوْ  
عَتِيقٌ ، أَوْ مُحَرَّرٌ ، أَوْ قَدْ حَرَّرْتُكَ ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ ، تَشْدُّ عَتَقَ الْعَبْدُ ، سِوَاهُ ) الْمَوْلَى  
أَوْ لَمْ يَنْوِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافُ صَرِيحٌ فِيهِ ، لِأَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِيهِ شَرْعًا وَعَرَفًا ، فَأَغْنَى  
فَكَانَ مِنَ النِّهْيَةِ ، لِأَنَّهَا إِذَا اشْتَرَطَ إِذَا اشْتَبَهَ مَرَادُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهَذَا لَا اشْتِبَاهَ فِيهِ ، فَلَا تَشْتَرِطُ فِيهِ

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ «رَأْسُكَ حُرٌّ، أَوْ وَجْهُكَ، أَوْ رَقَبَتُكَ، أَوْ بَدَنُكَ» أَوْ قَالَ  
لَا مَتَّهَ «فَرَجُكَ حُرٌّ» وَلَوْ قَالَ «لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ» وَنَوَى بِهِ الْحُرِّيَّةَ عَتَقَ،  
وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ يَغْتِقْ، وَكَذَلِكَ كِنَايَاتُ الْعَتَقِ، وَإِنْ قَالَ «لَا سُلْطَانَ  
لِي عَلَيْكَ» وَنَوَى بِهِ الْعِتَقَ أَمْ يَغْتِقُ، وَإِنْ قَالَ: «هَذَا ابْنِي» وَثَبَتَ  
عَلَى ذَلِكَ.

النية (وكذلك) الحكم (إذا قال: رأسك حر، أو وجهك، أو رقبتك،  
أو بدنك) حر (أو قال لأمته: فرجك حر)، لأن هذه الألفاظ يعبر بها عن  
جميع البدن، وقد مر في الطلاق، وإن أضافه إلى جزء معين لا يعبر به عن الجملة كاليد  
والرجل لا يقع عندنا، والكلام فيه كالكلام في الطلاق، وقد بيناه، هداية.

(ولو قال لا ملك لي عليك ونوى به الحرية عتق، وإن لم ينو لم يعتق)  
لأنه كناية؛ لأنه يحتمل أنه أراد لا ملك لي عليك لأنى بعتك، ويحتمل لأنى  
أعتقتك؛ فلا يترتب أحدهما مراداً إلا بالنية (وكذلك كِنَايَاتُ الْعَتَقِ) وهى:  
ما احتمله وغيره كقوله: خرجت من ملكي، ولا سبيل لي عليك، ولا رق لي  
عليك، وقد خليت سبيلك، لاحتمال نفي هذه الأشياء بالبيع أو الكتابة، كاحتماله  
بالعتق، فلا يترتب إلا بالنية.

(وإن قال لا سلطان لي عليك ونوى به العتق لم يعتق)، لأن السلطان  
عبارة عن اليد، وسمى به السلطان لقيام يده، وقد يبقى الملك دون اليد كما في  
المكاتب، بخلاف قوله «لا سبيل لي عليك» لأن نفيه مطلقاً بانتفاء الملك، لأن  
الدولى على المكاتب سيلاً، فلهذا يحتمل العتق، هداية.

(وإن قال) لعبده: (هذا ابني) أو لأمته: هذه بنتي، وكان بحيث يولد  
مثله مثله، بدليل ما به هذه (وثبت على ذلك) قال في الفتح: قيل: هذا قيد اتفاق

أَوْ قَالَ « هَذَا مَوْلَايَ » ، أَوْ « يَا مَوْلَايَ » عَتَقَ ، وَإِنْ قَالَ « يَا ابْنِي »  
 أَوْ « يَا أَخِي » لَمْ يَعْتَقْ ، وَإِنْ قَالَ لِعُلَامٍ لَا يُؤَلِّدُ مِنْهُ لِمِثْلِهِ « هَذَا ابْنِي »  
 عَتَقَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ « أَنْتِ طَالِقٌ » يَنْوِي بِهِ  
 الْحُرِّيَّةَ لَمْ تَعْتَقْ ،

لا معتبر به ، ولذا لم يذكره في المبسوط ، وفي أصل فخر الإسلام : الثبات على  
 ذلك شرط لثبوت النسب ، لا العتق ، وبوافقه مافي المحيط وجاء مع شمس الأئمة  
 والمجتبي : هذا ليس بقيد ؛ حتى لو قال بعد ذلك أوهمت أو أخطأت يمتق ولا  
 يصدق ، اهـ (أو قال هذا مولاي أو) ناداه (بامولاي عتق) ، لأن لفظ «المولى»  
 مشترك أحد معانيه للمتق ، وفي المبدل لا يليق إلا بهذا المعنى ، فيعتق بلانية ، لأنه  
 التحقق بالصریح كقوله « يا حر » و « يا عتيق » كما في الدر ، ثم في دعوى البتوة  
 إذا لم يكن للعبد نسب معروف يثبت منه ، وإذا ثبت للنسب عتق ، لأنه يستند  
 إلى وقت العلق ، وإن كان له نسب معروف لا يثبت نسبه للتعذر وعتق إعمالا  
 للفظ في مجازة عند تعذر الحقيقة ..

( وإن قال يا ابني ، أو يا أخى ، لم يعتق ) ، لأن هذا اللفظ في العادة يستعمل  
 للأكرام والشفقة ، ولا يراد به التحقيق ، قال في التصحيح : وهذا ظاهر الرواية ،  
 وفي رواية شاذة عن الإمام أنه يعتق ، والاعتماد على ظاهر الرواية ، قاله في شرح نجم  
 الأئمة ، ومثله في الهداية ، اهـ ( وإن قال افلام له ) كبير بحيث ( لا يولد مثله ) أى  
 للفلان ( لمثله ) أى المولى : ( هذا ابني ، عتق عليه عند أبي حنيفة ) هملا بالمجاز عند  
 تعذر الحقيقة كأمير ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يعتق ، لأنه كلام محال فيلغو ورد ، قال  
 الإسيدي جاني في شرحه : الصحيح قول أبي حنيفة ، واختاره المحبوبي وغيره . تصحيح  
 ( وإذا قال للمولى لأمته : أنت طالق ) أو بائن ( ينوي ) بذلك ( الحرية لم تعتق )  
 وكذا سائر أفعال صريح الطلاق وكناياته ، وذلك لأن ملك اليمين أقوى من ملك النكاح ،

وَأِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ « أَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ » لَمْ يَمُتِّقْ ، وَإِنْ قَالَ « مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ » عَتَقَ .

وَإِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ .

وَإِذَا أَعْتَقَ الْمَوْلَى بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ ذَلِكَ الْبَعْضُ ، وَسَعَى فِي بَيْعَتِهِ قِيَمَتَهُ لِمَوْلَاهُ ،

وما يكون مزيلا للأضعف لا يلزم أن يكون مزيلا للأقوى، بخلاف العكس، كما سبق في كفايات الطلاق، ولأن صريح الطلاق وكفاياته مستعملة لحزمة الوطء، وحرمة الوطء لا تنافي للمالوكية، فلا يقع كناية عنه، كما في الاختيار (وإن قال لعبد: أنت مثل الحر لم يعتق)، لأن « مثل » تستعمل للمشاركة في بعض المعاني صرفاً، فوقع الشك في الحرية، فلم تثبت (وإن قال له ما أنت إلا حر عتق)، لأن الاستثناء من النفي لإثبات على وجه التأكيد، كما في كلمة التوحيد.

\* \* \*

(وإذا ملك الرجل ذا رحم) ولاداً أو غيره (محرم منه) أي الرحم كما مر (عتق عليه) قال في الهداية: وهذا اللفظ مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، واللفظ بعمومه ينظم كل قرابة مؤبدة بالحرمية ولاداً أو غيره، اهـ. ثم لافرق بين كون الملك بشراء أو إرث أو غيرها، ولا بين كون المالك صغيراً أو كبيراً، مجنوناً أو عاقلاً، ذمياً أو مسلماً؛ لأنه عتق بسبب الملك، وملأهم صحيح كما في الجوهرة. (وإذا أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك البعض) الذي نص عليه فقط (وسعى في بقية قيمته لمولاه) لاحتباس مالية البعض الباقي عند العبد، فله أن يضمه كما إذا هبت الريح في ثوب إنسان وألقته في صبح غيره حتى انصبغ به؛ فعلى صاحب

عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يَعْتَقُ كُلُّهُ .  
 وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ عَتَقَ ، فَإِنْ كَانَ  
 الْمُعْتَقُ مُوسِرًا فَشَرِيكُهُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ شَرِيكُهُ  
 قِيَمَةَ نَصِيبِهِ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْقَى الْعَبْدَ ،

الثوب قيمة صبح الآخر ، موسراً كان أو معسراً ، لما قلنا ، فكذا هنا ، إلا أن  
 العبد فقير فيستسقيه و يصير بمنزلة المسكاتب ، غير أنه إذا عجز لا يرد إلى الرق ،  
 لأنه إسقاط لا إلى أحد فلا يقبل الفسخ ، بخلاف الكتابة المقصودة ؛ لأنها عقد  
 يقال و يفسخ كما في الهداية . وهذا ( عند أبي حنيفة ) لتجزئ الإعتاق عنده ،  
 فيقتصر على ما أعتق ( وقال أبو يوسف ومحمد : يعتق كله ) لعدم تجزيه عندهما ،  
 فإضافة العتق إلى البعض كإضافته إلى الكل ؛ فيعتق كله ، قال في زاد الفقهاء :  
 الصحيح قول الإمام ، واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما ، تصحيح ( وإن كان  
 العبد بين شريكين فأعتق أحدهما نصيبه ) منه ( عتق ) عليه نصيبه ، ثم لا يخلو  
 المعتق من أن يكون موسراً أو معسراً ( فإن كان المعتق موسراً ) وهو : أن يكون  
 مالكاً يوم الإعتاق قدر قيمة نصيب الآخر سوى ملبوسه وقوت يومه في الأصح  
 كما في الدر عن المجتبي ، وفي التصحيح : وعليه عامة المشايخ ، وهو ظاهر الرواية ، اه  
 ( فشريكة بالخيار ) بين ثلاثة أشياء ، وهي أنه ( إن شاء أعتق ) كأعتق شريكه ،  
 لقيام ملكه في الباقي ، ويكون الولاء لهما ، لصدور العتق منهما ( وإن شاء ضمن  
 شريكه قيمة نصيبه ) ، لأنه جان عليه بإفساد نصيبه حيث امتنع عليه البيع والمبة  
 وغير ذلك مما سوى الإعتاق وتوابعه والاستسقاء ، ويرجع المعتق بما ضمن على العبد ،  
 والولاء للمعتق في هذا الوجه ، لأن المعتق كله من جهته حيث ملكه بالضمان  
 ( وإن شاء استسقى العبد ) لما بينا ، ويكون الولاء بينهما ، لصدور العتق منهما .

وَإِنْ كَانَ مُعْسِراً فَالشَّرِيكَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسَمَى  
لِلْعَبْدِ ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ : لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّمَانُ مَعَ الْيَسَارِ ، وَالسَّعَايَةُ  
مَعَ الْإِعْسَارِ ، وَإِذَا اشْتَرَى رَجُلَانِ ابْنَ أَحَدِهِمَا عَتَقَ نَصِيبُ الْأَبِ ،  
وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَرَّثَاهُ فَالشَّرِيكَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ  
نَصِيبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسَمَى ، وَإِذَا شَهِدَ

( وَإِنْ كَانَ ) الْمُعْتَقُ ( مُعْسِراً ) فَالشَّرِيكَ بِالْخِيَارِ ( بَيْنَ شَيْئَيْنِ ) : ( إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ )  
لِبَقَاءِ مِلْكِهِ ( وَإِنْ شَاءَ اسْتَسَمَى الْعَبْدُ ) لَمَّا بَيْنَا ، وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا فِي الْوَجْهَيْنِ ،  
وَلَيْسَ لَهُ تَضَمُّنُ الْمُعْتَقِ لِأَنَّهُ صَفَرُ الْيَدَيْنِ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ( وَقَالَ أَبُو يُونُسَ  
وَمُحَمَّدٌ : لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّمَانُ ) لِلْمُعْتَقِ ( مَعَ الْيَسَارِ وَالسَّعَايَةُ ) لِلْعَبْدِ ( مَعَ الْإِعْسَارِ )  
قَالَ فِي الْمُهْدَايَةِ : وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَبْتَنِي عَلَى حَرْفَيْنِ : أَحَدُهُمَا تَجَزُّؤُ الْإِعْتَاقِ وَعَدَمُهُ ،  
عَلَى مَا بَيْنَاهُ ، وَالثَّانِي فِي أَنْ يَسَارَ الْمُعْتَقِ لَا يَمْنَعُ السَّعَايَةَ عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا يَمْنَعُ ، اهـ . قَالَ  
جَمَالُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ : الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَشَى عَلَيْهِ الْبَرْهَانِيُّ وَالنَّسْفِيُّ  
وغيرهما . تَصْحِيحُ ( وَإِذَا اشْتَرَى رَجُلَانِ ابْنَ أَحَدِهِمَا عَتَقَ ) مِنَ الْإِبْنِ ( نَصِيبُ  
الْأَبِ ) لِأَنَّهُ مَلَكَ شَخْصَ قَرِيبِهِ ( وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ) : أَيْ الْأَبُ ، لِأَنَّ الشِّرَاءَ حَصَلَ  
بِقَوْلِهِمَا جَمْعاً ، فَصَارَ الشَّرِيكَ رَاضِياً بِالْعَتَقِ ؛ لِأَنَّ شِرَاءَ الْقَرِيبِ إِعْتَاقٌ ، فَصَارَ كَمَا  
لَوْ أُذِنَ لَهُ بِإِعْتَاقِ نَصِيبِهِ صَرِيحاً حَيْثُ شَارَكَهُ فِيمَا هُوَ عَالِمٌ بِالْعَتَقِ وَهُوَ الشِّرَاءُ ،  
وَلَا يَخْتَلِفُ الْجَوَابُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدَارُ  
عَلَى السَّبَبِ كَمَا فِي الْمُهْدَايَةِ ( وَكَذَلِكَ ) الْحُكْمُ ( إِذَا وَرَّثَاهُ ) لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ  
فَلِأَصْلِهِ ( فَالشَّرِيكَ بِالْخِيَارِ ) بَيْنَ شَيْئَيْنِ : ( إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ  
اسْتَسَمَى ) الْعَبْدُ ، وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا فِي الْوَجْهَيْنِ كَمَا مَرَّ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضاً ،  
وَقَالَ فِي الشِّرَاءِ : بَعْضُنَا الْأَبُ نِصْفَ قِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ مُوسِراً ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِراً  
سَمَى الْإِبْنُ فِي نِصْفِ قِيَمَتِهِ لِشَّرِيكَ الْأَبِ ، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا مَلَكَ سَكَّاءَ بَهِيَّةٍ  
أَوْ صَدَقَةً أَوْ وَصِيَّةً ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الصَّحِيحَ قَوْلُ الْإِمَامِ ( وَإِذَا شَهِدَ ) :



كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِالْحُرِّيَةِ عَتَقَ كُلَّهُ ، وَسَعَى الْعَبْدُ  
إِسْكَالَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَصِيبِهِ ، مُوسِرِينَ كَانَا أَوْ مُعْسِرِينَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : إِنْ كَانَا مُوسِرِينَ فَلَا سَعَايَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَا  
مُعْسِرِينَ سَعَى لِكُلِّهِمَا ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِراً وَالْآخَرُ مُعْسِراً سَعَى لِلْمُوسِرِ  
وَلَمْ يَسْعَ لِلْمُعْسِرِ ، وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ لِرُجْهِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ  
لِلنَّصْنَمِ عَتَقَ .

أى أخبر ، لعدم قبولها وإن تعددوا لجرحهم مغفماً ، در عن البدائع ( كل واحد  
من الشريكين على شريكه ( الآخر بالحرية ) في نصيبه وأنكر الآخر ( سعى  
العبد لكل واحد منهما في نصيبه ، موسرين كانا أو معسرين ) أو غنفلين  
( عند أبي حنيفة ) ، لأن كل واحد منهما يزعم أن صاحبه أعتق نصيبه ، وأن له  
التضمنين أو السعاية ، وقد تعذر التضمنين لإنكار الشريك ، فتعين الاستسعاء ،  
والولاء لهما ؛ لأن كلا منهما يقول : عتق نصيب صاحبي عليه بإعتاقه وولائه له  
وعتق نصيبى بالسعاية وولائه لى ( وقال أبو يوسف ومحمد : إن كانا موسرين  
فلا سعاية عليه ) ، لأن من أصلهما أن السعاية لا تثبت مع اليسار ، فوجود  
اليسار من كل منهما إبراء للعبد من السعاية ( وإن كانا معسرين سعى لهما ) ، لأن  
فى زعمهما أن الواجب هو السعاية دون الضمان للعسرة ، فلم يكن إبراء للعبد من  
السعاية ، فيسعى لهما ( وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً سعى للموسر  
ولم يسع للمعسر ) ، لما علمت . قال الإمام أبو المعالي فى شرحه : الصحيح قول  
الإمام ، واختاره الحنوبى والنسفى والموصلى وصدر الشريعة . صحيح .

( ومن أعتق عبده لوجه الله أو للشيطان أو للنصم عتق ) عليه ، لصدور  
الإعتاق من أهله مضافاً إلى محله فيقع ويلغو قوله بعبده « للنصم » أو « للشيطان » ،  
سوىكون آتما به ، بل إن قصد التعظيم كفر .

وَعَتَقُ الْمُسْكِرِ وَالسَّكَرَانِ وَاقِيعٌ ، وَإِذَا أَضَافَ الْعَتَقَ إِلَى مِلْكٍ أَوْ  
شَرَطٍ صَحَّ كَمَا يَصْغُ فِي الطَّلَاقِ ، وَإِذَا خَرَجَ عَبْدٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَيْنَا  
مُسْلِمًا عَتَقَ ، وَإِذَا أَعْتَقَ تِجَارِيَّةً حَامِلًا عَتَقَ تَحْمِلُهَا ، وَإِنْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ خَاصَّةً  
عَتَقَ وَلَمْ تَعْتَقِ الْأُمُّ .

(وعتق المسكره والسكران) بسبب محذور (واقع) لصدوره من أهله في  
محلّه كما مر في الطلاق ، قيدنا السكر بسبب محذور ، لأن غير المحذور كسكر  
المضطر بمنزلة الإغماء لا يصح معه التصرف ، سواء كان طلاقاً أو عتاقاً أو غيرها  
كما في البحر عن التحرير .

(وإذا أضاف العتق إلى ملك) كإن ملكتك فأنت حر (أو) إلى وجود  
(شروط) كإن دخلت الدار فأنت حر (صح) لأنه إسقاط ؛ فيجوز فيه التعليق  
(كما يصح) ذلك (في الطلاق) وقد سبق بيانه .  
(وإذا خرج عبد من دار الحرب إلينا مسلماً عتق) ، لأنه لما دخل دار  
الإسلام ظهرت يده وهو مسلم فلا يسترق .

(وإذا أعتق) المولى (جارية حاملاً عتق حايها) معها ، لأنه بمنزلة عضو  
من أعضائها ، ولو استثناء لا يصح كاستثناء جزء منها ، كما في البحر . أطلق في  
عتق الحمل فشمّل ما إذا ولدته بعد عتقها لستة أشهر أو أقل ، لكن إن ولدته  
لأقل فإنه يعتق مقصوداً ، لا بطريق التبعية ، فحينئذ لا يدجر ولاؤه إلى موالى  
الأب كما في البحر (وإن أعتق الحمل خاصة عتق ولم تعتق الأم) معه ، لأنه  
لا وجه إلى إعتاقها مقصوداً لعدم الإضافة ولا تبعاً لما فيه من قلب الموضوع ،  
هداية . وهذا إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر ، لتحقق وجوده ؛ وإلا لم يعتق ،  
لجواز أن تكون حملت به بعد القول فلا يعتق بالشك ، إلا أن تكون معتدة  
من الزوج وجاءت به لدون سنتين ، وإن جاءت بولدين أحدهما لأقل من ستة  
أشهر والآخر لأكثر عتقاً جميعاً لأنهما حمل واحد كما في الجوهرة .

وَإِذَا أَعْتَقَ عَبْدُهُ عَلَى مَالٍ فَقَبِلَ الْعَبْدُ عَتَقَ وَلَزِمَهُ الْمَالُ ، وَلَوْ قَالَ  
« إِنِّ أَدَيْتَ إِلَى أَلْفَا فَأَنْتَ حُرٌّ » صَحَّ وَصَارَ مَأْذُونًا ، فَإِنْ أَحْضَرَ الْمَالَ أَجْبَرَ  
الْحَاكِمُ الْمَوْلَى عَلَى قَبْضِهِ وَعَتَقَ الْعَبْدُ .

وَوَلَدُ الْأُمَةِ مِنْ مَوْلَاهَا حُرٌّ ، وَوَلَدُهَا مِنْ زَوْجِهَا مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهَا .  
وَوَلَدُ الْحُرَّةِ مِنَ الْعَبْدِ حُرٌّ .

( وَإِذَا أَعْتَقَ عَبْدُهُ عَلَى مَالٍ ) كَأَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفِ دَرَاهِمٍ ، أَوْ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ ،  
( فَقَبِلَ الْعَبْدُ ) فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ وَ ( عَتَقَ ) الْعَبْدُ فِي الْحَالِ ( وَلَزِمَهُ الْمَالُ ) لِلْمَشْرُوطِ  
فِي صِفَرٍ دِينَارٍ فِي ذِمَّتِهِ . وَإِطْلَاقُ لَفْظِ الْمَالِ يَنْتَظِمُ أَنْوَاعُهُ مِنَ النِّقْدِ وَالْعَرَضِ وَالْحَيَوَانِ وَإِنْ  
كَانَ بَغِيرَ عَيْنِهِ ، لِأَنَّهُ مَعَاوِضَةُ الْمَالِ بِغَيْرِ الْمَالِ فَشَابَهَ الْفَكَاحَ ، وَكَذَا الطَّعَامُ وَالْمَسْكِيلُ  
وَالْمَوْزُونُ إِذَا كَانَ مَعْلُومَ الْجِنْسِ ، وَلَا تَضُرُّ جِهَالَةُ الْوَصْفِ لِأَنَّهَا بِسِيرَةٍ ، وَأَمَّا إِذَا  
كَثُرَتْ الْجِهَالَةُ بَأَنِّ قَالَ « أَنْتَ حُرٌّ عَلَى ثَوْبٍ » فَقَبِلَ عَتَقَ وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ نَفْسِهِ ، جَوْهَرَةٍ  
( وَلَوْ ) عُلِقَ عَتَقُهُ بِأَدَاءِ الْمَالِ بَأَنِّ ( قَالَ : إِنِّ أَدَيْتَ إِلَى أَلْفَا فَأَنْتَ حُرٌّ - صَحَّ ) التَّعْلِيْقُ  
( وَصَارَ ) الْعَبْدُ ( مَأْذُونًا ) ، لِأَنَّ الْأَدَاءَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالسَّكْبِ وَالْكَسْبِ بِالتَّجَارَةِ  
فَسَكَانُ إِذْنَاكَ لَهُ دَلَالَةٌ ( فَإِنْ أَحْضَرَ ) الْعَبْدُ ( الْمَالُ ) الْمَشْرُوطَ عَلَيْهِ ( أَجْبَرَ الْحَاكِمُ  
الْمَوْلَى عَلَى قَبْضِهِ وَعَتَقَ الْعَبْدُ ) قَالَ فِي الْمَهْدَايَةِ : وَمَعْنَى الْإِجْبَارِ فِيهِ وَفِي سَائِرِ الْحَقُوقِ  
أَنَّهُ يَنْزِلُ قَابِضًا بِالتَّخْلِيَةِ . ١٠ هـ .

( وَوَلَدُ الْأُمَةِ مِنْ مَوْلَاهَا حُرٌّ ) ، لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنْ مَائِهِ فَيَمْتَقُّ عَلَيْهِ ، وَهَذَا إِذَا  
ادْعَاهُ الْمَوْلَى ( وَوَلَدُهَا مِنْ زَوْجِهَا ) سِوَاهُ كَانَ حُرًّا أَوْ مَمْلُوكًا ( مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهَا ) لِأَنَّ  
الْوَلَدَ تَابِعُ الْأُمِّ فِي الْمُلْكِ وَالرَّقِّ ، إِلَّا وَلَدَ الْمَغْرُورِ ( وَوَلَدُ الْحُرَّةِ مِنَ الْعَبْدِ حُرٌّ ) تَبَعًا  
لَأُمِّهِ كَمَا تَبَعْنَاهُ فِي الْمُلْكِ وَالرَّقِّ وَأُمِّيَّةُ الْوَلَدِ وَالْكِتَابَةِ ، كَمَا فِي الْمَهْدَايَةِ .

## باب التدبير

إِذَا قَالَ الْمَوْلَى لِمَمْلُوكِهِ « إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ » ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبُرٍ  
 مِنِّي ، أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ ، أَوْ قَدْ دَبَّرْتَنِي « فَقَدْ صَارَ مُدَبِّرًا : لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ، وَلَا  
 هِبَتُهُ ، وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَسْتَعْدِمَهُ وَيُؤَاجِرَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ أُمَّةً وَطَنَهَا ، وَلَهُ  
 أَنْ يُزَوِّجَهَا ، فَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ الْمُدَبِّرُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ إِنْ خَرَجَ مِنْ  
 الثُّلُثِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ سَمِيَ

## باب التدبير

هو أمة : النظر إلى عاقبة الأمر ؛ وشرعا : تعليق العتق بموته ؛ كما أشار إلى  
 ذلك بقوله : ( إِذَا قَالَ الْمَوْلَى لِمَمْلُوكِهِ : إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبُرٍ  
 مِنِّي ، أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ ، أَوْ قَدْ دَبَّرْتَنِي ) أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ؛ أَوْ أَعْتَقْتُكَ بَعْدَ  
 مَوْتِي ، أَوْ مَعَ مَوْتِي ، أَوْ عِنْدَ مَوْتِي ، أَوْ فِي مَوْتِي ( فَقَدْ صَارَ ) الْعَبْدُ ( مُدَبِّرًا ) لِأَنَّ هَذِهِ  
 الْأَلْفَاظُ صَرِيحَةٌ فِي التَّدْبِيرِ .

وإِذَا صَارَ مُدَبِّرًا ( فَلَا يَجُوزُ ) لِمَوْلَاهُ ( بَيْعُهُ ، وَلَا هِبَتُهُ ) وَلَا إِخْرَاجُهُ عَنْ مِلْكِهِ  
 إِلَّا إِلَى الْحَرِّ ، كَمَا فِي السُّكْتَابَةِ ، هِدَايَةِ ( ر ) يَجُوزُ ( لِلْمَوْلَى أَنْ ) يَسْتَعْدِمَهُ وَيُؤَاجِرَهُ ،  
 وَإِنْ كَانَتْ ( الْمُدَبِّرَةُ ) أُمَّةً وَطَنَهَا وَلَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا ) جَبْرًا ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ ثَابِتٌ لَهُ ،  
 وَبِهِ يَسْتَفَادُ وَلَايَةُ هَذِهِ التَّصْرِيفَاتِ .

( فَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ الْمُدَبِّرُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ ) وَإِلَّا فَبِحَسَابِهِ  
 لِأَنَّ التَّدْبِيرَ وَصِيَّةٌ ، لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ مِضافًا إِلَى وَقْتِ الْمَوْتِ ، وَالْحُكْمُ غَيْرُ ثَابِتٍ فِي الْحَالِ  
 فَيُغْذَى مِنَ الثُّلُثِ ، هِدَايَةِ ( وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ سَمِيَ ) الْمُدَبِّرَ لِلْوَرِثَةِ

فِي ثُلَاثِي قِيَمَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ سَعَى فِي جَمِيعِ قِيَمَتِهِ  
إِفْرَاقًا ، وَلَوْلَا الْمُدَبِّرَةُ مُدَبِّرٌ ، فَإِنْ عَلِقَ التَّدْبِيرَ بِمَوْتِهِ عَلَى صِفَةٍ —  
مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضٍ هَذَا ، أَوْ سَفَرٍ هَذَا ، أَوْ مِنْ مَرَضٍ  
كَذَا — فَلَيْسَ بِمُدَبِّرٍ ، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ ، فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي  
ذَكَرَهَا عَتَقَ كَمَا يَمْتَقُ الْمُدَبِّرُ .

(فِي ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ) لِأَن عَقْدَهُ مِنَ الثَّلَاثِ ، فَيَمْتَقُ ثُلَاثُهُ وَيَسْعَى فِي ثَلَاثِهِ (فَإِنْ كَانَ  
عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ) يَسْتَفْرِقُ رَقَبَةَ الْمُدَبِّرِ (سَمِيَ فِي جَمِيعِ قِيَمَتِهِ لِلْفَرَمَاءِ) ، لَتَقْدِمُ  
الَّذِينَ عَلَى الْوَصِيَّةِ ، وَلَا يُمْكِنُ نَقْضُ الْعَتَقِ ، فَيَجِبُ رَدُّ قِيَمَتِهِ ، وَهُوَ حِينَئِذٍ كَمَا كَانَتْ  
عِنْدَ الْإِمَامِ ، وَقَالَا: حَرَمِيُونَ (وَوَلَدُ) الْأُمَّةِ (الْمُدَبِّرَةُ مُدَبِّرٌ) تَبَعًا لِأُمِّهِ .  
(فَإِنْ عَلِقَ التَّدْبِيرَ بِمَوْتِهِ عَلَى صِفَةٍ) وَذَلِكَ (مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ مِتُّ مِنْ  
مَرَضٍ هَذَا أَوْ سَفَرٍ) هَذَا (أَوْ مِنْ مَرَضٍ كَذَا) أَوْ مَاتَ فُلَانٌ (فَأَنْتَ مُدَبِّرٌ  
فَلَيْسَ بِمُدَبِّرٍ) حَالًا ، لِأَنَّ الْمَوْتَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ لَيْسَ كَأَنَّهَا لَاحِقَةٌ ، فَلَمْ يَنْفَعِدْ سَبَبًا فِي  
الْحَالِ ، وَإِذَا انْتَفَى مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ لَتَرَدَّدَ بَيْنَ الثَّبُوتِ وَالْعَدَمِ بِقِي تَعْلِيلًا كَسَائِرِ  
التَّعْلِيلَاتِ لَا يَنْعَمُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، (وَلِذَا) (يَجُوزُ بَيْعُهُ) وَرَهْنُهُ وَهَبَتُهُ (فَإِنْ مَاتَ  
الْمَوْلَى عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا) وَعَلِقَ تَدْبِيرَهُ عَلَى وَجُودِهَا — بِأَن مَاتَ مِنْ سَفَرِهِ  
أَوْ مَرَضِهِ — (عَتَقَ) كَمَا يَمْتَقُ الْمُدَبِّرُ (الْمُطْلَقُ) ، لِأَنَّ الصِّفَةَ لَمَّا صَارَتْ مُعَيَّنَةً فِي آخِرِ  
جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَيَاةِ أَخَذَ حَكْمَ الْمُدَبِّرِ الْمُطْلَقِ لَوْجُودَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَوْتِ وَزَوَالَ  
الْتَرَدُّدِ ، دَرَرُ .

## باب الاستيلاء

إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ مِنْ مَوْلَاهَا فَقَدْ صَارَتْ أُمًّا وَلَدَ لَهُ ، لَا يَجُوزُ بَيْنُهُمَا ،  
وَلَا تَمْلِكُكُمْ ، وَلَهُ وَطُوعُهَا وَأَسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَتَزْوِيجُهَا ، وَلَا يَثْبُتُ  
نَسَبُ وَلَدِهَا إِلَّا أَنْ يَعْتَرَفَ بِهِ الْمَوْلَى ، فَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِوَلَدٍ ثَبَتَ  
نَسَبُهُ بِغَيْرِ إقرار ، وَإِنْ نَفَاهُ انْتَفَى بِقَوْلِهِ ، وَإِنْ زَوَّجَهَا

## باب الاستيلاء

هو لغة : طلب الولد ، وشرعا : طلب المولى الولد من أمة بالوطء . در .  
( إذا ولدت الأمة ) ولو مدبرة ( من مولاها فقد صارت أم ولد له ) وحكمها  
حكم المدبرة : ( لا يجوز بيعها ، ولا تملككم ) ولأرهنها ( وله وطؤها واستخدامها  
وإيجارتها وتزويجها ) جبراً ، لأن الملك فيها قائم كما في المدبر ( ولا يثبت نسب  
ولدها ) من مولاها ( إلا أن يعترف به المولى ) ، لأن وطء الأمة يقصد به قضاء  
الشهوة دون الولد ، فلا بد من الدعوى ، بخلاف العقد ، لأن الولد يتعين مقصوداً منه  
فلا حاجة إلى الدعوى ، كما في الهداية ( فإن جاءت بعد ذلك ) : أى بعد اعترافه  
يولدها الأول ( بولد ) آخر ( يثبت نسبه منه بغير إقرار ) ، لأنه بدعوى الأول  
تعيين الولد مقصوداً منها ، فصارت فراشه كالمقودة ( و ) لكنه ( إن نفاه انتفى بـ ) مجرد  
( قوله ) : أى من غير لعان ، لأن فراشها ضعيف ، حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف  
المنكوحة حتى لا ينتفى الولد بنفيه إلا باللعان لتأكيدهم الفرائش ، حتى لا يملك إبطاله بالتزويج ،  
هداية . وفيها : وهذا الذى ذكرناه حكم ، وأما الديانة فإن كان وطئها وحسنها ولم يعزل  
عنها فيلزمه أن يعترف به ويدعى ، لأن الظاهر أن الولد منه ، وإن عزل عنها أولم يحسنها  
جازه أن ينفيه ، لأن هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر ، كذا روى عن أبي حنيفة ، وفيه  
روايتان أخريان عن أبي يوسف ومحمد ذكرناهما في كفاية المنتهى ، اهـ ( وإن زوجه ) :

فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَهُوَ فِي حُكْمِ أُمِّهِ ، وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَتْ مِنْ جَمِيعِ  
الْمَالِ ، وَلَا تُلْزَمُهَا السَّعَايَةُ لِلْعُرْمَاءِ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ ، وَإِذَا وَطِئَ  
الرَّجُلُ أَمَةً غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ فَوَلَدَتْ مِنْهُ ثُمَّ مَلَكَهَا صَارَتْ أُمًّا وَلَدٍ  
لَهُ ، وَإِذَا وَطِئَ الْأَبُ جَارِيَةً أَبْنُو فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ  
وَصَارَتْ أُمًّا وَلَدٍ لَهُ .

أى زوج المولى أم ولده ( فجاءت بولد ) من زوجها ( فهو في حكم أمه ) لأن حق  
الحرية يسرى إلى الولد .

( وإذا مات المولى عتقت ) أم ولده ( من جميع المال ) لأن الحاجة إلى الولد  
أصلية ، فيقدم على حق الورثة والدين كالتسكفين ، بخلاف التقدير ، لأنه وصية بما  
هو من زوائد الحوائج ( ولا تلزمها ) أى أم الولد ( للسعاية للعرماء إن كان على  
المولى دين ) لما قلنا ، ولأنها ليست بمال مقوم . حتى لا يضمن بالنصب عند أبي  
حنيفة ، فلا يتعلق بها حق العرماء .

( وإذا وطئ الرجل أمة غيره بنكاح فولدت منه ثم ) بعد ذلك ( ملكها )  
بوجه من وجوه الملك ( صارت أم ولد له ) ، لأن السبب هو الجزئية ، والجزئية  
إنما تثبت بينهما بنسبة الولد الواحد إلى كل منهما كلاً ، وقد ثبت النسب ،  
فثبتت الجزئية بهذه الوسطة ، وقد كان المانع حين الولادة ملك الغير ، وقد زال .  
قيد بالنكاح لأنه لو كان للوطء بالزنا لا تصير أم ولد له ، لأنه لا نسبة لولد الزنا  
من الزانى ، وإنما يعتق عليه إذا ماملسكه لأنه جزؤه حقيقة ، وتماه في البحر .  
( وإذا وطئ الأب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ) الأب ( ثبت نسبه منه ،  
وصارت أم ولد له ) سواء صدقه الابن أو كذبه ، ادعى الأب شبهة أو لم يدع  
لأن للأب أن يملك مال ابنه للحاجة إلى البقاء للأكل والشرب ، فله أن يملك جاريته .

وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْرُهَا وَلَا قِيَمَةُ وَلَدِهَا ، وَإِنْ وَطِئَ أَبُ الْأَبِ  
مَعَ بَقَاءِ الْأَبِ لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ ، فَإِنْ كَانَ الْأَبُ مَيِّتًا يَثْبُتُ النَّسَبُ  
مِنَ الْجَدِّ كَمَا يَثْبُتُ مِنَ الْأَبِ ، وَإِذَا كَانَتِ الْجَارِيَةُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ  
فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا ثَبَّتَ نَسَبُهُ مِنْهُ ، وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ ، وَعَلَيْهِ  
نِصْفُ عَقْرِهَا

للحاجة إلى صيانة مائه وبقاء نسله، لأن كفاية الأب على ابنه كما مر، إلا أن الحاجة  
إلى صيانة مائه دون حاجته إلى بقاء نفسه، ولذا قالوا « يتملك الطعام بلاقيمة  
والجارية بقيمتها » كما صرح به بقوله (وعليه قيمتها) : أي الجارية يوم العلوق؛ لأنها  
انتقلت إليه حينئذ، ويستوى فيه الموصر والمسر؛ لأنه ضمان تملك (وليس عليه  
عقرها) لثبوت الملك مستقداً لما قبل العلوق ضرورة صحة الاستيلاد، وإذا صح الاستيلاد  
في ملكه لا يلزمه عقرها (ولا قيمة ولدها) لعلوقه حرّاً الأصل، عبر بالجارية ليفيد  
أنها محل التملك، حتى لو كانت أم ولد لابن أو مدبرته لا تصح دعوى الأب ولا  
يثبت النسب، ويلزم الأب المقر كما في الجوهرة (وإن وطئ) الجد (أب الأب  
جارية ابن ابنه (مع بقاء) ابنه (الأب لم يثبت النسب)، لأنه لا ولاية للجد حال  
قيام الأب (وإن كان الأب ميّتا يثبت النسب من الجد) وصات أم ولد له (كما  
يثبت من الأب) لظهور ولايته عند فقد الأب، وكُفِّرُ الأب ورقه بمنزلة موته،  
لأنه قاطع للولاية، هداية.

(وإذا كانت الجارية بين شريكين تجاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبه  
منه)، لأنه لما ثبت في نصيبه لمصادفته ملكه ثبت في الباقي ضرورة أنه لا يتجزأ،  
لما أن سببه - وهو العلوق - لا يتجزأ، لأن الولد الواحد لا يعلق من ماء من (وصارت  
أم ولد له) اتفاقاً: أما عندهما فظاهر، لأن الاستيلاد لا يتجزأ؛ وأما عنده فيصير  
نصيبه أم ولد ثم يتملك نصيب صاحبه إذ هو قابل للملك فتسكن له (و) وجب (عليه)  
الشريك (نصف عقرها)، لأنه وطئ جارية مشتركة، إذ الملك يثبت حكماً للاستيلاد



وَنِصْفُ قِيَمَتِهَا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قِيَمَةِ وَلَدِهَا ، وَإِذَا ادَّعَاهُ مَعًا ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُمَا ، وَكَانَتِ الْأُمُّ أُمَّ وَلَدٍ لِهَمَا ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الْعَقْرِ قِصَاصًا بِمَا لَهُ عَلَى الْآخَرِ ، وَيَرِثُ الْإِبْنُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِيرَاثَ ابْنٍ كَامِلٍ ، وَهُمَا يَرِثَانِ مِنْهُ مِيرَاثَ أَبِي وَاحِدٍ ،

فيمتدحه الملك في نصيب صاحبه ، بخلاف الأب إذا استولد جارية ابنه ؛ لأن الملك هنالك يثبت شرطاً للاستيلاء فيتقدمه ، فيصير واطئاً ملك نفسه (و) كذا (نصف قيمتها) لأنه تملك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء ؛ وتعتبر قيمتها يوم العلوق لأن أمومية الولد تثبت من ذلك الوقت ، ويستوى فيه المصير والوטר لأنه ضمان تمليك كما مر (وليس عليه شيء من قيمة ولدها) لأن النسب يذهب مستنداً إلى وقت العلوق ، فلم يتعلق شيء منه على ملك الشريك ، هداية (فإن ادعياه) : أي الشريك (معا) وكان الحبل في ملكهما (ثبت نسبه منهما) لاستوائهما في سبب الاستحقاق فيستويان فيه ، والنسب وإن كان لا يتجزأ ، ولكن يتعلق به أحكام متجزئة : فما يقبل التجزئة يثبت في حقهما على التجزئة ، وما لا يقبلها يثبت في حق كل كلاً كأنه ليس معه غيره ، إلا إذا كان أحد الشريكين أب الآخر ، أو كان مسلماً والآخر ذمياً ، لوجود المرجح في حق المسلم وهو الإسلام وفي حق الأب وهو مال عليه من الحق ، هداية (وكانت الأم أم ولد لها) ، لثبوت نسب ولدها منهما (و) وجب (على كل واحد منهما نصف المقر) لصاحبه ، لأن كل واحد منهما واطئاً لنصيب شريكه فإذا سقط الحد لزمه المقر ، ويسكون ذلك (قصاصاً بما) وجب (له على الآخر) ، لأن كل واحد منهما وجب له على صاحبه مثل ما وجب عليه ، فلا فائدة في قبضه ورده (ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل) لأنه أقر له ميراثه كله وهو حجة في حقه (وما) : أي المدعيان بنوته (يرثان منه ميراث أب واحد) لاستوائهما في السبب

وإذا وطىء المولى جارية مسكاتبه فجاءت بولد فادعاه : فإن صدقه المسكاتب ثبت نسب الولد منه ، وكان عليه عقرها وقيمة ولدها ، ولا تصير أم ولد له ، وإن كذبه في النسب لم يثبت .

أو اشتريها بعد الولادة فادعيها لاتكون أم ولد لها ، لأن هذه دعوى عتق ، لا دعوى استيلاء ، فإن شرطها كون العلوق في الملك ، فيعتق الولد مقتصراً على وقت الدعوى كما في الفتح . وفي الجوهرة : ولو اشتريها وهي حامل فولدت فادعيها فهو ابنها ولا عقر لأحد منهما على صاحبه ، لأن وطء كل منهما في غير ملك الآخر ، اهـ

(وإذا وطىء المولى جارية مسكاتبه فجاءت بولد فادعاه) المولى (فإن صدقه المسكاتب ثبت نسب الولد منه) ، لوجود سبب الملك - وهو ورق المسكاتب - وهذا كاف في ثبوت النسب ، لأنه يحتاط في إثباته (وكان عليه) المسكاتب (عقرها) لأنه لا يتقدمه الملك ، لأن ماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء (و) كذا (قيمة ولدها) لأنه في معنى المفرور حيث اعتمد دليلاً ، وهو أنه كسب كسبه فلم يرض برقه فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب منه ، هداية (و) لكن (لاتصير) الجارية (أم ولد له) لأنه لا ملك له فيها حقيقة كما في ولد المفرور ، هداية (وإن كذبه) المسكاتب (في) دعوى (النسب لم يثبت) ، لأن فيه إبطال ملك المسكاتب ، فلا يثبت إلا بتصديقه ، وهذا ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف : لا يعتبر تصديقه ، اعتباراً بالأب يدعى جارية ابنه ، ووجه ظاهر الرواية - وهو الفرق - أن المولى لا يملك التصرف في أكساب مكاتبه حتى لا يملكه ، والأب يملك تملكه ، فلا معتبر بتصديق الابن ، هداية .

## كتاب المكاتب

وَإِذَا كَانَتِ الْمَوْلَى عَبْدَهُ أَوْ أُمَّتَهُ عَلَى مَالٍ شَرَطَهُ عَلَيْهِ وَقِيلَ الْعَبْدُ  
ذَلِكَ صَارَ مُكَاتَبًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمَالُ حَالًا وَمُؤَجَّلًا وَمُنْجَمًا وَتَجُوزُ  
كِتَابَةُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ يَمْلِكُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ .  
وَإِذَا صَحَّتِ الْكِتَابَةُ خَرَجَ الْمُكَاتَبُ مِنْ يَدِ التَّوَلَّى .

## كتاب المكاتب

أورده هنا لأن الكتابة من توابع العتق كالتدبير والاستيلاء .  
وهي لغة : الضم والجمع ، ومنه السكتية للجيش العظيم ، والكتب لجمع الحروف  
في الخط . وشرعاً : تحرير المملوك يدأحالا ورقبة مالا ، أى : عند أداء البذل . وركنها :  
الإيجاب والقبول ، وشرطها : كون البذل معلوماً ، كما أشار إلى ذلك بقوله : ( إذا كاتب  
المولى عبده أو أمته على مال ) معلوم ( شرطه عليه ، وقبل العبد ذلك ؛ صار )  
العبد ( مكاتباً ) لوجود الركن والشرط ، والأمرُ في قوله تعالى : « فكاتبهم إن  
علمتم فيهم خيراً » للندب على الصحيح ، والمراد بالخير أن لا يضر بالمسلمين بعد  
العتق ، فلو يضر بهم فالأفضل تركه ، وإن كان يصح لو فعله ، كما في الهداية .  
( ويجوز أن يشترط ) المولى ( المال ) كله ( حالاً ، و ) يجوز أن يشترطه كله  
( مؤجلاً ) إلى أجل معلوم ( و ) يجوز ( منجماً ) أى مقسطاً على أزمنة معينة ، لأنه  
عقد معاوضة ؛ فأشبه الثمن في البيع ( ويجوز كتابة العبد الصغير إذا كان يملك البيع  
والشراء ) إذ الماقل من أهل القبول ، والتصرف نافع في حقه ، فيجوز .  
( وإذا صحت الكتابة ) بوجود ركنها وشرطها ( خرج المكاتب من يد المولى )

وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مِلْكِهِ ، فَيَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالسَّقَرُ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ  
التَّزْوِجُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى ، وَلَا يَهَبُ وَلَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ ،  
وَلَا يَتَكْفَلُ ، فَإِنْ وَلِدَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ أُمَةٍ لَهُ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ ، وَكَانَ حُكْمُهُ  
كَحُكْمِهِ ، وَكَسْبُهُ لَهُ ، وَإِنْ زَوَّجَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ مِنْ أُمْتِهِ ثُمَّ كَاتِبَهُمَا  
فَوَلَدَتْ مِنْهُ

لتحقيق مقصد الكتابة ، وهو أداء البذل ( ولم يخرج من ملكه ) : أى المولى ؛  
لأنه عقد معاوضة فيقتضى المساواة بين المتعاقدين ؛ وينعدم ذلك بتمجيز العتق ،  
ويتحقق بآخره ، فيثبت للكاتبة نوع مالكية ، والمولى البذل في زمنه ، فإن أعتقه  
عتق بعتقه لأنه مالك لرقبته ، وسقط عنه بدل الكتابة . كما في الهداية ( فيجوز له  
البيع والشراء والسفر ) ؛ لأن موجب الكتابة أن يصير حراً يداً بمالكية التصرف  
مستبداً به تصرفاً يوصله إلى المقصود وهو نيل الحرية بأداء البذل ، والبيع والشراء  
من هذا القبيل ، وكذلك السفر ، لأن التجارة ربما لا تنفق في الحضر فيحتاج إلى  
المسافرة ، ويملك البيع بالحفاة ؛ لأنه من صنيع التجار ، فإن التاجر قد يحاجى في  
صفقة ليربح في الأخرى ، هداية ( ولا يجوز له التزوج إلا بإذن المولى ) ، لأن  
الكتابة فك الحجر مع قيام الملك ضرورة التوصل إلى المألوف ؛ والتزوج ليس  
وسيلة إليه . ويجوز بإذن المولى لأن الملك له ، هداية ( ولا يهب ) المكاتبة ( ولا  
يقصد ) لأنه تبرع وهو لا يملكه ( إلا ) أن يكون ( بالشئ اليسير ) ، لأنه من ضرورة  
التجارة ، ومن ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته وتوابعه ( ولا يتكفل ) لأنه  
تخرج محض ، وليس من ضروريات التجارة والاكتساب ( فإن ولد له ولد من أمة  
له ) فادعاء ثبت نسبه منه ، وإن كان لا يجوز له الاستيلاد ، و ( دخل ) الولد ( في  
الكتابة ) لأن المكاتب من أهل أن يكتاب وإن لم يكن من أهل الإعتاق ، فبجمل  
مكاتبة تحقيقاً للعلة بقدر الإمكان ( وكان حكمه ) : أى الولد ( حكمه ) أى الأب  
( وكسبه له ) ، لأن كسب الولد كسبه ، وكذا إذا ولدت المكاتبة من  
زوجها ( وإن زوَّج المولى عبده من أُمته ثم كاتبهما فولدت منه ) :

وَلَدًا دَخَلَ فِي كِتَابَتِهَا وَكَانَ كَسْبُهُ لَهَا ، وَإِنْ وَطِئَ الْمَوْلَى مُسْكَاتِبَتَهُ لَزِمَتْهُ  
الْعَقْرُ ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا لَزِمَتْهُ الْجَنَائِيَّةُ ، وَإِنْ أَتْلَفَ مَالًا لَهَا غَرِمَتْهُ  
وَإِذَا اشْتَرَى الْمُسْكَاتِبُ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ ، وَإِنْ اشْتَرَى أُمَّ وَلَدِهِ  
دَخَلَ وَلَدُهَا فِي الْكِتَابَةِ وَلَمْ يَحْزُ بَيْعُهَا ، وَإِنْ اشْتَرَى ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ لَا وَلَدَ  
لَهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي كِتَابَتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،

أى من زوجها المسكاتب (ولدا دخل) الولد (في كتابتها) : أى الأمة (وكان كسبه  
لها) لأن تبعية الأم أرجح ، ولهذا يتبعها فى الرق والحرية (وإن وطئ المولى مسكاتبته  
لزمه العقر) ؛ لأنها صارت أحق بأجزائها ، ومنافع البضع ملحقة بالأجزاء والأهيان  
(وإن جنى عليها أو على ولدها) جنائية خطأ (لزمته الجنائية) لما بيناه ، قيدنا الجنائية  
بالخطأ لأن جنائية العمد تسقط للشبهة ، كما فى الجوهرة (وإن أتلف مالا لها غرمه) لأن  
المولى كالأجنبي فى حق أكسابها (وإذا اشترى المسكاتب أباه) وإن سلا (أو ابنه)  
، وإن سفل (دخل فى كتابته) ؛ لما مر من أنه أهل أن يكاتب وإن لم يكن من أهل  
الإعتاق ، فيجمل مسكاتبا تحقيقاً للصلة بقدر الإمكان ، ألا يرى أن الحر متى كان  
يملك الإعتاق يمتق عليه ، كما فى الهداية (وإن اشترى أم لده) مع ولدها منه (دخل  
ولدها فى الكتابة) ؛ لأنه ولده ، ولم تدخل هى (و) لكن (لم يحرله بيعها) لأنها أم  
ولده ، وإن لم يكن معها وندف كذلك الجواب عندهما ، خلافاً لأبى حنيفة ، قال الإسيدي جابى :  
الصحيح قوله ، ومشى عليه المحبوس ، تصحيح (وإن اشترى) المسكاتب (ذا رحم  
محرم منه لا ولاد له لم يدخل فى كتابته عند أبى حنيفة) ؛ لأن المسكاتب له  
كسب لا ملك ، والكسب يكتفى للصلة فى الولاد دون غيره ، حتى إن القادر على الكسب  
يخاطب بنفقة قرابة الولاد دون غيرها ، لأنها على المومر كما مر ، وقالوا : يدخل ، اعتباراً  
( ٩ - الأبواب ٣ )

وَإِذَا عَجَزَ الْمَكْتَابُ عَنْ نَجْمٍ نَظَرَ الْحَاكِمُ فِي حَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ  
يَقْتَضِيهِ ، أَوْ مَالٌ يَقْدُمُ إِلَيْهِ ، أَمْ يَجْعَلُ بَتَعَجِزِهِ ، وَانْتَظَرَ عَلَيْهِ الْيَوْمَيْنِ  
وَالثَّلَاثَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ وَطَلَبَ الْمَوْلَى تَعَجِيزَهُ عَجَزَهُ وَفَسَخَ  
الْكِتَابَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا يُعَجِّزُهُ حَتَّى يَتَوَالَى عَلَيْهِ نَجْمَانِ ؛ وَإِذَا عَجَزَ  
الْمَكْتَابُ عَادَ إِلَى أَحْكَامِ الرِّقِّ ، وَكَانَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْأَكْسَابِ لِمَوْلَاهُ ،  
وَإِنْ مَاتَ الْمَكْتَابُ وَلَهُ مَالٌ لَمْ تَنْفَسَخِ الْكِتَابَةُ وَقَضِيَتْ كِتَابَتُهُ مِنْ أَكْسَابِهِ  
وَحُكِمَ بِعَقْبِهِ فِي آخِرِ جُزْءٍ

بقراءة الولاد ، لأن وجوب الصلة ينتظمهما ، ولهذا لا يفترقان في الحرفي حق الحرية  
قال في التصحيح : وجعل الاسبيجاني قوله استعساناً ؛ واختاره المحبوبي والنسفي  
وغيرهما ، اهـ .

( وإذا عجز المكتب عن ) أداء ( نجم نظر الحاكم في حاله ) بالسؤال منه ،  
( فإن كان له دين يقتضيه ، أو مال ) في يد غائب ( يقدم ) عليه ( لم يجعل بتعجيزه  
وانتظر عليه اليومين والثلاثة ) نظراً للجانبين . والثلاثة هي المدة التي ضربت  
لإبلاء المذر : كما بهال الخصم للدفع ، والمديون للقضاء ، فلا يزداد عليه ، هداية ( وإن لم  
يكن له وجه ، وطلب المولى تعجيزه عجزه ) الحاكم ( وفسخ للكتابة ) لتبين  
عجزه ، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ( وقال أبو يوسف : لا يعجزه حتى يتوالى عليه  
نجمان ) قال جمال الإسلام في شرحه : الصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، واعتمده  
البرهاني والنسفي وغيرهما ، تصحيح .

( وإذا عجز المكتب ) بالقضاء أو الرضا ( عاد إلى أحكام الرق ) لانفساخ  
للكتابة ( وكان ما في يده من الأكساب للمولى ) ؛ لأنه ظهر أنه كسب عبده لأنه كان  
موقوفاً عليه أو على مولاه ، وقد زال التوقف ( وإن مات المكتب وله مال ) يفي ببذله  
( لم تنفسخ الكتابة وقضيت كتابته من أكسابه ) حالاً ( وحكم بعقبه في آخر جزء )

مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً وَتَرَكَ وَلَدًا مَوْلُودًا فِي السِّكَاةِ سَمِيَ فِي  
كِتَابَةِ أَبِيهِ عَلَى نُجُومِهِ ، وَإِذَا أَدَّى حَكْمَنَا بِعَتَقِ أَبِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَعَتَقَ الْوَلَدَ ،  
وَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا مُشْتَرَى فِي السِّكَاةِ قِيلَ لَهُ : إِمَّا أَنْ تُؤَدِّيَ السِّكَاةَ حَالًا ، وَإِلَّا  
رُدِّدْتَ فِي الرَّقِّ .

وَإِذَا كَاتَبَ الْمُسْلِمُ عَبْدَهُ عَلَى خَرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ عَلَى قِيَمَةٍ نَفْسِهِ  
فَالسِّكَاةُ فَاسِدَةٌ ، فَإِنْ أَدَّى الْخَمْرَ عَتَقَ وَلِزِمَهُ أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ

من أجزاء حياته ( وما بقى فهو ميراث لورثته ، وتعق أولاده تبعاً له ( وإن لم يترك  
وفاء وترك ولداً مولوداً في السكابة سعى ( الولد ( في كتابة أبيه على نجومه (   
النجمة عليه ( فإذا أدى ) ما على أبيه ( حكماً بعق أبيه قبل موته ، وعق الولد (   
الآن ؛ لأن الولد داخل في كتابته ، وكسبه ككسبه ، فيخلقه في الأداء ، وصار كما   
إذا ترك وفاء ( وإن ترك ولداً مشترى قيل له ( أى للولد : ( إِمَّا أَنْ تُؤَدِّيَ   
للسكابة حالاً ، وإلا رددت في الرق ) ؛ لأنه لم يدخل تحت العقد لعدم الإضافة   
إليه ، ولا يسرى إليه حكمه لانفصاله ، بخلاف المولود في السكابة ، لأنه متصل به   
وقت السكابة فيسرى الحكم إليه ، وهذا عند أبي حنيفة ، وقالوا : هو كالمولود   
في السكابة ، لأنه يكاتب تبعاً فاستويأ كما في الاختيار .

( وإذا كاتب المسلم عبده على خَرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ عَلَى قِيَمَةٍ نَفْسِهِ فَالسِّكَاةُ   
فَاسِدَةٌ ) ، لأن الخمر والخنزير ليسا بمال في حق المسلم فتسميتهما تفسد العقد ، وكذلك   
القيمة ، لأنها مجهولة ( فإن أدى ) ما كاتب عليه ، أعنى ( الخمر ) أَوْ الْخَنْزِيرَ ( عَقَى )   
المكاتب بالأداء ؛ لأنهما مال في الجملة ( ولزمه أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ ) : أى قيمة نفسه ،   
لأنه وجب عليه رد رقبته لفساد العقد ، وقد تضر ذلك بالعقود ؛ فيجب رد قيمته ،   
كما في البيع الفاسد إذا تلف المبيع ، وأما فيما إذا كاتبه على قيمة نفسه فإنه يعتق   
بأداء القيمة ، لأنه هو البذل ، بخلاف ما إذا كاتبه على ثوب حيث لا يعتق بأداء   
ثوب ، لأنه لا يوقف فيه على مراد المائد ؛ لاختلاف أجناسه ، فلا يثبت العقد

وَلَا يَنْقُصُ مِنَ الْمُسَمَّى وَيُزَادُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَاتَبَهُ عَلَى حَيَوَانٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ  
فَالْكِتَابَةُ جَائِزَةٌ ، وَإِذَا كَاتَبَ عَبْدِيهِ كِتَابَةً وَاحِدَةً بِأَلْفِ دِرْهَمٍ : إِنْ  
أَدَّىا عَقَقَا ، وَإِنْ عَجَزَا رَدَّ إِلَى الرَّقِّ ، وَإِنْ كَاتَبَهُمَا عَلَى أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
ضَامِنٌ مِنَ الْآخِرِ جَازَتْ الْكِتَابَةُ ، وَأَبَاهُمَا أَدَّى عَقَقَا

بدون إرادته كما في الهداية . وأعلم أنه متى سمي مالا وفسدت الكتابة بوجه من  
الوجوه وجبت قيمته ( و ) لكن ( لا ينقص من المسمى ويزاد عليه ) وذلك  
كمن كاتب عبده على ألف رطل من خمر فأدى ذلك عتق ووجبت عليه قيمة نفسه  
إن كانت أكثر من الألف ، وإن كانت أقل لا يسترد الفضل ، وتماه في  
التصحيح ، قال في المبسوط : إذا كاتب عبده بألف هل أن يخدمه أبداً فالكتابة  
فاسدة ، فتجب القيمة ، فإن كانت ناقصة عن الألف لا ينقص ، وإن كانت  
زائدة زيدت عليه ، اهـ .

( وإن كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة ) قال في  
الهداية : ومعناه أن يبين الجنس ولا يبين النوع والصفة ، وينصرف إلى  
الوسط ، ويجبر على قبول القيمة ، وقد مر في النكاح ، أما إذا لم يبين  
الجنس مثل أن يقول « دابة » لا يجوز ، لأنه يشمل أجساداً ففتفاحش الجهالة ،  
وإذا بين الجنس كالعبد فالجهالة بسيرة ، ومثلها يتحمل في الكتابة ، اهـ  
( وإن كاتب عبديه كتابة واحدة بألف درهم ) مثلاً جاز ، ثم ( إن أدَّى ) الألف  
( عتقاً ) ، لحصول الشرط ( وإن عجزا رداً إلى الرق ) ولا يعتقان إلا بأداء الجميع ،  
لأن الكتابة واحدة فكأننا كشخص واحد ( وإن كاتبهما على أن كل واحد  
منهما ضامن عن الآخر ) حصته ( جازت الكتابة ، وأبهما أدى ) البذل ( عتقاً )



وَيَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِنِصْفٍ مَا أَدَّى؛ وَإِذَا أَعْتَقَ الْمَوْلَى مُكَاتَبَهُ عَتَقَ بَعْتَقَهُ ، وَسَقَطَ عَنْهُ مَالُ الْكِتَابَةِ ، وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى الْمُسْكَنْبِ لَمْ تَنْفَسَخِ الْكِتَابَةُ ، وَقِيلَ لَهُ : أَدَّ الْمَالَ إِلَى وَرَثَةِ الْمَوْلَى عَلَى نُجُومِهِ ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ أَحَدُ الْوَرَثَةِ لَمْ يَنْفِذْ عَتَقُهُ ، وَإِنْ أَعْتَقُوهُ جَمِيعًا عَتَقَ ، وَسَقَطَ عَنْهُ مَالُ الْكِتَابَةِ ،

جميعاً ( ويرجع ) الذى أدى ( على شريكه بنصف ما أدى ) ويشترط فى ذلك قبولها جميعاً ؛ فإن قبل أحدهما ولم يقبل الآخر بطل ؛ لأنهما صفقة واحدة ، وللمولى أن يطالب كل واحد منهما بالجميع نصفه بحق الأصالة ونصفه بحق الكفالة ، وأيها أدى شيئاً رجع على صاحبه بنصفه : قليلاً كان أو كثيراً ؛ لأنهما مستويان فى ضمان المال ، فإن أعتق المولى أحدهما عتق وسقطت حصته عن الآخر ، ويكون مكاتباً بما بقى ، ويطالب المكاتب بأداء حصته بطريق الأصالة ، والمعتق بطريق الكفالة ، فإن أداها المعتق رجع بها على صاحبه ، وإن أداها المكاتب لم يرجع بشيء ، لأنها مستحقة عليه ، جوهرة .

( وإذا أعتق المولى مكاتبه عتق بعتقه ) لقيام ماله ( وسقط عنه مال الكتابة ) مع سلامة الأسباب والأولاد له .

( وإذا مات مولى المكاتب لم تفسخ الكتابة ) كيلا يؤدي إلى إبطال حق المكاتب ؛ إذ الكتابة سبب الحرية ، وسبب حق المرأة حقه ( وقيل له ) أى المكاتب : ( أد المال ) المدين عليك ( إلى ورثة المولى على نجومه ) ، لأنه استحق الحرية على هذا الوجه ، والسبب انقضاء كذلك ، فيبقى بهذه الصفة ، ولا يتغير ، إلا أن الورثة يختلفونه فى الاستيفاء ( فإن أعتقه أحد الورثة لم ينفذ عتقه ) لأنه لم يملكه ، لأن المكاتب لا يملك بسائر أسباب الملك فكذا الورثة ، هداية . وإنما ينتقل إلى الورثة مافى ذمته من المال ( وإن أعتقوه ) : أى الورثة ( جميعاً ) عتق ( مجاناً استحساناً ) ( وسقط عنه مال الكتابة ) ، لأنه يصير لإبراء من بدل الكتابة ، وبرأته منه توجب عتقه ، ويعتق من جهة الميت ، حتى إن

وَإِذَا كَاتَبَ الْمَوْلَى أُمَّ وَلَدِهِ جَازَ ، وَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى سَقَطَ عَنْهَا مَالُ  
الْكِتَابَةِ ، وَإِنْ وَلَدَتْ مُكَاتِبَتُهُ مِنْهُ فَهِيَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَتْ مَضَتْ عَلَى  
الْكِتَابَةِ ، وَإِنْ شَاءَتْ عَجَزَتْ نَفْسَهَا وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدِهَا ، وَإِذَا كَاتَبَ مُدَبِّرَتُهُ  
جَازَ ، فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى وَلَا مَالَ لَهُ كَانَتْ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ تَسْعَى فِي ثُلُثَيْ  
قِيمَتِهَا أَوْ يَجْمَعَ مَالُ الْكِتَابَةِ ، وَإِنْ دَبَّرَ مُكَاتِبَتُهُ صَحَّ الْقَدِيرُ

الولاء يكون للذكور من عصبته دون الإناث ، ولا يشبه هذا ما إذا أعققه  
بعضهم ، لأن إبراءه إنما يصادف حصته ، ولو برىء من حصته بالأداء لم يعتق ،  
فكذا هذا كما في الجوهرة .

( وإذا كاتب المولى أم ولده جاز ) لبقاء ملكه فيها ( فإن مات المولى )  
قبل الأداء ( سقط عنها مال الكتابة ) لعتقها بالاستيلاد ، فيبطل حكم الكتابة  
وتسلم لها الأكراب والأولاد ( وإن ولدت مكاتبته ) : أى المولى ( منه فهى  
بالخيار : إن شاءت مضت على الكتابة ) وأخذت العقر من مولاه ( وإن شاءت  
عجزت نفسها وصارت أم ولده ) لأنه تلقاها جهتها حرية : عاجل ببدل ، وآجل  
بغير بدل ، فتخير بينهما ، ونسب ولدها ثابت من المولى ( وإذا كاتب ) المولى  
( مدبرته جاز ) لحاجتها إلى تعجيل الحرية ( فإن مات المولى ) قبل أداء الهدل  
( ولا مال له ) غيرها ( كانت بالخيار بين أن تسمى ) للورثة ( فى ثلثي قيمتها  
أو يجمع مال الكتابة ) قل فى الهداية : وهذا عند أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف :  
تسمى فى الأقل منهم ، وقال محمد : تسعى فى الأقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل  
الكتابة ، فالخلاف فى الخيار والمقدار : فأبو يوسف مع أبى حنيفة فى المقدار ،  
ومع محمد فى نفي الخيار ، قال الإسيديجاني : والصحيح قول أبى حنيفة ، واعتمده  
الطهوبى والنسفى وغيرهما ، تصحيح ( وإن دبر مكاتبته صح القدير ) ؛ لما مر من أنه

وَلَهَا اخْتِيَارُ : إِنْ شَاءَتْ مَضَتْ عَلَى الْكِتَابَةِ ، وَإِنْ شَاءَتْ عَجَزَتْ  
نَفْسَهَا وَصَارَتْ مُدَبَّرَةً ، وَإِنْ مَضَتْ عَلَى كِتَابَتِهَا فَمَاتَ الْمَوْلَى وَلَا  
مَالٌ لَهُ فَهِيَ بِاخْتِيَارِ : إِنْ شَاءَتْ سَمَتْ فِي ثُلَاثِي مَالِ الْكِتَابَةِ أَوْ ثُلَاثِي  
قِيمَتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِذَا أَعْتَقَ الْمُسْكَنْتُ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ لَمْ يَحْزُ ، وَإِنْ  
وَهَبَ عَلَى عَوْضٍ لَمْ يَصَحَّ ، وَإِنْ كَاتَبَ عَبْدُهُ جَارَ ، فَإِنْ أَدَّى الثَّانِي قَبْلَ أَنْ  
يَعْتِقَ الْأَوَّلَ فَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى ، وَإِنْ أَدَّى بَعْدَ عَتَقِ الْمُسْكَنْتِ الْأَوَّلِ فَوَلَاؤُهُ لَهُ .

تلقاها جبهتا حرية (ولها الخيار: إن شاءت مضت على الكتابة) تعجلا للحرية (وإن  
شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة) لأن الكتابة ليست بلزمة في جانب المملوك  
(فإن مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له) غيرها (فهى بالخيار:  
إن شاءت سمت) للورثة (في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة)  
وقالا: تسعى في الأقل منهما، فالخلاف في هذا الفصل بناء على ما ذكرنا، أما  
المقدار فتفق عليه، هداية. والذي ذكره هو تجزؤ الإعتاق، وقد تقدم مرارا أن  
الفقوى فيه على قول الإمام كانقلته عن الأئمة الأعلام، وعلى هذا مشى الإمام المحبوب  
والنسفي والموصلي، وصدر الشريعة، تصحيح (وإذا أعتق المسكاتب عبده على مال  
لم يحز)، لأنه ليس من المكسب ولا من توابعه؛ لأنه إسقاط الملك عن رقبته  
وإثبات الدين في ذمة المفاس، وكذلك تزويجه، لأنه تعيب له بشغل رقبته بالمهر  
والفقه، بخلاف تزويج الأمة؛ لأنه اكتساب باستفادة المهر، كافي الهداية (و) وكذا  
(إذا وهب على عوض لم يصح)، لأنها تبرع ابتداء (وإن كاتب) المسكاتب  
(عبده جاز) استعسانا، لأنه عقد اكتساب، وقد يكون أنفع من البيع؛ لأنه  
لا يزيل الملك إلا بعد وصول البذل إليه (فإن أدى الثاني) البذل (قبل أن يعتق  
الأول فولاؤه للمولى) لأن فيه نوع ملك فيصح إضافة الإعتاق إليه في الجملة، فإذا  
تمذر إضافته إلى مبدئ العقد لعدم الأهلية أضيف إليه (وإن أدى بعد عتق المسكاتب  
الأول فولاؤه له) لأن العاقد من أهل ثبوت الولاء وهو الأصل فيثبت له هداية.

### كتاب الولاء

إِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ مَمْلُوكَهُ فَوَلَاؤُهُ لَهُ ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُعْتَقُ ، فَإِنْ شَرَطَ أَنَّهُ سَائِبَةٌ فَالْشَّرْطُ بَاطِلٌ وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ . وَإِذَا أَدَّى الْمُسْكَنْبُ عَتَقَ وَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى . وَكَذَلِكَ إِنْ عَتَقَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى فَوَلَاؤُهُ لَوَرَثَةِ الْمَوْلَى ، فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ مُدَبَّرُهُ وَأُمَهَّتْ أَوْلَادُهُ

### كتاب الولاء

هو لغة : النصرة والحجة ، وشرعا : عبارة عن التزام بولاء العتاقة أو بولاء الموالاة كما في الزيلعي . وفي الهداية : الولاء نوعان : ولأء عتاقة ، ويسمى ولأء نعمة ، وسببه العتق على ملكه في الصحيح ، حتى لو عتق قريبه عليه بالورائة كان الولاء له ، وولأء موالاة ، وسببه العقد ، ولهذا يقال : ولأء العتاقة ، وولأء الموالاة ، والحكم يضاف إلى سببه . اهـ .

( إذا أعتق الرجل مملوكه فولاؤه له ) ، لأنه أحياء بإزالة الرق عنه ، فبرئه إذا مات وبمقتل عنه إذا جنى ، ويصير كالولاد ؛ لأن النعم بالغرم ( وكذلك المرأة تعتق ) مملوكها ، فيسكون ولاؤه لها لما بينا ( فإن شرط ) المولى ( أنه ) أى العبد ( سائبة ) لا يرثه إذا مات ، ولا يعقل عنه إذا جنى ( فالشرط باطل ) لخالفته للنص ( والولاء لمن أعتق ) كما هو نص الحديث ( وإذا أدى المسكاتب ) بدل الكتابة ومولاه حتى ( عتق ، و ) كان ( ولاؤه للمولى ) ، لعنقه على ملكه ( وكذا إن عتق بعد موت المولى ) لأن العتق من جمته وإن تأخر بمنزلة المذبر وقد مر أنه لا يورث ، وإنما ينتقل إليهم ما تقرر في ذمته ، وكذا العبد الموصى بهنقه أو بشرائه وعتقه بعد موته ؛ لأن فعل الوصى بعد موته كفعله ، والفرقة على حكم ملكه ، هداية ( فإن مات المولى عتق مدبره وأمهلت أولاده

وَوَلَاؤُهُمْ لَهُ ، وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ يَحْرَمُ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ وَوَلَاؤُهُ لَهُ ، وَإِذَا  
تَزَوَّجَ عَبْدٌ رَجُلَ أُمَةٍ لآخر فَأَعْتَقَ مَوْلَى الْأُمَةِ الْأُمَةُ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْ  
الْعَبْدِ عَتَقَتْ وَعَتَقَ حُمَاهَا ، وَوَلَاءُ الْحَمْلِ لِمَوْلَى الْأُمِّ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا ،  
فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ عِتْقِهَا لِأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَدًا فَوَلَاؤُهُ لِمَوْلَى الْأُمِّ  
فَإِنْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ جَرَّ وَلَاءَ ابْنِهِ ، وَانْتَقَلَ عَنْ مَوْلَى الْأُمِّ إِلَى مَوْلَى الْأَبِ .  
وَمَنْ تَزَوَّجَ مِنَ الْمَجْمِ .

وولأؤهم له ) لعنتهم باستيلاده وتديبره ( ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه  
رولاؤه له ) لوجود السبب ، وهو العتق عليه ( وإذا تزوج عبد رجل أمة لآخر  
فأعتق مولى الأمة الأمة وهي حامل من العبد عتقت ) الأمة ( وعتق حملها )  
تبعا لها ( وولاء الحمل لمولى الأم لا ينتقل عنه ) : أى عن مولى الأم ( أبداً ) ، لأنه  
عتق بعقب الأم مقصوداً إذ هو جزء منها يقبل الإعتاق مقصوداً ، فلا ينتقل ولأؤه  
عنه ، وهذا إذا ولد له لأقل من ستة أشهر ؛ للتيقن بقيام الحمل وقت الإعتاق ، وكذا لو ولدت  
ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لأكثر ، لأنهما توأما حمل واحد كافى  
الهداية ( فإن ولدت بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر ولدًا فولأؤه المولى الأم )  
أيضا ، لأنه عتق تبعا للأم لانصاله بها فتبعها في الولاء ، ولكن لما لم يكن محقق  
الوجود وقت الإعتاق لم يكن عتقه مقصوداً ( فإن أعتق العبد جراً ولأه أبنه )  
إلى مواليه ( وانتقل ) الولاء ( عن مولى الأم إلى مولى الأب ) ، لأن الولاء  
بمنزلة النسب ، والنسب إلى الآباء ، فكذلك الولاء ، وإنما صار أولاً لموالى الأم لأنه  
ضرورة لعدم أهلية الأب ، فإذا صار الأب أهلاً عاد الولاء إليه ( ومن تزوج  
من المجمم ) جمع العجمى ، وهو خلاف العربى وإن كان فصيحاً كافى الغرب

بِمُعْتَقَةٍ مِنَ الْعَرَبِ قَوْلَتْ لَهُ أَوْلَادًا قَوْلَاءَ أَوْلَادِهَا لِمَوَالِيهَا عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ . وَوَلَاءَ الْعَتَاقَةِ تَعْصِيبٌ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمُعْتَقِ عَصَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ فَهُوَ  
أَوْلَى مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ فَمِيرَاثُهُ لِلْمُعْتَقِ ، فَإِنْ  
مَاتَ الْمَوْلَى ثُمَّ مَاتَ الْمُعْتَقُ فَمِيرَاثُهُ لِابْنِ الْمَوْلَى دُونَ بَنَاتِهِ

( بمعتقة من العرب فولدت له أولاداً قولاء ولدها لمواليها عند أبي حنيفة ) قال في  
المهذبة : وهو قول محمد ، وقال أبو يوسف : حكمه حكم أبيه ، لأن النسب إلى الأب  
كما إذا كان الأب عربياً ، بخلاف ما إذا كان الأب عبداً ، لأنه هالك معنى ، ولما  
أن ولاء العتاقة قوى معتبر في حق الأحكام ، حتى اعتبرت الكفاءة فيه ؛ والنسب  
في حق العجم ضعيف ، فإتبعهم ضيعوا أنسابهم ، ولهذا لم تعتبر الكفاءة فيما بينهم بالنسب ،  
والقوى لا يعارضه الضعيف ، بخلاف ما إذا كان الأب عربياً ، لأن أنساب العرب  
قوية معتبرة في حكم الكفاءة والعقل ، كما أن تفاصيرهم بها ، فأغنت عن الولاء ، اهـ .  
قال جمال الإسلام في شرحه : الصحيح قولها ، ومشى عليه المحبوبي والنسفي وغيرهما  
كما في الصحيح ( وولاء العتاقة تعصيب ) : أي موجب للعصوبة ( فإن كان للمعتق )  
بالبقاء المقبول ( عصبية من النسب فهو أولى منه ) لأن عصبوبة المعتق سببية ( وإن  
لم يكن له ) : أي المعتق ( عصبية من النسب فميراثه للمعتق ) يعني إذا لم يكن هناك  
صاحب فرض في حال أمّا إذا كان فله الباقي بعد فرضه لأنه عصبية ، ومعنى قولنا  
« في حال » أي حالة واحدة كالبنات ، بخلاف الأب فإن له حال فرض وحال  
تعصيب ، فلا يرث المعتق في هذه الحالة كما الجوهرية ، وهو مقسّم على الرد  
وذوى الأرحام ، قال في زاد الفقهاء : ثم عندنا المولى الأسفل لا يرث من الأعلى ؛  
لأن المعتق أنعم عليه بالمعتق : وهذا لا يوجد في المعتق ، اهـ ( فإن مات المولى )  
أولاً ( ثم مات بعده ) ( المعتق فميراثه لابن المولى دون بناته ) لأن الولاء تعصيب ،

وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أُعْتِقْنَ ، أَوْ أُعْتِقَ مَنْ أُعْتِقْنَ ، أَوْ كَاتِبَنَ ،  
 أَوْ كَاتِبَ مَنْ كَاتِبَنَ ، وَإِذَا تَرَكَ الْمَوْلَى ابْنًا وَأَوْلَادَ ابْنِ آخَرِ فِيرِاثُ الْمُعْتَقِ  
 لِلْإِبْنِ دُونَ بَنِي الْإِبْنِ ، وَالْوَلَاءُ لِلْكَبِيرِ  
 وَإِذَا أَسْلَمَ رَجُلٌ عَلَى يَدِ رَجُلٍ وَوَلَاهُ عَلَى أَنْ تَرَاهُ وَيَعْقِلَ عَنْهُ ؛ أَوْ  
 أَسْلَمَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ وَوَلَاهُ ، فَالْوَلَاءُ صَحِيحٌ ، وَعَقْلُهُ عَلَى مَوْلَاهُ ،

ولا تعصيب للنساء إلا ما ذكر المصنف بقوله : ( وليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن ) قال في الهداية : بهذا اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي آخره « أو جر ولاء معتقه » ولأن ثبوت المالكية والقبيلة في المعتق من جهة ، فينسب بالولاء إليها ، وينسب إليها من ينسب إلى مولاه ، بخلاف النسب ، لأن سببه الفراش ، وصاحب الفراش إنما هو الزوج ، وليس حكم ميراث المعتق مقصوراً على بنى المولى ، بل هو لمصنعه الأقرب ، اه باختصار ( وإذا ترك المولى ابناً وأولاد ابن آخر فيراث المعتق لابن ) لأنه أقرب ( دون بنى الابن ) لأنهم أبعد ( والولاء ) حيث اجتمعت العصبة ( للكبير ) قال في الصحاح : يقال « هو أكبر قومه » أى هو أقدمهم نسباً ، اه . والمراد هنا أقربهم .

( وإذا أسلم رجل ) حر مكلف مجهول النسب ( على يد رجل ووالاه ) أى عقد معه عند المولاة ، وهو أن يتعاقد معه ( على أن يرثه ) إذا مات ( ويعقل عنه ) إذا جنى ( أو أسلم على يد غيره ووالاه ) كذلك ( فالولاء صحيح ، وعقله على مولاه ) قال أبو نصر الأقطع في شرحه : قالوا : وإنما يصح الولاء بشرائط ؛ أحدها : أن لا يكون المولى من العرب ، لأن تفاخر العرب بالقبائل أقوى ، والثانى : أن لا يكون عتيقاً ؛ لأن ولاء المعتق أقوى ، والثالث : أن لا يكون

فَإِنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ فَمِيرَاثُهُ لِلْمَوْلَى ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ فَهُوَ أَوْلَى مِنْهُ ،  
وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَنْتَقِلَ عَنْهُ بِوَلَايَةٍ إِلَى غَيْرِهِ مَا لَمْ يَمُوتْ عَنْهُ ، فَإِذَا عَقَلَ  
عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ بِوَلَايَةٍ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَيْسَ لِمَوْلَى الْعِتَاقَةِ أَنْ  
يُؤَالِيَ أَحَدًا .

### كتاب الجنایات

عقل عنه غيره ؛ لتأكد ذلك ؛ الرابع : أن يشترط العقل والإرث . اهـ (فإن مات)  
المولى الأسفل ( ولا وارث له فميراثه للمولى ) الأعلى ، لأن ماله حقه فيصرفه إلى  
حيث شاء ، والمصرف إلى بيت المال ضرورة عدم المستحق ، لا أنه مستحق ،  
هداية ( وإن كان له وارث فهو أولى منه ) ؛ لأنه وارث شرعاً فلا يملك إبطاله  
( وللمولى ) الأسفل ( أن ينتقل عنه ) : أى عن المولى الأعلى ( بولائه إلى غيره ) ،  
لأنه عقد غير لازم بمنزلة الوصية ، وكذا للأعلى أن يتبرأ عن ولائه ، لعدم اللزوم ؛  
إلا أنه يشترط في هذا أن يكون بمحض من الآخر كما في عزل الوكيل  
قصداً ، بخلاف ما إذا عقد الأسفل مع غيره بغير محضر من الأول ، لأنه فسخ  
حكى بمنزلة العزل الحكى في الوكالة ، هداية . وهذا ( ما لم يعقل عنه ؛ فإذا  
عقل عنه لم يكن له أن يتحول بولائه إلى غيره ) ؛ لأنه تعالى به حق الغير ، وكذا  
لا يتحول ولد ، وكذا إذا عقل عن ولده ، كافي الهداية ( وليس لمولى العتاقة أن يؤال  
أحداً ) ؛ لأنه لازم ، ومع بقائه لا يظهر الأدنى ، هداية .

### كتاب الجنایات

وجه المناسبة بينه وبين العتق أن في مشروعية كل منهما إحياء ممنويا .  
والجنایات : جمع جنایة ، وهى لغة : التعمد ، وشرط : عبارة عن التعمد  
الواقع في النفس والأطراف .



الْقَتْلُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ : عَمْدٌ ، وَشَبْهُ عَمْدٍ ، وَخَطَأٌ ، وَمَا أُجْرَى  
مُجْرَى الْخَطَأِ ، وَالْقَتْلُ بِسَبَبٍ .

فَالْعَمْدُ : مَا تُعَمِّدُ فَرَبُّهُ بِسِلَاحٍ ، أَوْ مَا أُجْرَى مُجْرَى السِّلَاحِ فِي  
تَفْرِيقِ الْأَجْزَاءِ ، كَالْمُحْدَدِّ مِنَ الْخَشَبِ وَالْحَجَرِ وَالنَّارِ ، وَمُوجِبُ ذَلِكَ الْمَأْثَمُ  
وَالْقَوْدُ ، إِلَّا أَنْ يَغْفُو الْأَوْلِيَاءُ ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ .

وَشَبْهُ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنْ يَتَعَمَّدَ الضَّرْبَ بِمَا لَيْسَ بِسِلَاحٍ ،  
وَلَا مَا أُجْرَى

( القتل ) الذي تعلق به الأحكام الآتية ( على خمسة أوجه ) وإلا فأنواعه  
كثيرة كرجم وصلب وغيرها ، وهي : ( عمد ، وشبه عمد ، وخطأ ، وما أُجْرَى  
مُجْرَى الْخَطَأِ ، والقتل بسبب ) ثم أخذ في بيانها على الترتيب فقال :

( فالعمد : ما ) أى آدمى ( تعمد ) بالبناء للمجهول ( ضربه بسلاح أو ما أُجْرَى  
مُجْرَى السِّلَاحِ فِي تَفْرِيقِ الْأَجْزَاءِ ) وذلك ( كالمُحْدَدِ ) أى الذى له حد يفترق الأجزاء  
( من الخشب والحجر والنار ) ، لأن العمد هو القصد ، ولا يوقف عليه إلا بدليله  
— وهو استعمال الآلة المقاتلة — فأقيم الاستعمال مقام القصد ، كما أقيم 'سفر مقام المشقة' ،  
وفى حديد غير محدد روايتان : أظهرهما أنه عمد كما فى الدرر عن البرهان ( ووجب  
ذلك ) : أى القتل العمد ( للثأم ) ، لأنه من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله  
( والقود ) : أى القصاص ( إلا أن يغفو الأولياء ) أو يصالحوا ، لأن الحق لهم ،  
ثم هو واجب عَيْنًا ، وليس لأولى أخذ الدية لإبرضاء القاتل ، هداية ( ولا كفارة  
فيه ) ؛ لأنه كبيرة محضة ، وفى الكفارة معنى العبادة ، فلا ينافى بها ، ومن حكمه  
حرمان الإرث ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ميراث لقاتل » كما فى الهداية .  
( وشبه العمد عند أبي حنيفة : أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما أُجْرَى

مَجْرَى السَّلَاحِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا ضَرَبَهُ بِمَجْرٍ عَظِيمٍ ، أَوْ خَشَبَةٍ  
عَظِيمَةٍ ، فَهُوَ عَمْدٌ ، وَشِبْهُ الْعَمْدِ : أَنْ يَتَعَمَّدَ ضَرْبُهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، وَمُوجِبُ  
ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَأْتَمُ وَالْكَفَّارَةُ ، وَلَا قَوْدَ ، وَفِيهِ دِيَّةٌ مُخْلَظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ  
وَالْخَطَأِ عَلَى وَجْهَيْنِ : خَطَأً فِي الْقَصْدِ ، وَهُوَ : أَنْ يَرَى شَخْصًا يَظُنُّهُ صَيِّدًا  
فَإِذَا هُوَ آدَمِيٌّ ، وَخَطَأً فِي الْفِعْلِ ، وَهُوَ :

مَجْرَى السَّلَاحِ) مما مر؛ لتقاصر معنى العمدية باستعماله آلة لا يقتل بها غالباً ويقصد  
بها غير كالتأديب ونحوه ، فكان شبه العمد (وقال أبو يوسف ومحمد : إذا ضرب به  
بمجر عظيم ، أو خشبة عظيمة) مما يقتل به غالباً (فهو عمد) لأنه لما كان يقتل  
غالباً صار بمنزلة الآلة الموضوعة له (وشبه العمد: أن يتعمد ضرب به بما لا يقتل غالباً)  
قال للإمام الإسيبجاني في شرحه : الصحيح قول الإمام ، وفي الكبرى : الفتوى  
في شبه العمد على ما قال أبو حنيفة ، واختاره المحبوبي والنسفي وغيرهما ، تصحيح  
(وموجب ذلك) : أي شبه العمد (على) اخذاً (القولين : المأتم) ، لأنه قتل  
وهو قاصد في الضرب (والكفارة) لشبهه بالخطأ (ولا قود) ، لأنه ليس بعمد  
(وفيه دية مغلظة على العاقلة) والأصل في ذلك : أن كل دية وجبت بالقتل ابتداء  
لأنه يحدث من بعد فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ . ويتعلق به حرمان الإرث  
لأنه جزاء القتل ، والشبهة تؤثر في إسقاط القصاص دون حرمان الإرث ، كما  
في الهداية .

(والخطأ على وجهين: خطأ في القصد) أي قصد للفاعل (وهو: أن يرى شخصاً  
يظنه صيداً فإذا هو آدمي) أو يظنه حريماً فإذا هو مسلم (وخطأ في) نفس (الفعل وهو

أَنْ يَرْمِيَ غَرَضًا فَيُصِيبَ آدَمِيًّا ، وَمُوجِبُ ذَلِكَ : الْكَفَّارَةُ ، وَالْدِّيةُ عَلَى الْمَاقِلَةِ ، وَلَا مَأْثَمَ فِيهِ ،

وَمَا أُجْرَى مُجْرَى الْخَطَا مِثْلُ النَّأَمِ يَنْقَلِبُ عَلَى رَجُلٍ فَيَقْتُلُهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْخَطَا ،

وَأَمَّا الْقَتْلُ بِسَبَبٍ : كَخَافِ الْبُئْرِ ، وَوَضِيعِ الْحَجَرِ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ ، وَمُوجِبُهُ إِذَا تَلَفَ فِيهِ آدَمِيٌّ : الدِّيةُ عَلَى الْمَاقِلَةِ ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ .  
وَالْقِصَاصُ وَاجِبٌ بِقَتْلِ كُلِّ مُحَقَّنٍ الدَّمَّ عَلَى التَّائِبِ

أَنْ يَرْمِيَ غَرَضًا ( أَوْ صِيدًا ) فَيُصِيبَ آدَمِيًّا ، وَمُوجِبُ ذَلِكَ ( فِي الْوَجْهَيْنِ ) الْكَفَّارَةُ وَالْدِّيةُ عَلَى الْمَاقِلَةِ ( لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْثِقَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ » الْآيَةُ ) وَلَا مَأْثَمَ فِيهِ ( فِي الْوَجْهَيْنِ ، قَالَ فِي الْمُدَايَةِ : قَالُوا : الْمُرَادُ إِثْمُ الْقَتْلِ ، وَأَمَّا فِي نَفْسِهِ لَا يَمُرُّ عَنِ الْإِثْمِ ، مِنْ حَيْثُ تَرَكَ الْعَزِيمَةَ وَالْمُبَالَغَةَ فِي التَّنَبُّثِ فِي حَالِ الرَّمْيِ ، إِذْ شَرَعَ الْكَفَّارَةَ بِؤْذُنِ بَاعْتِبَارِ هَذَا الْمَعْنَى ، وَيَحْرَمُ مِنَ الْبِرَاثِ ، لِأَنَّهُ فِيهِ إِثْمًا فَيَصِحُّ تَعْلِيقُ الْحَرَمَانِ بِهِ ، اهـ .

( وَمَا أُجْرَى مُجْرَى الْخَطَا مِثْلُ النَّأَمِ يَنْقَلِبُ عَلَى رَجُلٍ فَيَقْتُلُهُ ) لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ كَالْخَطَا . ( فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْخَطَا ) مِنْ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ وَالْدِّيةِ وَحَرَمَانِ الْإِثْرِ .  
( وَأَمَّا الْقَتْلُ بِسَبَبٍ كَخَافِ الْبُئْرِ ، وَوَضِيعِ الْحَجَرِ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ ) بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ السُّلْطَانِ . دَرَعْنِ ابْنَ كَالٍ ( وَمُوجِبُهُ ) أَيْ الْقَتْلُ بِسَبَبٍ ( إِذَا تَلَفَ فِيهِ آدَمِيٌّ الدِّيةَ عَلَى الْمَاقِلَةِ ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ) وَلَا إِثْمَ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَرَمَانُ الْمِيرَاثِ ، لِأَنَّ الْقَتْلَ مَعْدُومٌ مِنْهُ حَقِيقَةٌ ، وَالْحَقُّ بِهِ فِي حَقِّ الضَّمَانِ ؛ فَهِيَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا فِي الْمُدَايَةِ .

( وَالْقِصَاصُ وَاجِبٌ بِقَتْلِ كُلِّ مُحَقَّنٍ الدَّمَّ عَلَى التَّائِبِ ) وَهُوَ الْمُسْلِمُ وَالذَّمِي بِخِلَافِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُسَافِمِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ غَيْرَ مُحَقَّنٍ الدَّمَّ ، وَالثَّانِي وَإِنْ كَانَ مُحَقَّنٍ الدَّمَّ فِي

إِذَا قُتِلَ عَمْدًا ، وَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ، وَالْحُرُّ بِالْعَبْدِ ، وَالْمُسْلِمُ بِالْمُسْتَأْمَنِ ؛  
وَيُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ ، وَالْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ ، وَالصَّحِيحُ بِالْأَعْمَى وَالزَّمِنُ ،  
وَلَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِإِبْنِهِ ، وَلَا بِعَبْدِهِ ، وَلَا مُدْبِرِهِ ، وَلَا مُكَاتِبِهِ ،  
وَلَا بِعَبْدٍ وَلَدِهِ ، وَمَنْ وَرِثَ قِصَاصًا عَلَى أَبِيهِ

دارنا لكن لا على التأبيد ، لأنه إذا رجع صار مباح الدم (إذا قتل) بالبراء للعجهول  
(عمداً) بشرط كون القاتل مكلفاً ، وانتفاء الشبهة بينهما (ويقتل الحر بالحر ،  
والحر بالعبد) لإطلاق قوله تعالى : « أن النفس بالنفس » فإنه ناسخ لقوله تعالى  
« الحر بالحر » ، ولأن القصاص يعتمد المساواة في العصمة ، وهي بالدين أو بالدار  
وهما مستويان فيهما (وللسلم بالدمي) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً  
بذمي ، ولأن المساواة في العصمة ثابتة بالدار ، والبيع كفر الحارب دون المسلم  
(ولا يقتل المسلم بالمستأمن) لأنه غير محقون الدم على التأبيد ؛ لأنه على قصد الرجوع  
ولا يقتل الذمي بالمستأمن ، لما بينا ، ويقتل المستأمن بالمستأمن قياساً للمساواة ،  
ولا يقتل استحساناً ، لقيام المبيع كما في الهداية (ويقتل الرجل بالمرأة ، والكبير  
بالصغير ، والصحيح بالأعمى والزمن) وناقص الأطراف والجون ، للعمومات ، ولأن  
في اعتبار التفاوت فيما وراء العصمة امتناع القصاص كما في الهداية .

(ولا يقتل الرجل بأمته) ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقاد الوالد بولده » ولأنه  
سبب إحيائه فمن الحال أن يستحق له إفناؤه ، والجد من قبل الرجال والنساء وإن علا في  
هذا بمنزلة الأب ، وكذا الوالدة والجد من قبل الأب أو الأم قربت أو بعدت ، لما بينا .  
ويقتل الرجل بالوالد لعدم المسقط كما في الهداية (ولا بعبد ولا مدبره ولا مكاتبه ولا  
بعبدولده) لأنه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ولا ولده عليه ، وكذا لا يقتل بعبد  
ملك بمضيه ؛ لأن القصاص لا يتجزأ ، هداية (ومن ورث قصاصاً على أبيه) أي أصله

سَقَطَ ، وَلَا يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ إِلَّا بِالسَّيْفِ ،  
وَإِذَا قُتِلَ الْمَكْتَابُ عَمْدًا وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا الْمَوْلَى وَتَرَكَ وَفَاءً فَلَهُ  
الْقِصَاصُ ؛ فَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً وَوَارِثُهُ غَيْرُ الْمَوْلَى فَلَا قِصَاصَ لَهُمْ ، وَإِنْ  
اجْتَمَعُوا مَعَ الْمَوْلَى ،

(سقط) عنه ، لأن الفرع لا يستوجب العقوبة على أصله . وصورة المسألة فيما إذا  
قتل الأب أب امرأته مثلاً ولا وارث له غيرها ، ثم ماتت المرأة ؛ فإن ابنها منه يرث  
القود الواجب على أبيه ، فسقط لما ذكرناه ، وأما تصوير صدر الشريعة فتبوتة  
فيه اللابن ابتداء لا إراثاً عند أبي حنيفة وإن اتحد الحكم كما لا يخفى ، در .  
( ولا يستوفى القصاص إلا بالسيف ) وإن قتل بغيره ، لقوله عليه الصلاة  
والسلام : « لا قود إلا بالسيف » والمراد به السلاح ، هداية .

( وإذا قتل ) بالبناء المعجول ( المكاتب عمداً ) وترك وفاء ( وليس له وارث  
إلا المولى وترك وفاء فله القصاص ) عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، لأن حق  
الاستيفاء له يبين على التقديرين ، وقال محمد : لا أرى فيه قصاصاً ، لأنه اشتبه  
فيه سبب الاستيفاء ، فإنه الولاء إن مات حراً ، والملك إن مات عبداً ، وقال  
الاسبيجاني : وهو قول زفر ورواية عن أبي يوسف ، والصحيح قول أبي حنيفة ،  
أه . قيدنا بسكونه ترك وفاء لأنه إذا لم يترك وفاء فلامولى القصاص إجماعاً ، لأنه  
مات على ملكه ، كما في الجوهرة ( فإن ترك ) المكاتب ( وفاء ووارثه غير  
المولى فلا قصاص لهم ) أى للورثة ( وإن اجتمعوا مع المولى ) ؛ لأنه اشتبه من له  
الحق ، لأنه للمولى إن مات عبداً ، والوارث إن مات حراً ، إذ ظهر الاختلاف  
بين الصحابة رضى الله عنهم فى موته على نعت الحربة أو الرق ، بخلاف الأولى ،  
لأن المولى متمتع فيها . هداية .

وَإِذَا قُتِلَ عَبْدُ الرَّهْنِ لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ حَتَّى يَجْتَمِعَ الرَّاهِنُ  
وَالْمُرْتَهِنُ .

وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا عَمْدًا فَلَمْ يَزَلْ صَاحِبَ فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ فَقَلْبِيهِ  
الْقِصَاصُ ، وَمَنْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِهِ عَمْدًا مِنَ الْبِفَصْلِ قُطِعَتْ يَدُهُ ، وَكَذَلِكَ  
الرَّجُلُ ، وَمَارِنُ الْأَنْفِ ، وَالْأُذُنُ ، وَمَنْ ضَرَبَ عَيْنَ رَجُلٍ فَقَلَعَهَا فَلَا  
قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً فَذَهَبَ ضَوْءُهَا فَقَلْبِيهِ الْقِصَاصُ : تُحْمَى لَهُ  
الْبِرَّ آءُ ، وَيُجْمَلُ عَلَى وَجْهِهِ قُطْنٌ .

( وإذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن ) ،  
لأن المرتهن لا ملك له فلا يليه ، والراهن لو تولاه لبطال حق المرتهن في الدين ،  
فيشترط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه ، هداية .

( ومن جرح رجلاً عمداً فلم يزل المجرع ) صاحب فراش حتى مات  
فعلية القصاص ( لوجود السبب ، وعدم ما يبطل حكمه في الظاهر ، فأضيف  
إليه ، هداية .

( ومن قطع يد غيره عمداً من المفصل قطعت يده ) ولو كانت أكبر من  
يد المقطوع ، لقوله تعالى : « والجروح قصاص » وهو ينهى عن المائلة ، وكل  
ما أمكن رعايتها فيه يجب فيه القصاص ، وما لا فلا ، وقد أمكن في القطع من  
المفصل فاعتبر ؛ ولا معتبر بكبر اليد وصفها ، لأن منفعة اليد لا تختلف بذلك ، هداية .  
فلو أقطع من الساعد لم يُقَدَّ ، لامتناع حفظ المائلة وهي الأصل في جريان القصاص  
( وكذلك الرجل ومارن الأنف والأذن ) ، لإمكان رعاية المائلة ( ومن ضرب  
عين رجل فقلعها فلا قصاص عليه ) لامتناع المائلة ( و ) لكن ( إن كانت  
قائمة ) غير منخسفة ( فذهب ضوءها ) فقط ( فعليه القصاص ) لإمكان المائلة  
حينئذ كما قال ( تحمى له المرأة ، ويجمل على وجهه ) وعينه الأخرى ( قطن

رَطْبٌ ، وَتُقَابِلُ عَيْنُهُ بِالْمِرْآةِ حَتَّى يَذْهَبَ ضَوْوُهَا ، وَفِي السَّنِّ<sup>١</sup>  
 الْقِصَاصُ ، وَفِي كُلِّ شَجَةٍ يُمْكِنُ فِيهَا الْمِثْلَةُ الْقِصَاصُ ، وَلَا قِصَاصَ فِي  
 عَظْمٍ إِلَّا فِي السَّنِّ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ النَّفْسِ شَيْءٌ عَمْدٌ ، إِنَّمَا هُوَ عَمْدٌ أَوْ خَطَأٌ ،  
 وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ، وَلَا بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ ،  
 وَلَا بَيْنَ الْعَبْدَيْنِ .

(رطب) أى مبلول (وتقابل عينه بالمرآة حتى يذهب ضوءها) وهو مأثور  
 عن الصحابة رضى الله عنهم (وفي السن القصاص) لقوله تعالى : « ولاسن  
 بالسن » فتعلم إن قلعت ، وقيل : تبرد إلى اللحم ، ويسقط ما سواه لتعذر  
 المائلة ؛ إذ ربما تفسد لسانه ، وبه أخذ صاحب السكافي ، وفي المجتبى : وبه يفتى ،  
 وفيه : وتؤخذ الثانية والثنية والذاب بالذاب ، ولا يؤخذ الأعلى والأسفل ولا الأسفل  
 بالأعلى ، اهـ . والحاصل أنه لا يؤخذ عضو إلا بمثله (وفي كل شجة يمكن فيها  
 المائلة القصاص) ، لما تلونا .

(ولا قصاص في عظم إلا في السن) وهذا اللفظ مروي عن عمر وابن مسعود  
 رضى الله عنهما ، ولأن اعتبار المائلة في غير السن معتذر ، لاحتمال الزيادة  
 والافتقار ، بخلاف السن ، لأنه يبرد بالمبرد ، كما في الهداية .

(وليس فيما دون النفس شبه عمد ، إنما هو عمد أو خطأ) ، لأن شبه العمد  
 يعود إلى الآلة ، والقتل هو الذى يختلف باختلافها ، بخلاف ما دون النفس ،  
 لأنه لا يختلف إتلافه باختلاف الآلة ، فلم يبق إلا العمد والخطأ ، كما في الهداية  
 (ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ، ولا بين الحر والعبد ،  
 ولا بين العبدین) ، لأن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال فيعدم التماثل  
 بالتفاوت في القيمة .

وَيَجِبُ الْقَصَاصُ فِي الْأَطْرَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ، وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ  
 مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ ، أَوْ جَرَحَهُ جَائِفَةً فَبَرَأَ مِنْهَا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَتْ  
 يَدُ الْمَقْطُوعِ صَحِيحَةً رِيدَ الْقَاطِعُ شَلَاءً أَوْ نَاقِصَةَ الْأَصَابِعِ فَلِلْمَقْطُوعِ بِالْخِيَارِ :  
 إِنْ شَاءَ قَطَعَ الْيَدَ الْمَعْيِبَةَ ، وَلَا شَيْءَ لَهُ غَيْرَهَا ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْأَرْضَ كَامِلًا ،  
 وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا فَاسْتَوْعَبَتِ الشَّجَّةُ مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ ، وَهِيَ لَا تَسْتَوْعِبُ مَا بَيْنَ  
 قَرْنَيْ الشَّاجِّ ، فَالْمَشْجُوجُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ اقْتَصَّ

( ويحب القصاص في الأطراف ) فيما ( بين المسلم والكافر ) ، للتساوي  
 بينهما في الأرض .

( ومن قطع يد رجل من نصف الساعد أو جرحه جائفة ) وهي التي وصلت  
 إلى جوفه ( فبرأ منها فلا قصاص عليه ) لتعذر المائلة ، لأن الساعد عظم ،  
 ولا قصاص في عظم كما مر ، والبراء في الجائفة نادر ، فلا يمكن أن يجرح الجاني  
 على وجه يبرأ منه ، فيسكون إهلاكا فلا يجوز ، وأما إذا لم تبرأ فإن سرت وجب  
 القود ، وإلا فلا يقاد إلا أن يظهر الحال من البرء أو السراية كما في الدر ( وإذا  
 كانت يد المقتوع صحيحة ) كانت ( يد المقتوع شلاء أو ناقصة الأصابع فالمقتوع بالخيار :  
 إن شاء قطع اليد المعيبة ، ولا شيء له غيرها ، وإن شاء أخذ الأرض كاملا ) ؛ لأن  
 استيفاء حقه كاملا متمذر ؛ فله أن يتجاوز بدون حقه ، وله أن يعدل إلى الموض ، كن  
 أنف مثليا فانقطع عن أيدي الناس ولم يبق إلا الردي . ينجح المالك بين أخذ الماوجود وبين  
 القيمة ( ومن شج رجلا ) : أي جرحه في رأسه ( فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه )  
 أي طرفي رأسه ( وهي ) إذا أريد استيفاؤها ( لا تستوعب ما بين قرني الشاج )  
 لسكون رأسه أكبر من رأس المشجوج ( فالمشجوج بالخيار : إن شاء اقتص



بِمَقْدَارِ شَجَّتِهِ ، يَبْتَدِئُ مِنْ أَىِّ الْجَانِبَيْنِ شَاءَ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْأَرْضَ ،  
وَلَا قِصَاصَ فِي اللِّسَانِ ، وَلَا فِي الذِّكْرِ ، إِلَّا أَنْ تُقَطَعَ الْحَشْفَةُ ، وَإِذَا أُصْطَلَحَ  
الْقَاتِلُ وَأَوْلِيَاہُ الْمَقْتُولِ عَلَى مَالٍ سَقَطَ الْقِصَاصُ ، وَوَجَبَ الْمَالُ ، قَلِيلًا كَانَ  
أَوْ كَثِيرًا ،

بمقدار شجته ، يبتدىء من أى الجانبين شاء ، وإن شاء أخذ الأرض ) ، لأن  
في استيفائه ما بين قرنى الشاج زيادة على ما فعل ، وفي استيفائه قدر حقه لا يلحق  
الشاج من الشين ملحقه فينتقص حقه ، فيخير كما في اليد السلاء .

( ولا قصاص في اللسان ، ولا في الذكر ) ولو القلع من أصلهما ، قال في  
الهداية : وعن أبى يوسف أنه إذا قطع من أصله يجب ، لأنه يمكن اعتبار المساواة  
ولنا أنه ينقبض وينبسط فلا يمكن اعتبار المساواة . اهـ ، ومثله في شرح جمال الإسلام  
ثم قال : والصحيح ظاهر الرواية كما في التصحيح ( إلا أن تقطع الحشفة ) ، لأن  
موضع القلع معلوم كالمفصل ، ولو قطع بعض الحشفة أو بعض الذكر فلا قصاص  
فيه ، لأن البعض لا يعلم مقداره ، بخلاف الأذن إذا قطع كله أو بعضه ، لأنه  
لا ينقبض ولا ينبسط ، وله حد يعرف ، فيمكن اعتبار المساواة ، والشقة إن استقصاها  
بالقطع يجب القصاص ، لإمكان اعتبار المساواة ، بخلاف ما إذا قطع بعضها لأنه  
يتمذر اعتبارها ، هداية .

( وإذا أصطلح القاتل وأولياء المقتول على مال ) معلوم ( سقط القصاص ووجب  
المال ) المصالح عليه ( قليلا كان ) المال ( أو كثيرا ) لأنه حق ثابت للورثة يجرى فيه  
الإسقاط عفواً ، فكذا تعويضاً ، لاشتماله على إحسان الأولياء وإحياء القاتل فيجوز  
بالتراضي ، والقليل والكثير فيه سواء ، لأنه ليس لهم فيه نص مقدّر ، فيفوض إلى  
اصطلاحهما كالخلع وغيره ، وإن لم يذكروا حالا ولا مؤجلاً فهو حال ، كما في

فَإِنْ عَمَّا أَحَدُ الشَّرَكَاءِ أَوْ صَالِحٍ مِنْ نَصِيْبِهِ عَلَى عَوْضٍ، سَقَطَ حَقُّ الْبَاقِيْنَ مِنَ الْقِصَاصِ، وَكَانَ لَهُمْ نَصِيْبُهُمْ مِنَ الدِّيَةِ، وَإِذَا قُتِلَ جَمَاعَةٌ وَاحِدًا عَمْدًا اتَّصَفَ مِنْ جَمِيعِهِمْ، وَإِذَا قُتِلَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً فَخَضَرَ أَوْ لِيَاءَ الْمُقْتُولَيْنِ قُتِلَ بِجَمَاعَتِهِمْ، وَلَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ قُتِلَ لَهُ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَاقِيْنَ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ فَمَاتَ سَقَطَ الْقِصَاصُ،

الهداية ( فإن عفا أحد الشركاء أو صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين من القصاص؛ وكان لهم نصيبهم من الدية) في مال القاتل في ثلاث سنين، لا على العاقلة، ووقع في المختار وجمع البحرين « وتجب بقيتها على العاقلة » وهذا ليس من مذهب علمائنا، ولا أعلمه قولا لأحد مطلقا، كذا في التصحيح .

(وإذا قتل جماعة واحداً عمدا اقتص من جميعهم) ، أقول عمر رضى الله عنه « ولو ثمالاً عليه أهل صنعاء لقتلهم » ولأن القصاص مزجرة السفهاء ، فيجب تحقيقاً لحكمة الإحياء ، وفي التصحيح : قال في الفوائد : وتشترط المباشرة من السكل بأن جرح كل واحد جرحاً سارياً ، اهـ . وهذا إذا كان القتل عمداً، وأما إذا كان خطأ فالواجب عليهم دية واحدة ( وإذا قتل واحد جماعة ) عمداً ( فحضر أولياء المقتولين ) جميعهم ( قتل بجماعتهم ) اكتفاء به ( ولا شيء لهم غير ذلك ) لأنهم اجتمعوا على قتله ، وزُهِقَ الروح لا يتبعض ، فصار كل واحد مستوفياً جميع حقه ( فإن حضر واحد ) من الأولياء ( قتل له ) : أى لاولى الحاضر ، وفى بعض النسخ « به » أى بسببه ( وسقط حق الباقيين ) ، لأن حقهم فى القصاص ، وقد فاته ، فصار كما إذا مات القاتل .

( ومن وجب عليه القصاص فاته سقط القصاص ) ، لفوات محل الاستيفاء .

وَإِذَا قَطَعَ رَجُلَانِ يَدَ رَجُلٍ فَلَا قِصَاصَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَعَلَيْهِمَا نِصْفُ الدِّيَةِ ، وَإِنْ قَطَعَ وَاحِدٌ يَمِينِي رَجُلَيْنِ فَحَضَرَ ، فَلَهُمَا أَنْ يَقْطَعَا يَدَهُ ، وَيَأْخُذَا مِنْهُ نِصْفَ الدِّيَةِ ، وَيَقْتَسِمَا نِصْفَيْنِ ، وَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَقَطَعَ يَدَهُ فَلِلْآخَرِ عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ ، وَإِذَا أَقْرَأَ الْقَبْدُ يَقْتُلُ الْقَبْدَ لَزِمَهُ الْقَوْدُ ، وَمَنْ رَمَى رَجُلًا عَمْدًا فَفُتِدَ السَّهْمُ مِنْهُ إِلَى آخَرِ فَمَاتَا ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ لِلأَوَّلِ ، وَالدِّيَةُ لِلثَّانِي عَلَى عَاقِلَتِهِ .

( وإذا قطع رجلان يد رجل واحد ) أو رجلاه أو قلما سبه أو نحو ذلك مما دون النفس ( فلا قصاص على واحد منهما ) لأن كل واحد منهما قاطع بعض اليد لأن الانقطاع حصل باعتمادها ، والحل متجزئ ؛ فيضاف إلى كل واحد منهما البعض فلا بمائلة ، بخلاف النفس ، لأن الانزهاق لا يتجزأ ( و ) يجب ( عليهما نصف الدية ) بالسوية ؛ لأنها دية اليد الواحدة ( وإن قطع واحد يميني رجلين فحضر فلهما أن يقطعا يده ويأخذا منه نصف الدية ويقسما نِصْفَيْنِ ) سواء قطعهما معاً وعلى التعاقب ، لأنهما استويا في سبب الاستحقاق فيستويا في حكمه كالغريمين في التركة ( وإن حضر واحد منهما فقطع يده فلا خير عليه نصف الدية ) لأن للحاضر أن يستوفي ، لثبوت حقه ، فإذا استوفى لم يبق محل لاستيفاء الآخر ؛ فيتمين حقه في الدية لأن حقه لا يسقط إلا بالعوض أو العفو .

( وإذا أقر المبد بقتل المصد لزمه القود ) لأنه لا تهمة في إقراره بالعقوبة على نفسه ، بخلاف المال .

( ومن رمى رجلاً عمداً ففُتد السهم منه إلى آخر فماتا فعليه القصاص للأول ) لأنه عمد ( و ) عليه ( الدية للثاني على عاقلة ) لأنه أحد نوعي الخطأ فكأنه رمى صيداً فأصاب آدمياً ، والافعل يتعدد بتعدد الأثر كما في الهداية .

### كتاب الدييات

إِذَا قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا شَبِيهَ عَمْدٍ فَقَتَلَ عَاقِلَتِهِ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ ، وَعَلَيْهِ  
كَفَّارَةٌ ، وَدِيَّةُ شَبِيهِ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ  
أَرْبَاعًا : خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتِ لَبُونٍ ،  
وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حَقَّةً ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ، وَلَا يَثْبُتُ التَّغْلِيطُ إِلَّا فِي  
الْإِبِلِ خَاصَّةً ، فَإِنْ قُضِيَ بِالْذِّبَةِ مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ لَمْ تَتَغْلَظْ ،

### كتاب الدييات

مناسبتها للجنايات وتأخيرها عنها ظاهر .

والدييات : جمع دية ؛ وهى فى الشرع : اسم للمال الذى هو بدل النفس ، لا تسمية  
للفعل بالصدر ؛ لأنه من المنقولات الشرعية ، والأرض : اسم للواجب فيما دون  
النفس ، كما فى الدر .

( إذا قتل رجل رجلاً شبه عمد ) كما تقدم ( فعلى عاقلته دية مغلظة ، وعليه )  
أيضاً ( كفارة ) وسماها عتق رقبة مؤمنة ، وإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ( ودية  
شبه العمد ) للمبر عنها بالمغلظة ( عند أبي حنيفة وأبي يوسف مائة من الإبل أرباعاً )  
وهى ( خمس وعشرون بنت مخاض ) وتقدم فى زكاة أنها التى طمنت فى السنة  
الثانية ( وخمس وعشرون بنت لبون ) وهى التى طمنت فى الثالثة ( وخمس وعشرون  
حقّة ) وهى التى طمنت فى الرابعة ( وخمس وعشرون جذعة ) وهى التى طمنت فى  
الخامسة . وقال محمد : ثلاثون جذعة ، وثلاثون حقّة ، وأربعون ذبّية ، كلها أخافات  
فى بطونها أولادها . قال الإسييجابى : والصحيح قول الإمام ، واعتمده المحبوبي  
والنسفى وغيرهما كما فى التصحيح ( ولا يثبت التغليط إلا فى الإبل خاصة ) لأن  
التوقيف فيه ( فإن قضى بالذبة من غير الإبل لم تغلظ ) لأنه باب المقدرات ،  
فوقف على التوقيف .

وَقَتْلُ الْخَطَا تَجِبُ بِهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْمَاقِلَةِ ، وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الْقَاتِلِ ، وَالدِّيَّةُ فِي الْخَطَا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ خَمْسًا : عِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ حَقَّةً ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ، وَمِنْ الْعَيْنِ أَلْفُ دِينَارٍ ، وَمِنْ الْوَرَقِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، وَلَا تَنْتَبِثُ الدِّيَّةُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : مِنَ الْبَقَرِ مِائَتًا بَقَرَةً ، وَمِنْ النِّعَمِ أَلْفًا شَاةً ، وَمِنْ الْحُلَلِ مِائَتًا حُلَّةً كُلُّ حُلَّةٍ ثَوْبَانِ ،

( وقتل الخطأ تجب به الدية على الماقلة ، والكفارة على القاتل ) ؛ لما بينا أول الجنايات .

( والدية في الخطأ ) غير مغلفة ، وهى ( مائة من الإبل أخماساً : عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعاً ) ، لأنها أليق بحالة الخطأ ، لأن الخطأى معذور .

( و ) الدية ( من العين ) : أى الذهب ( ألف دينار ، ومن الورق ) : أى الفضة ( عشرة آلاف درهم ) وزن سبعة .

( ولا تثبت الدية إلا من هذه الأنواع الثلاثة ) المذكورة ( عند أبى حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ) : تثبت أيضاً ( من البقر مائتا بقرة ، ومن النعم ألفا شاة ، ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان ) ؛ لأن عمر رضى الله عنه هكذا جعل على أهل كل مال منها ، قال جمال الإسلام فى شرحه : الصحيح قول أبى حنيفة ، واختاره البرهاني والنسفي وغيرهما ، تصحيح .

وَدِيَّةُ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّي سَوَاءٌ ، وَفِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الْمَارِنِ الدِّيَّةُ ،  
وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الذِّكْرِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الْعَقْلِ إِذَا ضُرِبَ رَأْسُهُ فَذَهَبَ  
عَقْلُهُ الدِّيَّةُ ،

( ودية السلم والذمي سواء ) ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « دية كل ذى  
همد فى عهده ألف دينار » وبه قضى أبو بكر وعمر كافى الدرر ، ولادية للمستأمن ،  
هو الصحيح ، وأما المرأة فديتها نصف الدية كما فى الجوهرة .

( وفى النفس الدية ) والمراد نفس الحر ، يستوى فيه الصغير والكبير ،  
والوضيع والشريف ، والمسلم والذمي ، لاستوائهم فى الحرمة والعصمة وكال  
الأحوال فى الأحكام الدنيوية ، اختيار .

( وفى المارن ) وهو مالان من الألف ، ويسمى الأرنبة ( الدية ) ، لفوات  
منفعة الجمال ، والأصل : أن كل ما يفوت به جنس المنفعة تجب به دية كاملة ،  
لأن البدن يصير هالكا بالنسبة إلى تلك المنفعة ، ولو قطع من القصبة لا يزداد  
على دية واحدة ، لأنه عضو واحد .

( وفى اللسان ) الصحيح إذا منع لانطق أو أداء أكثر الحروف ( الدية )  
قيدنا بالصحيح لأن فى لسان الأخرس حكومة عدل ، وبمفع الانطق أو أداء أكثر  
الحروف لأنه إذا منع أقلها قسمت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية والعشرين ،  
أو حروف اللسان ، تصحيحان : فما أصاب الفأنت يلزمه كما فى الدرر ، وتماه  
فى شرح الوهبانية ( وفى الذكر ) الصحيح ( الدية ) أما ذكر العنق والخصى  
والخنى ففيه حكومة ( وفى العقل إذا ضرب رأسه فذهب ) منه ( عقله الدية ) ،  
لأنه بذهاب العقل تلتف منفعة الأعضاء ، فصار كتلف النفس ؛ وكذا إذا  
ذهب سمعه أو بصره أو شمه أو ذوقه أو كلامه ، كما فى الجوهرة .

وَفِي اللَّحْيَةِ إِذَا حُلِقَتْ فَلَمْ تَنْبُتِ الدِّبَّةُ ، وَفِي شَعْرِ الرَّأْسِ الدِّبَّةُ ، وَفِي  
 الْحَاجِبَيْنِ الدِّبَّةُ ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّبَّةُ ، وَفِي الْيَدَيْنِ الدِّبَّةُ ، وَفِي الرَّجْلَيْنِ  
 الدِّبَّةُ ، وَفِي الْأُذُنَيْنِ الدِّبَّةُ ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّبَّةُ ، وَفِي الْأَنْثَيْنِ الدِّبَّةُ ،  
 وَفِي ثَدْيِي الْمَرْأَةِ الدِّبَّةُ ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ نِصْفُ الدِّبَّةِ ،  
 وَفِي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ الدِّبَّةُ ، وَفِي أَحَدِهَا رُبْعُ الدِّبَّةِ ، وَفِي كُلِّ إصْبَعٍ مِنْ  
 أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ

(وفي اللحية) من الرجل (إذا حلقته فلم تنبت الدببة) أما لحيمة المرأة فلا شيء  
 فيها ، لأنها نقص ، وفي شرح الاسبيجاني : قال الفقيه أبو جعفر الهندواني : هذا  
 إذا كانت اللحية كاملة يتجمل بها ، فإن كانت طاقات متفرقة لا يتجمل بها فلا شيء  
 فيها ، فإن كانت غير متفرقة إلا أنه لا يقع بها جمال كامل ففيها حكومة عدل اهـ .  
 وفي الهداية : وفي الشارب حكومة عدل ، وهو الصحيح . اهـ . (وفي شعر الرأس)  
 من الرجل والمرأة إذا حلقه أو نفعه ولم ينبت (الدببة ، وفي الحاجبين) كذلك  
 (الدببة ، وفي العينين الدببة ، وفي اليدين الدببة ، وفي الرجلين الدببة ، وفي الأذنين  
 الدببة ، وفي الشفتين الدببة ، وفي الأنثيين) : أي الخصيلتين (الدببة ، وفي ثديي  
 المرأة) وحليتها (الدببة) أي دبة المرأة . قيد بالمرأة لأن في ثديي الرجل حكومة  
 كافي الجوهرة (وفي كل واحد من هذه الأشياء) للزدوجة (نصف الدببة) ؛  
 لأن تفويت الاثنين منها تفويت جنس المنفعة أو كمال الجمال فيجب كمال الدببة ،  
 وفي أحدهما تفويت النصف فيجب نصف الدببة .

(وفي أشفار العينين) الأربعة إذا لم تنبت (الدببة) وفي الاثنين منها نصف  
 الدببة (وفي أحدها ربع الدببة) ، لما بينا (وفي كل إصبع من أصابع اليدين

وَالرَّجُلَيْنِ عَشْرُ الدِّيَةِ ، وَالْأَصَابِعُ كُلُّهَا سَوَاءٌ ، وَكُلُّ إَصْبَعٍ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَفَاصِلَ ، فِي أَحَدِهَا ثَلَاثُ دِيَةِ الْإِصْبَعِ ، وَمَا فِيهَا مَفَصِّلَانِ فِي أَحَدِهَا نِصْفُ دِيَةِ الْإِصْبَعِ ، وَفِي كُلِّ سِنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْأَسْنَانُ وَالْأَضْرَاسُ كُلُّهَا سَوَاءٌ ، وَمَنْ ضَرَبَ عُضْوًا فَأَذْهَبَ نَفْعَتَهُ فَفِيهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ ، كَمَا لَوْ قَطَعَهُ ، كَالْيَدِ إِذَا شَلَّتْ ، وَالْعَيْنِ إِذَا ذَهَبَ ضَوْوُهَا .

والرجلين عشر الدية ( لقوله صلى الله عليه وسلم « في كل إصبع عشر من الإبل » ( والأصابع كلها ) . أى صغيرها وكبيرها ( سواء ) لاستوائها في المنفعة ( وكل إصبع فيها ثلاث مفاصل ففي أحدها ) أى أسد المفاصل ( ثلاث دية الإصبع ) ؛ لأنه ثلثها ( وما فيها مفصلان ففي أحدهما نصف دية الإصبع ) ؛ لأنه نصفها ، توزيعاً للبذل على المبدل ( وفي كل سن ) من الرجل نصف عشر الدية ، وهى ( خمس من الإبل ) أو خمسون ديناراً ، أو خمسمائة درهم ، وحينئذ تزيد دية الأسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها ، لأنها فى الغالب اثنان وثلاثون : عشرون ضرساً ، وأربعة أنياب ؛ وأربعة أنياباً ، وأربعة ضواحك ؛ ولا بأس فى ذلك ، لثبوته بالنص على خلاف القياس كما فى الغاية ؛ وفى للعناية : وليس فى البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية سوى الأسنان . اهـ . قيدنا بسن الرجل لأن دية سن المرأة نصف دية سن الرجل ، كما فى الجوهرة ( والأسنان والأضراس كلها سواء ) لاستوائها فى المعنى ، لأن للطواحن وإن كان فيها منفعة الطاحن فى الضواحك زينة تسارى ذلك كما فى الجوهرة .

( ومن ضرب عضواً فأذهب منفعته ففيه دية كاملة ) أى دية ذلك العضو وإن بقى قائماً ، وبصير ( كما لو قطعه ) وذلك ( كاليد إذا شلت والعين إذا ذهب ضوؤها ) ، لأن المقصود من العضو منفعته ، فذهاب منفعته كذهاب عينه .



وَالشَّجَاجُ عَشْرَةٌ : الْحَارِصَةُ ، وَالْدَّامِيَّةُ ، وَالْدَّامِيَّةُ ، وَالْبَاضِعَةُ ، وَالْمَتَلَاخِجَةُ ،  
وَالسَّمْحَاقُ ، وَالْمَوْضِحَةُ ، وَالْهَاشِمَةُ ، وَالْمُنْقَلَةُ ، وَالْأَمَةُ ، فِي الْمَوْضِحَةِ  
الْقِصَاصُ إِنْ كَانَتْ عَمْدًا .

( الشجاجة ) وهو : ما يكون في الوجه والرأس من الجراحة ( عشرة ) وهي  
( الحارصة ) بمهمات - وهي : التي تحرص الجلد : أي تخدشه ( والدامية ) بمهمات  
أيضا - وهي : التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيله ( والدامية ) وهي : التي تسيل الدم  
( والباضعة ) وهي : التي تبضع اللحم : أي تقطعه ( والمتلاخجة ) وهي : التي تأخذ في  
اللحم ولا تبليغ السمحاق ( والسمحاق ) وهي : التي تصل السمحاق ، وهي جلدة رقيقة  
بين اللحم وعظم الرأس ( والموضحة ) وهي التي توضح العظم : أي تظهره ( والهاشمة )  
وهي : التي تهشم العظم : أي تكسره ( والمنقلة ) وهي : التي تنقل العظم عن موضعه  
بعد كسره ( والأمة ) وهي : التي تصل إلى أم الدماغ ، وهي الجلدة التي فيها الدماغ ،  
وبعدها الدامة - بعين معجمة - وهي التي تخرج الدماغ ، ولم يذكرها محمد بن الوليد بعدها  
عادة فتكون قتلا ، لا شجاجة ، فلم بالاستقراء بحسب الآثار أنها لا تزيد على  
العشرة ؛ در .

( في الموضحة القصاص إن كانت الشجة عمداً ) ، لإمكان المائلة فيها بالقطع  
إلى العظم في تساويان ؛ ثم ما فوقها الاقصاص فيه بالإجماع ، لتعذر المائلة ؛ وأما ما قبلها ففيه  
خلاف : روى الحسن عن أبي حنيفة لا قصاص فيها ، وذكر محمد في الأصل - وهي  
ظاهر الرواية - أن فيه القصاص إلا السمحاق فإنه لا قصاص فيه إجماعاً ، لتعذر المائلة ،  
إذ لا يمكن أن ينشق حتى ينتهي إلى جلدة رقيقة فوق العظم ، بخلاف ما قبلها ، لإمكانه  
بمصل جديدة بقدر ذلك وتنفيذ اللحم إلى آخر ما يستوفي منه كافي الجوهرية ، ومثله

وَلَا قِصَاصَ فِي بَقِيَةِ الشَّجَاجِ ، وَمَا دُونَ الْمُوضِحَةِ فَيُعَدُّ حُكُومَةً عَدْلٍ ،  
وَفِي الْمُوضِحَةِ إِنْ كَانَتْ خَطَأً نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ ، وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرُ الدِّيَةِ ،  
وَفِي الْمُنْقَلَةِ عَشْرُ وَنِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ ، وَفِي الْآمَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ ، وَفِي الْجَائِفَةِ  
ثَلَاثُ الدِّيَةِ ، فَإِنْ نَفَذَتْ فَهِيَ جَائِفَتَانِ فَيُعَدُّ ثَلَاثًا الدِّيَةِ . وَفِي أَصَابِعِ  
الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ .

في الهداية وشرح الإسيبجاني (ولا قصاص في بقية الشجاج) هذا بعمومه لإتمامه  
رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وأما على ما ذكره محمد بن الأمل فمحذول على ما فوق  
الموضحة ، جوهره . ثم ما لا قصاص فيه يستوى فيه العمد والخطأ (وما دون الموضحة)  
من الستة السابقة (ففيه حكومة عدل) وهي كما قال الطحاوي : أن يقوم مملوكا  
بغير هذا الأثر ، ثم معه ، فقدور التفاوت بين الثمنين يجب بحسابه من دية الحر ، فإن كان  
نصف عشر الثمنين وجب نصف عشر الدية ، وهكذا ، وبه يفتى كافي الدرر تبعاً للوقاية  
والنقابة والماتقي والخاتمة وغيرها .

(و) يجب (في الموضحة إن كانت خطأ نصف عشر الدية) وذلك من الدرام  
خمسائة درهم في الرجل ، ومائتان وخمسون في المرأة ، رهي على العاقلة ، ولا تمقل العاقلة  
ما دونها كما يأتي (وفي الهاشمة عشر الدية ، وفي المنقلة عشر ونصف عشر  
الدية ، وفي الآمة ثلاث الدية ، وفي الجائفة) وهي من الجراحة لا من الشجاج  
وهي التي تصل إلى الجوف (ثلاث الدية) أيضاً ، لأنها بمنزلة الآمة ، وكل ذلك ثبت  
بالحديث (فإن نفذت) الجائفة (فهى جائفتان ، ففيها ثلثا الدية) في كل جائفة  
ثلثها ، كما قضى بذلك أبو بكر رضي الله عنه .

(و) يجب (في قطع) أصابع اليد (كلها) (نصف الدية) لأن في كل أصبع

وَإِنْ قَطَعَهَا مَعَ الْكَفِّ فَفِيهَا نِصْفُ الدِّيَةِ ، وَإِنْ قَطَعَهَا مَعَ نِصْفِ السَّاعِدِ ،  
فَفِي الْكَفِّ نِصْفُ الدِّيَةِ ، وَفِي الزِّيَادَةِ حُكُومَةُ عَدْلٍ ، وَفِي الْإِصْبَعِ الزَّائِدَةُ  
حُكُومَةُ عَدْلٍ ، وَفِي عَيْنِ الصَّبِيِّ وَذَكَرِهِ وَلِسَانِهِ إِذَا لَمْ تُعْلَمْ صِحَّتُهُ  
حُكُومَةُ عَدْلٍ ، وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا مُوضِحَةً فَذَهَبَ عَقْلُهُ أَوْ شَمْرُ رَأْسِهِ دَخَلَ  
أَرْضُ الْمُوضِحَةِ فِي الدِّيَةِ ، وَإِنْ ذَهَبَ سَمْعُهُ أَوْ بَصَرُهُ أَوْ كَلَامُهُ فَعَلَيْهِ أَرْضُ  
الْمُوضِحَةِ مَعَ الدِّيَةِ ، وَمَنْ قَطَعَ إِصْبِعَ رَجُلٍ فَشَلَّتْ

عشر الدية كما مر (و) كذا الحكم (إن قطعها مع الكف ففيها) أى الأصابع  
مع الكف (نصف الدية) ، لأن الكف تبع للأصابع (وإن قطعها) : أى الأصابع  
(مع نصف الساعد ففي الكف نصف الدية ، وفي الزيادة حكومة عدل) قال  
جمال الإسلام : وهذا قول أبى حنيفة ومحمد ؛ وعند أبى يوسف لا يجب فيها إلا أَرْضُ الْيَدِ  
والصحيح قولهما ، واعتمده الحنوبى والنسفى ، تصحيح (و) يجب (في الإصبع  
الزائدة حكومة عدل) تشرىفاً للآدمى ، لأنها جزء من يده لكن لا منفعة فيها ولا  
زينة ، وكذا السن الزائدة ، جوهرة (و) كذا (في عين الصبى وذكره ولسانه إذا  
لم تعلم صحته) : أى صحة ذلك العضو بنظر فى العين وحركة فى الذكر وكلام فى اللسان  
(حكومة عدل) : لأن منفعته غير معلومة (ومن شج رجلاً موضحة فذهب) بسببها  
(عقله أو شعر رأسه) كله فلم يثبت (دخل أرض الموضحة فى الدية) ، لدخول الجزء  
فى الكل ، كمن قطع إصبعاً فاشات اليد . قيدنا بالكل لأنه إذا تناثر بعضه ينظر إلى  
أرض الموضحة وإلى الحكومة فى الشعر ، فإن كانا سواءً يجب أرض الموضحة ، وإن كان  
أحدهما أكثر من الآخر دخل الأقل فى الأكثر ، كفى الجوهرة (وإن ذهب) بسببها  
(سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرض الموضحة مع الدية) ولا يدخل فيها ، لأنه  
كأعضاء مختلفة ، بخلاف العقل ، لعود نفعه للكل (ومن قطع إصبع رجل فشلت

أُخْرَى إِلَى جَنْبِهَا ففِيهِمَا الْأَرْضُ وَلَا قِصَاصَ فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَنْ قَلَعَ  
سِنَّ رَجُلٍ فَتَبَيَّنَتْ مَسْكَنُهَا أُخْرَى سَقَطَ الْأَرْضُ ، وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا فَالْتَحَمَتْ وَأَمَّ يَبْقَى  
لَهَا أَثَرٌ وَنَبَتَ الشَّعْرُ سَقَطَ الْأَرْضُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : عَلَيْهِ أَرْضُ  
الْأَلَمِ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : عَلَيْهِ أُجْرَةُ الطَّيِّبِ ، وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا جِرَاحَةً لَمْ  
يُقْتَصَّ مِنْهُ حَتَّى يَبْرَأَ ،

أُخْرَى إِلَى جَنْبِهَا ففِيهِمَا الْأَرْضُ ، وَلَا قِصَاصَ فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ( رَعَدَ هَا عَلَيْهِ  
الْقِصَاصُ فِي الْأَوَّلَى ، وَالْأَرْضُ فِي الْأُخْرَى ، قَالَ الْإِسْبِجَانِيُّ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ  
أَبِي حَنِيفَةَ ، عَلَيْهِ مِثْلُ الْبَرْهَانِيِّ وَالزَّيْفِيِّ وَغَيْرِهِمَا ، تَصْحِيحُ ( وَمَنْ قَلَعَ سِنَّ رَجُلٍ  
فَتَبَيَّنَتْ مَسْكَنُهَا أُخْرَى سَقَطَ الْأَرْضُ ) لِأَنَّ حَقَّهُ قَدْ أَنْجَبَ بِمَعْنَى الْمَنْعَةِ وَالزَّيْفَةِ ( وَمَنْ  
شَجَّ رَجُلًا فَالْتَحَمَتْ ) الشَّجَّةُ ( وَلَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرٌ وَنَبَتَ الشَّعْرُ ) كَمَا دَرَسَ ( سَقَطَ  
الْأَرْضُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) ؛ لِزَوَالِ الشَّيْنِ الْمَوْجِبِ لَهُ ؛ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى مَجْرَدِ الْأَلَمِ ؛  
وَهُوَ لَا يَوْجِبُ الْأَرْضَ ( وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : عَلَيْهِ أَرْضُ الْأَلَمِ ) وَهِيَ حُكُومَةُ عَدْلٍ ؛  
هَدَايَةِ ( وَقَالَ مُحَمَّدٌ : عَلَيْهِ أُجْرَةُ الطَّيِّبِ ) وَثَمَنِ الدَّوَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَزِمَهُ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ ؛  
وَفِي الدَّرَجَةِ عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ : فَسَّرَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ أَرْضَ الْأَلَمِ بِأُجْرَةِ الطَّيِّبِ وَثَمَنِ  
الدَّوَاءِ ؛ فَعَلِيهِ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا ، اهـ . وَفِي التَّصْحِيحِ : وَعَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ اعْتَدَ  
الْأَثَمَةُ الْمَحْبُوبِيُّ وَالزَّيْفِيُّ وَغَيْرُهُمَا ؛ لَكِنْ قَالَ فِي الْعَمِيُونِ : لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ قِيَاسًا ،  
وَقَالَا : يَسْتَحْسِنُ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ حُكُومَةُ عَدْلٍ مِثْلُ أُجْرَةِ الطَّيِّبِ وَثَمَنِ الدَّوَاءِ ؛  
وَهَكَذَا كُلُّ جِرَاحَةٍ بَرَأَتْ ، زَجَرًا لِلْجَنَائَةِ وَجَبَرًا لِلضَّرَرِّ ، اهـ .

( وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا جِرَاحَةً لَمْ يَقْتَصَّ مِنْهُ ) حَالًا ؛ بَلْ ( حَتَّى يَبْرَأَ ) مِنْهُ ؛ لِأَنَّ

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ خَطَاً ، ثُمَّ قَتَلَهُ قَبْلَ الْبُرْءِ ، فَقَتَلَهُ الدِّيَةُ وَسَقَطَ  
أَرْضُ الْيَرِّ .  
وَكُلُّ عَمْدٍ سَقَطَ فِيهِ الْقِصَاصُ بِشُبْهَةِ فَالْدِيَةِ فِي مَالِ الْقَاتِلِ ، وَكُلُّ أَرْضٍ  
وَجَبَّ بِالصِّلَاحِ فَهُوَ فِي مَالِ الْقَاتِلِ .  
وَإِذَا قَتَلَ الْأَبُ ابْنَهُ عَمْدًا فَالْدِيَةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ .

الجرح معتبر بما يؤول إليه ، لاحتمال السراية إلى النفس فيظهر أنه قتل ، وإنما  
يستقر الأمر بالبرء ( ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله ) خطأ أيضاً ( قبل البرء ) منها  
( فعليه الدية وسقط أرض اليد ) ، لاتحاد جنس الجفاية . وهذه ثمانية مسائل ؛ لأن  
القطع إما عمد أو خطأ ، والقتل كذلك ، فصارت أربعة ، ثم إما أن يكون  
بينهما برء أولاً ، صارت ثمانية ، فإن كان كل منهما عمداً وبرئ بينهما يقتص بالقطع  
ثم بالقتل ، وإن لم يبرأ فكذلك عند الإمام خلافاً لهما ، وإن كان كل منهما خطأ  
فإن برئ بينهما أخذ بهما : فيجب دية اليد والنفس ، وإن لم يبرأ بينهما كفت دية  
القتل ، وهي مسألة الكتاب ، وإن قطع عمداً ثم قتل خطأ أو بالعكس - سواء  
برئ بينهما أو لم يبرأ - أخذ بهما ؛ لاختلاف الجنائيتين ، وتامهما في صدر الشريعة .  
( وكل عمد سقط فيه القصاص بشبهة ) ككون القاتل أباً ، أو من له القصاص  
ولداً للجانى ، أو كان فى القتالين صغير ، أو عفا أحد الأولياء ( فالدية فى مال  
القاتل ) فى ثلاث سنين ( وكل أرض وجب بالصلح فهو فى مال القاتل ) أيضاً ،  
وتجب حالا ، لأنه استحق بالعقد ، وما يستحق بالعقد فهو حال إلا إذا اشترط  
فيه الأجل كائتمان المبيعات كما فى الجوهرة .

( وإذا قتل الأب ابنه عمداً فالدية فى ماله فى ثلاث سنين ) وكذا لو شارك  
فى قتله أجنبى فالدية عليهما ، وسقط عنه القصاص ، وإذا اشترك عامدان فى قتل  
( ١١ - الباب ٣ )

وَكُلُّ جَنَاحِيَةٍ اعْتَرَفَ بِهَا الْجَانِي فَعَيَّ فِي مَالِهِ ، وَلَا يُصَدَّقُ عَلَى عَاقِلَتِهِ  
وَعَمْدُ الصَّحِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَأٌ ، وَفِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ .

وَمَنْ حَفَرَ بُئْرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ وَضَعَ حَجَرًا ، فَتَلَفَ بِذَلِكَ  
إِنْسَانٌ فَدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، وَإِنْ تَلَفَ فِيهِ بَهِيمَةٌ فَضَامَتُهَا فِي مَالِهِ ، وَإِنْ  
أُشْرِعَ فِي الطَّرِيقِ رَوْشَنًا أَوْ مِيزَابًا فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ فَمَطَبَ فَالدِّيَّةُ عَلَى  
عَاقِلَتِهِ ،

رجل فعني عن أحدهما فالمشهور أن الآخر يجب عليه التقصاص ، وعن أبي يوسف  
لا قصاص عليه ، لأنه لما سقط عن أحدهما صار كأن جميع النفس مستوفاة بفعله ،  
كذا في الكرخي ، جوهرية ( وكل جنافية اعترف بها الجاني فهي في ماله ، ولا  
يصدق على عاقلته ) ويجب حالا ، لأنه التزمه بإقراره .

( وعمد الصبي والمجنون خطأ ) ، لأنه ليس لما قصد صحيح ؛ ولذا لم يأثم  
( و ) يجب ( فيه الدية على العاقلة ) ولا يحرم الميراث ، لأنه للعتوبة ، وهما ليسا  
من أهل العقوبة .

( ومن حفر بئرا في طريق المسلمين أو وضع حجرا ) أو خشبة أو ترابا ( فتلف  
بذلك إنسان فديته على عاقلته ) ، لوجوبها بتسببها ( وإن تلف فيها بهيمة فضامتها  
في ماله ) لأنه ضمان مال ، وضمان المال لا تحمله العاقلة ( وإن أشرع ) : أي  
أخرج ( في الطريق روشنا ) كظلة وجوزع ومزعل ( أو ميزابا ) أو نحو ذلك  
( فسقط على إنسان فمطب ) : أي هلك ( فالدية على عاقلته ) ، لوجوبها بتسببها ،  
وهذا إن أصابه الطرف الخارج ؛ أما لو أصابه الطرف الداخل الذي هو في  
حائطه فلا ضمان عليه ، لعدم تمديده ، لأنه موضوع في ملكه ، وإن أصابه

وَلَا كَفَّارَةَ عَلَى حَافِرِ الْبُئْرِ وَوَاضِعِ الْحَجَرِ ، وَمَنْ حَفَرَ بُئْرًا فِي مِلْكِهِ  
فَقَطَّبَ بِهِ إِنْسَانًا لَمْ يَضْمَنْ ، وَالرَّاكِبُ ضَامِنٌ لِمَا وَطِئَتِ الدَّابَّةُ ،  
وَمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا أَوْ كَسَدَتْ ، وَلَا يَضْمَنُ مَا نَفَعَتْ رِجْلُهَا أَوْ  
ذَنَبُهَا ، فَإِنْ

الطرفان جميعا ضمن النصف ، وإن لم يعلم أى الطرفين أصابه فالقياس أن لا يضمن  
للشك ، وفي الاستحسان يضمن النصف كما في الجوهرية ، ثم هو جائز إن لم يضر  
بالعامة ، ولكل واحد من أهل الخصومة منعه ومطالبته بنقضه إذا بنى لنفسه من  
غير إذن الإمام ، وإن بنى المسلمين كمسجد ونحوه أو بإذن الإمام لا ينقض ، وأما  
إذا كان يضر بالعامة فلا يجوز مطلقاً ، والجلوس في الطريق للبيع والشراء على هذا ،  
وهذا كله في الطريق العام ، أما غير النافذ فلا يجوز إحداث شيء فيه مطلقاً إلا  
بإذنه ، لأنه بمنزلة الملك الخاص بهم (ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر) ،  
لأنها تتعلق بحقيقة القتل ، والمتسبب ليس بمقاتل حقيقة ؛ لأنه قد يقع بعد موته ،  
ويستحيل أن يكون الميت قاتلاً ، ولا يحرم الميراث ؛ لما بينا كما مر (ومن حفر  
بُئْرًا في ملكه ففقطب بها إنسان لم يضمن) ؛ لأنه غير متعمد في فعله ؛ فلا يلزمه  
ضمان ما تولد منه .

(والراكب) في طريق العامة (ضامن لما وطئت الدابة وما أصابت يديها)  
أو رجلها أو صدمته برأسها (أو كدمت) : أى عَصَّتْ بِفَمِهَا ؛ لإمكان التعرّض  
عنه (ولا يضمن ما نفعت) : أى ضربت (برجلها أو ذنبها) والأصل : أن  
المرور في طريق المسلمين مُباح ، لكنه مقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز  
عنه ، دون ما لا يمكن ؛ لما فيه من المنع من التصرف وسد بابيه ، والاحتراز عن  
الوطء وما يضاهيه ممكن ، فإنه ليس من ضرورات التسيير ، فقيد بشرط السلامة  
عنه ، والنفقة بالرجل والذنب ليس يمكنه الاحتراز عنه فلم يعمد به كافي الهداية (فإن

رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ قَعِطَبَ بِهِ إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ ، وَالسَّائِقُ ضَامِنٌ  
لِمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا أَوْ رِجْلَيْهَا ، وَالْقَائِدُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا دُونَ  
رِجْلَيْهَا ، وَمَنْ قَادَ قِطَارًا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا وَطِئَ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَائِقٌ  
فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا ؛

رائت ( الدابة (أو بالت في الطريق) وهي تسير (فقطب به إنسان لم يضمن) لأنه  
من ضرورات السير ؛ فلا يمكنه الاحتراز عنه ، وكذا إذا أوقفها لذلك ، لأن من  
الدواب مالا يفعل ذلك إلا بالإيقاف ، وإن أوقفها الغير ذلك فمطب إنسان يرونها  
أو يولها ضمن ؛ لأنه متعمد في هذا الإيقاف ، لأنه ليس من ضرورات السير ،  
هداية (والسائق) للدابة (ضامن لما أصابت يديها أو رجليها ، والقائد) لها (ضامن  
لما أصابت يديها دون رجليها) قال الزاهد في شرحه وصاحب الهداية فيها وفي  
مجموع النوازل : هكذا ذكره القدوري في مختصره ، وبذلك أخذ بعض المشايخ ،  
وأكثر المشايخ على أن السائق لا يضمن للنفحة لأنه لا يمكنه دفعها عنها ، وإن  
كانت ترى منه ، وهو الأصح ، تصحيح . وقال في الهداية : وفي الجامع : وكل شيء  
ضمنه الراكب يضمنه السائق والقائد ، لأنهما متسببان بمباشرتهما شرط التلف وهو  
تقريب الدابة إلى مكان الجفاية فيتعبد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه  
كالراكب ، إلا أن على الراكب الكفارة فيما وطئت ولا كفارة عليهما ، وتعمده فيها  
(ومن قاد قطاراً فهو ضامن لما وطئ) ، لأن عليه حفظه كالسائق فيصير تعدياً  
بالتقصير فيه ، والتسبب بوصف التعمد سبب الضمان ، إلا أن ضمان النفس على  
المارقة وضمان المال في ماله كافٍ الهداية (فإن كان معه) : أي مع القائد (سائق  
فالضمان عليهما) لاشتراكهما في ذلك ، لأن قائد الواحد قائد للكل ، وكذا  
السائق لانصال الأرتية .



وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ جُنَايَةً خَطَأً قِيلَ لِمَوْلَاهُ : إِمَّا أَنْ تَدْفَعَهُ بِهَا أَوْ تَفْدِيَهُ ،  
فَإِنْ دَفَعَهُ مَلَكَهُ وَلِيَ الْجُنَايَةَ ، وَإِنْ فَدَاهُ فَدَاهُ بِأَرْشِهَا ، فَإِنْ عَادَ فَجَنَى كَانَ  
حُكْمُ الْجُنَايَةِ الثَّانِيَةِ حُكْمَ الْأُولَى ، فَإِنْ جَنَى جُنَايَتَيْنِ قِيلَ لِلْمَوْلَى :  
إِمَّا أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَيَّ وَلِيَ الْجُنَايَتَيْنِ يَفْتَسِمَانِ عَلَى قَدَرِ حَقِّهِمَا ، وَإِمَّا أَنْ تَفْدِيَهُ  
بِأَرْشِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ،

( وإذا جنى العبد جنائية خطأ ) على حر أو عبد ، في النفس أو ما دونها ،  
قل أرشها أو أكثر ( قيل لمولاه ) : أنت بالخيار ( إما أن تدفعه بها ) إلى ولي  
الجنائية ( أو تفديه ) بأرشها حالا . قيد بالخطأ لأنه في العمد يجب عليه القصاص ،  
وإنما يفيد في النفس فقط ، وأما فيما دونها فلا يفيد ، لاستواء خطئه وعمده فيما  
دونها ( فإن دفعه ) مولاه بها ( ملكه ولي الجنائية ) ولا شيء له غيره ( وإن فداه  
فداه بأرشها ) وكل ذلك يلزمه حالا ، أما الأول فلأن التأجيل في الأعيان باطل ،  
وأما الثاني فلأنه يجعل بدلا عن العبد فقام مقامه وأخذ حكمه ، وأيهما اختاره وفعله  
لا شيء لولي الجنائية سواء ، فإن لم يختتر شيئا حتى مات العبد بطل حق الجنى عليه ،  
لقوات محل حقه ، وإن مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ ، لتحويل الحق إلى ذمة المولى  
كما في الهداية ( فإن عاد ) العبد ( لجنى ) جنائية أخرى بعد ما فداء المولى ( كان  
حكم الجنائية الثانية حكم الأولى ) ، لأنه لما خرج من الجنائية الأولى صار كآبه لم يجز  
غير الجنائية الثانية ( فإن جنى جنائيتين ) متواليتين : أى من غير تخلل فداءه  
( قيل للمولى ) : أنت بالخيار ( إما أن تدفعه إلى ولي الجنائيتين يفتسمانه )  
بينهما ( على قدر حقيهما ) من أرش جنائيتهما ، ( وإما أن تدفديه ) بأرش  
كل واحدة منهما ) : أى الجنائيتين ، لأن تعاقب الأولى برقبته لا يمنع تعاقب الثانية  
بها كالديون المتلاحقة ، ألا يرى أن ملك المولى لم يمنع تعاقب الجنائية برقبته ، فحق

وإن أعتقه المولى ، وهو لا يعلم بالجناية ، ضمن الأقل من قيمته ومن  
 أرشها ، وإن باعه المولى أو أعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الأرش ،  
 وإذا جنى المدبر أو أم الولد جناية خطأ ضمن المولى الأقل من قيمته ومن  
 أرشها ، فإن جنى أخرى وقد دفع المولى القيمة إلى ولي الأولي بقضاء فلا  
 شيء عليه ويتبع ولي

ولي الجناية الأولى أولى أن لا يمنع كما في الهداية (وإن أعتقه المولى) أو باعه أو وهبه  
 أو دبره أو استولدها (ودو لا يعلم بالجناية ضمن الأقل من قيمته ومن أرشها) ،  
 لأنه لما لم يعلم لم يكن مختاراً للفداء ، إذ لا اختيار بدون علم ، إلا أنه استهلك رقبة تتعلق  
 بها حق ولي الجناية فلزمه الضمان ، وإنما لزمه الأقل لأن الأرش إن كان أقل فليس عليه  
 سواء ، وإن كانت القيمة أقل لم يكن متلفاً سواها (وإن باع إلى أو أعتقه) أو  
 تصرف به تصرفاً يمنع عن الدفع مما ذكرنا قبله (بعد العلم بالجناية وجب عليه الأرش)  
 فقط ، لأنه لما تصرف به تصرفاً منعه من الدفع بالجناية بعد علمه بها صار مختاراً للفداء  
 لأن الخير بين شيئين إذا فعل ما يمنع من اختيار أحدهما تعين الآخر عليه (وإذا جنى  
 المدبر أو أم الولد جناية) خطأ (ضمن المولى الأقل من قيمته) : أى المدبر أو أم  
 الولد ، وذلك فى أم الولد ثلث قيمتها ، وفى المدبر الثلثان ، وتعتبر القيمة يوم الجناية لا يوم  
 التدبير والاستيلاء (ومن أرشها) : أى الجناية ؛ لأنه صار مانعاً بذلك للدفع ، من غير اختيار ،  
 فصار كما لو أعتق المبد قبل العلم بالجناية (فإن جنى) المدبر أو أم الولد جناية (أخرى  
 وقد) كان (دفع المولى القيمة إلى) الولي (الأول بقضاء) من القاضى (فلا شيء  
 عليه) سواها ، لأنه لم يتلف إلا قيمة واحدة وقد أجبر على دفعها (و) لسكن (يتبع ولي

الْجَنَائِيَّةُ الثَّانِيَّةُ وَلِىَ الْجَنَائِيَّةِ الْأُولَى فَيُشَارِكُهُ فِيهَا أَخَذَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى دَعَى  
الْقِيَمَةَ بغير قَضَاءٍ قَالُوا بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ اتَّبَعَ الْمَوْلَى ، وَإِنْ شَاءَ انْتَبَعَ وَلِىَ  
الْجَنَائِيَّةِ الْأُولَى .

وَإِذَا مَالَ الْخَائِطُ إِلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَطُوبَى صَاحِبِهِ بِتَقْضِيهِ وَأَشْهَدُ  
عَلَيْهِ فَلَمْ يَنْقُضْ فِي مُدَّةٍ يَقْدِرُ عَلَى تَقْضِيهِ حَتَّى سَقَطَ ضَمَنُ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ  
نَفْسٍ أَوْ مَالٍ

الجناية الثانية ولى الجناية الأولى فيشاركه فيما أخذ ) ، لأنه قبض ما تعلق به  
حقه ، فصار بمنزلة الوصى إذا دفع التركة إلى الفراء ثم ظهر غريم آخر ( وإن كان  
المولى دفع القيمة ) إلى ولى الجناية الأولى ( بغير قضاء فالولى ) أى ولى الجناية  
الثانية ( بالخيار : إن شاء اتبع المولى ) ، لدفعه متعلق به حقه إلى الغير باختياره  
ثم يرجع المولى على الأول ( وإن شاء اتبع ولى الجناية الأولى ) لأنه قبض حقه  
ظالماً ، وهذا عند أبى حنيفة ، وقالوا : لا شيء على المولى ؛ سواء دفع بقضاء أو بدونه  
لأنه دفع إلى الأول ولا حق للثانى ، فلم يكن مقعدياً بالدفع ، ولأبى حنيفة أن  
الجنايات استند ضمانها إلى التدبير الذى صار به المولى مانعاً ؛ فنكأنه دبر بمقد  
الجنايات ، فباعتلى حق جماعةهم بالقيمة ، فإذا دفعها بقضاء فقد زالت يده عنها بغير  
اختياره ؛ فلا يلزمه ضمانها ، وإن دفعها بغير قضاء فقد سلم إلى الأول ما تعلق به  
حق الثانى باختياره ، فللثانى أن يضمن أيهما شاء .

( وإذا مال الخائط إلى طريق المسلمين فطولب صاحبه بتقضيه وأشهد عليه )  
بذلك ( فلم ينقض ) الخائط ( فى مدة يقدر ) فيها ( على تقضيه حتى سقط ) الخائط  
( ضمن ما تلف به من نفس أو مال ) إلا أن ما تلف به من النفوس فعلى العاقلة ،  
ومن الأموال فعليه ، قيد بالطالب لأنه لو لم يطالب حتى تلف لإنسان أو مال لم يضمن ،

وَيَسْتَوِي أَنْ يُطَالِبَهُ بِتَقْضِيهِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ ، وَإِنْ مَالَ إِلَى دَارِ رَجُلٍ ؛  
فَالْمُطَالِبَةُ إِلَى مَالِكِ الدَّارِ خَاصَّةٌ ، وَإِذَا اصْطَدَمَ فَارِسَانِ فَمَا نَا ، فَعَلَى عَاقِلَةٍ  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةُ الْآخَرِ ، وَإِذَا قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدًا خَطَأً فَعَمَلِيهِ قِيَمَتُهُ  
لَا يَزَادُ عَلَى عَشْرَةٍ .

وهذا إذا كان بناؤه ابتداءً مسقوياً ، لأنه بناء في ملكه فلم يكن مقعدياً ، والميل  
حاصل بغير فعله ، بخلاف ما إذا بناه مائلاً من الابتداء ، فإنه يضمن ما تلف  
بسقوطه ، سواء طوّل أم لا ، لتعديده بالبناء ، وقيد بصاحبه - أى ماله -  
لأنه لو طوّل غيره كالرثين والمستأجر والمستعير كان باطلاً ، ولا يلزمهم شيء ؛  
لأنهم لا يملكون نقضه كما في الجوهرة ( ويستوى ) في الطلب ( أن يطالبه بتقصه )  
أحد من أهل الخصومة ( مسلم أو ذمي ) أو مسكن ، وكذا الصغير والرقيق  
المأذون لها ؛ لاستوائهم في حق اللزوم ( وإن مال ) الحائط ( إلى دار رجل فالمطالبة  
إلى مالك الدار خاصة ) ؛ لأن الحق له خاصة ، وإن كان فيهم سكان فلهم أن  
يطالبوه ، سواء كانوا بإجارة أو إهارة .

( وإذا اصطدم فارسان ) حرّان خطأ ( فانا ) منه ( فعلى عاقلة كل واحد  
منهما دية الآخر ) ؛ لأن قتل كل واحد منهما مضاف إلى فعل الآخر . قيدنا  
بالحرين لأنه لو كانا عبيدين فهما هدر سواء كان خطأ أو عمداً ، أما الأول فلأن  
الجناية تعلقت برقبة كل منهما دفعاً وفداءً ، وقد فات بغير فعل المولى ، وأما الثاني فلأن  
كل واحد منهما هلك بعد ما جنى فيسقط . وقيدنا بالخطأ لأنه لو كان عامدين  
ضمن كل واحد منهما نصف الدية ، لأن فعل كل واحد منهما محظور ، وأضيف  
للتلف إلى فعلهما كما في الاختيار .

( وإذا قتل رجل عبداً خطأ فعمليه قيمته ) لسكن ( لا يزداد ) بها ( على عشرة

آلاف درهم ، فإن كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر ، قضى عليه بعشرة آلاف إلا عشرة ، وفي الأمانة إذا زادت قيمتها على الديار خمسة آلاف إلا عشرة ، وفي يد العبد نصف القيمة ، لا يزداد على خمسة آلاف إلا خمسة .

آلاف درهم) ؛ لأنها جناية على آدمي فلا تزداد على دية الحر ؛ لأن الماني التي في العبد موجودة في الحر ، وفي الحر زيادة الحرية ؛ فإذا لم يجب فيه أكثر فلأن لا يجب في العبد مع نقصانه أولى .

( فإن كانت قيمته عشرة آلاف ) درهم ( فأكثر قضى عليه بعشرة آلاف إلا عشرة ) إظهاراً لانحطاط رتبته ( وفي الأمانة إذا زادت قيمتها على الدية ) أي دية المرأة الحرة ( خمسة آلاف إلا عشرة ) اعتباراً بالحرية ، فإن ديتها على النصف من الرجل ، وينقص العشرة إظهاراً لانحطاط الرق كما في العبد ، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : تجب القيمة بالغة ما بلغت ، قال في التصحيح : وعلى قول أبي حنيفة ومحمد اعتمد الأئمة البرهاني والنسفي والموصلي وغيرهم ، وقال الزاهدی : وما وقع في بعض نسخ المختصر « وفي الأمانة خمسة آلاف إلا خمسة » غير ظاهر الرواية ، وفي عامة الأصول والشروح التي ظفرت بها « إلا عشرة » وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجب خمسة آلاف إلا خمسة ، والتصحيح ما ذكرناه ، وفي الينابيع : والرواية المشهورة هي الأولى ، وهي الصحيحة في النسخ ، اهـ .

( وفي يد العبد ) إذا قطعت ( نصف قيمته ) اسكن ( لا يزداد ) فيها ( على خمسة آلاف ) درهم ( إلا خمسة ) ؛ لأن اليد من آدمي نصفه ، فيعتبر بكاه ، فينقص هذا القدر إظهاراً لانحطاط رتبته ، هداية ، اسكن قال في التصحيح :

وَكُلُّ مَا يُقَدَّرُ مِنْ دِيَةِ الْحَرِّ فَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ .  
وَإِذَا ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا فَعَلَيْهِ غُرَّةٌ ، وَهِيَ نِصْفُ  
عَشْرِ الدِّيَةِ ، فَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ، وَإِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا  
ثُمَّ مَاتَتِ الْأُمُّ فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ وَغُرَّةٌ ، وَإِنْ مَاتَتِ الْأُمُّ ثُمَّ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا فَعَلَيْهِ  
دِيَّةٌ فِي الْأُمِّ ، وَلَا شَيْءُ فِي الْجَنِينِ ، وَمَا يَجِبُ فِي الْجَنِينِ مَوْرُوثٌ عَنْهُ ،

المذكور في الكتاب رواية عن محمد ، والصحيح تجب القيمة بالغة ما بلغت ، اه  
( وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد ) فما وجب فيه في الحر  
نصف الدية بخلافه من العبد نصف قيمة ، وهكذا ؛ لأن القيمة في العبد كالدية  
في الحر ، لأنه بدل الدم ، ثم الجنابة في العبد فيما دون النفس على الجاني في ماله ،  
لأنه أجرى مجرى ضمان الأموال ، وفي النفس على العاقلة عند أبي حنيفة ومحمد ،  
خلافاً لأبي يوسف كما في الجوهرة .

( وإذا ضرب ) رجل ( بطن امرأة فألقت جنيناً ) حراً ( ميتاً فعليه ) :  
أى الضارب ، وتحملة عاقلة ( غرة ) في سنة واحدة ( وهى نصف عشر الدية ) :  
أى دية الرجل لو الجنين ذكر ، وعشر دية المرأة لو أنثى ، وكل منهما خمسة مائة  
درهم ( فإن ألقته حياً ثم مات فعليه دية كاملة ) ، لأنه أُلِفَ حياً بالضرب السابق  
( وإن ألقته ميتاً ثم ماتت الأم فعليه دية ) للأم ( وغرة ) للجنين ، لما نَقَرْنَا  
الفعل بتعدد بتعدد أثره ، وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لوميتين فأكثر كما  
في الدر ( وإن ماتت الأم ) أولاً ( ثم ألقته ميتاً فعليه دية في الأم ) فقط ( ولا شيء  
في الجنين ) ، لأن موت الأم سبب لموته ظاهراً فأحيل إليه ، وإن ألقته حياً  
ومات فعليه ديتان ( وما يجب في الجنين ) من الغرة أو الدية ( موروث عنه )  
لورثته ؛ لأنه بَدَلُ نفسه ، والبديل عن المقتول لورثته ، إلا أن الضارب إذا كان من

وَفِي جَنِينِ الْأُمِّ إِذَا كَانَ ذَكَرًا نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا ، وَعَشْرُ قِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ أُنْثَى ، وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْجَنِينِ .

وَالْكَفَّارَةُ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا : عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، وَلَا يُجْزَى فِيهَا الْإِطْعَامُ .

### باب القسامة

الورثة لا يرث ، لأن القاتل لا يرث . قيد بالمرأة لأن في جنين البهيمة ما نقصت الأم إن نقصت ، وإلا فلا يجب شيء ، وقيدنا بالحر لما ذكره بقوله ( وفي جنين الأمة ) حيث كان رقيقاً ( إذا كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان حياً ، وعشر قيمته إن كان أنثى ) ، لما مر أن دية الرقيق قيمته ، وإنما قلنا « حيث كان رقيقاً » لأنه لا يلزم من رقية الأم رقية الجنين ، فالعالتى من السيد أو المغرور حر وفيه الغرة ، وإن كانت أمه رقيقة كما في الدر عن الزيلعي ( ولا كفارة في الجنين ) وجوبا ، بل ندبا ، در عن الزيلعي ، لأنها إنما تجب في القتل ، والجفنين لا نعلم حياته .

( والكمارة ) الواجبة ( في شبه العمد والخطأ : عتق رقبة مؤمنة ) لقوله تعالى : « فتحرير رقبة مؤمنة » الآية ( فإن لم يجد ) ما يعتقه ( فصيام شهرين متتابعين ) بهذا ورد النص ( ولا يجزىء فيها الإطعام ) لأنه لم يرد به نص ، والمقادير تعرف بالتوقيف ، وإثبات الأبدال بالرأى لا يجوز ، ويجزئه عتق رضيع أحد أبويه مسلم ، لأنه مسلم به ، ولظاهر سلامة أطرافه ، ولا يجزئه ما في البطن ، لأنه لم تعرف حياته ولا سلامته كما في الهداية .

### باب القسامة

هي لغة : بمعنى القسم ، وهو اليمين مطلقاً ، وشرعاً : اليمين بعدد مخصوص

وَإِذَا وَجِدَ الْقَتِيلُ فِي مُحَلَّةٍ وَلَا يُعْلَمُ مَنْ قَتَلَهُ اسْتَحْلَفَ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ يَتَخَيَّرُهُمُ الْوَلِيُّ : بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا ؛ فَإِذَا احْتَفُوا قَضَى عَلَى أَهْلِ مُحَلَّةِ الْبَدِيَّةِ ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ الْوَلِيُّ ، وَلَا يُقْضَى لَهُ بِالْجَنَائِيَةِ .

وسبب مخصوص على وجه مخصوص ، كما بينه بقوله : ( وإذا وجد القتيل في محلة ولا يعلم من قتله استحلف خمسون رجلاً منهم ) أى : من أهل المحلة ( يتخيرهم الولي ) ؛ لأن اليمين حقه ، والظاهر أنه يختار من يثمه بالقتل أو الصالحين منهم لتباعد عن اليمين الكاذبة فيظهر للقاتل ( بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ) أى : يحلف كل واحد منهم بالله ما قتله ولا علمت له قاتلاً .

( فإذا حلفوا قضى على أهل المحلة بالبدية ) فى ما لهم إن كانت الدعوى بالعمد ، وعلى عواقبهم إن كان بالخطأ كما فى شرح الجمع معزياً للذخيرة والخانية ، ونقل ابن السكال عن المبسوط أن فى ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة ، والبدية على عواقبهم فى ثلاث سنين ، وكذا قيمة القرن تؤخذ فى ثلاث سنين ، شره ليلالية كذا فى الدر .

( ولا يستحلف الولي ) وإن كان من أهل المحلة ، لأنه غير مشروع ( ولا يقضى له ) أى للولي ( بالجناية ) بيمينه ، لأن اليمين شرعت للدفع ، لا للاستحقاق ، وإنما وجهت البدية بالقتل الموجود منهم ظاهراً لوجود القتل بين أظهرهم ، أو بتقصيرهم فى المحافظة كما فى قتل الخطأ والقسامة لم تشرع لتجب البدية إذا نكلوا ، وإنما شرعت ليظهر القصاص بتحرزهم عن اليمين الكاذبة فيقررون بالقتل ، فإذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص ، وثبتت البدية لئلا يهدر دمه ، ثم من نكل منهم حبس حتى يحلف ، لأن اليمين فيه مستحقة لذاتها تعظيماً لأمر الدم ، ولهذا يجمع بينه وبين البدية ، بخلاف النكول



وَأِنْ لَمْ يَسْكُنْ أَهْلُ الْحَلَةِ كُرِّرَتِ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَتِمَّ خَمْسُونَ ،  
وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقَسَامَةِ صَبِيٌّ وَلَا مَجْنُونٌ وَلَا أَمْرَأَةٌ وَلَا عَبْدٌ ، وَإِنْ وَجَدَ  
مَيِّتٌ لَا أَثَرَ بِهِ فَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الدَّمُ يَسِيلُ  
مِنْ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ دُبُرِهِ أَوْ مِنْ فَمِهِ ، فَإِنْ كَانَ يُخْرَجُ مِنْ عَيْنَيْهِ أَوْ مِنْ  
أُذُنِهِ فَهُوَ قَتِيلٌ .

في الأموال ، لأن الحلف فيها بَدَلٌ عن أصل حقه ، ولهذا يسقط ببذل المدمى به ،  
وهذا لا يسقط ببذل الدية ، كما هو في الدرر ( وإن لم يسكن أهل الحلة ) خسين  
رجلا ( كررت الإيمان عليهم حتى يتم خمسون ) يمينا ؛ لأنها الواجبة بالسنة ، فيجب  
إتمامها ما أمكن ، ولا يطلب فيه الوقوف على الفائدة لثبوتها بالسنة ، فإن كان  
العدد كاملا فأراد الولي أن يكرر على أحدهم فليس له ذلك لأن المصير إلى التكرار  
ضرورة عدم الإكمال ، هداية

( ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ) ؛ لأنهما ليسا من أهل القول  
الصحيح ، ( ولا امرأة ولا عبد ) لأنهما ليسا من أهل النصرة ، واليمين على أهلها .  
( وإن وجد ) في الحلة ( ميت لا أثر به ) من جراحة أو أثر ضرب أو خنق ،  
( فلا قسامة ) فيه ( ولا دية ) لأنه ليس بقتيل ، إذ لقتيل في العرف من فانت  
حياته بسبب مباشرة الحى ، وهذا ميت حثف أنفه حيث لا أثر يستدل به على  
كونه قتيلا .

( وكذلك ) الحكم ( إذا كان الدم يسيل من أنفه أو من دبره ) أو قبله  
( أو من فمه ) لأن الدم يخرج منها عادة بلا فعل أحد ( وإن كان ) الدم ( يخرج من  
عينه أو من أذنه فهو قتيلا ) ، لأنه لا يخرج منها إلا بفعل من جهة الحى عادة

وَإِذَا وَجِدَ الْقَتِيلُ عَلَى دَابَّةٍ يَسُوقُهَا رَجُلٌ فَلَدَيَّةٌ عَلَى عَاقَلَتِهِ دُونَ أَهْلِ  
الْمَحَلَّةِ ، وَإِنْ وَجِدَ الْقَتِيلُ فِي دَارِ إِنْسَانٍ فَالْقَسَامَةُ عَلَيْهِ وَالْدَيَّةُ عَلَى عَاقَلَتِهِ ،  
وَلَا يَدْخُلُ السُّكَّانُ فِي الْقَسَامَةِ مَعَ الْمَلَكِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَهِيَ عَلَى أَهْلِ  
الْخُطَّةِ دُونَ الْمُشْتَرِينَ ،

( وإذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجل فد ) القسامة عليه ، و ( الدية على عاقلته  
دون أهل المحلة ) لأنه في يده ، فصار كما إذا كان في داره ، وكذا إذا كان قائدها  
أو ركبها ؛ فإن اجتمعوا فعليهم ؛ لأن القتيل في أيديهم ، فصار كما إذا وجد في دارهم  
هداية . وفي القهستاني : ثم من المشايخ من قال : إن هذا أعم من أن يكون للدابة  
مالك معروف أو لم يكن ؛ ومنه إطلاق الكتاب ، ومنهم من قال : إن كان لها مالك  
فعليه القسامة والدية ، ثم قال : وإنما قال : « يسوقها رجل » إشارة إلى أنه لو لم  
يكن معها أحد كانتا على أهل المحلة كما في الذخيرة ، اهـ ( وإن وجد القتيل في  
دار إنسان فالقسامة عليه ) ، لأن الدار في يده ( والدية على عاقلته ) لأن نصرته  
منهم وقوته بهم .

( ولا يدخل السكان في القسامة مع الملك عند أبي حنيفة ) وهو قول محمد ،  
وذلك لأن الملك هو المختص بنصرة البقرة دون السكان ، لأن سكنى الملك أزم  
وقرارهم أدم ، فكانت ولاية التدبير إليهم ، فيتحقق التقصير منهم ، وقال أبو يوسف :  
هي عليهم جميعاً ، لأن ولاية التدبير تسكون بالسكنى كما تسكون بالملك ( وهي )  
أى القسامة ( على أهل الخطّة ) وهي : ما اختط للبناء ، والمراد ما خطه الإمام حين  
فتح البلدة وقسمها بين الناعمين ( دون المشترين ) منهم ؛ لأن صاحب الخطّة هو  
الأصيل ، والمشتري دخيل ، وولاية التدبير خلصت للأصيل ، فلا يزاحمهم الدخيل

وَلَوْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ ، وَإِنْ وَجِدَ الْقَتِيلُ فِي سَفِينَةٍ فَالْقِسَامَةُ عَلَى مَنْ فِيهَا  
 مِنَ الرُّكَّابِ وَالْمَلَّاحِينَ ، وَإِنْ وَجِدَ الْقَتِيلُ فِي مَسْجِدٍ مَجَلَّةٍ فَالْقِسَامَةُ عَلَى  
 أَهْلِهَا ، وَإِنْ وَجِدَ فِي الْجَامِعِ أَوْ الشَّارِعِ الْأَعْظَمِ فَلَا قِسَامَةَ فِيهِ ، وَالْدِّيَّةُ  
 عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ، وَإِنْ وَجِدَ فِي بَرِيَّةٍ لَيْسَ بِقَرْيَةٍ عِمَارَةٌ فَهُوَ هَدْرٌ وَإِنْ  
 وَجِدَ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ كَانَ عَلَى أَقْرَبِيهِمَا ،

(ولو بقي منهم) أى من أهل الخطة (واحد) لما قلنا ، وهذا عند أبى حنيفة ومحمد  
 أيضاً ، وقال أبو يوسف : السكل مشتركون ، لأن الضمان إنما يجب بترك الحفظ  
 من له ولاية الحفظ ، ولولاية باعتماد الملك ، وقد استروا فيه ، قل فى التصحيح :  
 وعلى قول أبى حنيفة ومحمد مثنى الأئمة منهم البرهاني والنسفي وغيرها ، وإن باعوا  
 كلهم كانت على المشترين اتفاقاً ، لأن الولاية انتقلت إليهم ، لزوال من يتقدمهم  
 كما فى الهداية .

(وإن وجد القتل فى سفينة فالقسامة على من) كان (فيها من الركاب  
 والملاحين) : لأنها فى أيديهم سو كذا العجالة ، وذلك لأن كلاهما يُنْقَلُ ويحول  
 فيعتبر فيها اليد دون الملك كالهداية ، بخلاف المحلة والدار .

(وإن وجد القتل فى مسجد محلة فالقسامة على أهلها) : لأن تدبيره عليهم ،  
 لأنهم أخص به (وإن وجد فى) المسجد (الجامع أو الشارع) : أى الطريق  
 (الأعظم فلا قسامة فيه) ، لأنه لا يختص به أحد دون غيره (والدية على بيت  
 المال) ، لأنه مُعَدَّ الواجب للمسلمين (وإن وجد فى برية ليس بقريتها عسارة)  
 بحيث يسمع منها الصوت (فهو هدر) ، لأنه إذا كان بهذه الحالة لا يلحقه الغوث  
 من غيره ، فلا يوصف بالقتيل ، وهذا إذا لم تسكن مملوكة لأحد ، فإن كانت مملوكة  
 لأحد فالقسامة عليه

(وإن وجد بين قريتين كان) كل من القسامة والدية (على أقربهما) إليه ،

وَإِنْ وُجِدَ فِي وَسْطِ الْفُرَاتِ يَمْرُؤٌ بِهِ الْمَاءُ فَهُوَ هَدْرٌ ، فَإِنْ كَانَ مُخْتَبِئًا  
بِالشَّاطِئِ ، فَهُوَ عَلَى أَقْرَبِ الْقُرَى مِنْ ذَلِكَ الْمَسْكَانِ ، وَإِنْ ادَّعَى الْوَلِيُّ عَلَى  
وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَلَّةِ بِعَيْنِهِ لَمْ تَسْقُطِ الْقِسَامَةُ عَنْهُمْ ، وَإِنْ ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ  
مِنْ غَيْرِهِمْ سَقَطَتْ عَنْهُمْ الْقِسَامَةُ ،

قال الهداية ، قيل : هذا عمول على ما إذا كانت بحيث يبلغ أهله الصوت ؛ لأنه إذا  
كان بهذه الصفة يلحقه الغوث فيمكنهم النصرة وقد قصرُوا ، اهـ .

( وإن وجد في وسط ) نهر ( الفرات ) ونحوه من الأنهار العظام التي ليست  
بملوكة لأحد ( يمر به الماء فهو هدر ) ؛ لأنه ليس في يد أحد ولا في ملكه ( فإن  
كان ) القتل ( محتسباً بالشاطيء ) : أي جانب النهر ( فهو على أقرب القرى من  
ذلك المسكان ) إذا كانوا يسمعون الصوت ، لأنهم أخص بنصرة هذا الموضع ،  
فهو كالاموضع على الشط ، والشط في يد من هو أقرب إليه ، لأنه مورد دم ومورد  
دوابهم . قيدنا بالنهر العظيم الذي لا ملك فيه ، لأن النهر المملوك الذي تستحق به  
الشفعة تكون فيه القسامة ، والدية على أهله ، لأنه في أيديهم ، لقيام ملكهم  
كافي الهداية .

( وإن ادعى الولي على واحد من أهل الحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم ) ،  
لأنه لم يتجاوزهم في الدعوى ، وتمييزه واحدا منهم لا ينافي ( وإن ادعى على واحد  
من غيرهم سقطت عنهم ) ، لدعواه أن القاتل ليس منهم ، وهم إنما يفرمون إذا  
كان القاتل منهم ، لكونهم قتلته تقديراً حيث لم يأخذوا على يد الظالم ، ولأنهم  
لا يفرمون بمجرد ظهور القتل بين أظهرهم ، بل بدعوى الولي ، فإذا ادعى على  
غيرهم امتنع دعواه عليهم ، قال جمال الإسلام : وعن أبي حنيفة ومحمد أن القسامة  
تسقط في الوجه الأول أيضاً ، والصحيح الأول ، تصحيح .

وَإِذَا قَالَ الْمُسْتَحْلِفُ « قَتَلَهُ فُلَانٌ » اسْتَحْلَفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلَتْ  
وَلَا عَرَفَتْ لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ فُلَانٍ .  
وَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَلَى رَجُلٍ مِنْ غَيْرِهِمْ أَنَّهُ قَتَلَهُ لَمْ  
تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا .

### كتاب المعاقل

الدِّيةُ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا ، وَكُلُّ دِيَّةٍ وَجِبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ عَلَى

( وَإِذَا قَالَ الْمُسْتَحْلِفُ ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ <sup>(١)</sup> ( قَتَلَهُ فُلَانٌ ) لَمْ يَتَبَلَّغْ قَوْلُهُ ، لِأَنَّهُ  
يُرِيدُ إِسْطِطَاعَ الْخُصُومَةِ عَنْ نَفْسِهِ . وَ( اسْتَحْلَفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلَتْ وَلَا عَرَفَتْ لَهُ قَاتِلًا  
غَيْرَ فُلَانٍ ) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَقْرَبَ بِالْقَتْلِ عَلَى وَاحِدٍ صَارَ مُسْتَشْنَى عَنِ الْيَمِينِ ، فَبَقِيَ حُكْمُ مَنْ  
سِوَاهُ فَيُحْلَفُ عَلَيْهِ .

( وَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ ) الَّتِي وَجَدَ فِيهَا الْقَتِيلَ ( عَلَى رَجُلٍ ) مِنْهُمْ  
أَوْ ( مِنْ غَيْرِهِمْ ) أَنَّهُ قَتَلَهُ لَمْ تَقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا لِوُجُودِ التَّهْمَةِ فِي دَفْعِ الْقِسَامَةِ وَالِدِيَّةِ  
عَنْهُمَا ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَا : تَقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا بِعَرَضِيَّةٍ أَنْ يَصِيرَ رَأْيُ  
خَصْمَاءِ ، وَقَدْ بَطَلَتْ بِدَعْوَى الْوَلِيِّ الْقَتْلَ عَلَى غَيْرِهِمْ ، فَتَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ ؛ كَالْوَكِيلِ  
بِالْخُصُومَةِ إِذَا عَزَلَ قَبْلَ الْخُصُومَةِ ، قَالَ جَهْلُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ  
الْإِمَامِ ، وَعَلَيْهِ اعْتِمَادُ الْحَبُوبِيِّ وَالزَّسْفِيِّ وَغَيْرِهِمَا ، تَصَحِيحٌ .

### كتاب المعاقل

جَمْعُ مَعْقُولَةٍ - بَفَتْحِ الْمِيمِ ، وَضَمُّ الْقَافِ - بِمَعْنَى الْعَقْلِ : أَيْ الدِّيَّةُ ، سَمِيَتْ بِهِ  
لِأَنَّهَا تَمَقُّلُ الدِّمَاءِ مِنْ أَنْ تَسْفِكَ ، وَمِنْهُ الْعَقْلُ ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْقَبْأَتِ ، دَرَرٌ .  
( الدِّيَّةُ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا ، وَكُلُّ دِيَّةٍ وَجِبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ ) وَاجِبَةٌ ( عَلَى

(١) يُرِيدُ أَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ

الْمُحَاقَلَةُ، وَالْمُحَاقِلَةُ: أَهْلُ الدِّيَّوَانِ إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّوَانِ، يُؤْخَذُ مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ

الْمُحَاقِلَةُ (لأن الخاطي معذور، وكذا الذي تولى شبه العمد نظراً إلى الآلة، وفي إيجاب مال عظيم لإحجافه واستئصاله، فيضم إليه المُحَاقِلَةُ تخفيفاً عليه، وإنما خصصوا بالضم لأنهم أنصروه وقوته؛ واحترز بالواجبة بنفس القتل عما وجبت بالشبهة كالواجبة بقتل الأب ابنه أو الإقرار والصلح، فإن هناك الواجب القصاص، لكنه سقط لحرمة الأبوة فوجبت الدية صيانة للدم عن المهر، لا بنفس القتل، وفي الإقرار والصلح وجبت بهما لا بالقتل كما في المستصفي (والمُحَاقِلَةُ أَهْلُ الدِّيَّوَانِ وهم الجيش الذين كتبت أساميتهم في الديوان، وهو جريدة الحساب؛ وهو معرب، والأصل دِيَّوَانٌ فأبدل من أحد المضمعين ياء للتخفيف، ولهذا يرد في الجمع إلى أصله، فيقال: دِوَاوِينَ، ويقال: إن عمر رضى الله عنه أول من دون الدِوَاوِينَ في العرب: أى رتب الجرائد للعمال كما في المصباح (إن كان القاتل من أهل الديوان) لقضية عمر رضى الله عنه، فإنه لما دون الدِوَاوِينَ جعل العقل على أهل الديوان بمحض من الصحابة رضى الله عنهم من غير تكثير منهم، فكان إجماعاً، وإيسر ذلك بنسخ، بل هو تقرير معنى، لأن العقل كان على أهل النُصْرَةِ، وقد كانت بأنواع: بالقرابة، والخلف، والأولاء، والعقد، وفي عهد عمر رضى الله عنه قد صارت بالديوان، فجعلها على أهلها اتباعاً للمعنى، ولهذا قالوا: لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف فمماقاتهم أهل الحرفة كما في الهداية (يؤخذ) ذلك (من عطايهم) جمع عطاء، وهو اسم لما يخرج للجندي من بيت المال في السنة مرة أو مرتين، والرزق: ما يخرج لهم في كل شهر، وقيل: يوماً بيوم، جوهرية؛ لأن إيجابها فيما هو صلة — وهو العطاء — أولى من إيجابها في أصول أموالهم، لأنها أخف، وما تحملت المُحَاقِلَةُ إلا للتخفيف، وتؤخذ (في ثلاث سنين) من وقت القضاء بها، وللقدير بذلك مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومحمكي عن عمر

فَإِنْ خَرَجَتْ الْعَطَايَا فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَقَلَّ أَخَذَتْ مِنْهَا ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ فَعَاقَلَتْهُ قَبِيلَتُهُ ، تَقَسَّطُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ، لَا يَزَادُ الْوَاحِدُ عَلَى أَرْبَعَةِ دَرَاهِمَ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيَنْقُصُ مِنْهَا ، فَإِنْ لَمْ تَنْتَسِعِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ ضُمَّ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ مِنْ غَيْرِهِمْ ؛ وَيَدْخُلُ الْقَبَائِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ ، فَيَسْكُونُ فِيهَا يُؤَدِّي مِثْلَ أَحَدِهِمْ ، وَعَاقِلَةُ الْمُتَمَتِّقِ قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ ، وَمَوْلَى الْمُوَالَاةِ يَعْقِلُ عَنْهُ مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ ،

رضى الله عنه ، هداية ( فَإِنْ خَرَجَتْ الْعَطَايَا فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَقَلَّ أَخَذَتْ مِنْهَا ) ، لحصول المفصود ؛ وهو التفريق على العطايا ( ومن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلته ) ؛ لأن نصرته بهم ( تقسط عليهم ) أيضاً ( في ثلاث سنين ) في كل سنة ثلثها ( لا يزداد الواحد ) منهم ( على أربعة دراهم في كل سنة ) إذا قلت العاقلة ( وينقص منها ) إذا كثرت ، قال في الهداية : وهذا إشارة إلى أنه يزداد على أربعة من جميع الدية ، وقد نص محمد على أنه لا يزداد على كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة ، فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة إلا درهم وثلث ، وهو الأصح . ١٠٠ . ومثله في شرح الزاهد ( فَإِنْ لَمْ تَنْتَسِعِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ ) التوزيع ( ضم إليهم أقرب القبائل ) إليهم نسباً ( من غيرهم ) ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصابات ( ويدخل القبايل مع العاقلة فيسكون فيها يؤدي مثل أحدهم ) لأنه هو الفاعل ؛ فلا معنى لإخراجه ومؤاخذه غيره .

( وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ) ، لأن النصرة بهم ، ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ » ( ومولى الموالاته يعقل عنه مولاه ) الذي والاه ( وقبيلته ) : أى قبيلة مولاه ، لأنه ولأه يتناصر به فأشبهه ولأه المعتاقه .

وَلَا تَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ أَقْلَ مِنْ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَتَتَحَمَّلُ نِصْفَ الْعَشْرِ فَصَاعِدًا،  
وَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ فِي مَالِ الْجَانِي ، وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ جِنَايَةَ الْعَبْدِ، وَلَا  
تَعْقِلُ الْجِنَايَةَ الَّتِي اعْتَرَفَ بِهَا الْجَانِي إِلَّا أَنْ يُصَدِّقُوهُ ، وَلَا تَعْقِلُ مَا لَزِمَ  
بِالصُّلْحِ .

وَإِذَا جَنَى الْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ جِنَايَةً خَطَأً كَانَتْ عَلَى عَاقِلَتِهِ .

( ولا تتحمل العاقلة أقل من نصف عشر الدية ) ، لأن تحمل العاقلة للتحرز  
عن الإجحاف بالجاني بتحمل المسال العظيم ، فإذا كان خفيفاً فلا إجحاف عليه  
بتحملة ( وتتحمل نصف العشر فصاعداً ) قال في الهداية : والأصل فيه حديث  
ابن عباس رضى الله عنهما موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« لا تعقل العواقل عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتراكاً ولا مادوناً أرش الموضحة »  
وأرش الموضحة نصف عشر مال النفس ، ولأن التحمل للتحرز عن الإجحاف ،  
ولا إجحاف في القليل ، وإنما هو في الكثير ؛ والتقدير الفاصل عرف بالسمع .  
أ هـ ( وما نقص من ذلك ) : أى من نصف العشر ( فهو في مال الجاني ) دون  
العاقلة ، لما بيننا ( ولا تعقل العاقلة جنابة العبد ) على الحر أ ب ، ، وإنما هي  
رقبته ، والمولى يخبر بين دفعه بالجناية أو فدائه بأرشها كما مر ( ولا تعقل الجناية  
التي اعترف بها الجاني ) على نفسه ، لأن إقراره قاصر على نفسه ، فلا يتعدى إلى  
العاقلة ( إلا أن يصدقوه ) لثبوته بتصادقهم ، والامتناع كان لحقهم ، ولهم ولاية  
على أنفسهم ( ولا تعقل ) أيضاً ( ما لزم بالصلح ) عن دم للعمد ، لأن الواجب  
فيه القصاص ، فإذا صالح عنه كان بدله في ماله .

( وإذا جنى الحر على العبد جنابة خطأ كانت ) الدية ( على عاقلته ) : أى  
عاقلة الجاني ، لأنه فداء النفس ، وأما ما دون النفس من العبد فلا تتحملة العاقلة ،  
لأنه يسلك به مسلك الأموال ، هداية .



## كتاب الحدود

الزَّانَا يَشْبُتُ بِالْبَيِّنَةِ وَالْإِقْرَارِ .  
فَالْبَيِّنَةُ : أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَةٌ مِنْ الشُّهُودِ عَلَى رَجُلٍ أَوْ أَمْرَأَةٍ بِالزَّانَا ،

وإذا لم يكن للقائل عاقلة فالدية في بيت المال في ظاهر الرواية، وعايه الفتوى،  
درر وبرزازية، وعن أبي حنيفة رواية شاذة أن الدية في ماله ، ووجهه أن الأصل أن  
تجب الدية على القاتل ؛ لأنه بدل متلف، والإتلاف منه ، إلا أن العاقلة تقحمها  
تحقيقاً للتخفيف على ما مر ، فإذا لم تسكن له عاقلة عاد الحكم إلى الأصل ، هداية

## كتاب الحدود

وجه المناسبة بين الحدود والجنايات وتوابعها من القصاص وغيره ظاهر من  
حيث اشتمال كل منهما على المخطور والزاجر عنه .

والحدود : جمع حد ، وهو افة : المنع ، ومنه الحداد للبواب ، وفي الشريعة  
هو : العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى ، حتى لا يسمى القصاص حداً ، لما أنه حق العبد ،  
ولا التعزير لعدم التقدير . والمقصد الأصلي من شرعه الانزجار عما يتضرر به  
العباد ، والطهرة ليست فيه أصلية ، بدليل شرعه في حق الكافر كما في الهداية .

( الزنا يثبت بالبينة والإقرار ) لأن البينة دلائل ظاهر ، وكذا الإقرار ، ولا سيما  
فيما يتماق بثبوته مضرة ومعرفة ، والوصول إلى العلم الحقيقي معتذر ، فيكتفى بالظاهر ،  
( فالبينة : أن تشهد أربعة من الشهود ) لرجال الأحرار العادل في مجلس واحد ( على  
رجل أو امرأة بالزنا ) متعلق بشهد ، لأنه الدال على الفعل الحرام ، دون الوطاء والجماع

فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ عَنِ الزَّانَا مَا هُوَ ؟ وَكَيْفَ هُوَ ؟ وَأَيْنَ زَنَى ؟ وَبَيْنَ زَنَى ؟  
وَمَتَى زَنَى ؟ فَإِذَا بَيَّنُّوا ذَلِكَ وَقَالُوا : رَأَيْنَاهُ وَطِئَهَا فِي فَرْجِهَا كَأَمْلِيلٍ فِي  
الْمُسْكُحَلَةِ ، وَسَأَلَ الْقَاضِي عَنْهُمْ ، فَعَدُّوا فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ ، حَكَمَ  
بِشَهَادَتِهِمْ .

وَالْإِقْرَارُ : أَنْ يُقَرَّ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا ، أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ،  
فِي أَرْبَعَةِ مَجَالِسَ مِنْ مَجَالِسِ الْمُقَرَّرِ ، كَلِمًا أَقَرَّ رَدُّهُ الْقَاضِي ،

أو غيره ، وإلا لم يحمد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية ( فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ ) بعد  
الشهادة ( عن الزنا ما هو ) فإنه قد يطاق على كل وطء حرام ، وأطلقه الشارع على  
غير هذا الفعل نحو « العينان تزنيان » ( وكيف هو ) فإنه قد يطاق على مجرد  
تماس الفرجين وعلى ما يسكون بالإكراه ( وأين زنى ) لاحتمال أنه في دار الحرب  
( وبين زنى ) ؛ لاحتمال أنها ممن تحمل له ؛ أو له فيها شبهة لا يعرفها الشهود  
( ومتى زنى ) لاحتمال أن يكون متقادما ، وكل ذلك يسقط الحد ؛ فيستعصى ذلك  
احتياالا للدرء ( فإذا بيغوا ذلك ) كله ( وقالوا رأيناه وطئها ) بشهاده ( في فرجها )  
بحيث صار فيه ( كأمليل في المسكحلة ) بضمتين ، وأوالقلم في المحبرة ( وسأل القاضي  
عنهم ) : أى عن حالهم ( فعدلوا في السر والعلانية ) ، فلا يكتفى بظاهر العدالة معنا  
اتفاقا ، بخلاف سائر الحقوق كما في الهداية ( حكم بشهادتهم ) وجوبا لتوجه الحكم  
عليه ، وترك الشهادة أولى ما لم تنهك فله شهادة أولى كما مر في النهر .

( والإقرار : أن يقر البالغ العاقل ) ؛ لأن قول الصبي والمجنون غير معتبر  
( على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مجالس من مجالس المقر ) لأن الإقرار  
قائم به ، فيعتبر اتحاد مجلسه دون القاضي ، قال في الينابيع : وقال بعضهم : يعتبر  
مجلس القاضي ، والأول أصح ( كلما أقر ) مرة ( رده القاضي ) وزجره عن

فَإِذَا تَمَّ إِقْرَارُهُ أُزِيعَ مَرَّاتٍ سَأَلَهُ الْإِمَامُ عَنِ الزَّانَا : مَا هُوَ ؟ وَكَيْفَ هُوَ ؟  
وَأَيْنَ زَنَى ؟ وَبِمَنْ زَنَى ؟ فَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْحُدُّ

فَإِنْ كَانَ لِلزَّانِي مُحْصَنَاتٌ رَجَعَهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ ، يُخْرِجُهُ إِلَى أَرْضِ  
فَضَاءٍ ، يَبْتَدِئُ الشُّهُودُ بِرَجْعِهِ ، ثُمَّ الْإِمَامُ ، ثُمَّ النَّاسُ ، فَإِنْ امْتَنَعَ الشُّهُودُ  
مِنَ الْإِبْتِدَاءِ سَقَطَ الْحُدُّ

إِقْرَارِهِ ، وَأُظْهِرَ كَرَاهَتُهُ لَذَلِكَ ، وَأُهِرَ بِتَنْحِيثِهِ عَنْهُ وَطُرْدِهِ بِحَيْثُ لَا يَرَاهُ ، فَإِنْ عَادَ  
ثَالِثًا فَعَلَ بِهِ كَذَلِكَ ( فَإِذَا تَمَّ إِقْرَارُهُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ ) عَلَى مَا بَيْنَا ( سَأَلَهُ الْقَاضِي عَنِ  
الزَّانَا : مَا هُوَ ؟ وَكَيْفَ هُوَ ؟ وَأَيْنَ زَنَى ؟ وَبِمَنْ زَنَى ؟ ) كَمَا فِي الشُّهُودِ ، لِلْأَعْيَالِ  
الْمَسَارَةِ ، قَالَ فِي الْهُدَايَةِ : وَلَمْ يَذْكُرِ السُّؤَالَ عَنِ الزَّمَانِ وَذَكَرَهُ فِي الشَّهَادَةِ ؛ لِأَنَّ  
تَقَادُمَ الْعَهْدِ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ دُونَ الْإِقْرَارِ ، وَقِيلَ : لَوْ سَأَلَهُ جَازَ ، لَجَوَّازُ أَنَّهُ زَنَى فِي  
صَبَاحٍ ، أَوْ ( فَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ ) كُلَّهُ ( لَزِمَهُ الْحُدُّ ) لِتِمَامِ الْحُجَّةِ .

( فَإِنْ كَانَ الزَّانِي مُحْصَنًا رَجَعَهُ ) : أَيْ أَمَرَ الْإِمَامُ بِرَجْعِهِ ( بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ )  
كَمَا فَعَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( يُخْرِجُهُ إِلَى أَرْضِ فَضَاءٍ ) لِأَنَّهُ أَسْكَنَ لِرَجْعِهِ ؛ وَلَثَلَا يَعْصِبُ  
بَعْضُهُمْ بِمَعْضَا ، وَلِذَا قَالُوا : يَصْفُونَ لِرَجْعِهِ كَصَفَوفِ الصَّلَاةِ ، وَكَلَّمَا رَجِمَ صَفٌّ تَفَحَّوْا وَتَقَدَّمَ  
آخَرُ ، وَلَا يَحْفَرُ لِلرَّجُلِ وَلَا يَرْبُطُ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنْ شَاءَ الْإِمَامُ حَفَرَ لَهَا لِأَنَّهُ أَسْتَرَّ  
مَخَافَةَ التَّكْشِفِ ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَهَا مِنْ غَيْرِ حَفَرٍ كَالرَّجُلِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَقَّعُ مِنْهَا الرُّجُوعَ  
بِالْمَرْبِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( يَبْتَدِئُ الشُّهُودُ بِرَجْعِهِ ) إِنْ كَانَ ثَبُوتُهُ بِالْبَيِّنَةِ ، امْتِحَانًا  
لَهُمْ ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَتَجَاسَرُ عَلَى الْأَدَاءِ ، ثُمَّ يَسْتَعْظِمُ الْمُبَاشَرَةَ فَيَرْجِعُ ، فَكَانَ  
فِي بَدَايَتِهِ احْتِيَالٌ لِلدَّرءِ ، ( ثُمَّ الْإِمَامُ ) إِنْ حَضَرَ تَعْظِيمًا لَهُ ، وَحُضُورُهُ لَيْسَ  
بِإِلَازِمٍ كَمَا فِي الْإِبْضَاحِ ( ثُمَّ النَّاسُ ) الَّذِينَ عَايَنُوا أَدَاءَ الشَّهَادَةِ أَوْ أَذُنَ لَهُمُ الْقَاضِي  
بِالرَّجْمِ ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ : لَا يَسْمَعُهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا إِذَا لَمْ يَعَايَنُوا أَدَاءَ الشَّهَادَةِ ،  
فَهَسْتَانِي ( فَإِنْ امْتَنَعَ الشُّهُودُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ) بِرَجْعِهِ ( سَقَطَ الْحُدُّ ) لِأَنَّهُ دَلَالَةٌ

وَإِنْ كَانَ مُقَرَّأً ابْتَدَأَ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ ، وَيُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ  
وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ مُحْصَنًا وَكَانَ حُرًّا فَجَدَّةُ مِائَةِ جَلْدَةٍ ، يَأْمُرُ الْإِمَامُ بِضَرْبِهِ  
بَسُوطٍ لَا ثَمَرَةَ لَهُ ضَرْبًا مُتَوَسِّطًا تُنَزَعُ عَنْهُ ثِيَابُهُ وَيُفَرَّقُ الضَّرْبُ عَلَى  
أَعْضَائِهِ إِلَّا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ

الرجوع ، وكذا إذا غابوا أو ماتوا في ظاهر الرواية ؛ لغوات الشرط ، هداية .  
( وإن كان ) الذي أريد رجه ( مقراً ) على نفسه ( ابتداء الإمام ثم الناس )  
قال في الدر : ومقتضاه أنه لو امتنع لم يحل للقوم رجه ، وإن أمرهم ، لغوات شرطه ،  
فتح ، لكن سيجيء أنه لو قال قاض عدل « قضيت على هذا بالرجم » وسعك  
رجمه وإن لم تعين الحجة ، اهـ . ( ويغسل ) للرجوم ( ويكفن ويصلى عليه )  
لأنه قتل بحق ، فلا يسقط الغسل كما لمقتول قصاصاً ، وصح أنه صلى الله عليه وسلم  
صلى على الغامدية كما في الدر .

( وإن لم يكن ) الزاني ( محصناً ، وكان حراً فجدده مائة جلدة ) ، لقوله تعالى :  
« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » إلا أنه انتسخ في حق  
المحصن ، فبقى في حق غيره . معمولاً به ، هداية ( يأمر الإمام بضربه بسوط  
لا ثمرة له ) أي لا عقْدَ في طرفه كما في الصحاح ( ضرباً متوسطاً ) بين المبرح  
وغير المؤلم ، لإفضاء الأول إلى الهلاك ، وخلو الثاني عن المقصود وهو الانزجار ،  
و ( تنزع عنه ثيابه ) دون الإضرار لستر عورته ( ويفرق الضرب على أعضائه ) ،  
لأن الجمع في عضو واحد قد يفيض إلى التلف ( إلا رأسه ) لأنه يجمع الحواس  
( ووجهه ) لأنه يجمع المحاسن فلا يشوه ( وفرجه ) لأنه مقتل ، قال في الهداية :  
ويضرب في الحدود كلها قائماً غير ممدود ، لأن مبنى إقامة الحد على التشهير ،  
والقيام أبلغ فيه ، ثم قوله « غير ممدود » ~~فقد قيل~~ : لئلا يلقى على الأرض  
ويمد كما يفعل في زماننا ، وقيل : أن يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه ،

وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جَلَدَهُ خَمْسِينَ كَذَلِكَ .  
 فَإِنْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ عَنْ إِقْرَارِهِ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ ، أَوْ فِي وَسْطِهِ ، قَبْلَ  
 رُجُوعِهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ .  
 وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُلَقِّنَ الْمُقَرَّرَ الرُّجُوعَ ، وَيَقُولُ لَهُ : أَعْلَاكَ لَمَسْتَ  
 أَوْ قَبَّلْتَ .  
 وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ، غَيْرَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُنْزَعُ عَنْهَا ثِيَابُهَا  
 إِلَّا الْفَرْوُ وَالْحَشْوُ .

وقيل : أن يمدّه بعد الضرب ، وذلك كله لا يفعل ؛ لأنه زيادة على المستحق . اهـ  
 ( وإن كان عبداً جلدته خمسين ) جلدته ( كذلك ) أى كما مر في جلد الحر ؛  
 لأن الرق منصف للنعمة ومنقص للمعقوبة .

( فإن رجع المقر عن إقراره قبل إقامة الحد عليه أوفى وسطه قبل رجوعه  
 وخلي سبيله ) ؛ لأن الرجوع خبر محتمل للصدق كالإقرار ، وليس أحد يكذبه ،  
 فتحقق الشبهة في الإقرار ، بخلاف ما فيه حق العبد كالتقصاص وحد القذف ،  
 لوجود من يكذبه ، ولا كذلك خالص حق الشرع ، هداية .

( ويستحب الإمام أن يلقن المقر الرجوع ) عن إقراره ( ويقول له : لعلك  
 لمست أو قبّلت ) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لما عز : « لعلك لمستها ، أو قبّلتها »  
 قال في الأصل : وينبغي أن يقول له الإمام : لعلك تزوجتها ، أو وطئتها بشبهة ،  
 وهذا قريب من الأول ، هداية .

( والرجل والمرأة في ذلك سواء ) ، لأن النصوص تشملهما ( غير أن المرأة  
 لا تنزع عنها ثيابها ) تميزاً عن كشف العورة لأنها عورة ( إلا الفرو والحشو )

وإن حُفِرَ لَهَا فِي الرَّجْمِ جَاَزَ .

وَلَا يُقِيمُ الْقَوْلُ الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ .

وَإِذَا رَجَعَ أَحَدُ الشُّهُودِ بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَبِلَ الرَّجْمَ ضَرَبُوا الْحَدَّ وَسَقَطَ الرَّجْمُ ، فَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ الرَّجْمِ حَدُّ الرَّاجِعِ وَحْدَهُ وَضَمِنَ رُبْعَ الدِّيَةِ ، وَإِنْ نَقَصَ عَدَدُ الشُّهُودِ عَنْ أَرْبَعَةٍ حُدُّوا .

لأنهما يتمتعان وصول الألم إلى المضروب ، والستر حاصل بدونهما ، وتضرب الحد جالسة لأنه أستر لها ( وإن حفر لها في الرجم جاز ) وهو أحسن ، لأنه أستر لها ، وإن تركه لا يضر ، لأنها مستورة بثيابها كما في الهداية .

( ولا يقيم المولى الحد على عبده إلا بإذن الإمام ) ، لأن الحد حق الله تعالى ، لأن المقصد منه إخلاء العالم عن الفساد ، ولهذا لا يسقط بإسقاط العبد ، فيستوفيه من هو نائب عن الشرع ، وهو الإمام أو نائبه كما في الهداية .

( وإذا رجع أحد الشهود بعد الحكم وقبل الرجم ضربوا ) أى الشهود كلهم الراجع والباقي ( الحد ) أى حد القذف ، لصيرورتهم قذفة بنقصان العدد قبل إقامة الحد كما قبل الحكم ( وسقط الرجم ) عن المحكوم عليه ، لنقصان العدد قبل إقامة الحد ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، وقال محمد : يحد الراجع فقط ، وعلى قولها اعتمد الأئمة ، تصحيح ( فإن رجع ) أحدهم ( بعد الرجم حد الراجع وحده ) ، لأن الشهادة تأكدت بإقامة الحد ، والراجع صار قاذفا في الحال بالشهادة السابقة ( وضمن ربع الدية ) ، لأن ربع النفس تلف بشهادته .

( وإن نقص عدد الشهود عن أربعة حدوا ) لأنهم قذفة .

وَشَرَطُ إِحْصَانِ الرَّجْمِ : أَنْ يَكُونَ حُرًّا ، بَالِغًا ، عَاقِلًا ، مُسْلِمًا ،  
 قَدْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا صَحِيحًا ، وَدَخَلَ بِهَا وَهِيَ عَلَى صِفَةِ الْإِحْصَانِ .  
 وَلَا يُجْمَعُ فِي الْمُحْضَنِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ ، وَلَا يُجْمَعُ فِي الْبِكْرِ بَيْنَ  
 الْجُلْدِ وَالنَّفْيِ ، إِلَّا أَنْ يَرَى الْإِمَامُ ذَلِكَ مَصْلَحَةً فَيُقَرِّبُهُ

( و ) شرط ( الإحصان : أن يكون حرا ، بالغاً ، عاقلاً ، مسلماً ، قد تزوج  
 امرأة نكاحاً صحيحاً ودخل بها وهما ) أي الزوجان ( على صفة الإحصان ) قال في  
 الهداية : فالعقل والبلوغ شرط لأهلية العقوبة ؛ إذ لا خطاب دونهما ، وباراها  
 يشترط لتكامل الجناية بواسطة تكامل النعمة ، إذ كفران النعمة يتعاقب عند  
 تكررها ، وهذه الأشياء من جلائل النعم ، وقد شرع الرجم بالزنا عند استعجابها  
 فينابط به ، ثم قال : والمعتبر في الدخول الإيلاج في القبل على وجه يوجب  
 الفسل ، وشرط صفة الإحصان فيهما عند الدخول حتى لو دخل بالمنكوحه  
 الكافرة أو المملوكة أو المجنونة أو الصبية لا يكون محسناً ، وكذا إذا كان الزوج  
 موصوفاً بإحدى هذه الصفات وهي حرة مسلمة عاقلة بالغة ، وتماهه فيها .

( ولا يجمع في المحضن بين الجلد والرجم ) ، لأن الجلد يعمرى عن المقصود  
 مع الرجم ، لأن زجر غيره يحصل بالرجم ، إذ هو في العقوبة أقصاها ، وزجره لا يحصل  
 بعد هلاكه ( ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي ) ، لأنه زيادة على النص ، والحدث  
 منسوخ كسطره ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « والثيب بالثيب جلد مائة  
 ورجم بالحجارة » <sup>(١)</sup> كما في الهداية ( إلا أن يرى الإمام ذلك مصلحة فيقر به

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو جزء من حديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن  
 عبادة بن الصامت ، وهو بتمامه : « خذوا عني ؛ فقد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر =

## عَلَى قَدَرِ مَا يَرَاهُ .

على قدر ما يراه ( من المصلحة ، وذلك تعزيز وسياسة ، لأنه قد يفيد في بعض الأحوال ، فيكون الرأي فيه للإمام ، وعليه يحمل النفي المروى عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ، هداية .

== جلد مائة وتغريب عام . والثيب بالثيب جلد مائة ورمى بالحجارة » والمراد بالبكر غير المحسن لأن من شرط الإحصان التزوج كما عرفت ، والمراد بالثيب المحسن ، وقد تضمن الحديث مسألتين : أولاها أن حد الرجل المحسن والمرأة المحسنة أن يجلد كل واحد منهما مائة جلدة ثم يرحم ، وقد أجمع الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه أن حكم هذا الحديث في هذه المسألة منسوخ بما تضافرت رواياته من الأحاديث الناطقة بأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع على المحسن والمحسنة بين الجلد والرحم ؛ فقد روى أهل الحديث أنه رجم ماعزا والغامدية ولم يجلدما ، ورووا أنه عليه الصلاة والسلام أمر في العسيف — بعد أن سأله عن الإحصان ولقنه الرجوع — برجه فقهال : اذهبوا به فارجموه » ولم يزد في صاحبه على ذلك حيث قال « اغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » ولو كان الجلد واجبا لقال « فإن اعترفت فاجلدما ثم ارجما » وذهب أهل الظاهر إلى أنه يجمع بين الجلد والرحم في الثيب وهي رواية عن أحمد بن حنبل ، وهم محجوجون بما ذكرنا . وأما المسألة الثانية التي تضمنها الحديث فهي أن حد الرجل غير المحسن والمرأة غير المحسنة أن يجلد كل واحد منهما مائة جلدة ويغرب عاما ، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة ، فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجمع بين الجلد والتغريب حدا ، وذهب الشافعي وأحمد والثوري والأوزاعي إلى أنه يجمع بينهما حدا ، تمسكا بهذا الحديث . ولأن في بقاء الزاني والزانية بيلدهما إشاعة للفاحشة وفي تغريبهما حسما لمادة الزنا ، لأن كلا منهما يغرب إلى بلد لا يعرفه فيها أحد أو يقل من يعرفه فيها . وأما أبو حنيفة وأصحابه فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالآية السكرية : وهي قول الله تعالى : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) وجه الاستدلال من الآية على ما ذكرنا أنه سبحانه قد جعل كل الحد جلد كل واحد منهما مائة جلدة ، فلا تجوز الزيادة عليه ، وأما الحديث الذي تمسك به الشافعي فهو منسوخ الحكم في هذه المسألة كما أنه منسوخ الحكم في المسألة الأولى بالإجماع من الطرفين ، وأما استدلالهم بما ذكرنا عنهم من العلة فهو معارض بأن التغريب قد يكون فتحا لباب الزنا ، وذلك لأن المرأة إذا تغربت ولا مادة لها فقد تتخذ الزنا مكسبة ، وهذا أشنع وجوه الزنا ، ويؤثر كد ذلك قول علي ابن أبي طالب : كفى بالنفي فتنة .



وَإِذَا زَنَى الْمَرِيضُ وَحْدَهُ الرَّجْمُ رُجِمَ، وَإِنْ كَانَ حَدُّهُ الْجِلْدَ لَمْ يُجْلَدْ  
 حَتَّى يَبْرَأَ، وَإِذَا زَنَتِ الْحَامِلُ لَمْ تُحَدَّ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، فَإِنْ كَانَ حَدُّهَا  
 الْجِلْدَ فَحَتَّى تَتَعَالَى مِنْ نَفْسِهَا، وَإِذَا كَانَ حَدُّهَا الرَّجْمُ رُجِمَتْ.  
 وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ بِحَدِّ مُتَقَادِمٍ لَمْ يَقْطَعُوهُمْ عَنْ إِقَامَتِهِ مُبْعَدُهُمْ عَنِ الْإِمَامِ  
 لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ، إِلَّا فِي حَدِّ الْقَذْفِ خَاصَّةً.

(وإذا زنى المريض وحده) الواجب عليه (الرجم رجم) لأن الإلتلاف  
 مستحق، فلا يمنع بسبب المرض (وإن كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ) تحرزاً  
 عن التلف (وإذا زنت الحامل) ووجب عليها الحد (لم تحد حتى تضع حملها)  
 تحرزاً عن إهلاك الولد؛ لأنه نفس محترمة (فإن كان حدها الجلد فحتى تتعالى)  
 أي ترتفع وتخرج (من نفاسها)؛ لأنه نوع مرض فيؤخر إلى البرء (وإن كان  
 حدها الرجم رجمت) بمجرد وضع الحمل، لأن التأخير لأجل الولد وقد انفصل،  
 وعن أبي حنيفة أنها تؤخر إلى أن يستغنى الولد عنها إذا لم يكن أحد يقوم بترتيبه،  
 لأن في التأخير صيانة الولد عن الضياع كما في الهداية.

(وإذا شهد الشهود بحد متقادم لم يقطعهم عن إقامته بعدهم عن الإمام)  
 أو مرضهم أو خوف طريقهم (لم تقبل شهادتهم) للثمة، لأن التأخير إن كان  
 لاختيار الستر فالإقدام على الأداء بعد ذلك لضحية هيئته أو لعداوة حركته فيتهم فيها  
 وإن كان لغير الستر بصير فاسقاً آثماً فتتقنا بالمانع (إلا في حد القذف خاصة):  
 أي فتقبل؛ لأن فيه حق العبد، لما فيه من دفع العار عنه، والتقدم غير مانع في  
 حقوق العباد، ولأن الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب  
 تنفسيهم، قال في الهداية: واختلفوا في حد التقدم، وأشار في الجامع الصغير إلى ستة  
 أشهر، فإنه قال: بعدهن، وهكذا أشار الطحاوي، وأبو حنيفة لم يقدر في ذلك،

وَمَنْ وَطِئَ أَجْنَبِيَّةً فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ عُزْرٌ .  
 وَلَا حَدٌّ عَلَى مَنْ وَطِئَ جَارِيَةً وَلَدَهُ وَوَلَدَ وَلَدِهِ ، وَإِنْ قَالَ « عَلِمْتُ أَنَّهَا  
 عَلَى حَرَامٍ » ، وَإِذَا وَطِئَ جَارِيَةً أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ زَوْجَتِهِ ، أَوْ وَطِئَ الْعَبْدُ  
 جَارِيَةَ مَوْلَاهُ ، وَقَالَ « عَلِمْتُ أَنَّهَا عَلَى حَرَامٍ » حَدٌّ ، وَإِنْ قَالَ « ظَنَنْتُ  
 أَنَّهَا تَحِلُّ لِي » لَمْ يُحَدَّ .  
 وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةَ أَخِيهِ ، أَوْ عَمِّهِ ، وَقَالَ « ظَنَنْتُ أَنَّهَا حَلَالٌ »  
 حَدٌّ ،

وفوضه إلى رأى القاضى فى كل عصر ، وعن محمد أنه قدره بشهر ، لأن مادونه عاجل  
 وهو رواية عن أبى حنيفة وأبى يوسف ، وهو الأصح ، اه ، وقال قاضى خان : والشهر  
 وما فوقه متقدم فيدفع قبول الشهادة ، وعليه الاعتماد ، اه .

( ومن وطئ أجنبية فيما دون الفرج ) كتحفيذ وتبطين ( عزز ) ، لأنه مفكر  
 ليس فيه شيء مقدر ، وشمل قوله « فيما دون الفرج » الدبر ، وهو قول الإمام ،  
 لأنه ليس بزنا كما يأتى قرىبا .

( ولاحد على من وطئ جارية ولده وولد ولده ) وإن سفل ، ولو ولده حيا ،  
 فتح ( وإن قال علمت أنها على حرام ) لأن الشبهة حكمية لأنها نهأت عن دليل هو  
 قوله صلى الله عليه وسلم : « أنتم ومالك لأبيك » والأبوة قائمة فى حق الجد . هداية ( وإذا  
 وطئ جارية أبيه أو أمه ) وإن علويا ( أو زوجته أو وطئ العبد جارية مولا  
 وقال علمت أنها تحل لى لم يحدد ) لأن بين هؤلاء انبساطا فى الانتفاع ، فظنه فى  
 الاستمتاع محتمل ، فكان شبهة اشتباه ، وكذا لو قالت الجارية « ظننت أنه يحل لى »  
 والفعل لم يدع الحل ، لأن الفعل واحد كما فى الجوهرة ( ومن وطئ جارية أخيه أو عمه  
 قال ظننت أنها حلال حد ) لأنه لا انبساط فى المال فيما بينهما ، وكذا إذا أثار المحارم سوى

وَمَنْ زَفَتْ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَتِهِ وَقَالَتِ النِّسَاءُ « إِنِّهَا زَوْجَتُكَ » فَوَطَّئَهَا ،  
فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ .

وَمَنْ وَجَدَ امْرَأَةً عَلَى فِرَاشِهِ فَوَطَّئَهَا فَعَلَيْهِ الْحَدُّ ، وَمَنْ تَزَوَّجَ  
امْرَأَةً لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا فَوَطَّئَهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، وَمَنْ أَتَى امْرَأَةً  
فِي الْمَوْضِعِ الْمَكْرُوهِ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا قَوْمِ لُوطٍ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَيُعَزَّرُ

الولاد لما بينا ، هداية ( ومن زفت إليه غير امرأته وقالت النساء إنها زوجتك  
فوطئها فلا حد عليه ) لأنه اعتمد دليلا - وهو الإخبار - في موضع الاشتباه ، إذ  
الإنسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في أول الوهلة ، فصار كالمرور ( وعليه  
المهر ) ؛ لما تقرر أن الوطء في دار الإسلام لا يخلو عن عقر أو عُقر ، وقد سقط الحد  
بالشبهة فيجب للمهر ( ومن وجد امرأة ) نائمة ( على فراشه فوطئها فعليه الحد )  
لأنه لا اشتباه بعد طول الصحبة ، فلم يكن الظن مستندا إلى دليل ، وهذا لأنه قد ينم  
على فراشها غيرها من المحارم التي في بيتها ، وكذا إذا كان أعمى ، لأنه يمكنه التمييز  
بالسؤال أو غيره ، إلا إذا دعاها فأجابته وقالت « أنا زوجتك » لأن الإخبار دليل  
هداية . ( ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد ) ،  
الشبهة العقد ، قال الإسيدي جابى : وهذا قول أبي حنيفة وزفر ، وقال أبو يوسف ومحمد  
إذا تزوج محرمة وعلم أنها حرام فليس ذلك بشبهة وعليه الحد إذا علمى ، وإن كان  
لا يعلم فلا حد عليه ، والصحيح قول أبي حنيفة وزفر ، وعليه مشى النسفي والحبوبي  
وغیرهما ، تصحيح .

( ومن أتى امرأة في الموضع المكروه ) : أى الدبر ( أو عمل عمل قوم لوط )  
أى أتى ذكرأ في دبره ( فلا حد عليه عند أبي حنيفة ، ويعزرو ) زاد في الجامع الصغير :

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : هُوَ كَالزَّانَا ، وَمَنْ وَطِئَ بِهِمَةَ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ،  
وَمَنْ زَنَى فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ دَارِ الْبَيْتِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا لَمْ نُقِمْ عَلَيْهِ الْحَدَّ .

بَابُ حَدِّ الشَّرْبِ

وَمَنْ شَرِبَ انْتَهَرَ فَأُخِذَ وَرِيحَهَا مَوْجُودٌ

ويودع في السجن اهـ ، لأنه ليس بزنا ، لاختلاف المجابة رضى الله عنهم في موحيه  
من الإحراق بالنار ، وهذم الجدار ، والتفكيس من مكان مرتفع ، وإتباع الأحبار  
وغير ذلك ، ولا هو في معنى الزنا ، لأنه ليس فيه إضاعة الولد واشتباه الأنساب ،  
إلا أنه يعزر ، لأنه أمر منسكرك ليس فيه شيء مقدر ( وقال أبو يوسف ومحمد : هو  
كالزنا ) لأنه في معنى الزنا ، قال جمال الإسلام في شرحه : الصحيح قول أبي حنيفة  
وعليه مشى الحنوبى والنسفى وغيرهما ، تصحيح .

( ومن وطئ بهيمة ) له أو غيره ( فلا حد عليه ) ، لأنه ليس في معنى الزنا  
إلا أنه يعزر ، لأنه منسكرك كما مر ، قال في الهداية : والذي يروى أنها تذبح وتحرق فذلك  
لقطاع التحديث ، وليس بواجب ، اهـ .

( ومن زنى في دار الحرب أودار البنى ثم خرج إلينا لم نقيم عليه الحد ) ، لأن  
المقصود هو الانزجار ، وولاية الإمام منقطعة فيها فيعبر عن الفائدة ، ولا تقام  
بعد ما خرج لأنها لم تنمقد موجبة فلا تنقلب موجبة ، ولو غزا من له ولاية الإقامة  
بنفسه كالحليفة وأمير المصريقيم الحد على من زنى في معسكره ، لأنه تحت أمره ،  
بخلاف أمير المعسكر والسرية ، لأنه لم يفوض إليهم الإقامة كما في الهداية .

بَابُ حَدِّ الشَّرْبِ الْمَحْرَمِ

( ومن شرب الخمر ) طوعا ، ولو قطرة ( فأخذور يحيا موجود ) أو جاعوا به سكران

فَشَهَدَ الشُّهُودُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ أَقْرَ فَعَلَيْهِ الْحُدُّ ، وَإِنْ أَقْرَ بَعْدَ ذَهَابِ رَائِحَتِهَا لَمْ يُحَدَّ ، وَمَنْ سَكِرَ مِنَ النَّبِيذِ حُدَّ ، وَلَا حَدٌّ عَلَى مَنْ وَجَدَ مِنْهُ رَائِحَةَ الْخَمْرِ أَوْ تَقَيُّأَهَا ، وَلَا يُحَدُّ السَّكَرَانُ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ سَكِرَ مِنَ النَّبِيذِ وَشَرِبَهُ طَوْعًا

(فشهد الشهود بذلك عليه أو أقر) به (فعليه الحد) سواء سكر أم لا ، لأن جنابة الشرب قد ظهرت ، ولم يتقدم العهد (وإن أقر) بذلك (بعد ذهاب ريحها لم يحدد) عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد بن محمد ، وكذلك إذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ريحها ، إلا أن يتقدم الزمان كما في الزنا ، فالتقدم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق ، غير أنه مقدَّر بالزمان عنده اعتباراً بمحد الزنا ، وعندهما بزوال الرائحة . وأما الإقرار فالتقدم لا يبطله عنده كما في حد الزنا ، وعندهما لا يقام إلا عند قيام الرائحة ، قال الإسيبيجاني والصحيح قولهما ، واعتمده المحبوبي والنسفي ، تصحيح . وإن أخذ الشهود وريحها يوجد منه أو سكران فذهبوا به من مصر إلى مصر فيه الإمام فانقطع ذلك قبل أن ينتهوا به حد في قولهم جميعاً ، لأن هذا عذر كبعد المسافة في حد الزنا ، هداية .

(ومن سكر من النبيذ) أي نبيذ كان (حد) قيد بالسكر من النبيذ لأنه لا يحد بشر به إذا لم يسكر اتفاقاً ، وإن اختلف في الحل والحرم في شرب دون السكر إذا كان كثيره يسكر ، للشبهة . والسكران عند أبي حنيفة : من لا يعرف الرجل من المرأة والأرض من السماء ، وقالوا : هو الذي يخلط كلامه ويهذى ، لأنه هو للتعارف بين الناس ، وهو اختيار أكثر المشايخ كما في الاختيار ، وقال قاضيخان : والفتوى على قولهما ، اه .

(ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها) ، لأن الرائحة محتملة ، وكذا الشرب قد يقع عن إكراه واضطرار (ولا يحد السكران) بمجرد وجوده سكران بل (حتى يعلم أنه سكر من النبيذ) أو الخمر (وشربه طوعاً) لاحتمال سكره

وَلَا يُحَدِّدُ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ السُّكْرُ .

وَحَدُّ الْخَمْرِ وَالسُّكْرِ ، فِي الْحَرِّ ثَمَانُونَ سَوَاطًا ، يُفَرِّقُ عَلَى بَدَنِهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الزَّنَا ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَحَدُّهُ أَرْبَعُونَ سَوَاطًا .

وَمَنْ أَقْرَبَ بِشُرْبِ الْخَمْرِ أَوْ السُّكْرِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يُحَدِّدْ .  
وَيُثْبِتُ الشَّرْبُ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ ، وَيُؤْثَرُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ .

بما لا يوجب الحد كالبنج ولبن الرماك <sup>(١)</sup> والشرب مكرها أو مضطرا .  
( ولا يحدد ) السكران حال سكره ؛ بل ( حتى يزول عنه السكر ) ،  
تحصيله المقصود - وهو الانزجار - بوجدان الألم ، والسكران زائل العقل  
كالجنون لا يعقل الألم .

( وحد الخمر والسكر في الحر ثمانون سوطا ) : لإجماع الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم ( يفرق ) ذلك ( على بدنه كما ذكرنا في ) حد ( الزنا ، وإن كان )  
الشارب ( عبداً فحدّه أربعون سوطاً ) ، لأن الرق منصف على ما عرف .  
( ومن أقرب ) على نفسه ( بشرب الخمر أو السكر ثم رجع لم يحدد ) لأنه  
خالص حق الله تعالى ، فيقبل فيه الرجوع ، كما سر في حد الزنا .

( ويثبت الشرب بشهادة شاهدين ) كسائر الحدود سوى الزنا لثبوته  
بالنفس ( ويؤثره مرة واحدة ) قال الإسيدي : هو قول أبي حنيفة ، وقال  
أبو يوسف وزفر : يشترط الإقرار مرتين ، والصحيح قول الإمام ، واعتمده الحنابلة  
والنسفي وغيرهما ، تصحيح ( ولا تقبل فيه شهادة للنساء مع الرجال ) لأنه حد ،  
ولا مدخل لشهادة النساء في الحدود ، جوهرية

(١) الرماك : جمع رمة - بوزن قصية - وهي الفرس أو البرذنة تتخذ للنسل

## باب حد القذف

إِذَا قَذَفَ رَجُلٌ رَجُلًا مُحْصَنًا أَوْ امْرَأَةً مُحْصَنَةً بِصَرِيحِ الزَّنا ، وَطَالَبَ  
 الْمَقْذُوفُ بِالْحَدِّ حُدَّهُ الْحَاكِمُ ثَمَانِينَ سَوْطًا إِنْ كَانَ حُرًّا يُفَرِّقُ عَلَى أَعْضَائِهِ ،  
 وَلَا يُجَرِّدُ عَنْ ثِيَابِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ يُنَزَّعُ عَنْهُ الْقَرُوءُ وَالْخَشُوءُ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا  
 جَلَدَهُ أَرْبَعِينَ .  
 وَالْإِحْصَانُ : أَنْ يَكُونَ الْمَقْذُوفُ حُرًّا ، عَاقِلًا ، بَالِغًا

## باب حد القذف

هو لغة : الرمي ، وشرعا : الرمي بالزنا ، وهو من الكسائر بالإجماع ؛ فتح .  
 (إذا قذف رجل) أو امرأة (رجلا محصنا أو امرأة محصنة) بصريح الزنا كزنيته  
 أو يازانية (وطالب المقذوف بالحد حده الحاكِم ثمانين سوطا إن كان) القاذف  
 (حرًّا) لقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء  
 فاجلدوهم ثمانين جلدة » والمراد الرمي بالزنا بالإجماع . هداية . قيد بمطالبة  
 المقذوف لأن فيه حقه من حيث دفع العار عنه ، وبإحصائه لما تلونا ، وبالحرق لأن العبد  
 على النصف كما يأتي (يفرق) ذلك الضرب (على أعضائه) كما سبق (ولا يجرد  
 من ثيابه) ؛ لأنه أخف الحدود ، لأن سببه غير مقطوع به ، لاحتمال صدقه (غير  
 أنه ينزع عنه الخشوع والفرو) لأنه يمنع إيصال الألم إليه (وإن كان) القاذف  
 (عبدا جلده) الحاكِم (أربعين سوطا) لمكان الرق كما سبق .

ولما كان معنى الإحصان هنا مغاير للمعنى الإحصان في الزنا فسر بقوله : (والإحصان  
 أن يكون المقذوف حرًّا) لإطلاق اسم الإحصان عليه في قوله تعالى : « فاعلمين  
 نصف ما على المحصنات » أي الحرأثر (عاقلا بالغا) لأن المجنون والعبي

مُسْلِمًا ، عَفِيفًا عَنْ فِعْلِ الزَّانَا .

وَمَنْ نَفَى نَسَبَ غَيْرِهِ فَقَالَ « لَسْتُ لِأَبِيكَ » ، أَوْ « يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ »  
وَأَمَّهُ مَيِّتَةٌ مُحْصَنَةٌ وَطَالِبُ الْإِبْنِ بِالْحَدِّ حَدُّ الْقَاذِفِ ، وَلَا يُطَالَبُ بِحَدِّ  
الْقَذْفِ الْعَمِيَّتِ إِلَّا مَنْ يَقَعُ الْقَدْحُ فِي نَسَبِهِ بِقَذْفِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْذُوفُ  
مُحْصَنًا جَازَ لِابْنِهِ الْكَافِرِ وَالْعَبْدِ أَنْ يُطَالَبَ بِالْحَدِّ .

لا يلحقهما عار ، لعدم تحقق فعل الزنا منهما (مسلمًا) لقوله صلى الله عليه وسلم: «من  
أشرك بالله فليس بمحصن» (عفيفًا عن فعل الزنا) لأن غير العفيف لا يلحقه  
العار ، والقاذف صادق فيه .

(ومن نفى نسب غيره فقال : لست ) بابن ( لأبيك ) فإنه يحسد ، وهذا إذا  
كانت أمه محصنة ، لأنه في الحقيقة قذف لأمه ، لأن النسب إنما ينفي عن الزاني  
لا عن غيره ( أو ) قال له ( يا ابن الزانية ، وأمهم مَيِّتَةٌ مُحْصَنَةٌ ، وطالب الابن  
بالحد ، حد القاذف ) لأنه قذف محصنة بعد موتها ، فلكل من يقع القذف في  
نسبه المطالبة ، كما صرح به بقوله :

( ولا يطالب بحد القذف للميت إلا من يقع القذف في نسبه بقذفه ) وهو  
الوالد والولد: أى الأصول والفروع ، لأن العار يلتحق بهم ، لمكان الجزئية ، فيكون  
القذف متناولاً لهم معنى ، قيد بموت الأم لأنها إذا كانت حية فالمطالبة لها ، وكذا  
لو كانت غائبة لجواز أن تصدقه ، وللتقييد بالأم اتفاق ، فإنه لو قذف رجلاً ميتاً فلا أصله  
وفرعه المطالبة ، ولذا أطلقه فيما بعده حيث قال : « ولا يطالب به - القذف للميت إلخ »  
( وإذا كان المقذوف محصناً جاز لابنه ) ولو غير محصن كابنه ( الكافر أو العبد  
أن يطالب بالحد ) ، لأنه غيره بقذف محصن ، وهو من أهل الاستحقاق ، لأن عدم  
الإحصان لا ينافي أهلية الاستحقاق .



وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يُطَالِبَ مَوْلَاهُ بِكَذْفِ أُمِّهِ الْحُرَّةِ .  
وَإِنْ أَقَرَّ بِالْقَذْفِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ .

وَمَنْ قَالَ لِعَرَبِيٍّ « يَا نَبْطِي » لَمْ يُحَدَّ ، وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ « يَا ابْنَ  
مَاءِ السَّمَاءِ » فَلَيْسَ بِقَاضٍ ، وَإِذَا نَسَبَهُ إِلَى عَمِّهِ أَوْ خَالِهِ أَوْ زَوْجِ أُمِّهِ  
فَلَيْسَ بِقَاضٍ .

( وليس للعبد أن يطالب مولاه ) ولا للابن أن يطالب أباه ( بكذف أمه  
الحرّة ) المحصنة ، لأن المولى لا يعاقب بسبب عبده ، وكذا الأب بسبب ابنه ،  
ولهذا لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده .  
( وإن أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ) ، لأن للمقذوف فيه حقا  
في كذبه في الرجوع ، بخلاف ما هو خالص حق الله تعالى ، لأنه لا مكذب له فيه .  
( ومن قال لعربي يا نبطي ) نسبة إلى النبط - بفهمتين - جبل من العرب  
ينزلون البطائح في سواد العراق ( لم يحدد ) لأنه يراد به التشبيه في الأخلاق أو عدم  
القصاحة ، وكذا إذا قال « لست بعربي » لما قلنا ، هداية ( ومن قال لرجل يا ابن  
ماء السماء فليس بقاذف ) لأنه يحتمل المدح بحسن الخلق والكرم والصفاء ، لأن ابن  
ماء السماء لقب لجد النعمان بن المنذر ، لقب به لصفائه وسخائه كما في الجوهرة ( وإذا  
نسبه إلى عمه أو خاله أو زوج أمه فليس بقاذف ) لأن كل واحد من هؤلاء يسمى  
أبا : أما الأول فلقوله تعالى : « وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق » وإسماعيل  
كان هما له ، والثاني بقوله صلى الله عليه وسلم : « الخلال أب » والثالث للتربية ، هداية

وَمَنْ وَطِئَ وَطْئًا حَرَامًا فِي غَيْرِ مِلْكِهِ لَمْ يُحَدَّ قَاضِيُهُ ، وَالْمَلَاعِنَةُ  
بَوْلَدٍ لَا يُحَدُّ قَاضِيُهَا .

وَمَنْ قَذَفَ عَبْدًا أَوْ أُمَّةً أَوْ كَافِرًا بِالزَّانَا ، أَوْ قَذَفَ مُسْلِمًا بِغَيْرِ  
الزَّانَا ، فَقَالَ : يَا فَاسِقُ ، أَوْ يَا كَافِرُ ، أَوْ يَا خَبِيثُ ، عُزَّرَ ، وَإِنْ قَالَ يَا حِمَارُ  
أَوْ يَا خِنْزِيرُ لَمْ يُعْزَرْ .

وَالْتَّمِيزُ : أَكْثَرُهُ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ سَوْطًا ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ جَلَدَاتٍ ،

(ومن وطئ وطئا حراما في غير ملكه) ، ولو بشبهة كالوطء بنكاح فاسد  
(لم يحد قاضيه) لعدم الإحصان (والملاعنة بولد لا يحد قاضيهما) ، لأن ولدها  
غير ثابت النسب ؛ وهو أماراة الزنا ، فسقط إحصانها ، وإن كانت للملاعنة بغير  
ولد حد قاضيهما .

(ومن قذف أمة أو عبداً أو كافراً) أو صغيراً (بالزنا) عزز ، لأنه آذاه  
وألحق به الشين ، ولا يحد به ، لعدم إحصانه ، ولا مدخل للقياس في الحدود ،  
فوجب التمييز إلا أنه يبلغ به غايته ، لأنه من جنس ما يجب فيه الحد ، وكذلك  
قذف من ذكر (أو قذف مسلماً) محصناً (بغير الزنا فقال) له (يا فاسق أو  
يا كافر أو يا خبيث) أو يا سارق ، أو يا فاجر ، أو يا آكل الربا ، أو نحو ذلك  
(عزز) لما قلنا ، إلا أن هذا أخف من الأول ، لأنه ليس من جنس ما يجب فيه  
الحد ، فالرأي فيه للامام كما في الهداية (وإن قال) له (يا حمار أو يا خنزير) أو  
يا كلب أو يا تيس (لم يعزز) لأنه ما ألحق به الشين ، للتيقن بنفيه ، وقيل : في  
عرفنا يعزز ، لأنه تلحقهم الوحشة بذلك ، وإن كان من العامة لا يعزز ، وهو  
الأحسن ، هداية .

(والتَّمِيزُ) لغة : التأديب ، وشرطاً : تأديب دون الحد ؛ كما أشار إليه  
بقوله (أكثره تسعة وثلاثون سوطاً ، وأقله ثلاث جلدات) ، لأن حد الرقيق في

وَقَالَ أَبُو يُسُفَ : يَبْلُغُ بِالْتَّعْزِيرِ خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ سَوْطًا ، فَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ  
 أَنْ يَضُمَّ إِلَى الضَّرْبِ فِي التَّعْزِيرِ الْحَبْسَ فَقُلْ .  
 وَأَشَدُّ الضَّرْبِ لِلْتَّعْزِيرِ ، ثُمَّ حَدُّ الزَّانَا ، ثُمَّ حَدُّ الشَّرْبِ ، ثُمَّ حَدُّ الْقَذْفِ .

القذف أربعون فينقص منه سوطا ثلاثا يبلغ الحد ، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد (وقال  
 أبو يوسف : يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا ) قال في الهداية : والأصل فيه  
 قوله صلى الله عليه وسلم : « من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين » فأبو حنيفة  
 ومحمد نظرا إلى أن أدنى الحد وهو حد العبد في القذف أربعون فنقصا منه سوطا ،  
 وأبو يوسف اعتبر أقل الحد في الأحرار إذ الأصل هو الحرية ، ثم نقص سوطا في  
 رواية عنه ، وهو قول زفر ، وهو القياس ، وفي هذه الرواية نقص خمسة ، وهو مأثور  
 عن علي رضي الله عنه ، فقلده ، ثم قدر الأدنى في الكتاب بثلاث جلدات ، لأن  
 ما دونها لا يقع به الزجر ، وذكر شايخنا أن أدناه على ما يراه الإمام بقدره بقدر ما يعلم  
 أنه ينزجر ، لأنه يختلف باختلاف الناس ، هداية . وفي المجتبى : ويكون الحبس ،  
 وبالصفع على العنق ، وفرك الأذن ، وبالكلام العنيف ، وبنظر القاضي له بوجه  
 عبوس ، وبشتم غير القذف ، ثم قال : وعن السرخسي لا يباح بالصفع ؛ لأنه من أعلى  
 ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه أهل القبلة ، اهـ ( وإن رأى الإمام أن يضم إلى  
 الضرب في التعزير الحبس فعل ) ، لأن المقصود الزجر والتأديب ، فإذا رأى الإمام  
 حصوله بالضرب اكتفى به ، وإلا ضم إليه ما يراه من الحبس والنفي كما مر .

( وأشد للضرب التعزير ) ، لأنه خفف من حيث العدد فيعقل من حيث  
 الوصف لئلا يؤدي إلى فوت المقصود ، ولهذا لم يخفف من حيث التفريق على الأعضاء  
 كما في الهداية ( ثم حد الزنا ) ، لأنه أعظم جناية حتى شرع فيه الرجم ( ثم حد  
 الشرب ) لأن سببه متيقن ( ثم حد القذف ) ، لأن سببه محتمل لاحتمال صدقه .

وَمَنْ حَدَّهُ الْإِمَامُ أَوْ عَزَّرَهُ فَمَاتَ فَدَمَهُ هَدَرٌ ، وَإِذَا حَدَّ الْمُسْلِمُ فِي الْقَذْفِ سَقَطَتْ شَهَادَتُهُ ، وَإِنْ تَابَ ، وَإِنْ حَدَّ الْكَافِرُ فِي الْقَذْفِ ثُمَّ أَسْلَمَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### كتاب السرقة

إِذَا سَرَقَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ، أَوْ مَا قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ ، مَضْرُوبَةً

( ومن حده الإمام أو عززه فمات ) منه ( فدمه هدر ) لأنه فعل ما فعل بأمر الشرع ، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالنقص والبزاع ، بخلاف الزوج إذا عزز زوجته ، لأنه مطلق فيه والإطلاقات تقتيد بشرط السلامة كالمرور في الطريق ، هداية .

( وإذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته وإن تاب ) لقوله تعالى : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا » والاستثناء في الآية عائد إلى ما يليه ، وتماه في الهداية في الشهادات ( وإن حد الكافر في القذف ثم أسلم قبلت شهادته ) لأن هذه الشهادة استفادها بعد الإسلام فلم تدخل تحت الرد ، بخلاف العبد إذا حد حد القذف ثم أعتق لا تقبل شهادته ، لأنه لا شهادة له أصلا في حال الرق ، فكان رد شهادته بعد العتق من تمام حده ، هداية .

### كتاب السرقة

وهي في اللغة : أخذ الشيء من الغير على الخفية والاستسرار ، ومنه استراق السمع ، وقد زبدت عليه أوصاف في الشريعة على ما يأتيك بيانه ، هداية ( إذا سرق البالغ العاقل ) الفاطق البصير ( عشرة دراهم ) جياذا ( أو ما ) أي شيئا مما لا يتسارع إليه الفساد ( قيمته عشرة دراهم ) سواء كانت الدراهم مضمروبة

أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَةٍ ، مِنْ حِرْزٍ لَا شُبْهَةَ فِيهِ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ ،

أو غسيرة مضروبة من حرز) وهو ما يمنع وصول يد الغير ، سواء كان بناء أو حافظا (لا شبهة فيه) ولا تأويل ، بمرة واحدة ، اتحد المالك أم تعدد (وجب عليه القطع) ، والأصل فيه قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » الآية ، ولا يد من اعتبار العقل والبلوغ ، لأن القطع جزاء الجناية ، وهي لا تتحقق بدونهما . قيدنا بالنطق لأن الأخرس لا يقطع ؛ لاحتمال نطقه بشبهة ، وبالبصير لأن الأعمى لا يقطع للشبهة وبالاشتباه عليه ، وقيد بعشرة دراهم لأن النص الوارد في حق السرقة مجمل في حق القيمة ، وقد ورد في السنة بيانه في الجملة بثمان الجن ، وقال أصحابنا : الجن الذي قطعت فيه اليد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم ، وعسم في الدرهم بقوله « مضروبة أو غير مضروبة » وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، ولكن ظاهر الرواية يشترط المضروب ، وبه قال أبو يوسف ومحمد ، وهو الأصح ؛ لأن اسم الدرهم يطلق على المضروب عرفاً ، وظاهر كلام الهداية يدل على أن عبارة المصنف مقيدة بالمضروبة حيث قال : وقد تأيد ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم » واسم الدرهم يطلق على المضروبة ، فهذا يبين لك اشتراط المضروب كما قال في الكتاب ، وهو ظاهر الرواية وهو الأصح رعاية لسكال الجناية ، حتى لو سرق عشرة تبرأ قيمتها أنقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع ، اهـ . وتبعه في هذا السكال في الفتح قائلا : كما ذكره القدوري ، لكن في غاية البيان بعد نقله كلام الهداية : وهذا صحيح ، لكن في نقله عن القدوري نظر ، لأن الشيخ أبا نصر الأقطع ذكر في الشرح - وهو تلميذ القدوري - رواية المختصر ، ولم يقيد بالمضروبة ؛ بل أثبت الرواية بقوله « مضروبة أو غير مضروبة » ثم قال : أما قول صاحب الكتاب « عشرة دراهم مضروبة أو غير مضروبة » فهو قول أبي حنيفة ، ثم قال : وروى بشر عن أبي يوسف وابن سماعه عن محمد فيمن سرق عشرة دراهم تبرأ لا يقطع ، اهـ ، وقوله « أو ما يبلغ قيمته عشرة دراهم

وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ فِي الْقَطْعِ سَوَاءٌ .  
 وَيَجِبُ الْقَطْعُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، أَوْ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ  
 وَإِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي سَرِقَةٍ فَأَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةٌ دِرَاهِمٍ  
 قُطِعَ ، وَإِنْ أَصَابَهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُقَطَّعْ ،

إشارة إلى أن غير الدراهم يعتبر قيمته بها وإن كان ذهباً ، كما في الهداية . وقيد  
 بالحرز ، لأن الاستسرار لا يتحقق دونه . ويشترط أن يكون الحرز واحداً ، فلو  
 سرق نصاباً من حرزین مختلفین لا يقطع ، وشرط عدم الشبهة لأن الشبهة دائرة  
 للحد ، وكذا التأويل كما يأتي ، وقيدنا بمرة واحدة ، لأنه لو سرق نصاباً واحداً  
 من حرز واحد بمرتين فأكثر لا يقطع ( والعبد والحر في القطع سواء ) ؛ لأن  
 التنصيف ممتذر فيتكامل الجزاء ، صيانة لأموال للناس .

( ويجب القطع بإقراره مرة واحدة ) قال في الهداية : وهذا عند أبي حنيفة  
 ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا يقطع إلا بالإقرار مرتين ، ويروى عنه أنهما في  
 مجلسين مختلفين ، اهـ . قال في التصحيح : وتقدم تصحيح الإسيبي جابى لقولهما ،  
 وعليه اعتمد الأئمة كما هو الرسم (أو بشهادة شاهدين) لتحقيق الظهور كما في سائر  
 الحقوق ، ويسألها الإمام : كيف هي ؟ وما هي ؟ ومتى هي ؟ وأين هي ؟ وكيف هي ؟  
 وبمن سرق ؟ لزيادة الاحتياط ، واحتياطاً للدرء كما مر في الحدود ، وكذا يسأل  
 المقر عن السكل إلا الزمان ، وما في الفتح «إلا المسكان» تحريف كما في النهر .  
 ( وإذا اشترك جماعة في سرقة فأصاب كل واحد منهم ) بالقسمة على السوية  
 ( عشرة دراهم ) أو ما تبلغ قيمته ذلك ( قطع ) الجميع ، وإن كان الأخذ بعضهم  
 لوجود الأخذ من السكل معنى ، لأن المعتاد أن يتولى الأخذ بعضهم ويستعمل الباقلون  
 للدفع ( وإن أصابه ) : أي كل واحد منهم ( أقل من ذلك لم يقطع ) واحد منهم ، لأن

وَلَا يُقَطَّعُ فِيْمَا يُوجَدُ تَافِيْهًا مُّبَاحًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، كَالْخَشَبِ ، وَالْقَصَبِ ،  
وَالْحَشِيْشِ ، وَالسَّمَكِ ، وَالصَّيْدِ ، وَكَذَلِكَ فِيْمَا يُسْرَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ ، كَالْقَوَاحِ  
الرَّطْبَةِ ، وَاللَّبَنِ ، وَاللَّحْمِ ، وَالْبَطِيْخِ ، وَالْفَاكِهَةِ عَلَى الشَّجَرِ ، وَالزَّرْعِ الَّذِي لَمْ  
يُحْصَدْ ، وَلَا قُطِعَ فِي الْأَشْرَبَةِ الْمُطْرَبَةِ ، وَلَا فِي الطَّنْبُورِ ، وَلَا فِي سَرَقَةِ الْمُصْحَفِ  
وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حِلْيَةٌ ، وَلَا فِي

الموجب له سرقة النصاب ، ويجب القطع على كل واحد بمجانيته ، فيعتبر كمال النصاب  
في حقه .

(ولا يقطع فيما يوجد تافيهًا) : أي حقيرًا ، ويوجد جنسه (مباحًا في دار الإسلام)  
وذلك ( كالخشب والقصب والحشيش والسمك والطير والصيد ) والمنزلة والنورة  
والزرنينخ ونحو ذلك ، لأن ما يوجد مباحًا في الأصل بصورته تقلُّ الرغبات فيه والطباع  
لا تضمن به ، فكلما يوجد أخذه على كره من المالك ، فلاحاجة إلى شرع الزاجر ؛ ولهذا  
لم يجب القطع بما دون النصاب ، ولأن الحرز فيه ناقص ( وكذلك ) : أي لا قطع  
( فيما يسرع إليه الفساد ) بأن لا يبقى سنة كما في القهستانى عن المفسرات  
( كالقواكه الرطبة واللحم واللبن والبطيخ ) ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا قطع  
في الطعام » قالوا : معناه ما يتسارع إليه الفساد ، لأنه يقطع في الحبوب والسكر إجماعاً  
كما في الاختيار ( ولا في الزرع الذي لم يحصد ) والتمر على الشجر ، لعدم الإحراز  
( ولا قطع في الأشربة المطربة ) لاحتمال أنه تناوله الالاراقة ، ولأن بعضها ليس بمال  
وفي مالية بعضها اختلاف ، فتتجقق شبهة عدم المالية ( ولا في الطنبور ) وجميع آلات  
اللعو ، لاحتمال تناوله للسكر نهياً عن المنكر ( ولا في سرقة المصحف ) لأنه يتأول  
في أخذه القراءة والنظر فيه ( وإن كان عليه حليّة ) نباه نصاباً ، لأنها تبع ، ولا تعتبر  
بالقيم ، كمن سرق آنية وفيها خمر بقيمة الآنية تزيد على النصاب ( ولا في سرقة

الصَّالِبِ الذَّهَبِ ، وَلَا فِي الشُّطْرَنْجِ وَلَا النَّزْدِ ، وَلَا قَطَعَ عَلَى سَارِقِ الصَّبِيِّ الْحُرِّ  
وَأِنْ كَانَ عَلَيْهِ حُلِيٌّ ، وَلَا قَطَعَ فِي سَرَقَةِ الْعَبْدِ الْكَبِيرِ ، وَيُقَطَعُ فِي سَرَقَةِ الْعَبْدِ  
الصَّغِيرِ ، وَلَا قَطَعَ فِي الدَّفَاتِرِ كُلِّهَا إِلَّا فِي دَفَاتِرِ الْحِسَابِ ، وَلَا قَطَعَ فِي سَرَقَةِ  
كَلْبٍ ، وَلَا فِهْدٍ ، وَلَا دُفٍّ ، وَلَا طَبْلٍ ، وَلَا مِزْمَارٍ ، وَيَقَطَعُ فِي السَّاجِ وَالْقَنَا  
وَالْآبَنُوسِ وَالصُّنْدَلِ ، وَإِذَا اتَّخَذَ مِنَ الْخَشَبِ أَوَانٍ أَوْ أَبْوَابَ قُطِعَ فِيهَا ،

(الصَّالِبِ) أو الضَّمَم (الذهب) أو الفضة ، لأنه مأذون في كسره (ولا في) سرقة  
(الشطرنج ولا النزد) لأنها من الملهى كما مر (ولا قطع على سارق الصبي الحر وإن  
كان عليه حلي) يبلغ النصاب ، لأن الحر ليس بمال ، والحلية تبع له (ولا قطع في سرقة  
العبد الكبير) ، لأنه غصب أو خداع ، لأنه في يده نفسه (ويقطع في سرقة العبد الصغير) الذي  
لا يعبر عن نفسه لأنه مال ، ولا يدل على نفسه كالبهيمة ، وإذا كان يعبر عن نفسه فهو والبائع  
سواء (ولا قطع في) سرقة (الدفاتر كلها) لأنها لشرعية ككتب تفسير وحديث وفقه  
فكمصنف وإلا فكتظهير كافي الدر (إلا في دفاتر الحساب) ، لأن المقصود ورقم أفيه قطع بها  
إن بلغت نصابا (ولا قطع في سرقة كلب ولا فهد) ونحوه ، ولو عليه طوق من ذهب ، لأن  
من جنسها مباح الأصل ، وما عليها تبع لها (ولا) في سرقة (دف ولا طبل ولا مزمار  
لأنها من آلات اللهو) (ويقطع في) سرقة خشب (الساج) قال الزنخسري: هو خشب  
أسود رزين يجلب من الهند ، ولا تكاد الأرض تبليه (والقنا) جمع قناة ، وهي الرمح  
(والآبنوس) خشب معروف أشد سواداً من الساج (والصنديل) شجر طيب الرائحة  
وكذا العود ، لأنها أموال محرزة عزيزة عند الناس ، ولا توجد بصورتها مباحة في دار  
الإسلام (وإذا اتخذ من الخشب) الذي لا يقطع به (أوان) كصندوق وقهقهة  
(أو أبواب قطع فيها) إذا كانت محرزة ، لأنها بالصنعة التحقت بالأموال النفيسة



وَلَا يَقْطَعُ عَلَى خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا نَبَاشٍ ، وَلَا مُنْتَهَبٍ ، وَلَا مُخْتَلَسٍ  
وَلَا يَقْطَعُ السَّارِقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَا مِنْ مَالِ السَّارِقِ فِيهِ شَرَكَةٌ ، وَمِنْ  
سَرَقَ مِنْ أَبَوَيْهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ لَمْ يَقْطَعْ ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَرَقَ  
أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْآخَرِ ، أَوِ الْعَبْدُ مِنْ سَيِّدِهِ ، أَوْ مِنْ امْرَأَةٍ سَيِّدِهِ ، أَوْ  
زَوْجِ سَيِّدَتِهِ ،

( ولا قطع على خائن ) لما ائتمن عليه كمودع ( ولا خائنة ) لقصور الحرز ( ولا )  
على ( نباش ) القبر ، سواء كان في الصحراء أو البيت ولو مقفلاً ، للشبهة في الملك ،  
لأنه لا مالك الميت حقيقة ، ولا للوارث لتقدم حاجة الميت . قال الإسيبي جاني : وهذا  
أقول أبي حنيفة ، ومحمد ، وقال أبو يوسف : عليه القطع ، والصحيح قولهما ، واعتمده  
الأئمة الحنوبى والنسفى وغيرهما ، تصحيح ( ولا ) على ( منتهب ) وهو الآخذ قهراً  
( ولا مختلس ) وهو الآخذ من اليد بسرعة على غفلة ، لأن كلا منهما يجاهر به ، له ،  
فلم يتحقق معنى السرقة .

( ولا يقطع السارق من بيت المال ) ، لأنه مال العامة وهو منهم ( ولا من مال  
السارق فيه شركة ) لأن له فيه حقاً ، ومن له على آخر دراهم فسرق مثلها لم يقطع ،  
لأنه استيفاء لحقه ، والحال والمؤجل فيه سواء ، لأن التأجيل لتأخير المطالبة ، وكذا  
إذا سرق زيادة على حقه ؛ لأنه بمقدار حقه يصير شريكاً فيه ، وإن سرق منه عروضاً  
قطع ؛ لأنه ليس له ولاية الاستيفاء منه إلا بيماء بالتراضى ، وعن أبي يوسف أنه لا يقطع ،  
لأن له أن يأخذه عند بعض العلماء قضاء من حقه أو رهناً به ، هداية ( ومن سرق من  
أبويه أو ولده أو ذى رحم محرم منه لم يقطع ) فالأول - وهو الولاد - للبسطة  
في المال ، وفي الدخول في الحرز ، والثانى للمعنى الثانى ؛ فلو سرق من بيت ذى الرحم  
الحرم متاع غيره ينبغى أن لا يقطع ، ولو سرق ماله من بيت غيره قطع ، باعتبار الحرز  
وعده ، كما فى الهداية ( وكذلك ) : أى لا يقطع ( إذا سرق أحد الزوجين من الآخر  
أو العبد من سيده ، أو من امرأة سيده ، أو من ) ( زوج سيده ) ، لوجود الإذن

والمولى من مكاتبه ، والسارق من المنعم .

والحرز على ضربين : حرز لمعنى فيه ، كالبيوت والدور ، وحرز بالحفاظ  
فمن سرق شيئاً من حرز أو غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب  
عليه القطع ، ولا قطع على من سرق من حمام أو من بيت أذن للناس في

بالدخول عادة (و) كذا إذا سرق (المولى من مكاتبه) ، لأن له في أكسابه حقاً  
(و) كذا (السارق من المنعم) إذا كان له نصيب في الأربعة أخماس أو في الخمس  
كالناعمين ؛ لأن لهم فيه نصيباً ، أما غيرهم فينبغى أن يقطع ، إلا أن يقال : إنه مباح  
الأصل ، وهو بعد على صورته التي كان عليها ولم يتغير ، فصار بقاؤه شبهة ، فسقط  
القطع كافي غاية البيان .

(والحرز على ضربين : حرز لمعنى فيه) وهو المكان المعد للاحراز ، وذلك  
(كالبيوت والدور) والحانات والصندوق والفسطاط ، وهو الحرز حقيقة (وحرز  
بالحفاظ) كمن جلس في الطريق أو المسجد وعند تناعه فهو محرز به فيكون حرزاً  
معنى (فمن سرق شيئاً من حرز) وإن لم يكن صاحبه عنده أو لم يكن له باب أوله  
وهو مفتوح (أو) من (غير حرز و) (لم يكن) صاحبه عنده يحفظه (سواء كان  
مستيقظاً أو نائماً والمتاع تحته أو عنده ، هو الصحيح ؛ لأنه بعد النائم عنه متاعه حافظاً  
له في العادة ، هداية (وجب عليه القطع) ؛ لأنه سرق مالا محرزاً بأحد الحرزين  
(ولا قطع على من سرق من حمام) في وقت جرت العادة بدخوله فيه ، وكذلك وانبت  
التجار والحانات ؛ لوجود الإذن عادة ، فلو سرق في غير وقت الإذن المعتاد قطع ؛ لأنها  
بنيت للاحراز ، وإنما الإذن مختص في وقت العادة (أو من بيت أذن للناس في

دُخُولِهِ . وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَتَاعًا وَصَاحِبُهُ دِنْدَهُ قُطِعَ ، وَلَا قُطِعَ عَلَى الضَّعِيفِ إِذَا سَرَقَ يَمْنًا أَضَافَهُ ، وَإِذَا نَقَبَ اللَّصُّ الْبَيْتَ ، فَدَخَلَ ، فَأَخَذَ الْمَالَ وَنَآوَلَهُ آخَرَ خَارِجَ الْبَيْتِ فَلَا قُطْعَ عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ أَلْقَاهُ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ خَرَجَ فَأَخَذَهُ قُطِعَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَحَلَهُ عَلَى حِمَارٍ فَسَاقَهُ فَأَخْرَجَهُ ، وَإِذَا دَخَلَ الْحُرُزَ جَمَاعَةً فَتَوَلَّى بَعْضُهُمُ الْآخِذَ

دخوله) ؛ لوجود الإذن حقيقة (ومن سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده قطع) لأنه محرر بالحفاظ ؛ لأن المسجد ما بنى لإحراز الأموال ، فلم يكن المال محرزاً بالمسكان ، بخلاف الحمام والبيت الذي أذن للناس في دخوله حيث لا يقطع ؛ لأنه بنى للإحراز ؛ فكان حرزاً ؛ فلا يعتبر معه الإحراز بالحفاظ لأنه أقوى كما في الهداية (ولا قطع على الضيف إذا سرق من أضافه) ، لأن البيت لم يبق حرزاً في حقه ، لسكونه مأذونا في دخوله ، ولأنه بمنزلة أهل الدار ، فيكون فعله خيانة ، لا سرقة (وإذا نقب اللص البيت ودخل فأخذ المال ونأوله آخر خارج البيت فلا قطع عليهما) ؛ لأن الأول لم يوجد منه الإخراج لا اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه ، والثاني لم يوجد منه هتك الحرز ، فلم تتم السرقة من كل واحد . قال جمال الإسلام : وهذا قول أبي حنيفة ، وعليه مشى الأئمة المجهوبون والنسفي والموصلي وغيرهم . تصحيح (وإن ألقاه) أى ألقى اللص المتاع (في الطريق) قبل أن يخرج (ثم خرج فأخذه قطع) ، لأن الرمي حيلة يعقده السارق لتعذر الخروج مع المتاع أو ليتفرغ لقتال صاحب الدار أو للفرار ، ولم يعترض عليه يد معتبرة ، فاعتبر الكل فعلاً واحداً ، وإذا خرج ولم يأخذه فهو مضيع لا سارق . هداية (وكذلك) : أى قطع (إن سحله) : أى المتاع (على حمار فساقه فأخرجه) لأن سيره مضاف إليه لسوقه (وإذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الآخر) دون البعض

قَطِّعُوا جَمِيعًا .

وَمَنْ نَقَبَ الْبَيْتَ وَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ فَأَخَذَ شَيْئًا لَمْ يُقَطَّعْ ، وَإِذَا أَدْخَلَ  
يَدَهُ فِي صُنْدُوقِ الصَّيْرِ فِي ، أَوْ فِي كُمِّ غَيْرِهِ ، فَأَخَذَ الْمَالَ ، قُطِّعَ  
وَتُقَطَّعَ يَمِينُ السَّارِقِ مِنَ الزَّوْدِ وَتُحْسَمُ ، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِّعَتْ رِجْلُهُ  
الْيُسْرَى ، فَإِنْ سَرَقَ ثَالِثًا لَمْ يُقَطَّعْ وَخُلِدَ فِي السِّجْنِ حَتَّى يَتُوبَ ؛

(قطعوا جميعاً) لأن الإخراج من الكل معنى للمعاونة ، وهذا لأن المعتاد فيما بينهم  
أن يحمل البعض المتاع ويتشمر الباقيون للدفع ، فلو امتنع القطع أدى إلى سد  
باب الحد .

(ومن نقب البيت وأدخل يده فيه) من غير أن يدخل ( فأخذ شيئاً )  
يبلغ النصاب ( لم يقطع ) ، لأن هتك الحرز بالدخول فيه ، ولم يوجد ، قال بهاء  
الدين في شرحه : وعن أبي يوسف أنه يقطع ، والصحيح قولنا ، واعتمده البرهاني  
وغيره ، تصحيح ( وإن أدخل يده في صندوق الصير في أوفى كم غيره فأخذ المال  
قطع ) ، لتحقيق هتك الحرز ، لأنه لا يمكن هتك مثل هذا الحرز إلا على هذه الصفة .  
(ويقطع يمين السارق من الزند) وهو المفصل بين الذراع والسكف ( وتحسم )  
وجوباً ؛ لأنه لو لم تحسم يفضى إلى التلف ، والحد زاجر لامتلاف ، وصورة الحسم :  
أن تجمل يده بعد القطع في دهن قد أغلى بالنار لينقطع الدم ، قال في الذخيرة :  
والأجرة وثمن الدهن على السارق ، لأن منه سبب ذلك وهو السرقة ، وجوهرة  
( فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى ) من السكب ، وهو المفصل بين الساق  
والقدم ، وتحسم أيضاً ( فإن سرق ثالثاً لم يقطع ) ولكن عزر ( وخلد في السجن  
حتى يتوب ) لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : إني لأستحي من الله أن  
لا أدع له يداً يأكل بها ويستنجي بها ، ورجلاً يمشي عليها ، وبهذا حاج بقية  
الصحابة فحجهم ، فانهقد إجماعاً ، هداية .

وَإِذَا كَانَ السَّارِقُ أَشْلَ الْيَدِ الْيُسْرَى ، أَوْ أَقْطَعَ ، أَوْ مَقْطُوعَ الرَّجْلِ  
الْيُمْنَى ، لَمْ يُقَطَّعْ  
وَلَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ فَيُطَالِبَ بِالسَّرْقَةِ ، فَإِنْ  
وَهَبَهَا مِنَ السَّارِقِ ، أَوْ بَاعَهَا بِإِيَّاهُ ، أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتَهَا مِنَ النَّصَابِ ، لَمْ يُقَطَّعْ .  
وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا فَقَطَّعَ فِيهَا وَرَدَّهَا ثُمَّ عَادَ فَسَرَقَهَا وَهِيَ بِحَالِهَا ، لَمْ يُقَطَّعْ ،  
فَإِنْ تَغَيَّرَتْ عَنْ حَالِهَا ، مِثْلُ

( وَإِذَا كَانَ السَّارِقُ أَشْلَ الْيَدِ الْيُسْرَى أَوْ أَقْطَعَ ) : أى مقطوعها (أو مقطوع  
الرجل اليمنى) أو أشلها (لم يقطع) ، لأن في ذلك تفويت جنس المنفعة : بطشا  
فما إذا كان أشل اليد اليسرى أو أقطع ، ومشيا فيما إذا كان مقطوع الرجل اليمنى  
أو أشل ، وتفويت ذلك إهلاك معنى ، فلا يقام الحد ، لئلا يفضى إلى الإهلاك  
( ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقه ) ؛ لأن  
الخصومة شرط لظواهرها ، ولا فرق بين الشهادة والإقرار ؛ لأن الجناية على مال  
الغير لا تظهر إلا بالخصومة ، وكذا إذا غاب عند القطع ؛ لأن الاستيفاء من القضاء  
في باب الحدود ، هداية ( فإن وهبها ) : أى السرقه ( من السارق ، أو باعها بإياه ،  
أو نقصت قيمتها من النصاب ) ولو بعد القضاء بها ( لم يقطع ) ؛ لأن الإمضاء في  
هذا الباب من القضاء ، فيشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء ، فصار كما إذا  
حصات قبل القضاء ، وتامه في الهداية .

( وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا فَقَطَّعَ فِيهَا وَرَدَّهَا ) لما سكتها ( ثم عاد فسرقها ) ثانياً  
( وهى ) بعد ( بحالها ) لم تغير ( لم يقطع ) بها ثانياً ؛ لأنه وجب له تلك حرمة  
العين ؛ فتكراره فيها لا يوجب تكرار الحد ( فإن تغيرت عن حالها ) الأول ( مثل  
( ١٤ - الأبواب ٢ )

أَنْ كَانَ غَزْلًا فَسَرْقَتَهُ فَقَطَّعَ فِيهِ فَرَدَّهُ ثُمَّ نَسِجَ فَعَادَ فَسَرْقَتَهُ - قُطِعَ ، وَإِذَا قُطِعَ السَّارِقُ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ فِي يَدِهِ رَدَّهَا ، وَإِنْ كَانَتْ هَالِكَةً أَمْ يَضْمَنُ ، وَإِذَا ادَّغَى السَّارِقُ أَنْ الْعَيْنُ الْمَسْرُوقَةُ مِلْكُهُ سَقَطَ الْقَطْعُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِبَيْتَةٍ ، وَإِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ مُتَمَتِّعِينَ ، أَوْ وَاحِدٌ يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ ،

أَنْ (لَوْ) كَانَ (الْمَسْرُوقُ) غَزْلًا فَسَرْقَتَهُ فَقَطَّعَ فِيهِ فَرَدَّهُ (لَمَّا لَسَكَ) (ثُمَّ نَسِجَ) ذَلِكَ الْغَزْلَ وَصَارَ كَرِبَاسًا (فَعَادَ) السَّارِقُ (فَسَرْقَتَهُ) ثَانِيًا (قُطِعَ ، وَإِذَا قُطِعَ السَّارِقُ وَالْعَيْنُ) الْمَسْرُوقَةُ (قَائِمَةٌ فِي يَدِهِ رَدَّهَا) عَلَى مَالِكِهَا ، لَبَقَتْهَا عَلَى مِلْكِهِ (وَإِنْ كَانَتْ) الْعَيْنُ (هَالِكَةً) أَوْ مَسْتَهْلِكَةً عَلَى الْمَشْهُورِ (لَمْ يَضْمَنْ) ، لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الْقَطْعُ وَالضَّمَانُ عِنْدَنَا ، سِوَاءَ كَانَ الْإِسْتِهْلَاكُ قَبْلَ الْقَطْعِ أَوْ بَعْدَهُ ، مَحْتَجِي . وَفِيهِ : لَوْ اسْتَهْلَكَ الْمُشْتَرَى مِنْهُ أَوْ الْمَوْهُوبُ لَهُ فَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُهُ .

(وَإِذَا ادَّغَى السَّارِقُ أَنْ الْعَيْنُ الْمَسْرُوقَةُ مِلْكُهُ سَقَطَ الْقَطْعُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِبَيْتَةٍ) لَوْجُودُ الشَّبَهَةِ بِاحْتِمَالِ الصَّدَقِ .

وَلَمَّا أُنْهِى الْكَلَامُ عَلَى السَّرْقَةِ الصَّغْرَى أَخَذَ فِي الْكَلَامِ عَلَى السَّرْقَةِ الْكُبْرَى فَقَالَ : (وَإِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ مُتَمَتِّعِينَ) : أَيْ قَادِرِينَ عَلَى أَنْ يَمْنَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ تَعَرُّضَ الْخَيْرِ ، (أَوْ وَاحِدٌ يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ) بِنَفْسِهِ ، قَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ : وَإِطْلَاقُ اسْمِ الْجَمَاعَةِ يَتَنَاهَى الْمُسْلِمَ وَالذِّمِّيَّ وَالْكَافِرَ ، وَالْحُرَّ وَالْعَبْدَ ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ : أَنْ يَكُونَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ يَحِثُّ يُمْكِنُ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِقُوَّتِهِ وَشَجَاعَتِهِ تَعَرُّضَ الْخَيْرِ ، قَالَ الْإِمَامُ الْإِسْبِيجَانِيُّ فِي شَرْحِ الطُّعَاوِيِّ : اعْلَمْ أَنَّ قَاطِعَ الطَّرِيقِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ أَنْ تَسْتَجْمَعُ فِيهِ شُرَاطُ ، وَهِيَ : أَنْ يَكُونَ لَهُ قُوَّةٌ وَشَوْكَةٌ يَنْقَطِعُ الطَّرِيقُ بِهِمْ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ قَرَبَتَيْنِ وَلَا بَيْنَ مَعْرِضَيْنِ وَلَا مَدِينَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَصْرِ مَسِيرَةٌ سَفَرٌ ؛

فَقَصَدُوا قَطْعَ الطَّرِيقِ فَأَخَذُوا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا مَالًا وَلَا قَتَلُوا نَفْسًا حَبْسَهُمْ  
 الْإِمَامُ حَتَّى يَحْذُوا تَوْبَةً ، وَإِنْ أَخَذُوا مَالَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَالْمَأْخُودُ إِذَا قُسِمَ  
 عَلَى جَمَاعَتِهِمْ أَصَابَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا أَوْ مَا قِيَمَتُهُ ذَلِكَ  
 قَطْعَ الْإِمَامُ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، وَإِنْ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا  
 قَتَلَهُمُ الْإِمَامُ حَدًّا ، فَإِنْ عَفَا الْأَوْلِيَاءُ عَنْهُمْ لَمْ يُبَلِّغْتِ إِلَى عَفْوِهِمْ ، وَإِنْ  
 قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ

إذا وجدت هذه الأشياء بكون قاطعاً للطريق ، وإلا فلا ، هكذا ذكر في ظاهر  
 الرواية ، وروى عن أبي يوسف أنه قال : إن كان أقل من مسيرة سفر أو كان في  
 المصر ليلًا فإنه يجرى عليهم حكم قطاع الطريق ، وهو : أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى  
 والفتوى هنا على قول أبي يوسف ، اه . ونقل مثله في التصحيح عن النبايع وشرح  
 الطحاوى ( قصدوا قطع الطريق ، فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا نفساً  
 حبسهم الإمام ) وهو المراد بالنفي في الآية ؛ إذ المراد توزيع الأجزئة على الأحوال  
 كما هو مقرر في الأصول ( حق يحدنوا توبة ) لا بمجرد القول ، بل بظهور سيئات  
 الصالحين أو الموت ( وإن أخذوا مال مسلم أو ذمي والمأخوذ إذا قسم على  
 جماعتهم ) بالسوية ( أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم ) فضة فصاعداً ( أو  
 ما قيمته ذلك ) من غيرها ( قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ) أى قطع  
 من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى ، وهذا إذا كان صحيح الأطراف كامر ، وهذه  
 حالة ثانية ( وإن قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم الإمام حداً ) لا قصاصاً ، ولذا  
 لا يشترط فيه أن يكون موجباً للقتل بحد أو يكون بمحدد ، ولا يجوز العفو عنه كما  
 صرح به بقوله : ( فإن عفا الأولياء عنهم لم يبلتفت إلى عفوهم ) ، لأن الحدود وجبت  
 حقا لله تعالى لا حق للعباد فيها ، وهذه جملة الثالثة ( وإن قتلوا وأخذوا المال ) وهي

فَالْإِمَامُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَقَتَلَهُمْ  
وَصَلَبَهُمْ ، وَإِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ ، وَإِنْ شَاءَ صَلَبَهُمْ : يُصَلَّبُ حَيًّا ، وَيُبْعَجُ بَطْنُهُ  
بِالزُّمَحِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ ، وَلَا يُصَلَّبُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَإِنْ كَانَ  
فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ تَجَنُّونٌ ، أَوْ ذُرَّعِمٌ مَحْرَمٌ مِنَ الْمُقَطَّوعِ عَلَيْهِ سَقَطَ الْحَدُّ  
عَنِ الْبَاقِينَ

الحالة الرابعة ( فالإمام بالخيار : إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ) جزاء  
على أخذ المال ( و ) بعد ذلك ( قتلهم وصلبهم ) جزاء على القتل ( وإن شاء قتلهم )  
فقط ( وإن شاء صلبهم ) فقط ؛ لما في كل منهما من الإهلاك ، وفيه كفاية في الزجر  
قال الإمام الإسديجاني : وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وزفر ، وقال أبو يوسف :  
لا أعفيه من الصلب ، وقال محمد : لا يقطع ، ولكن يقتل ويصلب ، والصحيح قول  
أبي حنيفة ، وفي الهداية والتجنيس : أنه ظاهر الرواية ، واختاره المحبوبي والموصلي  
وغيرهما ، نصحيح ، و ( بصلب ) مَنْ يُرَادُ صَلْبُهُ ( حيا ) وكيفية : أن تعرض خشبة ويوقف  
عليها وفوقها خشبة أخرى ويربط عليها يديه ( ويبعج بطنه بالريح ) من تحت  
نديه الأيسر ، ويخفض بطنه ( إلى أن يموت ) وروى الطحاوي أنه يقتل أولاً ثم  
بصلب بعد القتل ؛ لأن الصلب حيا مُثَلَّةٌ ؛ لأنه يؤدي إلى التمذيب ، والأول أصح  
لأن صلبه حيا أبلغ في الزجر والردع كافي الجوهر ( ولا يصلب ) : أي لا يبق مصلوبا  
( أكثر من ثلاثة أيام ) وهو ظاهر الرواية ، كذا قال الصدر الشهيد في شرح  
الجامع الصغير ، وعن أبي يوسف أنه يترك على خشبته حتى ينقطع فيسقط ليحصل  
الاعتبار لغيره ، وجه الظاهر أن الاعتبار يحصل بالثلاثة فبعدها يتغير فيتأذى الناس  
فينخلى بينه وبين أهله ليدفن ، غاية ( فإن كان فيهم ) : أي القطاع ( صبي أو مجنون  
أو ذرعم محرم من المقطوع عليهم ) الطريق ( سقط الحد عن الباقيين ) ؛ لأن



وَصَارَ الْقَتْلُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ : إِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا ، وَإِنْ شَاؤُوا عَفَوْا ، وَإِنْ بَاشَرَ  
الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أُجْرِيَ الْحَدُّ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ .  
كتاب الأشربة

الْأَشْرِبَةُ الْمُحَرَّمَةُ أَرْبَعَةٌ : الْخَمْرُ ، وَهِيَ : عَصِيرُ الْعِنَبِ إِذَا غُلِيَ وَاشْتَدَّ  
وَقُذِفَ بِالزَّبَدِ ، وَالْعَصِيرُ إِذَا طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ أَقْلٌ مِنْ ثُلَاثِيهِ ،

الجنابة واحدة قامت بالجميع ، فإذا لم يكن فعل بعضهم موجباً صار فعل الباقين بعض  
العملة فلا يترتب عليه الحكم ، قال في الغاية : وهذا الذي ذكره القدروي ظاهر الرواية  
عن أصحابنا ، وهو قول زفر ، اهـ ( و ) إذا سقط الحد ( صار القتل إلى الأولياء ) ؛  
لظهور حق العبد ، وحينئذ ( إن شاءوا قتلوا ) قصاصاً ؛ فيمتد فيه بوجبه من القصاص  
أو اللدية ( وإن شاءوا عفوا ) ؛ لأنه صار خالص حقهم ( وإن باشر القتل واحد  
منهم ) دون الباقين ( أجرى الحد على جماعتهم ) ؛ لأنه إنما يأخذه بقوة الباقين  
ومن قطع الطريق فلم يقدر عليه حتى جاء تائباً سقط عنه الحد بالتوبة قبل  
القدرة ، ودفع إلى أولياء المقتول : إن كان قَتْلٌ اقْتَصَصَ منه ، وإن كان أخذ المال  
رده إن كان قائماً وضمنه إن كان هالِكاً ، لأن التوبة لا تسقط حق الآدمي ،  
كما في الجوهرية .

### كتاب الأشربة

والأشربة : جمع شراب ، وهو لغة : كل ما يشرب ، وخص شراباً بالمسكر .  
( الأشربة المحرمة أربعة ) : أحدها ( الخمر ، وهي عصير العنب ) الثاني ( إذا )  
ترك حتى ( غلي ) : أي صار ينفور ( واشتد ) : أي قوى وصار مسكراً ( وقذف ) :  
أي رمى ( بالزبد ) : أي الرغوة ، بحيث لا يبقى شيء منها فيصفو ويرق ، وهذا قول  
أبي حنيفة ، وعندهما إذا اشتد بحيث صار مسكراً وإن لم يقذف ( و ) الثاني ( العصير )  
المذكور ( إذ طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه ) ويسمى الباذق والطلاء أيضاً ،

وَنَقِيعُ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ إِذَا اشْتَدَّ ، وَنَبِيذُ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ إِذَا طَبِخَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَدْنَى طَبِخٍ حَلَالٌ ، وَإِنْ اشْتَدَّ ، إِذَا شَرِبَ مِنْهُ مَا يَغْلِبُ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَسْكُرُهُ مِنْ غَيْرِ لَهْوٍ وَلَا طَرَبٍ ،

وقيل : الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه كما في الحبيط ، وقيل : إذا ذهب ثلثه فهو الطلاء وإن ذهب نصفه فهو المنصف ، وإن طبخ أَدْنَى طَبِخٍ فالباذق ، والكل حرام إذا غلى واشتد وقذف بالزبد على الاختلاف كما في الاختيار ، وقال فاضلخان : ماء اللعنب إذا طبخ - وهو الباذق - يحل شربه مادام حلواً عند الكل ، وإذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره ، ولا يفسق شربه ، ولا يكفر مستحله ، ولا يحسد شربه ما لم يسكر منه ، اهـ (و) الثالث (نقيع التمر) الرابع نقيع (الزيب) الفـ (إذا اشتد) وقذف بالزبد على الاختلاف ، والنقيع : اسم مفعول ، قال في المغرب : يقال أنقع الزيب في الخابية ونقعه إذا ألقاه فيها ليبتل وتخرج منه الحلاوة ، وزيب مُنْقَعٌ بالفتح مخففاً ، واسم الشراب نقيع ، اهـ ، قال في الهداية : وهو حرام إذا اشتد وغلى ؛ لأنه رقيق ملذ مطرب ، إلا أن حرمة هذه الأشرطة دون حرمة الخمر ، حتى لا يكفر مستحلهما ، ولا يجب الحد بشرهما حتى يسكر ، ونجاستها خفيفة في رواية غليظة في أخرى ، بخلاف الخمر ، اهـ مختصراً .

( ونبيذ التمر ) هو اسم جنس فيتناول اليابس والرطب والبسر ، ويتحد حكم الكل كما في الزاهدي ، والنبيذ : شراب يتخذ من التمر أو الزيب أو العسل أو البر أو غيره ، بأن يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه ، مشتق من النبذ وهو الإلقاء كما أشار إليه في الطالبة وغيره ، قهستاني (و) نبيذ (الزيب) إذا طبخ كل واحد منهما أَدْنَى طَبِخٍ . قال في الهداية : إذا ذهب أقل من ثلثيه فهو المطبوخ أَدْنَى طَبِخٍ ، اهـ (حلال وإن) غلى (اشتد) وقذف بالزبد ، قهستاني ، قال المعين : ولم يذكر القذف اكتفاء بما سبق (إذا شرب منه ما يغلب على ظنه أنه لا يسكره) وكان شربه لا تقوى ونحوه (من غير لهو ولا طرب) قال للقهستاني : فالفرق بينه وبين النقيع بالاط

وَلَا بَأْسَ بِالْخَلِيطَيْنِ ، وَنَبِيذُ الْعَسَلِ وَالتِّينِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالدُّرَّةِ حَلَالٌ  
وَلِنْ لَمْ يُطْبَخْ .

وعنده كما في النظم ، قال في الهداية : وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد  
حرام ، ومثله في الينابيع ، ثم قال : والصحيح قولها ، واعتمده الأئمة المحبوبي والنسفي  
والموصلى وصدر الشريعة ، تصحيح ؛ لكن يأتي قريباً أن الفتوى على قول محمد فتنبه .  
قيده بعدم اللهو والطرب ، لأنه مع ذلك لا يحل بالاتفاق .

( ولا بأس بالخليطين ) : أى ماء الزبيب والتراو الرطب أو البسر المجتمعين  
المطبوخين أدنى طبخ كما في المعراج والعناية وغيرهما ، والمفهوم من عبارة الملتقى عدم  
اشتراط الطبخ ، ثم هذا إذا لم يكن أحد الخليطين ماء العنب ، وإلا فلا بد من ذهاب  
الثلاثين كما في السكافي .

( ونبيذ العسل ) ويسمى النبيذ . قال في المغرب : البتع - بكسر الباء وسكون  
التاء - شراب مسكر يتخذ من العسل باليمن ( و ) نبيذ ( التين و ) نبيذ ( الحنطة )  
ويسمى بالمزير - بكسر الميم ، كما في المغرب - ( و ) نبيذ ( الشعير ) ويسمى بالحقة  
- بكسر الحاء - كما في القمستانى ( و ) نبيذ ( الدرة ) بالذال المعجمة - ويسمى  
بالسكركة - بضم السين والسكاف وسكون الراء ، كما في المغرب ( حلال ) شراب  
للقوى واستمرء الطعام ( وإن لم يطبخ ) وإن اشتد وقذف بالزبد ، وهذا عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف ، وعند محمد حرام ، قال في التصحيح : واعتمد قولها البرهاني والنسفي  
وصدر الشريعة ، اهـ وفي القمستانى : وحاصله أن شرب نبيذ الحبوب والحلاوات  
بشرطه حلال عند الشيخين ؛ فلا يجد السكران منه ، ولا يقع طلاقه وحرام عند محمد  
فيحدو بقم كما في السكافي ، وعليه الفتوى كما في السكافية وغيره ، اهـ . ومثله في الفتوى  
والملتقى والمواهب والنهاية والمعراج وشرح المجموع وشرح درر البحار والعيني حيث قالوا  
الفتوى في زماننا بقول محمد ، اغلبة الفساد ، وفي الأراذل لأبي الليث دولواتون شيئاً من

وَعَصِيرُ الْعِنَبِ إِذَا طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ ثُلَاثُهُ وَبَقِيَ ثُلَاثُهُ حَلَالٌ وَإِنْ اشْتَدَّ ،  
وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِبَازِ فِي الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمَرْقَتِ وَالنَّقِيرِ ، وَإِذَا تَخَلَّلَتِ الْخَمْرُ  
حَلَّتْ ، سَوَاءٌ صَارَتْ خَلًّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِشَيْءٍ طَرَحَ فِيهَا ،

الشعير أو الذرة أو التفاح أو العسل فاشتد وهو مطبوخ أو غير مطبوخ فإنه يجوز شربه  
مادون السكر عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد : لا يجوز شربه ، وبه نأخذ . اهـ  
(وعصير العنب إذا طبخ) بالنار أو الشمس (حتى ذهب منه ثلثاه وبقي  
ثلثه حلال) شربه حيث وجد شرطه (وإن) غلى و (اشتد) وقذف بالزبد كما سبق ،  
وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف أيضا ، خلافا لمحمد ، والخلاف فيه كالتخلاف في سابقه ،  
وقد علمت أن فتوى المتأخرين على قول محمد لفساد الزمان ، وفي التصحيح : ولو طبخ  
حتى ذهب ثلثه ثم زيد عليه وأعيد إلى النار : إن أعيد قبل أن يغلي لا بأس به  
لأنه تم الطبخ قبل ثبوت الحرمة ، وأن أعيد بعد ما غلى التصحيح لا يحل  
شربه ، اهـ .

(ولا بأس بالانتباز) : أي اتخاذ النبيذ (في الدباء) بضم الفاء وتشديد العين  
والمد - القرع ، الواحدة دبابة ، مصباح (والحنتم) الخرف الأخضر ، أو كل خرف  
وعن أبي عبيدة : هي جرار خمر تحمل فيها الخمر إلى المدينة ، الواحدة حنتمة ، مغرب  
(والمرقت) الوعاء المطلى بالزفت ، وهو القار ، وهذا مما يحدث القنير في الشراب سريعا  
مغرب (والنقير) خشبة تنقر وينبذ فيها مصباح ، وما ورد من النهي عن ذلك منسوخ  
بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول بعد ذكر هذه الأشياء : «فاشربوا منه كل  
ظرف ؛ فإن الظرف لا يحل شيئا ولا يحرمه ، ولا تشربوا المسكر» . وقاله بعد  
ما أخبر عن النهي عنه ، فكان ناسخا له ، هداية

(وإذا تخللت الخمر حلت) ، لزوال الوصف المفسد (سواء صارت خلا بنفسها  
أو بشيء طرح فيها) كالمالح والخل والماء الحار ، لأن التخليل يزول الوصف المفسد ،

وَلَا يُكْرَهُ تَخْلِيلُهَا .

### كتاب الصيد والذباح

يَجُوزُ الْأَصْطِيَادُ بِالسَّكَبِ الْمَعْلَمِ ، وَالْفَهْدِ ، وَالْبَازِي ، وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ الْمَعْلُومَةِ .

وإذا زال الوصف المفسد الموجب للحرمة حلت ، كما إذا تخللت بنفسها ، وإذا تخللت طهر الإناء أيضا ؛ لأن جميع ما فيها من أجزاء الحرم يتخلل ، إلا ما كان منه خاليا عن الخلل ، فقليل : يطهر تبعاً ، وقيل : يفسل بالخل ليطهر ؛ لأنه يتخلل من ساعته ، وكذا لو صب منه الحرم فلىء خلا طهر من ساعته كما في الاختيار ( ولا يسكره تخليلها ) ، لأنه لإصلاح ، والإصلاح مباح .

ولا يجوز أكل البنج والحشيش والأفيون ، وذلك كله حرام ، لأنه يفسد العقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، لكن تحريم ذلك دون تحريم الحرم ، فإن أكل شيئاً من ذلك لا حد عليه ، وإن سكر منه ، بل يعزى بما دون الحد كما في الجوهره .

### كتاب الصيد والذباح

مناسبة الصيد للأشربة أن كلامهما يورث الغفلة واللهم ، ومناسبة الصيد للذباح جلية ، أولاً لأن الصيد والذباح للأطعمة ، ومناسبتها للأشربة غير خفية .  
والصيد لغة : مصدر « صاده » إذا أخذه ، فهو صائد ، وذلك مصيد ، ويسمى المصيد صيداً ، فيجمع صيوداً ، وهو : كل تمتنع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة ، مغرب . وزيد عليه أحكام شرعاً كما يأتي بيانها .

( يجوز الاصطياد بالسكب المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلمة ) وهي : كل ذي ناب من السباع أو ذي مخالب من الطير ، وعن أبي حنيفة أنه استثنى من ذلك

وَتَعْلِيمِ الْكَلْبِ : أَنْ يَتْرَكَ الْأَكْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

وَتَعْلِيمِ الْبَازِي : أَنْ يَرْجِعَ إِذَا دَعَوْتَهُ .

فَإِذَا أُرْسِلَ كَلْبُهُ الْمُعَلَّمُ ، أَوْ بَازِيُهُ ، أَوْ صَقْرُهُ ، وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ عِنْدَ إِرْسَالِهِ ، فَأَخَذَ الصَّيْدَ وَجَرَّحَهُ فَمَاتَ حَلًّا أَكْلُهُ ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ لَمْ يُؤْكَلْ ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِي أْكَلَ ، وَإِذَا أَدْرَكَ الْمُرْسِلُ

الأسد واللب ؛ لأنهما لا يعملان لغيرهما : الأسد لعلو همته ، واللب لخساسته ، وألحق بعضهم بهما الحدأة لخساستها ، والخنزير مستثنى ؛ لأنه نجس العين ، ولا يجوز الانتفاع به ، هداية .

( وتعليم الكلب ) ونحوه من السباع ( أن يترك الأكل ) مما يصيده ( ثلاث مرات ) قيد بالأكل ؛ لأنه لو شرب الدم لا يضر ؛ لأنه من غايه علمه ( وتعليم البازي ) ونحوه من الطير ( أن يرجع إذا دعوته ) ، لأن آية التعليم ترك ما هو مألوفه عادة ، والبازي متوحش متقفر ، فكانت الإجابة آية تعاليمه ؛ أما الكلب فهو ألوف يعتاد الانتهاب فيكان آية تعليمه ترك مألوفه وهو الأكل .

( فإذا أرسل ) مرید الصيد ( كلبه المعلم أو بازيه أو صقره ) المعلم ( وذكر اسم الله عليه عند إرساله ) ولو حكا بأن نسيها ، فالشرط عدم تركها عمداً ( فأخذ المرسل ) الصيد وجرحه ( في أى موضع كان ) ( فمات ) الصيد من جرحه ( حل أكله ) قيد بالجرح لأنه إذا لم يجرحه ومات لم يؤكل في ظاهر الرواية كما يأتي قريباً ( وإن أكل منه الكلب ) ونحوه من السباع بعد ثبوت تعلمه ( لم يؤكل ) هذا الصيد ، لأنه علامة الجهل ، وكذا ما يصيده بعده حتى يصير معلماً ، رأما ما صاده قبله فما أكل منها لا تظهر فيه الحرمة لعدم الحلية ، وبالمبدأ كل يحرم عنده ، خلافاً لهما ، وتماه في الهداية ( وإن أكل منه البازي أكل ) لأن التارك ليس شرطاً في علمه ( وإن أدرك المرسل ) أو

الصَّيْدَ حَيًّا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُذَكِّيَهُ، فَإِنْ تَرَكَ تَذَكِّيَتُهُ حَتَّى مَاتَ لَمْ يُؤْكَلْ  
وَإِنْ خَفَنَهُ السَّكْبُ وَلَمْ يَجْرَحْهُ لَمْ يُؤْكَلْ، وَإِنْ شَارَكَهُ كَلْبٌ غَيْرُ مَعْلَمٍ

الرامي كما يأتي ( الصييد حيا وجب عليه أن يذكيه ) لأنه قدر على الذكاة الاختيارية  
فلا تجزى الاضطرارية لعدم الضرورة ( فإن ترك التذكية حتى مات ) وكان فيه  
حياة فوق حياة المذبوح بأن يعيش مدة كالיום أو نصفه كما في البدائع ( لم يؤكل )  
لأنه مقدور على ذبحه ولم يذبح ، فصار كالميتة . أطلق الإدراك فشم ما إذا لم يتمكن  
من ذبحه لفقد آلة أو ضيق الوقت كما هو ظاهر الرواية ، قال في الهداية : إذا وقع  
الصييد في يده ولم يتمكن من ذبحه ، وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح ،  
لم يؤكل في ظاهر الرواية ، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يحل ، اهـ ومثله في الينابيع ،  
وزاد : وروى عن أصحابنا الثلاثة أنه يؤكل استحسانا ، وقيل : هذا أصح ، اهـ .  
وقيدنا بما فوق حياة المذبوح ، لأنه إذا أدرك به حياة مثل حياة المذبوح لا تلزم  
تذكيته ، لأنه ميت حكما ، ولهذا لو وقع في الماء في هذه الحالة لا يحرم . كما إذا وقع  
وهو ميت ، وقيل : هذا قولها ، أما عند أبي حنيفة لا يؤكل أيضا ؛ لأنه وقع حيا  
فلما لم يذكأ الاختيار كما في الهداية والاختيار ( وإن خفقه السكب ) أو صدمه  
بصدره أو جبهته فقتله ( ولم يجرحه لم يؤكل ) في ظاهر الرواية ، لأن الجرح شرط .  
قال الإسماعيلي : وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يؤكل ، وهو رواية عن أبي  
يوسف ، والصحيح ظاهر المذهب ، اهـ . وفي العناية والمعراج وغيرها : والفتوى على  
ظاهر الرواية اهـ . قال في الهداية : وهذا يدل على أنه لا يحل بالكسر ، وعن أبي  
حنيفة إذا كسر عضواً فقتله لا بأس بأكله لأنه جراحة باطنة ، فهي كالجراحة  
الظاهرة ، وجه الأول أن المعتبر جرح ينتهض سبباً لإنهيار الدم ، ولا يحصل  
ذلك بالكسر ؛ فأشبهه التخنيق ، اهـ ( وإن شاركه ) : أى شارك السكب  
المعلم المرسل ممن تؤكل ذبيحته المصحوب بالتسمية ( كلب غير معلم

أَوْ كَذَبُ مَجْرُومٍ أَوْ كَلْبٌ لَمْ يُذَكَّرْ أَيْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ لَمْ يُؤْكَلْ .  
 وَإِذَا رَمَى الرَّجُلُ سَهْمًا إِلَى صَيْدٍ فَسَقَى عِنْدَ الرَّثْمِ أَوْ كَلَّ مَا أَصَابَ  
 إِذَا جَرَحَهُ السَّهْمُ فَمَاتَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ حَيًّا ذَكَاهُ ، وَإِنْ تَرَكَ تَذَكِيَّتَهُ  
 حَتَّى مَاتَ لَمْ يُؤْكَلْ ، وَإِنْ وَقَعَ السَّهْمُ فَتَحَامَلَ حَتَّى غَابَ عَنْهُ وَلَمْ يَزَلْ  
 فِي طَلَبِهِ حَتَّى أَصَابَهُ مَيِّتًا أَوْ كَلَّ ، وَإِنْ قَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ مَيِّتًا لَمْ  
 يُؤْكَلْ ، وَإِذَا رَمَى صَيْدًا فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ فَمَاتَ لَمْ يُؤْكَلْ ،

أو كلب مجرمى لم يذكر اسم الله عليه (لم يؤكل) ، لأنه اجتمع المبيع والحرم ،  
 فتقلب جهة الحرم احتياطاً كما في الاختيار (وإذا رمى الرجل سهماً إلى صيد فسقى عند  
 الرمي أكل ما أصاب) السهم (إذا جرحه السهم فمات) ؛ لأنه ذبح بالرمي ، لكون  
 السهم آلة له ، فنشترط التسمية عنده ، وجميع البدن محل لهذا النوع من الذكاة ،  
 ولا بد من الجراحة ، ليتحقق معنى الذكاة على ما بيننا ، هداية (وإن أدركه حياً  
 ذكاه ، وإن ترك تذكيفه حتى مات لم يؤكل) كما تقدم آنفاً (وإذا وقع السهم)  
 بالصيد (فتحامل) : أى ذهب بالجرح ، قال في المغرب : التحامل بالشيء أن يتكافه  
 على مشقة وإعياء ، يقال : تحاملت في المشى ، ومنه ضرب به ضرباً يقدر على التحامل  
 معه ، أى على المشى مع التكلف ، ومنه ربما يتحامل الصيد ويطير ، أى يتكلف  
 الطيران ، اهـ (حتى غاب) الصيد (عنه و) لكن (لم يزل) الرامي (في طلبه حتى  
 أصابه ميتاً) وليس به إلا أثر سهمه (أكل) ؛ لأنه غير مفرط ، وقد ذكاه الذكاة  
 للضرورة ؛ فيحال الموت إليها (وإن كان قعد من طلبه ثم أصابه ميتاً لم يؤكل) ؛  
 لاحتمال موته بسبب آخره ، والموهوم في هذا الباب كالحقيق ، إلا أنه سقط اعتباره  
 مادام في طلبه ضرورة أنه لا يعرى الاصطیاد عنه ، ولا ضرورة فيما إذا قعد عن  
 طلبه . قيدنا بأنه ليس به إلا أثر سهمه ، لأنه لو وجد به جراحاً أخرى حرم ،  
 لاحتمال موته منها ، والجواب في إرسال الكلب في هذا كالجواب في الرمي في  
 جميع ما ذكرنا كما في الهداية (وإذا رمى صيداً فوق في الماء فمات لم يؤكل)



وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَعَ عَلَى سَطْحٍ أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ أَمْ يُؤْكَلُ ،  
وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ابْتِدَاءً أُكِلَ .

وَمَا أَصَابَ الْمَرَضُ بِعَرَضٍ لَمْ يُؤْكَلْ ، وَإِنْ جَرَحَهُ أُكِلَ ، وَلَا يُؤْكَلُ  
مَا أَصَابَتْهُ الْبُنْدُقَةُ إِذَا مَاتَ مِنْهَا .

لاحتمال موته بالفرق ( وكذلك إن وقع على سطح أو جبل ثم تردى منه إلى  
الأرض ) ؛ لاحتمال موته من التردى ( وإن وقع ) الصيد ( على الأرض ابتداء  
أكل ) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه ، وفي اعتباره محرمًا صد باب الاصطياد ،  
بخلاف ما تقدم ، لأنه يمكن الاحتراز عنه ، فصار الأصل : أن سبب الحرمة والحل  
إذا اجتمع ، وأمكن التفرز عما هو سبب الحرمة ترجيح جهة الحرمة احتياطاً ، وإن كان  
بما لا يمكن التفرز عنه جرى وجوده مجرى عدمه ، لأن التكليف بحسب الواسع .  
هداية .

( وما أصاب المراض بعرضه لم يؤكل ) لأنه لا يجوز ، والجرح لا بد منه  
ليتحقق معنى الذكاة على ما قدمناه ( وإن ) أصاب بجده و ( جرحه أكل ) لتحقيق معنى  
الذكاة . قيدنا بالجرح بالحد لأنه لو جرحه بعرضه فأتى لم يؤكل ، لقتله بقتله .  
والمراض هو : سهم لا ريش له كما في المغرب ، وفي الجوهرية : المراض عصا  
محددة الرأس ، وقيل : هو السهم المنحوت من الطرفين ( ولا يؤكل ما أصابته البندقية )  
بضم الباء . والدال طينة مدورة يرمى بها ، مغرب ( إذا مات منها ) ، لأنها تدق  
وتكسر ولا تجرح ، فصارت كالمراض إذا لم يجرح ، وكذلك إذا رماه بجرح ،  
قال في الهداية : وكذلك إن جرحه إذا كان ثقيلاً ولو به حدة لاحتمال أنه قتله  
بقتله ، وإن كان خفيفاً وبه حدة يحل ، لتيقن الموت بالجرح ، ثم قال : والأصل  
في هذه المسائل أن الموت إن كان مضافاً إلى الجرح يتيقن كان الصيد حلالاً ،  
وإذا كان مضافاً إلى الثقل يتيقن كان حراماً ، وإن وقع الشك كان حراماً

وَإِذَا رَمَى إِلَى صَيْدٍ قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ أَكَلَ ، وَلَا يُؤْكَلُ الْمَضُوءُ  
وَإِنْ قَطَعَهُ أَثْلَاثًا وَلَا كَثُرَ مِمَّا يَلِي الْعَجْزَ أَكَلَ ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ  
مِمَّا يَلِي الرَّأْسَ أَكَلَ الْأَكْثَرُ ، وَلَا يُؤْكَلُ الْأَثْلُ ، وَلَا يُؤْكَلُ صَيْدُ  
الْمَجْرُوسِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَالْوُثْنِيِّ .

وَمَنْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَهُ وَلَمْ يُشْخِنْهُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ حَيْزِ الْإِمْتِنَاعِ  
فَرَمَاهُ آخِرُ قَتْلِهِ فَهُوَ لِلثَّانِي ، وَيُؤْكَلُ ،

احتياطاً ، والحديد وغيره سواء ، اه مع بعض تغيير ( وإذ رمى إلى صيد فقطع  
عضواً منه أكل ) ذلك الصيد ؛ لوجود الجرح ( ولا يؤكل المضوء ) المقطوع  
لقوله صلى الله عليه وسلم « ما أبين من الحى فهو ميت » والمضوء بهذه الصفة  
لأن البان منه حى حقيقة لقيام الحياة ، وكذا حكماً لأنه يقوم سلامته بعد هذا  
الجراحة ، جوهره ( وإن قطعه أثلاثاً و ) كان ( الأكثر مما يلي العجز ) أوقد ،  
نصفين ، أو قطع نصف رأسه أو أكثره ( أكل ) السكل ؛ لأن فى هذه الصور  
لا يمكن فيه حياة فوق حياة المذبوح ، فلم يتناول الحديث المذكور ، بخلاف ما إذا  
كان الأكثر مما يلي الرأس لإمكان الحياة فوق حياة المذبوح ؛ فيحل ما مع الرأس  
ويحرم العجز ؛ لأنه مبان من الحى كالمس .

( ولا يؤكل صيد المجروسى والمرتد والوثنى ) ، لأنهم ليسوا من أهل الذكاة  
كما يأتى ، وذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار .

( ومن رمى صيداً فأصابه ولم يشخنه ) : أى لم يوهنه ( ولم يخرج من حيز  
الامتناع ) عن الأخذ ( فرماه آخر قتلته ) أو أثنى وأخرجه عن حيز الامتناع ( فهو  
لثانى ) ؛ لأنه الآخذ ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « الصيد لمن أخذه » ، هداية  
( ويؤكل ) : أى ذلك الصيد ، لأنه ما لم يخرج من حيز الامتناع فد كانه ضرورية

وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَثْمَنَهُ فَرَمَاهُ الثَّانِي فَقَتَلَهُ أَمْ يُؤْكَلُ ، وَالثَّانِي ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهِ لِلأَوَّلِ غَيْرَ مَا نَقَصَتْهُ جِرَاحَتُهُ .

وَيَجُوزُ اصْطِيَاؤُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ .  
وَذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ وَالْكَتَابِيِّ حَلَالٌ ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبِيحَةُ الْمَجُوسِيِّ

وقد حصلت ، قال في الهداية : وهذا إذا كانت الرمية الأولى بحال ينجم عنه الصيد ، لأنه حينئذ يسكون الموت مضافاً إلى الرمي الثاني ، اهـ (وإن كان) الرامي (الأول أثنى به) بحيث أخرجه عن حيز الامتناع (فرماه الثاني فقتله لم يؤكل) لاحتمال الموت بالثاني وهذا ليس بذكاة ، للقدرة على ذكاة الاختيار ، بخلاف الوجه الأول ، هداية (و) الرامي (الثاني ضامن لقيمته للأول) ؛ لأنه بالرمي أتلّف صيداً بملوكاً للغير ، لأن الأول ملكه بالرمي المثنى (غير ما نقصته جراحته) ، لأنه أتلّفه وهو جريح ، وقيمة المتلف تعتبر يوم الإتلاف .

(ويجوز اصطياؤ ما يؤكل لحمه من الحيوان) ، لأنه سبب للارتفاع بلحمه ، وبقية أجزائه (و) كذا (، لا يؤكل) ، لأنه سبب للارتفاع بجلده أو شعره أو قرنه أو لاستدفاع شره .

(وذبيحة المسلم والكتابي) إذا كان يعقل التسمية والذبح ويضبطه ، وإن كان صديقاً أو مجنوناً أو امرأة كفاية الهداية (حلال) ، لوجود شرطه ، وهو : كون الذابح صاحب ملة التوحيد : إما اعتقاداً كالمسلم ، أو دعوى كالكتابي ، هداية (ولا تؤكل ذبيحة المجوسي) لقوله صلى الله عليه وسلم : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناسئهم ولا آكل ذبائحهم » ، ولأنه لا يدعى التوحيد ، فإنه لم يمت الملة اعتقاداً ودعوى ، هداية

وَالْمُرْتَدَّ وَالْوَثْبَى وَالْمُحْرِمَ ، وَإِنْ تَرَكَ الذَّابِحُ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا فَالذَّبِيحَةُ مَيْتَةٌ لَا تُؤْكَلُ ، وَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا أَكَلَتْ .

( والمرتد ) لأنه لامة له ( والوثبى ) لأنه لا يعتقد الملة ( والمحريم ) بأحد النسكين ، قال في الهداية : يعنى من الصيد ، وكذا لا يؤكل ما ذبح في الحرم من الصيد ، والإطلاق في الحرم ينتظم الحل والحرم ، والذبح في الحرم يستوى فيه الحلال والحرم ، وهذا لأن الذكاة فعل مشروع ، وهذا الصنيع محرم ، فلم تسكن ذكاة . اهـ .

( وإن ترك الذابح التسمية عمداً ) مسلماً كان أو كتابياً ( فذبيحته ميتة لا تؤكل ) لقوله تعالى « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » الآية ( وإن تركها ناسياً أكلت ) ، لأن في تحريمه حرماً عظيماً ، لأن الإنسان قلما يخلو عن النسيان ، فكان في اعتباره حرج ، والحرج مدفوع ، ولأن الناسى غير مخاطب بما نسيه بالحديث <sup>(١)</sup> ، فلم يترك فرضاً عليه عند الذبح ، بخلاف العامد كما في الاختيار . قال في الهداية : ثم التسمية في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبح ، وهى على المذبح ، وفي الصيد عند الإرسال والرمى ، وهى على الآلة ، لأن المقدور له في الأول الذبح ، وفي الثانى الرمى والإرسال دون الإصابة ، فتشترط عند فعل ما يقدر عليه ، حتى إذا أضجع شاة وسمى فذبح غيرها بتلك التسمية لا يجوز ، ولو رمى الصيد وسمى وأصاب غيره حل ، وكذا في الإرسال ، ولو أضجع شاة وسمى ثم رمى بالشفرة وذبح بأخرى أكل ، ولو سعى على سهم ثم رمى بغيره صيداً لا يؤكله ، اهـ . وفيها أيضاً : والشرط في التسمية هو الذكر الخالص المجرد ، فلو قال عند الذبح « اللهم اغفرلى » لا يحل ؛ لأنه دعاء وسؤال ، ولو قال « الحمد لله » أو « سبحان الله » يرد للتسمية حل ؛ ولو عطس عند الذبح فقال « الحمد لله » لا يحل في أصح الروايتين ؛ لأنه يريد الحمد لله على نعمة العطاس دون التسمية ، وما تداركته الألسن عند الذبح - وهو « بسم الله والله أكبر » - منقول عن ابن عباس ، اهـ .

(١) هو قوله صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان »

وَلَا تُجْزَى مَقْلُوعَةُ الْأُذُنِ وَالذَّنْبِ ، وَلَا لَتَى ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنَيْهَا ، فَإِنْ  
بَقِيَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأُذُنِ وَالذَّنْبِ جَازَ  
وَيَجُوزُ أَنْ يُضْحَى بِالْجَدَاءِ وَالْخِصْيِ وَالْجُرْبَاءِ وَالثُّولَاءِ .  
وَالْأُضْحِيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، يُجْزَى مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ الثَّنِي فَصَاعِدًا  
إِلَّا الضَّانَ فَإِنَّ الْجَذَعَ مِنْهُ يُجْزَى .

لا مخ في عظامها (ولا تجزى مقطوعة الأذن ، و) لا مقطوعة (الذنب ، ولا التي  
ذهب أكثر أذنها) أو ذنبها (فإن بقي الأكثر من الأذن والذنب جاز) :  
لأن للأكثر حكم الكل به ، ودهابا ، ولأن العيب اليسير لا يمكن التحرز عنه  
فجعل عفواً .

(ويجوز أن يضحي بالجماء) وهي التي لا تزن لها ، لأن القرن لا يتعلق به مقصود ،  
وكذا مكسورة القرن لما قلنا ، هداية (والخصي) لأن لحمه أعيب (والجرباء) السمونة ،  
لأن الجرب يكون في جلدها ، ولا نقصان في لحمها ، بخلاف المهزولة ، لأن الهزال يكون  
في لحمها (والثولاء) وهي الجنونة ؛ وقيل : هذا إذا كانت تمثلف ، لأنه لا يخل  
بالمقصود ، أما إذا كانت لا تمثلف لا تجزئه ، هداية . ثم قال : وهذا الذي ذكرناه  
إذا كانت هذه العيوب قائمة وقت الشراء ، ولو اشتراها سليمة ثم تعيبت بميب  
مانع : إن كان غنيا غيرها وإن كان فقيراً تجزئه ، وتماه فيها .

(والأضحية) إنما تكون (من الإبل والبقر والغنم) فقط ، لأنها عرفت شرها  
ولم تنقل التضحية بغيرها من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من الصحابة رضي الله  
عنهم ، هداية (يجزى من ذلك كله الثني) وهو ابن خمس من الإبل ، وحولين  
من البقر والجاموس ، وحول من الضأن والمز (فصاعداً ؛ إلا الضأن فإن الجذع)  
وهو ابن ستة أشهر (منه يجزى) قالوا : وهذا إذا كانت عظيمة بحيث لو خلط  
بالثنايا يشتهه على الناظر من بعيد ، هداية

وَالْعُرُوقُ الَّتِي تُقَطَّعُ فِي الذِّكَاةِ أَرْبَعَةٌ : الْخَلْقُومُ ، وَالْمَرِيُّ ، وَالْوَدَجَانِ ،  
فَإِذَا قَطَعَهَا حَلَّ الْأَكْلُ ، وَإِنْ قَطَعَ أَكْثَرَهَا فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ الْخَلْقُومِ وَالْمَرِيِّ  
وَأَحَدِ الْوَدَجَيْنِ .

إن كان الذبيح فوق المقدمة قطع ثلاثة من العروق، فالحق ما قاله شراح الهداية تبعاً للرسنفي وإلا فالحق خلافه، إذ لم يوجد شرط الحل باتفاق أهل المذهب، ويظهر ذلك بالمشاهدة أو سؤال أهل الخبرة، فاغتنم هذا المقال، ودع عنك الجدل، اهـ (والعروق التي تقطع في الذكاة أربعة: الخلقوم) بفتح الحاء - أصله «الحلق» زيد الواو والميم كافي المقاييس مجرى النفس لا غير، قهستاني (والمرى) وزان كريم - رأس المعدة والكرش اللازق بالخلقوم، يجري فيه الطعام والشراب، ومنه يدخل في المعدة، وهو مهموز، وجمعه مُرْوٌ - بضم تين - مثل بريد وبرْد، وحكى الأزهري الممز والإبدال والإدغام مصباح. (والودجان) ثنية ودج - بفتح تين - عرقان عظيمان في جانبي قدام العنق بينهما الخلقوم والمرى، قهستاني (فإن قطعها) : أى العروق الأربعة (حل الأكل) اتفاقاً، (وإن قطع أكثرها) يعنى ثلاثة منها أى ثلاثة كانت (فكذلك) : أى حل الأكل (عند أبي حنيفة، وقالوا : لا بد من قطع الخلقوم والمرى وأحد الودجين) قال في الجوهرة : والمشهور في كتب أصحابنا أن هذا قول أبي يوسف وحده، اهـ وكذا قال الزاهدى وصاحب الهداية، ثم قال : وعن محمد أنه يعتبر أكثر كل فرد، وهو رواية عن الإمام، لأن كل فرد منها أصل بنفسه لا انفصاله عن غيره، ولورود الأمر بفرديه فيعتبر أكثر كل واحد منها، اهـ، قال في زاد الفقهاء : والصحيح قول أبي حنيفة، واعتمده الإمام الحنوبى والنسفى وغيرهما، تصحيح.

وَيَجُوزُ الذَّبْحُ بِاللَّيْطَةِ وَالْمَرُوءَةِ ، وَبِكُلِّ شَيْءٍ أَنَهَرَ الدَّمَ إِلَّا السِّنَّ الْقَائِمَ  
وَالظُّفْرَ الْقَائِمَ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْدَ الذَّابِحُ شَفْرَتَهُ ، وَمَنْ بَلَغَ بِالسَّكِينِ  
النَّخَاعَ ، أَوْ قَطَعَ الرَّأْسَ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ ، وَتَوَكَّلْ ذَبِيحَتُهُ ، وَإِنْ  
ذَبَحَ الشَّاةَ مِنْ قَفَاهَا ، فَإِنْ بَقِيَتْ حَيَّةٌ حَتَّى قَطَعَ الْعُرُوقَ جَازَ  
وَبُكْرُهُ .

(ويجوز الذبح بالليطة) بكسر اللام وسكون الباء - هي قشر القصب اللازق  
كما في حاشية الحموى ( والمروة ) بفتح الميم - كما في المنح عن أخى زاده ، قال في  
الجوهرية : والمروة واحدة المرو ، وهي حجارة بيض براقه تقدح منها النار ، اهـ  
( وبكل شيء ) له حدة تذبح به بحيث إذا ذبح به فرى الأوداج ( أنهر ) أى  
أسال ( الدم ) ؛ لأن ذلك حقيقة الذبح ( إلا السن القائم ) : أى غير المزروع  
( والظفر القائم ) فإنه لا يحل - وإن فرى الأوداج وأنهر الدم - بالإجماع ؛ للنص ،  
ولأنه يقتل بالقتل ، لأنه يعتمد عليه . قيد بالقائم لأن المزروع إذا عمل عمل السكين  
حل عندنا وإن كره ، قهستانى .

( ويستحب أن يحْد الذابح شفرته ) بالفتح - السكين العظيم ، وأن يكون قبل  
الإضجاع ، وكره بعده ( ومن بلغ بالسكين النخاع ) بتثنية النون - هو خيط أبيض  
في جوف الفقار ، يقال : ذبحه فنخمه ، أى جاوز منتهى الذبح إلى النخاع كما في  
الصحيح ( أو قطع الرأس ) قبل أن تسكن ( كره له ذلك ) لما فيه من زيادة تعذيب  
الحيوان بلا فائدة ، وهو منهى عنه ( وتوكل ذبيحته ) ؛ لأن كراهة الفعل  
لا توجب التحريم ( وإن ذبح الشاة من قفاها فإن بقيت حية حتى قطع العروق )  
اللازم قطعها ( جاز ) وحلت ، لتحقق الموت بما هو ذكاة ( و ) لكن ( يكره )

وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ قَطْعِ الْعُرُوقِ لَمْ تُؤْكَلْ .  
 وَمَا اسْتَأْنَسَ مِنَ الصَّيْدِ فَذَكَاتُهُ الذَّبْحُ ، وَمَا تَوَحَّشَ مِنَ النِّعَمِ فَذَكَاتُهُ  
 الْعَقْرُ وَالْجَرْحُ .

وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ ، فَإِنْ ذَبَحَهَا جَازَ وَيُكْرَهُ .  
 وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّبْحُ ، فَإِنْ نَحَرَ هُمَا جَازَ وَيُكْرَهُ .  
 وَمَنْ نَحَرَ نَاقَةً أَوْ ذَبَحَ بَقَرَةً أَوْ شَاةً ، فَوَجَدَ فِي بَطْنِهَا جَنْبِيكًا مَيِّتًا لَمْ  
 يُؤْكَلْ أَشْعَرٌ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ .

ذلك ، لما فيه من زيادة التعذيب من غير حاجة كما مر ( وإن ماتت ) الشاة  
 ( قبل قطع العروق لم تؤكل ) لوجود الموت بما ليس بذكاة .  
 ( وما استأنس من الصيد ) وصار مقدورا عليه ( فذكاته الذبح ) لأن ذكاة  
 الاضطراب إنما يُصَارُ إليها عند العجز عن ذكاة الاختيار ، ولا عجز إذا استأنس  
 وصار مقدورا عليه ( وما توحش من النعم ) وصار ممقنا لا يقدر عليه ( فذكاته )  
 ذكاة الضرورة ( العقر والجرح ) لتحقيق العجز .

( والمستحب في الإبل النحر ) في اللبة ، وهو موضع القلادة من الصدر ،  
 لموافقة السنة المتوارثة ، ولا اجتماع العروق فيها في المنحر ( فإن ذبحها ) من الأعلى  
 ( جاز ، و ) لكن ( يكره ) لخالفته السنة ( والمستحب في البقر والغنم الذبح )  
 من أعلى العنق ، لأنه المتوارث ، ولا اجتماع العروق فيهما في الذبح ( فإن نحرهما )  
 من أسفل العنق ( جاز ، و ) لكن ( يكره ) لخالفته السنة .

( ومن نحر ناقة أو ذبح بقرة أو شاة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل )  
 سواء كان ( أشعر أو لم يشعر ) يعني تم خلقه أو لم يتم ، لأنه لا يشعر إلا بعد تمام



وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ  
الطَّيْرِ ، وَلَا بَأْسَ بِغُرَابِ الزَّرْعِ ، وَلَا يُؤْكَلُ الْأَبْقَعُ الَّذِي يَأْكُلُ الْجَيْفَ ،

الخلق ، قال في الهداية : وهذا عقد أبي حنيفة ، وهو قول زفر والحسن بن زياد ،  
وقال أبو يوسف ومحمد : إذا تم خلقه أكل . اهـ . قال في التصحيح : واختار قول  
أبي حنيفة الإمام البرهاني والنسفي وغيرهما ، اهـ

(ولا يجوز أكل كل ذي ناب) يصيد به (من السباع) بيان لذي ناب ،  
والسباع : جمع سبع ، وهو : كل حيوان يختطف منتهب جارح قاتل عاد عادة ، هداية ،  
(ولا ككل ذي مخلب) بكسر الميم - يصيد به ، والمخلب : ظفر كل سبع من  
الماشى والطائر كما في القاموس (من الطير) بيان لذي مخلب (ولا بأس بغراب  
الزرع) وهو المعروف بالزاغ ؛ لأنه يأكل الحب ، وليس من سباع الطير ، وكذا  
الذي يخلط بين أكل الحب والجيف كالعقق وهو المعروف بالقاق ، على الأصح ،  
كما في العناية وغيرها ، وفي الهداية : لا بأس بأكل العقق ، لأنه يخلط فأشبهه  
الدجاجة ، وعن أبي يوسف أنه يكره ؛ لأن غالب أكله الجيف (ولا يؤكل)  
الغراب (الأبقع الذي يأكل الجيف) جمع جيفة : جثة الميت إذ أراح<sup>(١)</sup> كما  
في الصحاح ، قال القهستاني : أي لا يأكل إلا الجيفة وجثة الميت ، وفيه إشعار  
بأنه لو أكل من الثلاثة الجيفة والجنة والحب جميعا حل ولم يكره ، وقالوا : يكره  
والأول أصح ، اهـ . وفي العناية : الغراب ثلاثة أنواع : نوع يلقط الحب ولا يأكل  
الجيف ، وليس بمكروه ، ونوع لا يأكل إلا الجيف ، وهو الذي سماه المصنف  
الأبقع ، وإنه مكروه ، ونوع يخلط يأكل الحب مرة والجيف أخرى ، ولم يذكره  
في الكتاب ، وهو غير مكروه عنده مكروه عند أبي يوسف ، اهـ

(١) تقول « أراح اللحم » إذا اتن ، ويقال أيضا « أراح الماء » وربما قيل « أروح  
الماء واللحم » يؤذن أكرم من غيد قلب على الأصل

وَيُكْرَهُ أَكْلُ الضَّبِّ وَالْحَشَرَاتِ كُلِّهَا .  
 وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِ الْخُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْبَغَالِ ، وَيُكْرَهُ لَحْمُ الْفَرَسِ  
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْأَرْنَبِ .  
 وَإِذَا ذُبِحَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَهِّرَ لَحْمُهُ وَجِلْدُهُ .

(ويكره) أى لا يجزى (أكل الضبع) لأنه نابأ (والضرب) دابة تشبه الجرذون  
 لورود النهى عنه ، ولأنه من الحشرات (والحشرات) وهى صغار دواب الأرض  
 (كلها) : أى المائى والبرى كالضفدع والسلحفاة والسرطان والفأر والوزغ والحيات  
 لأنها من الخبائث ، ولهذا لا يجب على المحرم بقتلها شيء (ولا يجوز أكل لحم  
 الخمر) بضمين (الأهلية) ، لورود النهى عنها (والبغال) ، لأنها متولدة من الخمر  
 فكانت مثلها . قيد بالأهلية ، لأن الوحشية حلال وإن صارت أهلية ، وإن نزا  
 أحدهما على الآخر فالحكم للأم كافي النظم ، قهستانى (ويكره أكل لحم الفرس  
 عند أبى حنيفة) قال الإمام الإسييجابى : الصحيح أنها كراهة تنزيه ، وفى الهداية  
 وشرح الزاهدى : ثم قيل : السكراهة عنده كراهة تحريم ، وقيل : كراهة تنزيه ،  
 والأول أصح ، وقال : لا بأس بأكله ، ورجحوا دليل الإمام ، واختاره المحبوبي  
 والنسفى والموصلى وصدر الشريعة ، تصحيح (ولا بأس بأكل الأرنب) ، لأنه  
 ليس من السباع ، ولا من آكلة الجيف ، فأشبهه الظهى

(وإذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر) بفتح الماء وضبها (لحمه وجلده) ، لأن  
 الذكاة تؤثر فى إزالة الرطوبات والدماء السيالة ، وهى أنجسة دون الجند وتنعيم ،  
 فإذا زالت طهرت كافي الدماغ ، هداية . قال فى التصحيح : وهذا مختار صاحب الهداية  
 هنا ، وقال كثير من المشايخ : يطهر جلده لا لحمه ، وهو الأصح كافي الكافي والغاية

إِلَّا الْآدَمِيَّ وَالْخَنزِيرَ ، فَإِنَّ الذَّكَاةَ لَا تَعْمَلُ فِيهِمَا .  
وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانَ الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ ، وَيُكْرَهُ أَكْلُ الطَّافِي مِنْهُ  
وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْجُرَيْثِ وَالْمَارِ مَاهِي .  
وَيَحْجُوزُ أَكْلُ الْجُرَادِ ، وَلَا ذَكَاةَ لَهُ .

والنهاية وغيرها ، اه . (إلا الآدمي والخنزير ، فإن الذكاة لاتعمل فيهما) : الآدمي  
لكرامته وحرمة ، والخنزير لنجاسة عينه وإهانته كما في الدياغ .

( ولا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك ) لقوله تعالى « ويحرم عليهم  
الغيبات » وماسوى السمك خبيث ( ويكره أكل الطافي منه ) على وجه الماء الذي  
مات حَتَفَ أنفه ، وهو ما يظنه من فوق ، فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل  
كما يؤكل ما في بطن الطافي ، ومات بحر الماء وورده ويربط فيه أو إلقاء شيء فوته  
بأفة ، در عن الوهبانية .

( ولا بأس بأكل ) السمك ( الجريث ) بكسر الجيم وتشديد الراء - ويقال  
له الجري : ضرب من السمك مُدَوَّر ( والمار ماهي ) ضرب من السمك في صورة  
الحية ، قال في الدرر : وخصهما بالذكر إشارة إلى ضعف ما نقل في المغرب عن محمد  
أن جميع السمك حلال غير الجريث والمار ماهي . اه .

( ويجوز أكل الجراد ، ولا ذكاة له ) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أحلت  
لنا ميتتان : السمك والجراد » .

وسئل الإمام على رضي الله تعالى عنه عن الجراد يأخذه الرجل وفيه الميت ،  
فقال : كله كله ، وهذا عُذٌّ من فصاحته ، هداية

## كتاب الأضحية

الأضحية واجبَةٌ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مُقِيمٍ مُوسِرٍ ، فِي يَوْمِ الْأَضْحَى  
عَنْ نَفْسِهِ وَوُلْدِهِ الصَّغَارِ ، يَذْبَحُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَاةً أَوْ يَذْبَحُ بَدَنَةً  
أَوْ بَقْرَةً عَنْ سَبْعَةٍ .

## كتاب الأضحية

من ذكر الخالص بعد العام ، وفيها لغات ؛ ضم الهمزة في الأكثر ، وهي في تقدير  
أفعولة ، وكسرها إنباعاً لكسرة الخاء ؛ والجمع أضاحي ، والثالثة ضَحِيَّةٌ ، والجمع  
ضحايا ، مثل عطية وعطايا ، والرابعة أضحاة بفتح الهمزة - والجمع أضْحَى ، مثل  
أَرْطَاة وَأَرْطَى ، ومنه عيد الأضحى ، كذا في المصباح .

(الأضحية) لغة : اسم لما يذبح وقت الضحى ، ثم كثر حتى صار اسماً لما يذبح  
في أي وقت كان من أيام الأضحي ، من تسمية الشيء باسم وقته . وشرعاً : ذبح حيوان  
مخصوص في وقت مخصوص بنية القرية ، وهي ( واجبة ) قال في التصحيح : وهذا  
قول أبي حنيفة ومحمد والحسن وزفر ، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف ، وعنه أنها  
سنة ، وذكر الطحاوي أنه على قول أبي حنيفة واجبة ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد سنة  
مؤكدة ، وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف ، وعلى قول أبي حنيفة اعتمد المصححون  
كالجهوي والنسفي وغيرهما ، اهـ ( على كل حر مسلم مقيم ) بمصر أو قرية أو بادية كما  
في الجوهرة ( موسر ) يسار الفطرة ( في يوم الأضحى ) أي يوم من أيامها الثلاثة  
الآتية ، لأنها مختصة بها ( عن نفسه ، و ) عن كل واحد من ( وُلْدِهِ ) بضم الواو -  
جمع وَلَدٍ ( الصغار ) اعتباراً بالفطرة ( يذبح عن كل واحد منهم شاةً أَوْ يَذْبَحُ  
بَدَنَةً ) من الإبل ( أَوْ بَقْرَةً عَنْ سَبْعَةٍ ) وكذا ما دونهم بالأولى ، فلو عن أكثر لم

وَلَيْسَ عَلَى الْفَقِيرِ وَالْمَسَافِرِ أَضْحِيَّةٌ ، وَوَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ الذَّبْحُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ صَلَاةَ الْعِيدِ ، فَأَمَّا أَهْلُ السَّوَادِ فَيَذْنَحُونَ بَعْدَ الْفَجْرِ ،

تُجْزَى عَنْ أَحَدِهِمْ ، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : وَهَذِهِ رَوَاةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، قَالَ فِي شَرْحِ الزَّاهِدِيِّ : وَيُرْوَى عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَنْ وَلَدِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ ، وَمِثْلُهُ فِي الْهَدَايَةِ . وَقَالَ الْإِسْبِجَانِيُّ : وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَإِنْ كَانَ لِلصَّغِيرِ مَالٌ اخْتَلَفَ لِلْمَشَايخِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ، وَهَكَذَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأُتَمَةِ السَّرْحَسِيُّ ، وَجَعَلَهُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ . وَقَالَ الْقُدُورِيُّ - وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ - : وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَضْحَى مِنْ مَالِهِ ، وَيَأْكُلُ مِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ ، وَيَتَنَاضَعُ بِمَا بَقِيَ مَا يَنْتَفِعُ بِعَيْنِهِ ، اهـ . ( وَلَيْسَ عَلَى الْفَقِيرِ وَالْمَسَافِرِ أَضْحِيَّةٌ ) وَاجِبَةٌ ، دَفْعًا لِلْحَرَجِ ؛ أَمَّا الْفَقِيرُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْمَسَافِرُ فَلَا يَأْذَنُ بِهَا بِمَخْتَصٍ بِأَسْبَابٍ تَشُقُّ عَلَى الْمَسَافِرِ وَتَقُوتُ بَعْضُ الْوَقْتِ .

( وَوَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ ) لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى ( يَدْخُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ الذَّبْحُ ) فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ( حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ صَلَاةَ الْعِيدِ ) أَوْ يُخْرِجُ وَقْتُهَا بِالزَّوَالِ ، لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي حَقِّهِمْ تَقْدِيمُ صَلَاةِ الْعِيدِ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ أَوْ خُرُوجِ وَقْتُهَا ، فَإِذَا لَمْ يَجِدْ أَحَدًا لَا تَجُوزُ الْأَضْحِيَّةُ ، لِفَقْدِ الشَّرْطِ ( فَأَمَّا أَهْلُ السَّوَادِ ) أَى الْقُرَى ( فَيَذْنَحُونَ بَعْدَ الْفَجْرِ ) لَوْجُودِ الْوَقْتِ وَعَدَمِ اشْتِرَاطِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِمْ ، وَمَا عِبَرُ بِهِ بَعْضُهُمْ - مِنْ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتُهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ إِنْ ذَبَحَ فِي مِصْرَ ، وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِنْ ذَبَحَ فِي غَيْرِهِ - قَالَ الْقَاهِسْتَانِيُّ : فِيهِ تَسَامُحٌ ، إِذِ التَّضْحِيَّةُ عِبَادَةٌ لَا يَخْتَصُّ وَقْتُهَا بِالمِصْرِ وَغَيْرِهِ ، بَلْ شَرْطُهَا ، فَأَوَّلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّ الْمِصْرِيِّ وَالْقُرَوِيِّ طُلُوعُ الْفَجْرِ ، إِلَّا أَنَّهُ شَرْطُ أَهْلِ الْمِصْرِ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا ، فَعَدَمُ الْجَوَازِ لِفَقْدِ الشَّرْطِ ، لِأَنَّهُ الْوَقْتُ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ ، وَإِلَيْهِ أَشِيرُ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا ، اهـ . ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ

وهي جائزة في ثلاثة أيام : يوم النحر ، ويومان بعده .  
ولا يصح بالعمياء والموراء والعرجاء ، التي لا تمشي إلى المنسك ،  
ولا العجفاء .

في ذلك مكان الأضحية ، حتى لو كانت في السواد والضحي في مصر تجوز كما انشق  
الفجر ، وفي العكس لا يجوز إلا بعد الصلاة ، هداية . قيدنا باليوم الأول لأنه في غير  
اليوم الأول لا يشترط تقديم الصلاة ، وإن صليت فيه ، قال في البدائع : وإن أخر الإمام  
صلاة العيد فلا ذبح حتى بنقصف النهار ، فإن اشتغل الإمام فلم يصل أو ترك عمداً حتى  
زالت الشمس فقد حل الذبح بغير صلاة في الأيام كلها ، لأنه لما زالت الشمس فقد فات  
وقت الصلاة ، وإنما يخرج الإمام في اليوم الثاني والثالث على وجه القضاء ،  
والترتيب شرط في الأداء لا في القضاء ، كذا ذكره القدوري ، اهـ . وذكر نحوه  
الزبلي عن المحيط .

( وهي جائزة في ثلاثة أيام ) وهي ( يوم النحر ، ويومان بعده ) ، لما روى  
عن عمر وعلى وابن عباس رضي الله عنهم ، قالوا : أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها ، وقد قالوه  
سماعاً لأن الرأي لا يهتدى إلى المقادير ، وفي الأخبار تعارض فأخذنا بالمتيقن وهو الأقل ،  
وأفضلها أولها كما قالوا ، ولأن فيه مسارعة إلى أداء القربة وهو الأصل لإلزام المارض ،  
ويجوز الذبح في لياليها ، إلا أنه يكره ، لاحتمال الغلط في ظلمة الليل ، وأيام النحر ثلاثة ،  
وأيام التشريق ثلاثة ، والكل يمضى بأربعة ، أولها نحر لا غير ، وآخرها تشريق  
لا غير ، والمتوسطان نحر وتشريق ، هداية .

( ولا يصح بالعمياء ) الذاهية العميين ( والموراء ) الذاهية إحداهما ( والعرجاء )  
للعاطلة إحدى القوائم ، إذا كانت بينة العرج ، وهي ( التي لا تمشي إلى المنسك )  
بفتح العين وكسرها - الموضع الذي تذبح فيه النساءك ( ولا العجفاء ) أي المهزولة التي

## وَالذَّبْحُ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ ،

(والذبْحُ) الاختياري (في الخلق) وهو في الأصل الخلقوم كما في القاموس (واللبة) بالفتح والتشديد ، بوزن حبة - المنحر : أى من العقدة إلى مَبْدَأِ الصدر ، وكلامُ التحفة والكافي وغيرهما يدل على أن الخلق يستعمل في العنق بعلاقة الجزئية ، فالمعنى مَبْدَأُ الخلق : أى أصل العنق كما في التهستباني ، فكلام المصنف محتمل للروايتين الآتيتين عن الجامع والمبسوط ، قال في الهداية : وفي الجامع الصغير : لا بأس بالذبْح في الخلق كله وسطه وأعلى وأسفله ، اهـ . وعبارة المبسوط : الذبْح ما بين اللبة والاحمين كالحديث اهـ ، قال في النهاية : وبينهما اختلاف من حيث الظاهر ؛ لأن رواية المبسوط تقتضي الحل فيما إذا وقع الذبْح قبل العقدة ، لأنه بين اللبة والاحمين ، ورواية الجامع تقتضي عدمه ، لأنه إذا وقع قبله لم يكن الخلق محل الذبْح ؛ فكانت رواية الجامع مقيدة لإطلاق رواية المبسوط ، وقد صرح في الذخيرة بأن الذبْح إذا وقع أعلى من الخلقوم لا يحل ؛ لأن المذبْح هو الخلقوم ، ولسكن رواية الإمام الرستغني تخالف هذه حيث قال : هذا قول العوام وليس بمعتبر ، فتحل سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس أو الصدر ، لأن المعتبر عندنا قطع أكثر الأوداج وقد وجد ، وكان شيخنا يفتي بهذه الرواية ، ويقول : الرستغني إمام معتمد في القول والعمل ، اهـ . وأيد الإتيان بهذه الرواية في غاية البيان ، وشنع على من خالفها غاية التشنيع ، وقال : ألا ترى قول محمد في الجامع «أو أعلاه» فإذا ذبْح في الأعلى لا بد أن تبقى العقدة تحت ، ولم يلتفت إلى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل الذكاة بين اللبة والاحمين بالحديث ، وقد حصلت لاسيما على قول الإمام من الاكتفاء بثلاثة من الأربع أيا كانت ، ويجوز ترك الخلقوم أصلا ، فبالأولى إذا قطع من أعلاه وبقيت العقدة أسفل ، اهـ . ومثله في المنع عن البرازية ، وبه جزم صاحب الدرر والملتقى والعيني وغيرهم ، لكن جزم في النقاية والمواهب والإصلاح بأنه لا بد أن تكون العقدة مما يلي الرأس ، وإليه مال الزيلعي ، قال شيخنا : والتحرير للمقام أن يقال :

وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الْأَضْحِيَّةِ ، وَيُطْعِمُ الْأَغْنِيَاءَ وَالْفُقَرَاءَ ، وَيَذْخِرُ .  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ الصَّدَقَةُ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَيَتَصَدَّقُ بِجِلْدِهَا أَوْ يَتَمَلُّ  
مِنْهُ آلَةٌ تُسْتَعْمَلُ فِي الْبَيْتِ  
وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ أَضْحِيَّتَهُ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الذَّبْحَ ، وَيُسْكِرُهُ أَنْ  
يَذْبَحَهَا الْكَتَابِيُّ .

(ويأكل) المضحي (من لحم الأضحية ، ويطعم الأغنية والفقراء ، ويذخر) لقوله  
صل الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن أكل لحوم الأضاحي ، فكذبوا  
وادخروا » ولا يعطى أجر الجزاء منها ، للنهي عنه كما في الهداية .  
(ويستحب) له (أن لا ينقص الصدقة من الثلث) لأن الجهات ثلاثة :  
الأكل ، والادخار ، لما روينا ، والإطعام ؛ لقوله تعالى : « وأطعموا الفقراء والمعتري »  
فانقسم عليها أثلاثاً ، هداية .

(ويتصدق بجِلْدِهَا) لأنه جزء منها (أو يعمل منه آتة) كقطع وجراب  
وغربال ونحوها (تستعمل في البيت) قال في الهداية : ولا بأس بأن يشتري به  
ما ينتفع به في البيت مع بقاءه ، استحساناً ، لأن للبدل حكم المبدل ، اهـ  
(والأفضل أن يذبح أضحيته بيده ، إن كان يحسن الذبح) ، لأنه عبادة ،  
وفعلها بنفسه أفضل ، وإن كان لا يحسن الذبح استعان بغيره وشهدها بنفسه ، لقوله  
صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها « قومي فاشهدي أضحيتك فإنه يغفر لك  
بأول قطرة من دمها كل ذنب » كما في الهداية (ويسكره أن يذبحها الكتابي)  
لأنها عمل هو قربة ، وهو ليس من أهلها ، ولو أمره فذبح جاز ، لأنه من أهل  
الذكاة ، والقربة أقيمت بإنابته ونيته ، بخلاف ما إذا أمر المجوسى ، لأنه ليس  
من أهل الذكاة فكان إفساداً ، هداية .



وَإِذَا غَلَطَ رَجُلَانِ فُذِّبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَضْحِيَّةَ الْآخَرِ أَجْزَأَ عَنْهُمَا ،  
وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا .

(وإذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما أضحية الآخر أجراً عنهما)  
استحساناً ، لأنها تعينت للذبح ، فصار المالك مستعيقاً بكل من كان أهلاً للذبح  
إذنًا له دلالة ، فيأخذ كل واحد منهما مسلوخه من صاحبه ( ولا ضمان عليهما ) ،  
لأن كل واحد منهما وكيل عن صاحبه فيما فعل دلالة ، فإن كانا قد أكلتا ثم علما  
فليحمل كل واحد منهما صاحبه ، ويجزئهما ؛ لأنه لو أطمعه في الابتداء يجوز ، وإن  
كان غنياً ، فكذلك أن يحلله في الانتهاء ، وإن تشاحاً فلكل واحد منهما أن يضمّن  
صاحبه قيمة لحمه ثم يتصدق بتلك القيمة ؛ لأنها بدل من اللحم ، فصار كالموابع  
أضحيتها ، وهذا لأن التضحية لما وقعت من صاحبه كان اللحم له ، ومن أتلف  
أضحية غيره كان الحكم ما ذكرناه ، هداية .

قد تم - بعون الله وتوفيقه - الجزء الثالث من كتاب « الباب ، بشرح  
الكتاب » المشتمل على مقرر السنة الثالثة الإعدادية ، من المعاهد الدينية  
الأزهرية ؛ والحمد لله مستحق الحمد والمُلبِّيه ، وصلاته وسلامه على أفضل الخلق  
وأكرمهم ، وعلى آله وصحبه وتابعيه ، ولا عدوان إلا على الظالمين .



فهرس الجزء الثالث من كتاب  
« الباب ، بشرح الكتاب »

س	الموضوع	س
٣	كتاب النكاح	١٣٦ كتاب الولاء
٣١	كتاب الرضاع	١٤٠ كتاب الجنائيات
٣٧	كتاب الطلاق	١٤١ للمقتل ، وأنواعه ، وما يجب بكل منها
٥٣	كتاب الرجمة	١٥٢ كتاب الديات ، وما يتصل بها
٥٩	كتاب الإيلاء	١٧١ الكفارة
٦٤	كتاب الخلع	١٧١ باب القسامة
٦٧	كتاب الظهار	١٧٧ كتاب المعاقلة
٧٤	كتاب اللعان	١٨١ كتاب الحدود
٨٠	كتاب العدة	١٨١ الزنا ، وحده
٩١	كتاب النفقات	١٩٢ باب حد الشرب
١٠١	كتاب الحضانة	١٩٥ باب حد القذف
١١١	كتاب العتق	٢٠٠ كتاب السرقة ، وحدها
١٢٠	كتاب التدبير	٢١٠ أحكام قطاع الطريق
١٢٢	كتاب الاستيلاء	٢١٣ كتاب الأشربة
١٢٧	كتاب المكاتب	٢١٧ كتاب الصيد والذبائح
		٢٣٢ باب الأضحية

تمت فهرس الجزء الثالث من كتاب « الباب ، بشرح الكتاب » المشتمل  
على مقرر السنة الثالثة الإعدادية من المعاهد الدينية الأزهرية ، والحمد لله رب  
العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .